

المجهر الفرر

في مصنفات ابن تيمية وابن القيم

د. يوسف بن محمود طوسان

١٤٤٣ هـ

نسخة أولية من غير ترتيب او مراجعة
ومتاح لكل أحد الاستفادة منها

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله اما بعد
فهذه نصوص جمعت باستخدام برنامج شاملة وورد من برمجيات الدكتور سعود العقيل
بواسطة المكتبة الشاملة
معتمدة على توظيف الكلمة المفتاحية وتوفير النصوص للباحثين لتحريرها والاستفادة منها
وهي مشاعة لمن يستفيد منها
وسيتبعها نصوص أخرى يسر الله نشرها والله الموفق
يوسف بن حمود الحوشان

yhoshan@gmail.com

تليجرام <https://t.me/dralhoshan>

١. ١- "إِلَّا جِسْمٌ أَوْ عَرَضٌ **اذا جوهر الفرد** جزءٌ من الجِسْمِ فَهَذَا الْكَلَامُ لَا يُوَافِقُهُ ثُمَّ إِنَّهُ فِي

نَفْسِهِ قَدْ يُقَالُ هُوَ مِنْ جِنْسِ الشَّيْءِ لَا حَقِيقَةً

فَمَا الَّذِي بِالْجِسْمِ ظُهُورُهُ أَهْوَ الْجِسْمِ أَمْ غَيْرُهُ إِنْ كَانَ هُوَ الْجِسْمُ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُقَالَ الَّذِي ظُهُورُهُ هُوَ الْجِسْمُ وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ وَسَلِمَ ذَلِكَ لَهُ فَمَا الْمُوجِبُ لِتَخْصِصِ ذَلِكَ بِالْكَلامِ فِيهِ دُونَ الْجِسْمِ وَالْعَرَضِ يُلْزَمُ الْجِسْمُ أَبِينِ مِنْ لُزُومِهِ مَا لَيْسَ بِجِسْمٍ

ثُمَّ إِذَا قِيلَ إِنْ الْعَرَضُ يُلْزَمُهُ هُوَ طَرِيقَةٌ بَعْضُ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمُحَدِّثِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى خُذُوثِ الْأَجْسَامِ بِلُزُومِ الْأَعْرَاضِ لَهَا وَفِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مِنَ الْإِضْطِرَابِ مَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ وَلَيْسَتْ هَذِهِ طَرِيقَةُ الْمَشَايِخِ وَالْعَارِفِينَ

وَمَنْ أَحْسَنَ مَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ هَذَا الْكَلَامُ أَنْ قَائِلُهُ إِنْ أَرَادَ بِهِ إِبْطَالَ مَذْهَبِ الْخُلُولِ وَالِاتِّحَادِ وَظُهُورِ اللَّاهُوتِ فِي النَّاسُوتِ وَأَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ لَيْسَ خَالًا فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ وَلَا يَظْهَرُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَجْسَامِ الْمَصْنُوعَاتِ كَمَا يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُ إِنَّهُ ظَهَرَ فِي الْمَسِيحِ وَفِي عَلِيٍّ وَفِي الْحَاجِّ وَخَوَّ ذَلِكَ كَمَا يَقُولُهُ أَهْلُ التَّعْيِينِ مِنْهُمْ وَكَمَا يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُ بِذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْمَصْنُوعَاتِ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ وَابْنِ سَبْعِينَ وَخَوَّهُمْ فَقَوْلُهُ أَلْزَمَ الْكُلَّ الْحَدَثَ أَيَّ جَعَلَهُ لَا زِمًا لَهُمْ لَا يَفَارِقُهُمْ فَلَا يَصِيرُ الْمُحَدِّثُ قَدِيمًا

وَقَوْلُهُ الَّذِي بِالْجِسْمِ ظُهُورُهُ يَعْنِي أَيَّ شَيْءٍ ظَهَرَ بِهَذِهِ الْأَجْسَامِ مِمَّا". (١)

٢. ٢- "الْمَاءُ دُونَهُ، وَلَكِنَّهُ يُوجَدُ أَكْثَرَ مِمَّا يُوجَدُ الْفُوتُ وَأَيْسَرُ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ أَشَدُّ.

فَكَذَلِكَ دَلَائِلُ الرُّبُوبِيَّةِ، حَاجَةُ الْخَلْقِ إِلَيْهَا فِي دِينِهِمْ أَشَدُّ الْحَاجَاتِ، ثُمَّ دَلَائِلُ النُّبُوَّةِ؛ فَلِهَذَا يَسَّرَهَا اللَّهُ وَسَهَّلَهَا أَكْثَرَ مِمَّا لَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ الْعَامَّةُ، مِثْلُ تَمَثُّلِ الْأَجْسَامِ وَاخْتِلَافِهَا، وَبَقَاءِ الْأَعْرَاضِ أَوْ فَنَائِهَا، وَثُبُوتِ **الجوهر الفرد** أَوْ انْتِفَائِهِ، وَمِثْلُ مَسَائِلِ الْمُسْتَحَاضَةِ، وَفَوَاتِ الْحُجِّ وَفَسَادِهِ، وَخَوَّ ذَلِكَ مِمَّا يَتَكَلَّمُ فِيهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ". (٢)

(١) الاستقامة ١٢٣/١

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤٣٦/٥

٣. ٣- "بِالضَّرُورَةِ وَالِاتِّفَاقِ أَنَّ مِنْهُ شَيْئًا لَيْسَ هُوَ الشَّيْءُ الْآخَرُ أَمَّا الصِّفَاتِيَّةُ فَيَقْرُونَ بِذَلِكَ لَفْظًا وَمَعْنَى وَهُوَ الْحَقُّ وَالْكَلَابِيَّةُ وَالْأَشْعَرِيَّةُ مِنْهُمْ.

وَأَمَّا ثِقَاتُ الصِّفَاتِ فَإِنَّهُمْ أَيْضًا مُضْطَرُّونَ إِلَى الْإِقْرَارِ بِذَلِكَ فَإِنْ أَحَدُوا يَقُولُونَ بَلْ هَذَا هُوَ هَذَا كَمَا يَقُولُهُ الْمُتَقَلِّسَةُ فِي الْعَاقِلِ وَالْمَعْقُولِ وَالْعَقْلِ وَفِي الْوُجُودِ وَالْوُجُوبِ وَكَمَا يَقُولُهُ الْمُعْتَرِلَةُ وَكَمَا يَقُولُهُ أَبُو الْهَذِيلِ إِنَّ الْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ هُوَ اللَّهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ فَسَادَ هَذَا مِنْ أَظْهَرِ الْبَدِيهِيَّاتِ فِي الْعُقُولِ ثُمَّ إِذَا التَّرَمُّوا ذَلِكَ كَانَ لِكُلِّ مَنْ نَازَعَ أَنْ يَقُولَ فِيمَا أَنْكَرُوهُ كَمَا قَالُوهُ فِيمَا أَقْرَأُوا بِهِ فَيَقُولُ الْمُجَسِّمُ أَنَا أَقُولُ إِنَّ هَذَا الْجَانِبَ هُوَ هَذَا الْجَانِبَ كَمَا يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي **الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ** وَيَقُولُ الصِّفَاتِيَّةُ كُلُّهُمْ نَحْنُ نَقُولُ الْعِلْمُ هُوَ الْقُدْرَةُ وَالْقُدْرَةُ هِيَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَيَقُولُ الْأَشْعَرِيَّةُ لِلْمُعْتَرِلَةِ نَحْنُ نَقُولُ الْأَمْرُ هُوَ النَّهْيُ وَيَقُولُ الْقَائِلُونَ بِالْخُرُوفِ وَالصَّوْتِ نَحْنُ نَقُولُ الْبَاءُ هِيَ السِّينُ وَأَمثالُ ذَلِكَ كَثِيرٌ وَإِنْ قَالُوا بَلْ لَا نَقُولُ فِي هَذَيْنِ إِنَّ أَحَدَهُمَا هُوَ الْآخَرُ وَلَا غَيْرُهُ أَوْ هُمَا مُتَعَايِرَانِ بِاعْتِبَارٍ دُونَ اعْتِبَارٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ كَانَ الْقَوْلُ فِيمَا نُوزِعُوا فِيهِ مِنَ التَّبَعِيضِ نَظِيرَ الْقَوْلِ فِيمَا أَقْرَأُوا بِهِ وَهَذَا كَلَامٌ مَتِينٌ لَا انفِصَالَ عَنْهُ بِحَالٍ وَقَدْ بَسَطْنَاهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى تَأْسِيسِ الرَّازِيِّ.

[الْوَجْهُ الثَّلَاثُ وَالْخَمْسُونَ كَمَا يَعْقِلُ مُتَكَلِّمٌ هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَيْسَ بِذِي أِبْعَاضٍ وَالَّذِي أَوْجَبَ كَوْنَهُ ذَلِكَ قِدَمُهُ]

الْوَجْهُ الثَّلَاثُ وَالْخَمْسُونَ: قَوْلُهُ كَمَا يَعْقِلُ مُتَكَلِّمٌ هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَيْسَ بِذِي أِبْعَاضٍ وَالَّذِي أَوْجَبَ كَوْنَهُ ذَلِكَ قِدَمُهُ. يُقَالُ لَكِنْ مِنْ أَيْنَ فِي قِدَمِهِ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ وَأَنْتَ لَمْ تَذْكُرْ ذَلِكَ وَقَدْ تَكَلَّمْنَا فِي تَخْلِصِ التَّلَاسِ عَلَى جَمِيعِ مَا اخْتَجُّوا بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ وَبَيَّنَّا لِكُلِّ مَنْ لَهُ أَدْنَى فَهْمٍ أَنَّ جَمِيعَ حُجَجِهِمْ دَاحِضَةٌ وَتَكَلَّمْنَا عَلَى طَرِيقِهِمُ الْمَشْهُورِ الَّذِي أَثْبَتُوا بِهِ خُذُوثَ الْأَجْسَامِ وَبَيَّنَّا اتِّفَاقَ السَّلَفِ عَلَى فَسَادِهَا فَإِنَّهَا فَاسِدَةٌ فِي الْعَقْلِ أَيْضًا.

الْوَجْهُ الرَّابِعُ وَالْخَمْسُونَ: إِنَّ حُجَّتَهُمْ عَلَى انْكَارِ تَكَلُّمِ اللَّهِ بِالْخُرُوفِ يَنْقُضُ مَا اخْتَجُّوا بِهِ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ النَّفْسَانِيَّ فَيَلْزِمُهُمْ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ إمَّا انْكَارُ مَا أَثْبَتُوهُ مِنَ الْكَلَامِ النَّفْسَانِيَّ أَوْ الْإِقْرَارُ بِمَا أَنْكَرُوهُ مِنَ التَّكَلُّمِ بِالْخُرُوفِ قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ، فِي كِتَابِ النَّقْضِ وَهُوَ فِي أَرْبَعِينَ سِفْرًا وَقَدْ تَكَلَّمْتُ فِي مَسْأَلَةِ الْقُرْآنِ فِي ثَلَاثِ مُجَلَّدَاتٍ وَتَكَلَّمْتُ عَلَى الْقَائِلِينَ بِقِدَمِ

الْحُرُوفِ وَقَالَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ السَّيْنَ مِنْ بِسْمِ بَعْدَ الْبَاءِ وَالْمِيمِ بَعْدَ السَّيْنِ وَالسَّيْنَ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ الْبَاءِ لَا أَوَّلَ لَهُ فَقَدْ خَرَجَ عَنِ الْمَعْقُولِ إِلَى أَجْحَدٍ". (١)

٤. ٤- "نُنَاسِبُ وَحْدَةَ غَيْرِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عِنْدَكُمْ كَوَحْدَةِ الْأَجْسَامِ، وَلَيْسَ عِنْدَكُمْ فِي الشَّاهِدِ مَا هُوَ وَاحِدٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ إِلَّا الْجَوْهَرُ الْفَرْدُ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِهِ فَقَوْلُكُمْ بَعْدَ هَذَا يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ الصَّوْتَيْنِ الْمُخْتَلَفَيْنِ فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ وَقْتًا وَاحِدًا كَمَا يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ اللَّوْنَيْنِ مَعَ أَنَّهُ لَا وَاحِدٌ يُفَرِّضُ ذَلِكَ فِيهِ شَاهِدًا إِلَّا الْجِسْمُ، وَذَلِكَ مُسْتَلَزِمٌ لِكَوْنِ الْجِسْمِ وَاحِدًا فَيُقَالُ هَبْ أَنَّ الْجِسْمَ لَا يَقْبَلُ اجْتِمَاعَ صَوْتَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ، كَمَا لَا يَقْبَلُ مَعْنَى وَاحِدًا يَكُونُ أَمْرًا وَهَيَا وَخَبْرًا وَاسْتِخْبَارًا، فَهَلَّا قُلْتُمْ إِنَّ الْوَاحِدَ الَّذِي لَيْسَ بِجِسْمٍ يُمْكِنُ اجْتِمَاعُ أَصْوَاتٍ فِيهِ كَمَا قُلْتُمْ إِنَّهُ يَقُومُ بِهِ مَعْنَى وَاحِدٌ هُوَ حَقَائِقُ مُخْتَلِفَةٌ، فَلَمَّا قِيلَ لَكُمْ كَيْفَ يُعْقَلُ هَذَا قُلْتُمْ يُعْقَلُ ذَلِكَ بِالذَّلِيلِ الْوَاجِبِ لِقَدَمِهِ الْمَانِعِ مِنْ كَوْنِهِ مُتَغَايِرًا مُخْتَلِفًا كَمَا يُعْقَلُ مُتَكَلِّمٌ هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَيْسَ بِذِي أَبْعَاضٍ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَدِلَّةَ الدَّالَّةَ عَلَى قِدَمِ الْكَلَامِ عِنْدَ التَّحْقِيقِ لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَعَانِي وَالْحُرُوفِ وَإِنَّمَا فَرَّقْتُمْ لِمُعَارِضٍ، أَخْرَجَ الْحُرُوفَ عَنْ ذَلِكَ وَهُوَ مَا اعْتَقَدْتُمُوهُ مِنْ وَجُوبِ خُدُوثِهَا كَمَا ذَكَرْتُمْ هُنَا، وَهَذَا الدَّلِيلُ يُلْزِمُ أَقْوَى مِنْهُ فِي الْمَعَانِي، فَلَوْ قُلْتُمْ نَعْقِلُ حُرُوفًا مُجْتَمِعَةً أَوْ أَصْوَاتٍ مُجْتَمِعَةً فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ بِالذَّلِيلِ الدَّالِّ عَلَى ذَلِكَ إِذْ كَانَ ذَلِكَ الْوَاحِدَ لَيْسَ بِذِي أَبْعَاضٍ حَتَّى يَكُونَ الْقَائِمُ بِهَذَا الْبَعْضِ مُعَايِرًا لِلْقَائِمِ بِالْبَعْضِ الْآخَرِ، وَإِذَا لَمْ تَحِبَّ الْمُعَايِرَةَ فِيمَا قَامَ بِهِ لَمْ يَمْتَنِعَ أَنْ يَقُومَ بِهِ الصَّوْتُ الَّذِي هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِ أَصْوَاتٌ إِذِ الْإِخْتِلَافُ فَرْعٌ لِلتَّغَايُرِ، فَمَا لَا تَغَايُرَ فِيهِ يَمْتَنِعُ الْإِخْتِلَافُ فِيهِ، فَإِذَا كَانَ مَا يَقُومُ بِهِ لَا يُعَايِرُ فَإِنَّ لَا يَخْتَلِفُ أَوَّلَى وَأُخْرَى فَمُفْرَضَ قِيَامِ صَوْتَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ بِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ يَمْتَنِعُ عَلَى مَا أَصَلَّيْتُمُوهُ.

[الْوَجْهُ السَّابِعُ وَالْخَمْسُونَ اجْتِمَاعُ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ وَالرُّؤْيَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ مُتَمَتِّعٍ فِي حَقِّقًا]

الْوَجْهُ السَّابِعُ وَالْخَمْسُونَ: إِنَّ اجْتِمَاعَ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ وَالرُّؤْيَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ مُتَمَتِّعٍ

فِي حَقِّنَا، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ بِهِ وَسَمْعُهُ، وَمَعَ هَذَا فَقَدْ أَثْبَتْنَا الْبَارِيَّ يَعْلَمُ الْمَوْجُودَاتِ وَيَرَاهَا، وَالْعِلْمُ وَالرُّؤْيَا قَائِمَانِ بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ عِنْدَكُمْ، وَأَيْضًا فَعِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ وَالْقَاضِي وَسَائِرِ أَئِمَّتِهِمْ أَوْ الْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَالصِّفَاتِ قَائِمَةٌ بِذَاتِ اللَّهِ الَّتِي لَا تَنْقَسِمُ كَقِيَامِ الْعِلْمِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْقُدْرَةِ، وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ قِيَامَ الْقُدْرَةِ وَالْيَدَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ مُتَمَتِّعٌ عِنْدَنَا. بَلْ عِنْدَنَا أَنَّ الْيَدَيْنِ مَحَلُّ الْقُدْرَةِ، فَإِذَا أَثْبَتْنَا يَدًا وَوَجْهًا وَصَفْتُمُوهَا بِذَلِكَ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ ثُبُوتِ حُرُوفٍ وَأَصْوَاتٍ وَمُمْكِنُكُمْ أَنَّ تَقُولُوا أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ هَذِهِ الْأَعْرَاضِ الْقَائِمَةِ بِالْمَخْلُوقِينَ فَلَا يَجِبُ أَنْ يُحْكَمَ فِيهَا بِحُكْمِهَا. (١).

٥. هـ - "بَدَّ مِنَ التَّعْرِيزِ لَهْمَا كَمَا قُلْنَا فِي الْغَيْرَيْنِ كُلِّ مَوْجُودَيْنِ يَجُوزُ مُفَارَقَةُ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ بِوَجْهِ ثُمَّ قَالَ أَصْحَابُنَا إِذَا سُئِلْنَا عَنِ الْوَاحِدِ فَنَقُولُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ تَرَدَّدَتْ بَيْنَ مَعَانٍ فَقَدْ يُرَادُ بِهَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ وُجُودُهُ الْقِسْمَةَ وَقَدْ يُطْلَقُ وَالْمُرَادُ بِهِ نَفْيُ الْإِشْكَالِ وَالنَّظَائِرِ عَنْهُ وَقَدْ يُطْلَقُ وَالْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ لَا مَلْجَأَ وَلَا مَلَادَ سِوَاهُ وَهَذِهِ الْمَعَانِي مُتَحَقِّقَةٌ فِي وَصْفِ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ فُورَكٍ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ لَا قِسِيمَ لَهُ وَوَاحِدٌ فِي صِفَاتِهِ لَا شَبِيهَ لَهُ وَوَاحِدٌ فِي أَفْعَالِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ قَالَ شَارِحُ الْإِرْشَادِ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَنْصَارِيُّ شَيْخُ الشَّهْرِسْتَانِيِّ وَحَكَى عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ قَالَ الْوَاحِدُ هُوَ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الرَّفْعَ وَالْوَضْعَ يَعْنِي الْفَضْلَ وَالْوَضْلَ أَشَارَ إِلَى وَحْدَةِ الْإِلَهِ فَإِنَّ الْجَوْهَرَ وَاحِدٌ لَا يَنْقَسِمُ وَلَكِنْ يَقْبَلُ النِّهَايَةَ، الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ وَاحِدٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ فَلَا يَقْبَلُ فَضْلًا وَلَا وَضْلًا وَنَحْنُ قَدْ أَقَمْنَا الدَّلَالََةَ فِي مَسْأَلَةِ نَفْيِ التَّجْسِيمِ عَلَى نَفْيِ الْأَقْسَامِ وَأَقَمْنَا الدَّلَالََةَ عَلَى نَفْيِ الْمَثَلِ وَبَقِيَ عَلَيْنَا لِلدَّلَالََةِ عَلَى نَفْيِ الشَّرِيكِ قُلْتُ أَمَّا نَفْيُ الْمَثَلِ عَنْ اللَّهِ وَنَفْيُ الشَّرِيكِ فَثَابِتٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ سَلَفِ الْأُمَّةِ لَكِنْ قَدْ يَدْخُلُ طَوَائِفُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي ذَلِكَ مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ بَلْ يَنْفِيَانِهِ وَأَمَّا الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرُوهُ بِنَفْيِ الْإِنْقِسَامِ فَيَلْزَمُ عَلَى قَوْلِهِمْ أَنَّ لَا يَكُونُ شَيْءٌ قَطُّ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ يُقَالُ إِنَّهُ وَاحِدٌ إِلَّا الْجَوْهَرَ الْفَرْدَ وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ لَا يُقَالُ ذَلِكَ لِلْجَوْهَرِ الْفَرْدِ مَعَ أَنَّ أَبَا الْمَعَالِي هُوَ مِنَ الشَّاكِّينَ فِي ثُبُوتِ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ فَإِذَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لِشَيْءٍ مِنَ الْمَوْجُودَاتِ إِنَّهُ وَاحِدٌ وَهَذَا خِلَافُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَيْمَتِهَا وَإِجْمَاعِ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالْعَقْلِ

وَإِذْ قِيلَ الْوَاحِدُ هُوَ الشَّيْءُ كَمَا قَالَه الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ فَلَا يَكُونُ قَدْ خُلِقَ شَيْئًا لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْ وَاحِدًا عَلَى التَّفْسِيرِ الَّذِي فَسَّرُوهُ وَلَا يَسْتَحِقُّ عَلَى قَوْلِهِ أَنْ يُسَمَّى أَحَدًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْإِنْسِ وَالْجِنِّ شَيْئًا ثُمَّ إِنَّهُمْ يُسَمُّونَ؛ أَهْلَ الْكَلَامِ الْمُوَحِّدِينَ وَيُسَمُّونَ مَا كَانَ السَّلَفُ يُسَمُّونَهُ الْكَلَامَ عِلْمَ التَّوْحِيدِ حَتَّى قَالَ أَبُو الْمَعَالِي فِي أَوَّلِ إِرْشَادِهِ بَعْدَ أَنْ زَعَمَ أَنَّهُ أَوَّلُ مَا يَجِبُ عَلَى الْعَاقِلِ الْبَالِغِ بِاسْتِكْمَالِ مَنْ الْبُلُوغِ أَوْ الْحُلُمِ شَرْعًا الْقَصْدُ إِلَى النَّظَرِ الصَّحِيحِ الْمُنْفِضِي إِلَى الْعِلْمِ بِخُذُوثِ الْعَالَمِ.

قَالَ وَالنَّظَرُ فِي اصْطِلَاحِ الْمُوَحِّدِينَ هُوَ الْفِكْرُ الَّذِي يَطْلُبُ مَنْ قَامَ بِهِ عِلْمًا أَوْ غَلَبَةً ظَنًّا وَأَيْضًا فَإِنَّ اسْمَ الْوَاحِدِ أَوْ الْأَحَدِ قَدْ جَعَلُوا لِلَّهِ فِيهِ شَرِيكًا آخَرَ لِمَوْجُودَاتٍ وَهُوَ **الْجَوْهَرُ الْفَرْدُ** وَجَعَلْتَ الْمُتَفَلِّسَةَ لَهُ فِي ذَلِكَ شُرَكَاءَ الْعُقُولِ وَالنُّفُوسِ كَالنَّفْسِ الْإِنْسَانِيَّةِ.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ عُمْدَةَ أَصْحَابِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْقُرْآنِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْمَسَائِلِ أَنَّهُ". (١)

٦. ٦- "قائمة بنفسها، بل القرآن يُبَيِّنُ أَنَّ فِي خَلْقِ الْأَعْيَانِ الْقَائِمَةِ بِنَفْسِهَا آيَاتٍ، وَيَذَكِّرُ الْآيَاتِ فِي خَلْقِ الْأَعْيَانِ وَالْأَعْرَاضِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾ ١، وَهِيَ أَعْيَانٌ. ثُمَّ قَالَ: [﴿وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ﴾ ، وَالْمَاءُ عَيْنٌ قَائِمَةٌ بِنَفْسِهَا. وَقَوْلُهُ: [٢ ﴿فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ ٣؛ هُوَ مَا يَخْلُقُهُ فِيهَا مِنَ النَّبَاتِ، وَهُوَ أَعْيَانٌ. وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَبَتَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ﴾ ؛ فَالرِّيَّاحُ أَعْيَانٌ، وَتَصْرِيفُهَا أَعْرَاضٌ. وَقَوْلُهُ: ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ ، وَالسَّحَابُ أَعْيَانٌ. ﴿لَايَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ ٤.

وقد تقدّم أن أصل الاشتباه في هذا أن خلق الشيء من مادة، هل هو خلق عين، أم إحداث اجتماع [و] ٦ افتراق وأعراض فقط.

اختلاف الناس في خلق الشيء هل هو خلق عين، أم إحداث اجتماع وافتراق على ثلاثة أقوال

والناس مختلفون في هذا على ثلاثة أقوال ٧: فالقائلون بالجواهر المفردة ٨ من أهل الكلام القائلون بأن الأجسام مركبة من الجواهر الصغار التي قد بلغت من الصغر إلى حد لا يتميز

(١) الفتاوى الكبرى لابن تيمية ٥٤٩/٦

منها جانب عن جانب يقولون: تلك الجواهر باقية تنقلت في الحوادث، ولكن تعتقب عليها الأعراض الحادثة. والاستدلال بالأعراض على حدوث ما يلزمه من الجواهر، ثمّ

١ سورة البقرة، الآية ١٦٤.

٢ ما بين المعقوفتين ليس في ((ط)) ، وهو في ((خ)) ، و ((م)) .

٣ سورة البقرة، الآية ١٦٤.

٤ سورة البقرة، الآية ١٦٤.

٥ انظر: ما تقدم ص ٣٤٥-٣٥١، وما سيأتي ص ١٣٤٠-١٣٤٩ من هذا الكتاب.

٦ ليست في ((خ)) . وأثبتها من ((م)) ، و ((ط)) .

٧ وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله اختلاف الناس وأقوالهم في هذه المسألة.. انظر: منهاج السنة النبوية ٢١٤٠-١٤٢. ومجموع الفتاوى ١٧٢٤٣-٢٤٥. ودرء تعارض العقل والنقل ٣٨٣-٨٦.

٨ تقدم تعريف **الجواهر الفرد** ص ٣٤٥. (١)

٧. ٧- "الاستدلال بذلك على المحدث، غير الاستدلال بحدوث هذه الأعراض على المحدث لها؛ فتلك ١ هي طريقة الجهميّة المشهورة، وهي التي سلكها الأشعريّ في كتبه كلها متابعة للمعتزلة ٢، ولهذا قيل: الأشعريّة مخانيث المعتزلة ٣. وأما الاستدلال بالحوادث على المحدث، فهي الطريقة المعروفة لكل أحد ٤، لكن تسمية هذه أعراضاً هو تسمية القائلين **بالجواهر الفرد** ٥، مع

١ أي الاستدلال بحدوث الأعراض على حدوث الجواهر والأجسام، ثمّ الاستدلال بحدوث الجواهر والأجسام على أنّ لها محدثاً. هذه هي طريقة الجهميّة، ومن تابعهم. ٢ انظر: اللمع ص ٧، ٢٢ - ط مكارثي - . ورسالة إلى أهل الثغر ص ٢١٨-٢١٩. والإبانة - ت فوقية - ص ٦٧، ٨٠-٨١، ١٠٢.

(١) النبوات لابن تيمية ٣٠٦/١

٣ هذه العبارة يذكرها شيخ الإسلام رحمه الله كثيراً بقوله: قيل. وقد نسبها في الفتاوى ٨٢٢٧ لأبي إسماعيل الأنصاري رحمه الله، أنه قال: "الأشعرية الإنانث، هم مخانيث المعتزلة". وأحياناً يذكر رحمه الله هذه العبارة بقوله: "المعتزلة في الصفات مخانيث الجهمية". وأما الكلابية: فيثبتون الصفات في الجملة، وكذلك الأشعريون، ولكنهم كما قال الشيخ أبو إسماعيل الأنصاري: "الأشعرية الإنانث، وهم مخانيث المعتزلة". انظر: مجموع الفتاوى ٣٤٩-١٤٣٤٨.

أو يذكرها بقوله: "كما قيل: المعتزلة مخانيث الفلاسفة". انظر: مجموع الفتاوى ١٢٣١. ٤ وهذه طريقة شرعية عقلية؛ فالقرآن مليء بالآيات التي تحث على التفكير والتدبر في خلق الله للاستدلال به على الخالق. وهو أمرٌ معلوم بضرورة العقل. انظر: مجموع الفتاوى ١٤٢٥. والرسالة التدمرية ص ٢٠. ومنهاج السنة النبوية ٣٢٩-٣٠. ٥ وهم متأخروا المعتزلة والأشعرية. انظر: الفرق بين الفرق للبغدادى ص ٣٢٨. والمواقف في علم الكلام للإيجي ص ١٦٥. والصحائف الإلهية للسمرقندي ص ٢٥٥. (١)

٨. ٨- "أن الرازي توقّف في آخر أمره فيه؛ كما ذكر ذلك في نهاية العقول ١. وذكر أيضاً عن أبي الحسين البصري ٢، وأبي المعالي ٣ أنّهما توقّفا فيه ٤. والمقصود أنّ القائلين بالجواهر الفرد يقولون: إنّما أحدث أعراضاً لجمع الجواهر وتفريقها. فالمادة التي هي الجواهر المنفردة باقية عندهم بأعيانها، ولكن أحدث صوراً هي أعراض قائمة بهذه الجواهر ٦.

١ انظر: نهاية العقول - مخطوط - ق ٦٧أ.

٢ هو أبو الحسين؛ محمد بن علي الطيب البصري. ولد في البصرة، ودرس في بغداد على القاضي عبد الجبار. من متأخري المعتزلة، ومن أئمتهم. وقال عنه ابن حجر: "شيخ المعتزلة، ليس بأهل للرواية". مات سنة ٤٣٦هـ. انظر: لسان الميزان ٥٥٩٨. وشذرات الذهب ٣٥٩.

٣ الجويني.

٤ بل إنّ أكثر طوائف أهل الكلام لم يتكلّموا به. انظر: من كتب ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ٤١٣٥-١٣٦. والرد على المنطقيين ص ٦٧. ومجموع الفتاوى ١٢٣١٨. ومنهاج السنة النبوية ٢٢١١. وتفسير سورة الإخلاص ص ٨٦.

٥ المادّة تُسمّى عند المتفلسفة: هيولى. وهي أحد جزأي الجسم، والجزء الآخر هو الصورة. وكلّ جزء من هذا الجسم محلّه الجزء الآخر. فالصورة صورة للمادة؛ أي أنّها تحلّ بها. والمادّة محلّ للصورة. انظر: التعليقات للفارابي ص ٤١، ٤٣، ٦٠. والمبين في ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي ص ١١٠.

يقول شيخ الإسلام: "التحقيق أنّ المادّة والصورة لفظ يقع على معان؛ كالمادّة والصورة الصناعيّة، والطبيعيّة، والكلّيّة، والأوليّة. فالأوّل: مثل الفضة إذا جعلت درهماً وخاتماً وسبيكةً، والخشب إذا جُعِلَ كرسيّاً، واللّبن والحجر إذا جعل بيتاً، والغزل إذا نُسج ثوباً، ونحو ذلك. فلا ريب أنّ المادّة هنا التي يُسمّونها الهيولى هي أجسام قائمة بنفسها، وأنّ الصورة أعراض قائمة بها، فتحوّل الفضة من صورة إلى صورة هو تحوّلها من شكل إلى شكل، مع أنّ حقيقتها لم تتغيّر أصلاً". درء تعارض العقل والنقل ٣٨٤.

٦ انظر: منهاج السنة النبوية ٢١٣٩-١٤٠. (١)

٩. ٩- "وهذا فاسد من وجوه كثيرة؛ كما قد بسط في [غير] ١ هذا الموضع ٢.

المتكلمون ليس في كتبهم إثبات الربوبية ولا المعاد
وأما كلامه في المعاد: فأبعد من هذا، وهذا؛ كما قد بيّن أيضاً ٣؛ وكذلك كلام من [تقدمه]
٤؛ من الجهمية، وأتباعهم من الأشعرية، وغيرهم، ومن المعتزلة؛ فإنّك لا تجد في كلامهم
الذي ابتدعوه؛ لا إثبات الربوبية، ولا النبوة، ولا المعاد.
[والأشعري نفسه، وأتباعه، ليس في كتبهم إثبات الربوبية، ولا المعاد] ٥، وكذلك من سلك
سبيلهم في أدلتهم ٦ من أتباع الفقهاء؛ كالقاضي أبي

١ ما بين المعقوفتين ليس في ((ط)).

٢ انظر: الجواب الصحيح ٦٤٠٠-٤٠١. وانظر أيضاً هذا الكتاب ص ٢٦٣-٢٧٤، ٥٨٥-٦٤٢.

٣ قال شيخ الإسلام رحمه الله عن أصل الرازي في إثبات المعاد وطريقته: ((إنَّ إثبات المعاد موقوف على ثبوت **الجوهر الفرد**). وهذا قول أبي عبد الله الرازي، وغيره، وهو ملخص من جعله الأصل في الإيمان بالله؛ فجعله هو الأصل في الإيمان بالمعاد، مع كونه يجعله أصلاً في نفي الصفات التي يُنكرها ...).

ثمَّ نقل رحمه الله من كتاب الرازي نهاية العقول ما يُؤيِّد ما ذكره عنه، ثمَّ أبطل رحمه الله هذا الأصل الذي يعتمد عليه..). انظر نقض تأسيس الجهمية ١٢٨١-٢٨٦.

٤ في ((خ)): يقدمه. وما أثبت من ((م))، و ((ط)).

٥ ما بين المعقوفتين ملحق بهامش ((خ)).

٦ يقول شيخ الإسلام رحمه الله عن أصل هؤلاء المتكلمين الذي بنوا عليه إثبات الخالق، والمعاد: "وأصل هؤلاء المتكلمين من الجهمية والمعتزلة، ومن وافقهم بنوا عليه هذا: هو مسألة **الجوهر الفرد**؛ فإنهم ظنوا أنَّ القول بإثبات الصانع، وبأنه خلق السموات والأرض، وبأنه يقيم القيامة، ويبعث الناس من القبور: لا يتمَّ إلا بإثبات **الجوهر الفرد**؛ فجعلوه أصلاً للإيمان بالله واليوم الآخر. أما جمهور المعتزلة، ومن وافقهم؛ كأبي المعالي، وذويه: فيجعلون الإيمان بالله تعالى لا يحصل إلا بذلك، وكذلك الإيمان بالله واليوم الآخر؛ إذ كانوا يقولون: لا يعرف ذلك إلا بمعرفة حدوث العالم، ولا يعرف حدوثه إلا بطريقة الأعراض، وطريقة الأعراض مبنية على أنَّ الأجسام لا تخلو منها. وهذا لم يمكنهم أن يُثبتوه إلا بالأكوان التي هي: الاجتماع، والافتراق، والحركة، والسكون. فعلى هذه الطريقة اعتمد أولهم وآخرهم ... فإنَّ هذا أبلغ الأقوال؛ وهو قول الأشعري، ومن وافقه؛ كالقاضي أبي بكر، والقاضي أبي يعلى، وأبي المعالي الجويني، وأبي الحسين، وابن الزاغوني، وغيرهم".

نقض تأسيس الجهمية ١٢٨٠. (١).

١٠. ١٠- "نفسه ١، والقاضي أبي بكر، وأبي المعالي الجويني، وأبي إسحاق الاسفرايني، وأبي بكر ابن فورك، وأبي القاسم القشيري، وأبي الحسن التميمي، والقاضي أبي يعلى، وابن عقيل، وابن الزاغوني غفر الله لهم ورحمهم أجمعين ٢. وتأملت ما وجدته في الصفات من المقالات؛ مثل كتاب الملل والنحل للشهرستاني، وكتاب مقالات الإسلاميين للأشعري؛ وهو أجمع كتاب رأيته في هذا الفن، وقد ذكر فيه ما ذكر أنه مقالة أهل السنة والحديث، وأنه يختارها، وهي أقرب ما ذكره من المقالات إلى السنة والحديث، لكن فيه أمور لم يقلها أحد من أهل السنة والحديث. ونفس مقالة أهل السنة والحديث لم يكن يعرفها، ولا هو خبير بها؛ فالكتب المصنفة في مقالات الطوائف التي صنفها هؤلاء، ليس فيها ما جاء به الرسول، وما دلّ عليه القرآن؛ لا في

١ لعله يعني أبا الحسن الأشعري؛ لأنه ذكره بعد ذكر أئمة كل فرقة، فكان من المناسب أن يُتبعهم بذكر الأشعري وأتباعه.

٢ انظر أصل هؤلاء المتكلمين الذي بنوا عليه إثبات الخالق، والمعاد؛ وهو إثبات **الجوهر الفرد**، في: نقض تأسيس الجهمية ١٢٨٠-٢٨١. (١)

١١. ١١- "الحسّ والعقل؛ فإنهم يقولون: إنا لا نشهد، بل ولا نعلم في زماننا حدوث شيء من الأعيان القائمة بنفسها، بل كلّ ما [يُشْهَد] ١ حدوثه، بل كلّ ما حدث من قبل أن يخلق آدم إنّما [يحدث] ٢ أعراض في الجوهر التي هي باقية، لا تستحيل قطّ، بل تجتمع وتتفرق ٣.

١ في ((م))، و ((ط)) : نشهد.

٢ في ((م))، و ((ط)) : تحدث.

٣ هذه إحدى الطرق التي يثبت بها المتكلمون من جهمية ومعتزلة، وعلى رأسهم الرازي: الصانع. ويسمونّها حدوث الصفات. انظر: أصول الدين للبغدادى ص ٤٠-٤١، ٥٧.

ومعالم أصول الدين على هامش محصل أفكار المتقدمين للرازي ص ٢٦-٢٩. والأربعين في أصول الدين له ص ٧٠.

وقد أوضح شيخ الإسلام مراد الرازي بهذه الطريقة، فقال: "يعني بذلك ما يُحدثه الله في العالم من الحيوان والنبات والمعدن والسحاب والمطر وغير ذلك. وهو إنما سمي ذلك حدوث الصفات متابعاً لغيره ممن يثبت **الجوهر الفرد**، ويقول بتمائل الأجسام، وأن ما يُحدث الله تعالى من الحوادث إنما هو تحويل الجواهر التي هي أجسام من صفة إلى صفة مع بقاء أعيانها. وهؤلاء ينكرون الاستحالة. وجمهور العقلاء وأهل العلم من الفقهاء وغيرهم متفقون على بطلان قولهم، وأن الله يحدث الأعيان ويدعها، وإن كان يحيل الجسم الأول إلى جسم آخر، قلا يقولون إن جرم النطفة باق في بدن الإنسان، ولا جرم النواة باق في النخلة". درء تعارض العقل والنقل ١٣٠٨.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله - أيضاً - معقّباً على كلام الرازي في حدوث الصفات - وهي الطريق الرابع الذي سلكه المتكلمون في إثبات الصانع؛ وهو الاستدلال بحدوث الصفات والأعراض على وجود الصانع: "هذه الطريقة جزء من الطريقة المذكورة في القرآن، وهي التي جاءت بها الرسل، وكان عليها سلف الأمة وأئمتها وجماهير العقلاء من الآدميين؛ فإن الله سبحانه يذكر في آياته ما يُحدثه في العالم من السحاب والمطر والنبات والحيوان وغير ذلك من الحوادث؛ فيذكر في آياته خلق السموات والأرض، واختلاف الليل والنهار، ونحو ذلك. لكن القائلون بإثبات **الجوهر الفرد** من المعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم يسمون هذا استدلالاً بحدوث الصفات بناء على أن هذه الحوادث المشهودة التي كانت موجودة قبل ذلك لم تزل من حين حدوثها بتقدير حدوثها، ولا تزال موجودة، وإنما تغيّرت صفاتها بتقدير حدوثها، كما تتغير صفات الجسم إذا تحرك بعد السكون، وكما تتغير ألوانه، وكما تتغير أشكاله. وهذا مما ينكره عليهم جماهير العقلاء من المسلمين وغيرهم. وحقيقة قول هؤلاء الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم أن الرب لم يزل معطلاً لا يفعل شيئاً، ولا يتكلم بمشيئته وقدرته، ثم إنه أبدع جواهر من غير فعل يقوم به، وبعد ذلك ما بقي يخلق شيئاً، بل إنما تحدث صفات تقوم بها ويدعون أن هذا قول أهل الملل؛ الأنبياء وأتباعهم". درء تعارض العقل والنقل ٣٨٣-٨٤.

فهذه الطريقة التي سلكها الرازي هي العمدة في إثبات الصانع عند المتكلمين، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام رحمه الله بقوله: "ثم إن الرازي جعل هذه الطريقة التي سلكها ابن سينا هي العمدة الكبرى في إثبات الصانع؛ كما ذكر ذلك في رسالة إثبات واجب الوجود، ونهاية العقول، والمطالب العالية، وغير ذلك من كتبه. وهذا مما لم يسلكه أحد من أئمة النظار المعروفين من أهل الإسلام...". درء تعارض العقل والنقل ٣١٦٤.

وانظر: شرح الأصفهانية ١٢٦١-٢٦٢. ومجموع الفتاوى ١٧٣٢٢-٣٢٣. ودرء تعارض العقل والنقل ٣٨٢ - ٨٤، ١٦٣-١٦٤. وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص ٣٥١-٣٥٥. (١)

١٢. - "وهذا مُخالفةٌ للحسن والعقل كالأول.

قولهم: إن الأعراض لا تبقى زمانين وإنه لا يفنى شيء من الأعيان ويقول كثيرٌ منهم: إنّ الأعراض لا تبقى زمانين ١، ويقولون: إنه لا يفنى ولا يعدم في زماننا شيء من الأعيان، بل كما لا يحدث شيء من الأعيان، [لا يفنى شيء من الأعيان ٢] ٣.

فهذا أصل علمهم، ودينهم، ومعقولهم الذي بنوا عليه حدوث العالم، وإثبات الصانع، وهو مخالفٌ للحسن والعقل ٤.

ويقول الذين يُثبتون **الجوهر الفرد** ٥:

١ انظر: التمهيد للباقلاني ص ٣٨. والإنصاف له ص ٢٧-٢٨. والشامل للجويني ص ١٦٧. وأصول الدين للبغدادي ص ٥٠-٥٢. والمواقف للإيجي ص ١٠١.

وانظر من كتب ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٢٣١٦. وشرح حديث النزول ص ١٥٧-١٥٨. والنبوات ص ٢٦٨. ونقض تأسيس الجهمية ١١٠٢. ودرء تعارض العقل والنقل ١٣٠٦، ٣٤٣٤. وشرح الأصفهانية ١٢٦٥. وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص ١٥٥-١٥٦.

٢ انظر: أصول الدين للبغدادي ص ٤٥. وانظر: منهاج السنة النبوية ٢١٤٠. ودرء تعارض

(١) النبوات لابن تيمية ١٠٩٧/٢

العقل والنقل ٥٢٠٢-٢٠٣.

٣ ما بين المعقوفتين ملحق بهامش ((خ)).

٤ سبق ذلك فيما مضى من هذا الكتاب، ص ٣٤٥.

٥ هذه المسألة من محارات العقول، وقد اضطرب فيها كثير من النظار.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: "هذه المواضع من دقيق مسائل النظار التي هي محارات العقول، التي اضطرب فيها أكثر الخائضين في ذلك. وأكثر من تكلم فيها لا يعرف إلا قولين أو ثلاثة أو أربعة، ويظن أن ذلك مجموع أقوال الناس، ولا يكون في تلك الأقوال التي يعرفها بل في غيرها... ومسألة **الجوهر الفرد** من هذا وهذا، ولهذا صار كثير من أعيانهم يصل فيها إلى الوقف والحيرة؛ كأبي الحسين البصري، وأبي المعالي الجويني، وأبي عبد الله الرازي، وغيرهم". شرح الأصفهانية ١٢٦٣-٢٦٤.

ولشيخ الإسلام رحمه الله كلام جامع مفصل لهذه المسألة، بيّن فيه رحمه الله بطلان القول بالجواهر الفردة، وردّ على من يقول إن الأجسام لا يستحيل بعضها إلى بعض، وبيّن أنّ القائلين ببقاء الجوهر وصل حالهم إلى التوقف أو الشك، قال رحمه الله: "فالقول بأن الأجسام مركبة من الجواهر المنفردة قول لا يعرف عن أحد من أئمة المسلمين؛ لا من الصحابة، ولا التابعين لهم بإحسان، ولا من بعدهم من الأئمة المعروفين. بل القائلون بذلك يقولون: إن الله تعالى لم يخلق منذ خلق الجواهر المنفردة شيئاً قائماً بنفسه؛ لا سماء ولا أرضاً ولا حيواناً ولا نباتاً ولا معادن ولا إنساناً ولا غير إنسان، بل إنما يحدث تركيب تلك الجواهر القديمة فيجمعها ويفرقها، فإما يحدث أعراضاً قائمة بتلك الجواهر لا أعياناً قائمة بأنفسها، فيقولون: إنه إذا خلق السحاب والمطر والإنسان وغيره من الحيوان والأشجار والنبات والثمار، لم يخلق عيناً قائمة بنفسها، وإنما خلق أعراضاً قائمة بغيرها. وهذا خلاف ما دلّ عليه السمع والعقل والعيان. ووجود جواهر لا تقبل القسمة منفردة عن الأجسام مما يعلم بطلانه بالعقل والحس فضلاً عن أن يكون الله تعالى لم يخلق عيناً قائمة بنفسها إلا ذلك. وهؤلاء يقولون: إن الأجسام لا يستحيل بعضها إلى بعض، بل الجواهر التي كانت مثلاً في الأول هي بعينها باقية في الثاني، وإنما تغيرت أعراضها. وهذا خلاف ما أجمع عليه العلماء أئمة الدين وغيرهم من العقلاء؛ من استحالة بعض الأجسام إلى بعض؛ كاستحالة الإنسان وغيره من الحيوان

بالموت تراباً، واستحالة الدم والميتة والخنزير وغيرها من الأجسام النجسة ملحاً أو رماداً، واستحالة العذرات تراباً، واستحالة العصير خمراً، ثم استحالة الخمر خلاً، واستحالة ما يأكله الإنسان ويشربه بولاً ودماً وغائطاً، ونحو ذلك. وقد تكلم علماء المسلمين في النجاسة: هل تظهر بالاستحالة أم لا؟ ولم ينكر أحد منهم الاستحالة. ومثبتة **الجوهر الفرد** قد فرعوا عليه من المقالات التي يعلم العقلاء فسادها ببديهة العقل ما ليس هذا موضع بسطه؛ مثل تفليك الرحي والدولاب والفلك وسائر الأجسام المستديرة المتحركة، وقول من قال منهم: إن الفاعل المختار يفعل كلما تحركت، ومثل قول كثير منهم: إن الإنسان إذا مات، فجميع جواهره باقية قد تفرقت، ثم عند الإعادة يجمعها الله. ولهذا صار كثير من حذاقهم إلى التوقف في آخر أمرهم؛ كأبي الحسين البصري، وأبي المعالي الجويني، وأبي عبد الله الرازي. وكذلك ابن عقيل، والغزالي، وأمثالهما من النظار الذين تبين لهم فساد أقوال هؤلاء: يذمون أقوال هؤلاء، ويقولون: إن أحسن أمرهم الشك، وإن كانوا قد وافقوهم في كثير من مصنفاتهم على كثير مما قالوه من الباطل". منهاج السنة النبوية ٢١٣٩-١٤١. (١)

١٣. "وأما إن أراد بلفظ «الأجزاء والأبعاد» ما يريده المتكلمون بلفظ الجسم والتركيب -وهو الذي أراده- فإن الجسم كل جسم عندهم له أبعاد وأجزاء: إما بالفعل على قول من يثبت **الجوهر الفرد**، وإما بالإمكان على قول من ينفيه - فيقال له: هذا المعنى هو كما يريد الفلاسفة، والمعتزلة، بلفظ الأجزاء الصفات القائمة به، ويقولون: ليس فيه أجزاء حد، ولا أجزاء كم. وعندهم أن الأنواع مركبة من الجنس -وهو جزؤها العام- والفصل -وهو جزؤها الخاص- فإن أردت هذا المعنى فلا ريب أن الحنابلة هم من مثبتة الصفات، وهم متفقون على أن له علماً وقدرة وحياة، فهذا النزاع الموجود فيهم هو الموجود في سائر الصفاتية". (٢)

(١) النبوات لابن تيمية ١٠٩٩/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٨٦/١

١٤. ١٤- "على **الجوهر الفرد**. وتارة يدعي بعضهم حدوث جميع الأعراض زعمًا منه أن

العرض لا يبقى زمانين؛ ويدعون مع ذلك بأن كل جسم فلن يخلو عما يمكن قبوله من الأعراض، أو عن ضد. ونشأ بينهم في هذا من المقالات والنزاع ما يطول ذكره.

وأما المقدمة الثانية: فكانت في بادئ الرأي أظهر؛ ولهذا كثير منهم يأخذها مسلمة، فإن ما لا يخلو عن الحادث فهو مقارنه ومجامعه لا يتقدم عليه، وإذا قدر شيان متقارنان لا يتقدم أحدهما الآخر، وأحدهما حادث كان الآخر حادثًا.

لكن في اللفظ إجمال، فإن هذا القائل: ما لا يخلو عن الحادث، أو ما لا يسبق الحادث: فهو حادث، أو ما تعتقب عليه الحادث فهو حادث ونحو ذلك. له معنيان:

أحدهما: ما لا يخلو عن حوادث معينة لها ابتداء. فلا ريب أن ما تقدم على ما له ابتداء فله ابتداء.

والثاني: أن ما لا يخلو عن جنس الحادث - بحيث لم يزل قائمًا به ما يكون فعلًا له، كالحركة التي تحدث شيئًا بعد شيء - فهذا لا يعلم أنه حادث، إن لم يعلم أن ذلك الجنس لا يكون".

(١)

١٥. ١٥- "فصل وأصل هؤلاء المتكلمين من الجهمية المعتزلة ومن وافقهم الذي بنوا عليه

هذا هو مسألة **الجوهر الفرد** فإنهم ظنوا أن القول بإثبات الصانع وبأنه خلق السموات والأرض وبأنه يقيم القيامة ويبعث الناس من القبور لا يتم إلا بإثبات **الجوهر الفرد** فجعلوه

أصلاً للإيمان بالله واليوم الآخر أما جمهور المعتزلة ومن وافقهم كأبي المعالي وذويه فيجعلون الإيمان بالله تعالى لا يحصل إلا بذلك وكذلك الإيمان باليوم الآخر إذ كانوا يقولون لا يعرف

ذلك إلا بمعرفة حدوث العالم ولا يعرف حدوثه إلا بطريقة الأعراض وطريقة الأعراض مبنية على أن الأجسام لا تخلو منها وهذا لم يمكنهم أن يثبتوه إلا بالأكوان التي هي الاجتماع

والافتراق والحركة". (٢)

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤٤٢/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٤٣/٢

١٦. -١٦- "الزاغوني وغيرهم فإنه لم يمكنهم أن يثبتوا أن الجسم لا يخلو من الأعراض إلا بالأكون ثم عند التحقيق لم يمكنهم أن يثبتوا ذلك إلا بالاجتماع والافتراق فإن منهم من يقول الكون أمر عديم ومنهم من يقول الكون الذي هو الحركة والسكون إنما يلزم إذا كان الجسم في مكان فأما إذا لم يكن في مكان فيجوز خلوه عن الحركة والسكون كما يقوله طوائف كالذين قالوا ذلك من الكرامية فالأمر بهذه الطريقة إلى الاجتماع والافتراق وعلى ذلك اعتمد أبو المعالي وغيره من الأشعرية وعلى ذلك اعتم محمد بن الهيصم وغيره من الكرامية ومعلوم أن قبول الاجتماع والافتراق لم يمكنهم حتى يثبتوا أن الجسم يقبل الاجتماع والافتراق وذلك مبني على أنه مركب من الأجزاء التي هي الجواهر المنفردة فصار الإقرار بالصانع مبنياً عند هؤلاء المتكلمين على إثبات **الجوهر الفرد**". (١)

١٧. -١٧- "ثم الذين ذكروا أن لهم طريقاً إلى إثبات الصانع غير هذه كأبي عبد الله الرازي وغيره وهو الذي عليه أبو الحسن الأشعري وغيره من الحذاق قال من قال من هؤلاء إن إثبات المعاد موقوف على ثبوت **الجوهر الفرد** وهذا قول أبي عبد الله الرازي وغيره وهو مخلص ممن جعله الأصل في الإيمان بالله فجعله هو الأصل في الإيمان بالمعاد مع كونه يجعله أصلاً في نفي الصفات التي ينكرها كما سيأتي بيانه قال في بعض أكبر كتبه الكلامية الذي سماه نهاية العقول في الأصل السابع عشر اعلم أن معظم الكلام في المعاد إنما يكون مع الفلاسفة ولهم أصول يفرعون شبههم عليها فيجب علينا إيراد تلك الأصول أولاً ثم الخوض بعدها في المقصود فلا جرم رتبنا الكلام في هذا الأصل على أقسام ثلاثة القسم الأول في المقدمات وفيه ثمان مسائل المسألة الأولى في الجزء الذي لا يتجزأ ولا شك أن الأجسام التي نشاهدها قابلة". (٢)

١٨. -١٨- "مذهب بعض المتأخرين والرابع مذهب الفلاسفة فنخلص من هذا أن الخلاف بيننا وبين الفلاسفة في هذه المسألة يقع في مقامين أحدهما أن الجسم مع كونه قابلاً

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٤٥/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٤٦/٢

للانقسامات هل يعقل أن يكون واحدًا هل يعقل أن يكون قابلاً للانقسامات الغير متناهية وأعجب من هذا أنهم يجعلون إثبات **الجوهر الفرد** دين المسلمين حتى يعد منكروه خارجاً عن الدين كما قال أبو المعالي وذووه اتفق المسلمون على أن الأجسام تتناهي في تجزئها وانقسامها حتى تصوير أفراداً وكل جزء لا يتجزأ ولا ينقسم وليس له طرف وحد وجزء شائع ولا يتميز". (١)

١٩. ١٩- "جملة ذات مساحة فغن لها غايات ومنقطعات بالجهات ثم قضوا بأنها تنقسم أجزاءً بلا نهاية والجملة المحدودة كيف تنقسم أجزاءً لا تتناهي ولا يحاط بها قلت والكلام في ذلك من وجهين أحدهما أنا نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الرسول والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين لم يبنوا شيئاً من أمر الدين على ثبوت **الجوهر الفرد** ولا انتفائه وليس المراد بذلك أنهم لم ينطقوا بهذا اللفظ فإنه قد تجدد بعدهم ألفاظ اصطلاحية يعبر بها عما دل عليه كلامهم في الجملة وذلك بمنزلة تنوع اللغات وتركيب الألفاظ المفردات وإنما المقصود أن المعنى الذي يقصده المثبتة والنفاة بلفظ **الجوهر الفرد** لم يبن عليها احد من سلف الأمة وأئمتها مسألة واحدة من مسائل الدين ولا ربطوا بذلك حكماً علمياً ولا علمياً فدعوى المدعي انبناء أصل الإيمان بالله واليوم الآخر على ذلك يضاهي دعوى المدعي أن ما بينوه من الإيمان بالله واليوم الآخر ليس هو على ما بينوه بل إما أنهم ما كانوا يعلمون الحق أو يجوز الكذب في هذا الباب لمصلحة الجمهور كما يقول نحو ذلك من يقوله من". (٢)

٢٠. ٢٠- "الأشعرية أبي المعالي الجويني وإمام المتأخرين من الفلاسفة والمتكلمين أبي عبد الله الرازي فإنه في كتابه بعد أن بين توقف المعاد على ثبوته وذكر ذلك غير مرة في أثناء مناظرته للفلاسفة قال في المسألة بعينها لما أورد حجج نفاة **الجوهر الفرد** فقال وأما المعارضات التي ذكروها فاعلم أن من العلماء من مال إلى التوقف في هذه المسألة بسبب تعارض الأدلة فإن إمام الحرمين صرح في كتاب التلخيص في أصول الفقه أن هذه المسألة

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٤٨/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٥٠/٢

من محارات". (١)

٢١. ٢١- "وقد نفى **الجوهر الفرد** من أئمة المتكلمين من ليسوا دون من أثبتة بل الأئمة فيهم أكثر من الأئمة في أولئك فنفاه حسين النجار وأصحابه كأبي عيسى برغوث ونحوه وضرار بن عمرو وأصحابه كحفص". (٢)

٢٢. ٢٢- "محدودًا بحد واحد بل قد يستحيل الصغير وله قدر يقبل نوعًا من القسمة وغيره لا يستحيل حتى يكون أصغر منه وبالجمله فليس في شيء منها قبول القسمة إلى غير نهاية بل هذا إنما يكون في المقدرات الذهنية فأما وجود مالا يتناهى بين حدين متناهين فمكابرة وسواء كان بالفعل أو بالقوة ووجود موجود لا يتميز جانب له عن جانب مكابرة بل الأجسام تستحيل مع قبول الانقسام فلا يقبل شيء منها انقسامًا لا يتناهى كما أنها إذا كثرت وعظمت تنتهي إلى حد تقف عنده ولا تذهب إلى أبعاد لا تتناهى ولكن بنى هذه الطائفة المشهورة من المتكلمين على مسمى هذا الاسم الهائل الذي هو **الجوهر الفرد** عندهم إثبات الخالق والمعاد وهو عند التحقيق ما لا يمكن أحدًا أن يحصره بحسه باتفاقهم وعند المحققين لا مس له وما أشبهه بالمعصوم المعلوم الذي بدعته القرامطة". (٣)

٢٣. ٢٣- "الذي بدعته جهال الصوفية هو نظير ما يعظمه مقابل هؤلاء الفلاسفة المشائين وأتباعهم من الجوهر المجرد وهو ما يدعونه في النفس والعقول من أنها شيء لا داخل العالم ولا خارجه ولا متحرك ولا ساكن ولا متصل بغيره ولا منفصل عنه وأمثال هذه الترهات فقول هؤلاء في إثبات هذا الجوهر المجرد كقول أولئك في **الجوهر الفرد** ثم إن هؤلاء وهؤلاء يدعون أن هذا حقيقة الإنسان هؤلاء يدعون أنه هذا الجوهر المجرد وهؤلاء يقولون إنه جوهر واحد منفرد أو جواهر كل منها يقوم به حياة وعلم وقدرة أو تقوم الأعراض المشروطة بالحياة

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٥٢/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٥٤/٢

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٥٩/٢

بعضها وثبت الحكم للجملة وعلى هذه المقالات بينون المعاد". (١)

٢٤. ٢٤- "ينكرون الجوهر الفرد فإنهم يقولون إن كل متحيز فلا بد وأن يتميز أحد جانبيه عن الثاني وذلك لأنه لا بد أن يتميز يمينه عن يساره وقدامه عن خلفه وفوقه عن تحته وكلما تميز فيه شيء عن شيء فهو منقسم لأن يمينه موصوف بأنه يمين لا يسار ويساره موصوف بأنه يسار لا يمين فلو كان يمينه عين يساره لاجتمع في الشيء الواحد أنه يمين وليس بيمين ويسار وليس بيسار فيلزم اجتماع النفي والإثبات في الشيء الواحد وهو محال قالوا فثبت أن كل متحيز فهو منقسم وثبت أن كل منقسم فهو ليس بأحد فلما كان الله موصوفاً بأنه أحد وجب أن لا يكون متحيزاً أصلاً وذلك ينفي كونه جوهرًا وأما الذين يثبتون **الجوهر الفرد** فإنه لا يمكنهم الاستدلال". (٢)

٢٥. ٢٥- "فلو كان لفظ الأحد لا يقع على جسم أصلاً لكان التقدير ولم يكن ما ليس بجسم كفوًا له وهذا عنده ليس إلا **الجوهر الفرد** عند من يقول به فيكون المعنى لم يكن **الجوهر الفرد** كفوًا له وأما سائر الموجودات فلم ينف مكافأتهما له ولا أشرك بربي ما ليس بجسم ولن يجبرني من الله ما ليس بجسم ومعلوم أن عامة ما يعلم من المخلوقات القائمة بأنفسها هي أجسام كأجسام بني آدم وغيرهم والأرواح تدخل في مسمى ذلك عند عامة المسلمين وإن لم تدخل عند بعضهم ومن المعلوم أن الله لم ينه عن أن يشرك به ما ليس بجسم فقط بل نهي عن أن يشرك به الأجسام أيضًا لاسيما وعامة ما أشرك به من الأوثان والشمس والقمر والنجوم إنما هي أجسام وفي السنن حديث أبي بكر الصديق لما استأذنه أبو برزة في قتل بعض الناس فقال إنها لم تكن لأحد بعد". (٣)

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٦١/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٩٢/٣

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٩٩/٣

٢٦. -٢٦- "من جوهرين هذا إنما يتم على رأي المُتَّبِعِينَ للجوهر الفرد وإلا فنفته عندهم الجسم في نفسه واحد بسيط ليس مركبًا من الجواهر المنفردة وهذا المصنف قد صرح في أشرف كتبه عنده أن هذه المسألة متعارضة من الجانبين وهو لما أقام أدلته على إثبات **الجوهر الفرد** في هذا الكتاب في مسألة المعاد وزعم أنها قاطعة ثم ذكر المعارضات قال في الجواب أما المعارضات التي ذكروها فاعلم أنا نميل إلى التوقف في هذه المسألة بسبب تعارض الأدلة فإن إمام الحرمين صرح في". (١)

٢٧. -٢٧- "وهو أبو الحسين وابن الخطيب إمام مُتَّبِعِيهِ توقفوا في كون الجسم هل هو مركب من الجواهر المنفردة التي لا تنقسم أم ليس مركبًا منها كانت هذه المقدمة التي استدل بها مما لا يعلم صحتها أفاضل الطوائف المتبوعين الموافقين له فقله بتسليمهم ذلك حجة فاسدة وأقل ما في ذلك أن هذه المقدمة ممنوعة فلا يُسلم له منازعوه أن الجسم أقله أن يكون مركبًا من جوهرين والنزاع في ذلك بين أهل الكلام بعضهم مع بعض وبين المتفلسفة أيضًا مشهور وهولم يذكر حجة على كونه مركبًا فلا يكون قد ذكر دليلًا أصلاً فإن قيل نفاة **الجوهر الفرد** يقولون إنه يقبل التقسيم والتجزئ إلى غير غاية فما من جزء إلا وهو يحتمل التقسيم فيكون عدم الوحدة في الجسم أبلغ على قولهم قيل هؤلاء إن قالوا إن لفظ الواحد لا يقال إلا على ما لا يقبل القسمة وعندهم كل شيء قابل للقسمة فهذا اللفظ عندهم ليس له مسمى معلوم متفق عليه أصلاً إذ مورد النزاع فيه من الخفاء والنزاع ما لا يصلح أن يكون اللفظ مختصًا به إذ". (٢)

٢٨. -٢٨- "اللفظ المشهور بين العامة والخاصة لا يكون مسماه ما قد تنازع الناس في إثباته ولا يعلم إلا بدقيق النظر إن سلم ثبوته وأيضًا فهؤلاء يصرحون بأن الجسم في نفسه واحد بسيط ليس مركبًا من جوهرين ولا من جواهر وإذا كانوا يصفونه بالوحدة ويمنعون أن يكون مركبًا لا من جوهرين امتنع أن تصح هذه الحجة على أصلهم فهذه الوجوه الأربعة

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٠٣/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٠٥/٣

تبين بطلان ما ذكره من دلالة اسم الأحد على نفي كونه جسمًا الوجه الخامس أن الجسم إما أن يكون مركبًا من الجواهر المنفردة وأقل ما يتركب منه جوهران أو لا يكون فإن كان الأول صحيحًا أبطلت الحجة الثانية التي ذكرها على نفي كونه جوهرًا فإنها مبنية على أن الجسم ليس أقله أن يكون مركبًا من جوهرين وإن كان باطلاً فسدت هذه الحجة التي نفى بها كونه جسمًا فثبت بطلان إحدى الحجتين وبقيت الحجة الثالثة التي ذكرها لنفي **الجوهر** **الفرد** وستكلم عليها إن شاء الله وذلك أن الجسم إن كان أقله مركبًا من جوهرين فالجوهر". (١)

٢٩. ٢٩- "ليس بمنقسم بل هو فرد فلا تصح تلك الحجة وإن لم يكن أقله مركبًا من جوهرين بطلت هذه الحجة فبطلت إحدى الحجتين إما التي نفى بها التجسيم أو التي نفى بها الجوهر ويلزم من بطلان إحداهما بطلان الأخرى الوجه السادس أن يقال ما ذكرته في منع **الجوهر الفرد** وأن كل متحيز فهو منقسم قد اعترفت بأن هذه الحجة مكافئة لنظيرها ولم تعلم الحق في ذلك ثم يقال قولك وثبت أن كل منقسم فهو ليس بأحد هذا لا يصح على قول هؤلاء فإنهم يقولون الجسم واحد في نفسه كما أنه واحد في الحس وهو واحد متصل ليس مركبًا من الجواهر المنفردة فيصفونه بالوحدة وإن قالوا إنه قابل للانقسام فقبوله للانقسام عندهم لا يمنع وصفه بالوحدة عندهم وتسميتهم إياه واحدًا بل يصفون بالوحدة ما هو أبلغ من ذلك فيقولون أحد بالجنس وواحد بالنوع وواحد بالشخص". (٢)

٣٠. ٣٠- "متسمًا بالأحد والواحد مع ثبوت هذه المعاني المتعددة علم أن هذا الاسم لا يُوجب نفي الصفات بل هو سبحانه أحد واحد لا شبيه له ولا شريك وليس كمثله شيء بوجه من الوجوه وكذلك هو أيضًا ذات وهو قائم بنفسه باتفاق الخلائق كلهم وسائر الذوات وكل ما هو قائم بنفسه يشاركه في هذا الاسم ومعناه كما يشاركه في اسم الوجود ومعناه وهو سبحانه يتميز عن سائر الذوات وسائر ما هو قائم بنفسه بما هو مختص به من حقيقته التي

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٠٦/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٠٧/٣

تميز بها وانفرد واختص عن غيره كما تميز بوجود وجوده وخصوص تلك الحقيقة ليس هو المعنى العام المفهوم من القيام بالنفس ومن الذات كما أن خصوص وجوب الوجود ليس هو المعنى العام المفهوم من الوجود فسواء سمي المسمى هذا تعداداً أو تركيباً أو لم يسمه هو ثابت في نفس الأمر لا يمكن دفعه والحقائق الثابتة لا تُدفع بالعبارات المجملة المبهمة وإن شنع بها الجاهلون الوجه الثاني عشر قوله إن مُثَبَّتة **الجوهر الفرد** يمكنهم الاحتجاج بهذه الآية على نفي كونه جوهرًا فردًا من وجه". (١)

٣١. ٣١- "آخر وهو أن الأحد كما يراد به نفي التركيب والتأليف في الذات فقد يراد به نفي الضد والند ولو كان تعالى جوهرًا فردًا لكان كل جوهر فرد مثلاً له وذلك ينفي كونه أحداً وأكدوا هذا الوجه بقوله وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾ [الإخلاص ٤] ولو كان جوهرًا فردًا لكان كل جوهر فرد كفوًا له يقال هذه الدلالة المشتركة بين جميع الناس نفاة الجوهر وغيرهم فكل أحد يمكنه من ذلك ما أمكن هؤلاء وأيضاً فالمطلوب بهذا الدليل وهو نفي كونه جوهرًا فردًا أمر متفق عليه بين الخلائق كلهم بل هو معلوم بالضرورة العقلية أن رب السموات والأرض ليس في القدر بقدر **الجوهر الفرد** فإنه عند مُثَبَّتِهِ أمر لا يُحسه أحد من حقارته فهو أصغر من". (٢)

٣٢. ٣٢- "عليه وجوه البرهان الأول وذلك أنه لم يخل إما أن يكون منقسمًا أو غير منقسم فإن كان منقسمًا كان مركبًا وقد تقدم إبطاله وإن لم يكن منقسمًا كان في الصغر والحقارة كالجزء الذي لا يتجزأ وذلك باطل باتفاق العقلاء وأيضاً فإن من ينفي **الجوهر الفرد** يقول إن كل ما كان مشارًا إليه بأنه هاهنا أو هناك فلا بد وأن يتميز أحد جانبيه عن الآخر وذلك يوجب كونه منقسمًا فثبت بأن القول بأنه مشار إليه بحسب الحس يفضي إلى هذين الباطلين فوجب أن يكون القول به باطلاً فإن قيل لم لا يجوز أن يقال إنه تعالى واحد

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢١٣/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢١٤/٣

منزه عن التأليف والتركيب ومع كونه كذلك فإنه يكون عظيمًا". (١)

٣٣. ٣٣- "قسمتها وتفريقها أم لا يمكن كأرواح بني آدم والملائكة بل كالعرش وغيره وقد خالف كثير من الفلاسفة المسلمين في أن الأفلاك تقبل الانقسام والتفريق أو لا تقبلها فالناس تنازعوا في كون بعض الأجسام تقبل الانقسام الذي هو تفريق بعض الجسم عن بعض فأما الخالق تعالى وتقدس فما علمنا أحدًا منهم يصفه بذلك ولو وصفه واصف بذلك لم يكن ما ذكره الرازي حجة على بطلان قوله كما سنذكره وإن كان غير منقسم لا بالمعنى الأول الذي هو وجود الانقسام المعروف ولا بالمعنى الثاني الذي هو إمكان هذا الانقسام فقولوه وإن لم يكن غير منقسم كان في الصغر بمنزلة **الجوهر الفرد** ليس بلازم حينئذ وإنما يوصف بأنه واحد". (٢)

٣٤. ٣٤- "من الأجسام كقوله تعالى وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ [النساء ١١] وقوله دَرَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ﴿١١﴾ [المدثر ١١] ونحو ذلك جسم واحد ومتحيز واحد وهو في جهة ومع ذلك ليس هو منقسمًا بالمعنى الأول فإن المنقسم بالمعنى الأول لا يكون إلا عددًا اثنين فصاعدًا كالماء إذا اقتسموه وكالأجزاء المقسومة التي لكل باب من جهنم منها جزء مقسوم وإذا كان هذا فيما يقبل القسمة كالإنسان والذي يقدر البشر على قسمته وما لا يقبل القسمة أولى بذلك وهذا ظاهر محسوس بديهى لا نزاع فيه فإن أحدًا لم ينازع في أن الجسم العظيم الذي لم يفصل بعضه عن بعض فيجعل في حيزين منفصلين أولاً يمكن ذلك فيه إذا وصف بأنه غير منقسم لم يلزم من ذلك أن يكون بقدر **الجوهر الفرد** بل قد يكون في غاية الكبر والعظم". (٣)

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤٢٦/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤٣٨/٣

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤٣٩/٣

٣٥. -٣٥- "فيه أجزاء موجودة فالمشار إليه بحسب الحس لا يفضي إلى الأمرين جميعًا بل على أنه إن كان منقسمًا كما ذكر لم يفيض إلى شيئين بل غايته أن يفضي إلى ما ذكره من التركيب الذي تقدم الكلام عليه وإن لم يكن منقسمًا وذلك عنده لا يكون إلا على مثبتة **الجوهر الفرد** أفضى إلى أن يكون في غاية الحقارة وهذا **الجوهر الفرد** إما أن يكون منتفياً في نفس الأمر وإما أن يكون ثابتًا فلا يقول العاقل إن رب العالمين بقدره فلم يبق ما يقال إلا ما ذكره من الانقسام والتركيب وقد تقدم الكلام عليه وثبت أنه لا يفضي إلى هذين الأمرين جميعًا بل إنما يفضي إن أفضى إلى أحدهما فقط لكن يفضي إلى هذا على تقدير وإلى هذا على تقدير آخر فظهر أن كونه يشار إليه بالحس لا يفضي إلى الأمرين اللذين ذكرهما وإنما يفضي إن أفضى إلى أحدهما فقط الوجه الثالث السؤال الذي أورده وهو أنه لم لا يجوز أن". (١)

٣٦. -٣٦- "يكون غير منقسم ولا يكون **بقدر الجوهر الفرد** بل يكون واحدًا عظيمًا منزهاً عن التركيب والتأليف والانقسام وهذا ليس قول من ذكره من الكرامية فقط بل إذا كان هو قول من يقول إنه فوق العرش وهو جسم فهو قول من يقول هو فوق العرش وليس بجسم بطريق الأولى والأخرى فإن نفي التركيب والانقسام على القول بنفي الجسم أظهر من نفيه على القول بثبوت الجسم فإذاً على ما ذكره هذا السؤال يورده على كل من يقول إنه فوق العرش ويقول مع ذلك إنه ليس بجسم وهذا قول الكلائية وأئمة الأشعرية وطوائف لا يحصون من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد كالقاضي أبي يعلى وأبي الوفاء بن عقيل وأبي الحسن بن الزاغوني وغيرهم بل قد ذكر الأشعري أن هذا قول أهل السنة وأصحاب الحديث فقال وقال أهل السنة وأصحاب الحديث ليس بجسم ولا يشبه". (٢)

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤٧٠/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤٧١/٣

٣٧. -٣٧- "الحقائق وأمره ثابت على خلاف حكم الحس والخيال فقول القائل إذا كان فوق العرش فيما أن يكون منقسمًا مركبًا وإما أن يكون بقدر **الجوهر الفرد** أولى بالدفع أن يقال حقيقة الرب على خلاف ما يعقل من الحقائق وأمره ثابت على خلاف حكم الحس والخيال وكون الشيء الذي فوق غيره والذي يشار إليه بالحس لابد أن يكون منقسمًا أو حقيقًا هو من حكم الحس والخيال قطعًا يقرر ذلك الوجه الثالث عشر وهو أنك وسائر الصفاتية تثبتون رؤية الرب بالأبصار كما تواترت بذلك النصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم إنك وطائفة معك تقولون إنه يرى لا في جهة ولا مقابلًا للرائي ولا فوقه ولا في شيء من جهاته الست وجمهور عقلاء بني آدم من مثبتة الصفاتية ونفاها يقولون إن فساد هذا معلوم بالبديهة والحس ومن المعلوم أن كونه فوق". (١)

٣٨. -٣٨- "وكذلك قولهم إنه ليس له سمع ولا بصر ولا قدرة ولا حياة ونحو ذلك وإذا كان كذلك ظهر ما ذكر من جهة المنازع فإن المنازع قلب عليهم القضية وقال إذا ألزمتونا أن نجعله **كالجوهر الفرد** فأنتم جعلتموه كالمعدوم وذلك أنه لما قال إنه لا يمكن أن يكون غير منقسم ويكون في غاية الصغر لأن ذلك حقير وذلك على الله محال فقال المنازع أنتم قلتم لا يمكن الإحساس به أو الإشارة إليه بحال والذي لا يمكن الإحساس به ولا الإشارة إليه يكون كالمعدوم فيكون أشد حقارة فإذا جاز وصفكم بهذا فلم لا يجوز الأول وهو كلام قوي جدًا والمنازع وأصحابه يعلمون صحة هذا الكلام لأنهم يقرون في مسألة الرؤية أن كل موجود يجوز أن يحس بالحواس الخمس ويلتزمون على ذلك أن الله يجوز أن يحس به". (٢)

٣٩. -٣٩- "يقال له هذه مصادرة على المطلوب فإنك أنت أثبت تنزيهه عن الحيز بهذه الحجة التي جعلت من مقدماتها أنه ليس بحقير بقدر **الجوهر الفرد** فقل لك ما لا يمكن الإشارة إليه وإحساسه أحقر من **الجوهر الفرد** وقد وصفته بذلك فلا يكون وصفه بقدر **الجوهر الفرد** محالًا على أصلك فقلت أما كونه موصوفًا بالحقارة إنما يلزم إذا كان له حيز

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٠٧/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٦٥/٣

ومقدار وأما إذا كان منزهاً عن الحيز والمقدار فلم يحصل بينه وبين غيره مناسبة فيقال لك الكلام إنما هو في تنزيهه عن الحيز والمقدار فأنت تنفي ذلك ومنازعك يثبتته وهو محل النزاع فإذا كان جوابك مبنياً على محل النزاع كنت قد صادرت منازعك على المطلوب حتى جعلت المطلوب مقدمة في إثبات نفسه والمقدمة لا بد أن". (١)

٤٠. ٤٠- "تكون معلومة أو مسلمة فتكون قد طلبت منه تسليم الحكم قبل الدلالة عليه وادعيت علمه قبل حصول علمه وقد صادرت عليه وطلبت منه أن يسلمه لك بلا حجة وإيضاح هذا أن العلم بكونه إذا وصفته بأنه لا يُحس ولا يُشار إليه ليس بأحق من **الجوهر الفرد** إما أن يقف على العلم بكونه ليس بذى حيز ومقدار أو لا يتوقف فإن توقف عليه لم يصح هذا الجواب حتى يثبت أنه ليس بذى حيز ومقدار حتى يتم الجواب عما أُورد على الحجة فإذا كان جواب الحجة لا يتم حتى يثبت أنه ليس بذى حيز ولا مقدار ولا يثبت ذلك حتى يتم جواب الحجة لم يكن واحداً منهما حتى يكون الآخر قبله وذلك دور ممتنع وإن كان العلم بكونه ليس أحقر من **الجوهر الفرد** إذا وصف بأنه لا يحس ولا يشار إليه لا يقف على العلم بأنه ليس بذى حيز". (٢)

٤١. ٤١- "ومقدار لم يصح هذا الجواب وهو قولك كونه موصوفاً بالحقارة إنما يلزم لو كان له حيز ومقدار حتى يقال إنه أصغر من غيره بل كان الجواب أن يقال لا يلزم أن يكون أحقر من **الجوهر الفرد** سواء قيل إنه ذو حيز ومقدار أو لم يقل ذلك لكنه لو قال ذلك لظهر أن كلامه باطل فإنه يعلم بالحس والضرورة أن كل ما كان ذا حيز ومقدار قيل إنه لا يحس ولا يشار إليه فإنه أصغر من **الجوهر الفرد** ومما يوضح الأمر في ذلك أن هذا السؤال الذي ذكره من جهة المنازع هو من باب المعارضة فإنه لما ذكر حجته على أنه ليس بذى جهة بأن ذلك يستلزم التركيب والحقارة قال له المعارض ما ذكرته من أنه لا يمكن إحساسه والإشارة إليه يستلزم أن يكون معدوماً وذلك أبلغ في الحقارة من **الجوهر الفرد** فقال له

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٦٧/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٦٨/٣

قولك يستلزم من الحقارة أعظم مما ألزمت به أهل الإثبات فأجاب عن المعارضة بمنع الحكم وأن صحته ملازمة لصحة قول المنازع وهذا من أفسد الأجوبة فإن المعارض يقول بل هو عندي ذو حيز ومقدار فلم قلت إنه ليس كذلك وهل النزاع إلا فيه وقولك أما إذا لم يكن ذا حيز ومقدار لم يلزم وصفه بالحقارة يقال لك من الذي سلم لك ذلك وهل النزاع إلا فيه وهذه الحجة التي ذكرتها إنما أقمتها". (١)

٤٢. -٤٢- "أن دليله مستلزم لهذا فمتى صح دليله هذا فهذا القدر ينفعه ولا يضره لأنه يكون دليله حينئذ قد دل على شيئين على أنك جعلته أحقر من **الجوهر الفرد** وجعلته معدومًا وأنه ذو حيز ومقدار فيدل على صحة مذهبه وعلى أن مذهبك يستلزم أن الله معدوم هذا بإقراره أن دليله يستلزم صحة ذلك وإن قلت إن دليله يتوقف على صحة هذا بمعنى أنه لم يثبت أن الله ذو حيز ومقدار لم يثبت أنه إذا كان لا يحس ولا يشار إليه أنه أصغر من **الجوهر الفرد** فهذا لم تثبته بل ادعيته دعوى ساذجة فلا تكون قد أجبت عن المعارضة وهو المطلوب وذلك أنه لا يسلم أنا إذا علمنا أن الشيء لا يحس ولا يشار إليه لم يعلم أنه معدوم حتى يعلم قبل ذلك أنه ذو حيز ومقدار بل قد يكون العلم بأنه ذو حيز ومقدار بعد ذلك أو قبله أو معه إذا كانا متلازمين وهذا لازم على أصلك وأصل أصحابك لزومًا قويًا فإنكم". (٢)

٤٣. -٤٣- "أنتم وسائر الصفاتية تسلمون أن كل موجود فإنه يمكن أن يحس وأن الذي لا يمكن إحساسه هو المعدوم وكثير من أهل السنة والحديث يقولون بأنه يلمس أيضًا وأنتم تريدون أنه يدرك بالحواس الخمس وأنتم تثبتون هذا مثل إثبات أنه ذو حيز ومقدار ولم يكن العلم بذلك موقوفًا على العلم بأنه ذو حيز ومقدار وإذا كنت قد قلت إن كونه موصوفًا بأنه أحقر من **الجوهر الفرد** فإذا كان لا يحس ولا يشار إليه فقد لزمك إما أن يكون معدومًا أو يكون ذا حيز ومقدار وإذا قلت إنه يحس بطل ما ذكرته هنا من أنه لا يحس ولا يشار إليه

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٦٩/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٧١/٣

وهذا الذي يورده المنازع حمّد في النظر الصحيح في المناظرة العادلة فإنه يظهر به من تناقض منازعه وضعف". (١)

٤٤. -٤٤- "يقتضي أنه من لوازم أصولهم التي هم معترفون فيها بالأصل وبلازم الأصل لم يلزمهم إياه غيرهم بالدليل بل هم اعترفوا به أن يكون الله له حيز ومقدار وأنه مركب مؤلف له أجزاء وأبعاد وهذا هو الذي أنكره في هذا الموضع وليس هذا من جنس ما يلزم الرجل غيره شيئاً بالحجة لكن هذا أقر بأن الله سبحانه وتعالى موصوف بوصف وأقر في موضع آخر أنه إذا كان موصوفاً بذلك الوصف لزم أن يكون كذا وكذا فمجموع الإقرارين أقر فيهما بما ذكرناه الوجه الحادي والعشرون أنه اعترف هنا أنه يكون أشد حقارة من **الجوهر الفرد** وأن يكون معدوماً إذا كان ذا حيز ومقدار وقلنا إنه لا يمكن أن يشار إليه ولا يمكن أن يحس وقد ذكر هنا أنه لا يمكن أن يشار إليه ولا يمكن أن يحس به فلزم أن يكون معدوماً أحقر من **الجوهر الفرد** ولا ريب أن هذه حقيقة قولهم وقد اعترف هو بمقدمات ذلك لكن مفرقة لم يجمعها في موضع واحد إذ لو جمعها لم يخفَ عليه وهذا شأن المبطل الوجه الثاني والعشرون أن منازعه يقول قد ثبت بالفطرة الضرورية وبالضرورة الشرعية واتفاق كل عاقل سليم". (٢)

٤٥. -٤٥- "هو معروف في الفطر وهو أحقر من **الجوهر الفرد** بلا ريب فثبت أن قولك يستلزم أن الباري معدوم وأنه أحقر من **الجوهر الفرد** وهذا مما اتفق علماء السلف وأئمة الدين أن قول الجهمية أنه ليس فوق العرش ولا داخل العالم ولا خارجه يتضمن أنه معدوم لا حقيقة له ولا وجود وقد صرحوا بذلك في غير موضع وكذلك هو في جميع الفطر السليمة وإن أردت أن تلزمه عدمه من غير بناء على المقدار فيقال الوجه الثالث والعشرون أنه إذا عرض على الفطر السليمة التي لم تقلد مذهباً تتعصب له شيء لا يكون داخل العالم ولا خارجه ولا يمكن أن يشار إليه ولا يمكن أن يحس به ولا هو في شيء من الجهات الست

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٧٢/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٧٦/٣

فإن الفطرة تقضي بأن هذا لا يكون موجودًا إلا أن يكون معدومًا وهذا قبل أن يخطر بفكر الإنسان الحيز والمقدار نفيًا وإثباتًا ثم بعد ذلك إذا علم أن الموجود أو أن هذا لا يكون إلا ذا حيز ومقدار كان ذلك لازمًا آخر يقرر مذهب المنازع لهذا المؤسس". (١)

٤٦. -٤٦- "أمرًا موجودًا ويقتضي أن المتحيز يحتاج إلى الحيز قوله الأجسام حاصلة في الأحياء فنقول غاية ما في الباب أن يقال الأجسام تحتاج إلى شيء آخر وهذا غير ممتنع أما كونه تعالى محتاجًا في وجوده إلى شيء آخر فممتنع فظهر الفرق يقال هذه الحجة وغيرها من الحجج كلها مبنية على أن القول بكونه فوق العرش يستلزم أن يكون متحيزًا كما قدمه في الحجة الأولى فقد تقدم أن هذا فيه نزاع مشهور بين الناس من مثبته الصفات ونفاتها فإن كثيرًا من الصفاتية من الكلائية والأشعرية وغيرهم من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث يقولون ليس بجسم وهو فوق العرش وقد يقولون ليس بمتحيز وهو فوق العرش إذا كان المراد بالمتحيز الجسم أو **الجوهر الفرد**". (٢)

٤٧. -٤٧- "وقالوا هذه اللوازم والتقسيم كله من حكم الوهم والخيال وباب الربوبية لا يجوز أن يحكم فيه بحكم الوهم والخيال كما قد قرره هذا المؤسس في مقدمة الكتاب ولا ريب أن قولهم هذا أصح من قول منازعيهم من النفاة لما قيل لهم إما أن يكونا متباينين وإما أن يكونا متحاثين وإما أن يكون أحدهما بحيث الآخر وإما أن يكون مباينًا عنه بالجهة فقالوا ليس بكذا ولا كذا فنفوا الطرفين جميعًا وقالوا إنه لا يمكن أن يحس به ولا أن يشار إليه بالحس ف قيل لهم هذا أحقر من **الجوهر الفرد** فقالوا في جواب ذلك إنما يلزم لو كان جسمًا أو لو كان موصوفًا بالحيز والمقدار". (٣)

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٧٨/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٩٠/٣

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٧٣٩/٣

٤٨. -٤٨- "لم يذكر هو الحجة على ذلك بل أحال على ما تقدم الوجه الخامس قوله إن صح هذا السؤال لم يمكن القطع بتماثل الجواهر لاحتمال أن يقال الجواهر وإن اشتركت في الحصول في الحيز إلا أن هذا اشتراك في حكم من الأحكام والاشتراك في الحكم لا يقتضي الاشتراك في الماهية يقال لك هذا أولاً مبني على ثبوت **الجوهر الفرد** وهذا فيه من النزاع المشهور ما قد عرف وأنت قد اعترفت بأنك مع الأذكياء". (١)

٤٩. -٤٩- "المتوقفين عن نفيه وإثباته وإذا لم يعلم وجود جوهر منفرد لم يصح هذا الكلام ثم وإن كان **الجوهر الفرد** موجوداً فلا ريب أنه ليس مما يحس به حتى يعلم بالحس أن الجوهر مماثل له أو غير مماثل وحينئذ فلا يمكن العلم بكون الجواهر متماثلة بل يقال هي غير متماثلة كما قيل في الأجسام وقد قدمنا تنازع الناس هل الجواهر جنس أو جنسان أو ثلاثة أو خمسة أو أكثر من ذلك مع أن الذين يقولون إنها جنس واحد لا يقولون هي متماثلة كما أن الحيوان عندهم جنس وليس متماثلاً قوله فحينئذ لا يبعد في العقل وجود جواهر مختصة بأحيائها على سبيل الوجوب فلا يطرد دليل حدوث الأجسام في تلك الأشياء يقال لا ريب أن المسلك الذي سلكته في حدوث العالم بنيته على هذا الأصل ولكن تأمل ما يذكره من الأدلة في هذه المسألة ونحوها تبين له أن الذي يذكره من". (٢)

٥٠. -٥٠- "فصل قال الرازي البرهان السابع أنه تعالى لو كان مختصاً بالجهة والحيز لكان عظيماً لأنه ليس في العقلاء من يقول إنه مختص بجهة ومع ذلك فإنه في الحقارة مثل النقطة التي لا تنقسم ومثل الجزء الذي لا يتجزأ بل كل من قال إنه مختص بالجهة والحيز قال إنه عظيم في الذات وإذا كان كذلك فنقول الجانب الذي منه يحاذي يمين العرش إما أن يكون هو الجانب الذي منه يحاذي يسار العرش أو غيره والأول باطل لأنه إذا عقل ذلك فلم لا يعقل أن يقال إن يمين العرش عين يسار العرش حتى يقال العرش على عظمته مثل **الجوهر الفرد** والجزء الذي لا يتجزأ وذلك لا يقوله عاقل والثاني باطل لأن على هذا التقدير تكون

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٧١/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٧٢/٤

ذات الله مركبة من الأجزاء ثم تلك الأجزاء إما أن تكون متماثلة الماهية أو مختلفة الماهية والأول محال لأن على هذا التقدير تكون بعض تلك الأجزاء". (١)

٥١. -٥١- "حجج نفاة الجوهر الفرد فإنهم احتجوا بذلك على جواز انقسام ذلك فقد تقدم ذكر ذلك في كلامك وذكرت أن هذا الكلام حجتهم وإذا كان هذا حجة على نفي الجوهر الفرد لم يصح الاستدلال به مع القول بثبوت الجوهر الفرد وهو الجزء البسيط الذي لا تركيب فيه بحال بل يقال لك من رأس قولك كل جسم مركب من أجزاء مختلفة في الماهية فلا بد وأن ينتهي تحليل تركيبه إلى أجزاء يكون كل واحد منها مبرءاً عن هذا التركيب لا يخلو إما أن تقول بثبوت الجوهر الفرد الذي لا تركيب فيه أو تقول بأنه ما من شيء من المتحيزات إلا وفيه تركيب يقبل لأجله الانقسام فإن قلت بالأول لم يصح أن تقول لا بد وأن يماس يمينه شيئاً ويساره شيئاً آخر فإن هذا قول بانقسامه وتركيبه إلى أجزاء يكون كل واحد منهما مبرءاً عن التركيب بل يقال هذا أبداً فيه من التركيب ما يقبل لأجله الانقسام في الكم والكيف لكن هذا الجواب يصح إذا أراد بالأجزاء البسيطة الجوهر الفرد وأما إن أراد البسيطة عن ذلك التركيب وإن كانت مركبة من". (٢)

٥٢. -٥٢- "أجزاء متشابهة فنذكر الجواب الثاني فيقال هب أن كل جزء من تلك الأجزاء يصح أن يكون ممسوس يمينه وممسوس يساره وبالعكس لكن لم قلت إن كل واحد من تلك الأجزاء يصح أن يماس يمينه ويساره ما يصح أن يماسه الجزء الآخر يمينه ويساره وذلك لأن تلك الأجزاء إذا كانت مختلفة في الحقيقة مع تساويها في المقدار لم تكن مستوية في الحقيقة والصفة فلا يجب أن يكون حكم كل واحد منها حكم الآخر وإن كان حكم جانب كل واحد حكم الجانب الآخر لاسيما والذي يجب أن ينتهي إليه تحليل المركب من أجزاء مختلفة الحقائق إنما هي المبرأة عن ذلك التركيب إلى أجزاء بسيطة وإن كانت أجساماً بسيطة لا يجب أن تنتهي إلى الجوهر الفرد والأجزاء البسيطة تكون مختلفة الحقائق كما هو التقدير

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٧٦/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٩٥/٤

أنه مركب من أجزاء مختلفة الحقائق وقد تقدم أنه إذا سلم لك وجود **الجوهر الفرد** الذي ينتهي إليه تحليل التركيب لم يسلم لك أن الجواهر مستوية في الحقيقة وهذا أمر يشهد له الحس فإن أجزاء الماء وإن تفرقت وتصاغرت ليست في الحقيقة مثل أجزاء التراب ولا أجزاء الذهب وإن تصاغرت مثل أجزاء الفضة وإن كانت هذه الأجزاء". (١)

٥٣- "يقول أما لزوم ما ذكرته للعدم فمعلوم بالفطرة الضرورية العقلية وأما لزوم ما ذكرته أنا للانحلال فإنما هو شبهات مركبة من ألفاظ مشتركة وحينئذ فإن تحاكماً إلى فطر العالم السليمة قضت للمثبت على النافي لأن إقرار الفطر بما يقول المثبت معلوم وإقرارها بما يقوله النافي غير معلوم وإن تحاكماً إلى المقاييس العقلية فيقال قول هذا الرازي وأمثاله المتقدم في مقدمته إن الإنسان إذا تأمل في أحوال الأجرام السفلية والعلوية وتأمل في صفاتها ذلك له قانون فإذا أراد أن ينتقل منها إلى معرفة الربوبية وجب أن يستحدث لنفسه فطرة أخرى ونهجاً آخر وعقلاً آخر بخلاف العقل الذي اهتدى به إلى معرفة الجسمانيات إما أن يكون هذا الكلام حقاً وإما أن يكون باطلاً فإن كان حقاً بطلت هذه الحجة وأمثالها مما بناه على **الجوهر الفرد** نقياً وإثباتاً وعلى كون الأجسام توصف". (٢)

٥٤- "نوع من العلم الطبيعي الجسماني قطعاً الوجه الخامس أنه إذا كان جسماً فأنت قد ذكرت في نهايتك النزاع بين الناس في الجسم هل هو في نفسه واحد أو منقسم بعد اتفاقهم على قبولية الانقسام وهي مسألة **الجوهر الفرد** فقلت في مسائل المعاد المسألة الأولى في الجزء الذي لا يتجزأ لاشك في أن الأجسام التي شاهدناها قابلة للانقسامات والانقسامات التي يمكن حصولها فيها إما أن تكون متناهية أو لا تكون فيخرج من هذا التقسيم أربعة". (٣)

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٩٦/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٠٥/٤

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٢١/٤

٥٥. "واحداً في مقابلة ذلك فيكون من أفسد حجج السوفسطائية لقدحها في أظهر الأمور الحسية البديهية ثم يقال هذه الحجة تستلزم أن لا يكون الله واحداً ولا يكون **الجوهر الفرد** واحداً إلا به ثم يقال في وحدة ذلك مثل ما قلته في وحدة الجسم وذلك يستلزم أن تكون الوحدة بالذات **وبالجوهر الفرد** متوقفاً على كونه واحداً فالكلام في تلك الوحدة كالكلام في الأولى وذلك يستلزم التسلسل وهو محال وإذا كانت هذه الحجة تستلزم هذا الكفر فهي تستلزم أيضاً". (١)

٥٦. "نقيض المطلوب لأن المقصود بنفي وحدة الجسم إثبات تركيبه من الأجزاء المفردة التي كل منها واحداً فإذا نفيت وحدة **الجوهر الفرد** استلزمت إبطاله وإذا بطل **الجوهر الفرد** امتنع كون الجسم مركباً من الجواهر المفردة فيلزم أن يكون واحداً فصارت هذه الحجة المذكورة لنفي وحدة الجسم مستلزمة لوحده ونافية لوحدة **الجوهر الفرد** أيضاً وكل هذا تناقض واعجب من هذا ثم من العجب قولك بعد أن ثبت أن الوحدة تستلزم التسلسل وهو محال ثم قلت وبتقدير إمكانه فلا بد وأن ينتهي إلى وحدة تقوم بالذات لا بتوسط وحدة أخرى وإذا كانت الوحدة مستلزمة للتسلسل المحال فكيف يكون تقدير إمكانه مبيناً لك جواز اتصاف شيء بالوحدة من غير توسط وحدة أخرى وكذلك من العجب قولك فلا بد وأن ينتهي إلى وحدة تقوم بالذات لا بتوسط وحدة أخرى وإلا لم تكن الذات موصوفة بالوحدة وهو المطلوب فليس هذا هو المطلوب لأن هذا الذي قدرته مع قولك إنه محال يفيد أن الذات توصف بالوحدة من غير أن تتوقف هذه الوحدة على وحدة أخرى للذات وهذا لم ينازعك فيه أحد ولا ينفي وحدة الجسم فإن". (٢)

٥٧. "لما جاوره وحيزه المعين وتلك الصفة لا يقوم فيها غيره مقامه وإن كان مثله كما تقدم فلا يلزم من كونهما متماثلين أن يصير الملاقي مباعداً والمباعد ملاقياً وقولنا المثلان يصح على كل منهما ما صح على الآخر إنما هو فيما ليس من خصائص العين والملافة

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٢٧/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٢٨/٤

والمباعدة من خصائص العين فإن الملاقى إذا صار مباعداً خرج عن حيزه المعين وعن أن يكون ملاقياً لما كان ملاقياً له ووجب أن يصير ملاقياً لغيره وكذلك المباعد حينئذ فتختلف صفات عينه بالتفريق فلا يكون ذلك لازماً لكونهما مثليين فلا يلزم من التماثل ذلك الوجه الثامن أن يقال هذه التي سميتها أجزاءً سواء كانت أجزاءً مقدرة أو هي متميزة تميزاً حقيقياً لا يخلو إما أن تريد بكل واحد منها الجزء الذي لا يتجزأ وهو **الجوهر الفرد** أو ما هو أكبر من ذلك فإن أردت بالأجزاء الجواهر المنفردة وقد قلت إما أن تكون متماثلة الماهية أو مختلفة فيقال لك هب أنها مختلفة في الماهية ما الذي يلزم قولك والقسم الثاني وهو أن يقال إن تلك الأجزاء مختلفة في الماهية فنقول كل جسم مركب من أجزاء مختلفة الماهية فلا بد وأن ينتهي تحليل". (١)

٥٨. -٥٨- "تركيبه إلى أجزاء ويكون كل واحد منها مبرءاً عن هذا التركيب يقال لك هذا باطل على هذا التقدير لأن كل واحد من تلك الأجزاء المختلفة الماهية إذا كان جزءاً لا ينقسم وهو **الجوهر الفرد** امتنع حينئذ أن يكون مركباً وأن يتحلل إلى أجزاء أخر فإنه لا تركيب فيه بحال أكثر ما يمكنك أن تقول فيه ما قلته في الأجزاء التي يتحلل إليها من لزوم مماسته يمينه شيئاً ويساره شيئاً آخر لكن يقال لك هذا أولاً باطل في الجزء الذي لا ينقسم وقولك لكن يمينه مثل يساره وإلا لكان هو نفسه مركباً وقد فرضناه غير مركب كلام متناقض ينقض بعضه بعضاً فإنه إذا كان له يمين ويسار كان مركباً وقولك يمينه مثل يساره والمثلان غيران يقتضي أن فيه غيرين وهذا تركيب أيضاً وتماثل جانبيه لا يخرج عن أن يكون مركباً فقولك وقد فرضناه غير مركب تناقض وكذلك قولك ودعواك أنه تماثل يمينه يساره وإلا لكان هو نفسه مركباً يقتضي أنه مع تماثل جانبيه يكون غير". (٢)

٥٩. -٥٩- "أنه لا تركيب فيه بحال فإن أردت هذا فيكون مضمون الكلام أنه لا بد وأن يكون فيه **الجوهر الفرد** وأنت قد وافقت أذكاء العالم على التوقف في إثبات **الجوهر الفرد**

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٤٣/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٤٤/٤

وإن كان ثبوته غير معلوم لك لم يجوز أن تدعي في جسم من الأجسام المختلفة وجوب اشتماله على الأجزاء التي لا تتركب فضلاً عن أن تدعي ذلك في رب العالمين وأيضاً فإنك قد ذكرت بعد هذا أن كل واحد من تلك الأجزاء البسيطة لا بد أن يماس كل واحد يمينه شيئاً ويساره شيئاً آخر لكن يمينه مثل يساره وهذا تصريح منك بأنه يقبل القسمة وأنه يشتمل على شيئين متماثلين وهذا ينفي **الجوهر الفرد** فقوله لا بد وأن ينتهي تحليل تركيبه إلى أجزاء يكون كل واحد منها مبرءاً عن هذا التركيب لأن التركيب عبارة عن اجتماع الوحدات مع قوله إذا ثبت هذا فنقول إن كل واحد من تلك الأجزاء البسيطة لا بد وأن يماس كل واحد منها يمينه شيئاً غير ما يماسه يساره إثبات التركيب في البسيط المبرأ عن التركيب وهو **الجوهر الفرد** فيكون لازمه بين إثبات الجوهر". (١)

٦٠. -٦٠- "وإذا كان كذلك فيقال إما أن يكون الحيز مستلزماً لكون الحال فيه جسماً أو جوهرًا فرداً أو لا يستلزم ذلك فإن كان الحيز مستلزماً لذلك لم يكن المختص بالحيز إلا جسماً أو جوهرًا فرداً وحينئذ فيلزم من نفي كونه جسماً وكونه جوهرًا فرداً أن لا يكون متحيزاً كما قد بفعله المؤسس وغيره أحياناً وهو خلاف الفرض فإن الفرض نفي الحيز والجهة بدون البناء على نفي الجسمية خلافاً لمن يقول ليس بجسم ولكنه في الحيز والجهة فإذا كان هذا الدليل لا يتم إلا بنفي الجسمية بطل هذا الدليل من أصله ومتى كان الحيز مستلزماً للجسم أو للجوهر الفرد لزم من نفي اللازم وهو الجسم **والجوهر الفرد** نفي الملزوم وهو الحيز وإن كان الحيز ليس مستلزماً للجسم **والجوهر الفرد** لم يلزم أن يكون الحال فيه جسماً ولا جوهرًا فرداً وحينئذ فلا يلزم أن يقال ينقسم بانقسام الحال فيه إن كان جوهرًا فرداً كان الحيز واحداً وإن كان جسماً كان أو أكثر من واحد فإن الحال فيه على هذا التقدير لا يكون جسماً ولا جوهرًا فرداً وإن كان كذلك ظهر أن تقسيمه الحيز إلى واحد أكثر من واحد غير لازم على هذا التقدير ولا يصح الدليل على التقدير الأول وذلك يظهر بطلانه على التقديرين الوجه السادس أن يقال هب أنه لم يسلم أن الحيز مستلزم لكون الحال فيه جسماً ولم يسلم

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤/ ١٦٠

أن نفي الجسم لا يستلزم نفي". (١)

٦١. -٦١- "فيه كان تعدده تابعاً لتعدد الحال فيه فإن لم يثبت كون الحال فيه جسماً منقسماً لم يكن منقسماً وإذا كان المنازع له يقول إن الحال فيه ليس هو جسماً أو هو جسم وليس بمنقسم في نفسه بطل انقسام الحيز ومن المعلوم أن القائلين بأنه متحيز يقولون هذا تارة وهذا تارة كما تقدم ذكر ذلك عنهم ومن قال إنه منقسم بمعنى يتميز بعضه عن بعض فجوابهم ما يقال في الوجه العاشر أن يقال الحيز الواحد هو ما يحل فيه **الجوهر الفرد** كما فسرتة فيما بعد فإن الحال فيه يكون أقل القليل ويتعالى الله عن ذلك وإذا كان كذلك كان ثبوته مبنياً على ثبوت **الجوهر الفرد** وأنت قد اعترفت أنك وأذكاء الطوائف متوقفون فيه لتعارض الأدلة فيه وإذا لم يعلم ثبوت الجوهر الفرد لم يعلم ثبوت حيز واحد بهذا الصغر وإذا لم يعلم ذلك بطل العلم بأن الحيز إما واحداً بهذا التفسير وإما أكثر من واحد". (٢)

٦٢. -٦٢- "الوجه الحادي عشر أن يقال لك ما مرادك بالحيز الواحد وبأي شيء يتميز الحيز الواحد عما هو أكثر منه فإن أردت به ما يحله **الجوهر الفرد** لم يثبت توحد الحيز حتى يثبت **الجوهر الفرد** ويثبت حلوله فيه ومن المعلوم أن **الجوهر الفرد** لو كان ثابتاً في نفس الأمر فليس هو مما يحس به حتى يعلم حلوله في الحيز أو عدم حلوله بل أكثر ما يقال إنه داخل الجسم في حيز قد علمنا أن الجواهر التي خلقت فيه أيضاً لكن هذا لا يفيد تميز الحيز الواحد عن غيره ولا العلم به وإذا كان الحيز الواحد الذي أردته لا يتميز ولا يعلم به كان العلم بحلول الشيء فيه أو عدم حلوله باطلاً لأن العلم بحلول الشيء في محله فرع تصور المحل فإذا كان المحل لا يعلم توحيده ولا يتميز كان الحكم بثبوت الحلول فيه أو عدمه حكماً باطلاً فيكون الدليل باطلاً الوجه الثاني عشر أن يقول لك المنازع إما أن تريد بالحيز الواحد ما يحل فيه **الجوهر الفرد** أو ما هو أكبر منه فإن أردت الأول فحلول الرب فيه محال كما ذكرته

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢١٦/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٢٠/٤

وكان المنازع يقول لك يحل في أكثر من واحد بهذا التفسير". (١)

٦٣. "وأما قولك الحاصل في أحد الحيزين إما أن يكون هو الحاصل في الآخر أو غيره يقال لك لا هو هو ولا هو غيره أو لا يقال هو هو ولا هو غيره كما تقدم تقرير ذلك على اصل كثير من متكلمي الصفاتية أو أكثرهم غير مرة بأن الغيرين ما جاز وجود أحدهما دون الآخر أو ما جاز مفارقتة له في مكان أو زمان أو وجود فحينئذ لا يرد ما ذكرته على كونه هو هو وكونه غيره وإن أردت بالواحد ما هو أكبر من محل **الجوهر الفرد** لم يكن الحال مستلزماً لأن يكون أقل القليل وقد بطل حجة الصغير وسيأتي الكلام على الوجوب والجواز الوجه الثالث عشر أن يقال هذه الحجة مشتملة على حجتين إحداها حجة الانقسام أو الصغر وهي تعم الأقسام والثانية ما يخص قسماً قسماً مع ذلك ونحن نتكلم على الحجتين جميعاً فإحداها حجة الانقسام والتركيب والأخرى هي من جنس حجة تماثل الأجسام وهاتان الحجتان هي جماع ما يذكره النفاة في هذا الباب فإنه يعود إلى ما يذكره من التركيب وإلى ما يذكره من التمثيل وقد تقدم فيما يمتنع من ذلك وما لا يمتنع وبيننا أن سورة الإخلاص **قُلْ هُوَ اللَّهُ". (٢)**

٦٤. "والغير والحيز فهي ألفاظ مجملة مشتركة مشتبهة يراد بها حق وباطل فيجب أن ينفي ما فيها من الباطل دون الحق الذي يريده بعض الناس بهذه الألفاظ وقد تقدم بسط ذلك بما يغني عن إعادته وهو أحال على ما تقدم فأحلنا أيضاً عليه الوجه الخامس عشر أن المنازع يقول له هب أنه في حيز واحد فلم قلت إن ذلك محال قولك إنه يكون أقل القليل ويتعالى الله عنه يقال لا نسلم أن ما هو حيز واحد لا يتسع إلا مقدار **الجوهر الفرد** بل يكون واحداً وهو عظيم وهذا في الحيز أولى منه في الجسم فإذا كان قد قال". (٣)

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٢١/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٢٢/٤

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٢٧/٤

٦٥. -٦٥- "طوائف إن الجسم يكون عظيماً ويكون واحداً فالحيز أولى وأيضاً فمن قال إنه فوق العرش وهو عظيم وليس بجسم أو هو جسم وليس بمركب فإنه يقول بثبوت حيز واحد عظيم الوجه السادس عشر أن المنازع يقول **الجوهر الفرد** لا يخلو إما أن يكون ثابتاً أو لا يكون فإن كان ثابتاً لم تكن قد ذكرت دليلاً عقلياً على نفي كونه بقدره كما اعترفت بذلك فيما تقدم في نهايتك في المسلك الثاني على نفي الجسم أن المنازع إذا أصر على المطالبة بالدليل على أنه حال كونه بقدر الجوهر فطريق دفعه أن يتمسك بالوجوه التي يستدل بها على نفي الجزء الذي لا يتجزأ حتى تنقطع المطالبة وإذا". (١)

٦٦. -٦٦- "لم يكن لك طريق إلا هذا فهذا الطريق باطلة إذا قدر ثبوت **الجوهر الفرد** فإنه بتقدير ثبوته تكون الوجوه التي احتج بها على نفيه باطلة وإذا لم يكن **الجوهر الفرد** ثابتاً لم يجوز أن يقال إن الحال في الجزء الواحد هو أقل القليل بل لم يكن للحيز الواحد إذا فسر بذلك وجود أصلاً وإذا كان كذلك فعلى التقديرين لا تكون قد ذكرت حجة على أنه لا يكون في الحيز الواحد وإنما تعتصم في مثل ذلك بالإجماع إجماع العقلاء وإجماع المسلمين داخل في ذلك فيقال لك هؤلاء المنازعون يقولون إنه عظيم في نفسه أعظم من كل عظيم وأكبر من كل كبير وأعلى من كل عال قد وسع كرسيه السموات السبع والأرضين السبع ويقولون لك وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ [الزمر ٦٧] قال ابن عباس ما السموات السبع والأرضون السبع وما بينهما في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم أو كما قال فهذا مستند ثان نفي كونه بقدر **الجوهر الفرد** فإن سلمت ذلك لم يكن لك". (٢)

٦٧. -٦٧- "أن تقول ليس فوق العرش ولا هو في نفسه كبير وعظيم ولم يكن ما سلمتموه يستلزم أن لا يكون فوق العرش وإن قيل إنه في حيز واحد أو جهة واحدة وإن لم تسلم ذلك بل زعمت أنما فوق السموات رب ولا هناك إله أصلاً وأن محمداً لم يعرج به إلى الله تعالى بل

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٢٨/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٢٩/٤

صعد إلى علو العالم فقط وأن رب العالمين ليس داخل العالم ولا خارجه قالوا لك نحن نقول إن من وصفه بهذا فقد جعله معدوماً والمعدوم أحقر من **الجوهر الفرد** وإذا كان كذلك لم نسلم لك ما دمت مصراً على هذا النفي أنه أحقر من **الجوهر الفرد** فإن ذلك يستلزم تسليم النقيضين فنكون قد سلمنا أنه معدوم وأنه أحقر من **الجوهر الفرد** وذلك باطل وإذا لم نسلم له على هذا التقدير أنه أحقر من **الجوهر الفرد** لم يكن له أن يحتج بالإجماع كما تقدم نظير هذا وتقدم ما قرره في أول نهايته أن الاحتجاج بمثل هذا الإجماع الذي يختلف فيه المأخذ لا يصح نظراً ولا مناظرة فإن المناظر ليس له أن يحتج بموافقة موافق بناءً على مأخذ لا يعتقد صحته والمناظر يجيبه خصمه بأنك إن وافقتني على المأخذ وإلا منعتك الحكم على هذا التقدير لأنه عندي تقدير غير واقع فلا يكون له حجة بحال ولو احتج بها في الفطرة في".

(١)

٦٨. ٦٨- "إعظام الله أن يكون كذلك قيل له هذه الفطرة التي فيها أن الله تعالى فوق العالم وهي تحيل أن يقال إنه ليس فوق العالم ولا داخله ولا خارجه كما تحيل أن يقال هو بقدر **الجوهر الفرد** فإن كان ما في الفطرة من هذا حقاً فكذلك الآخر وحينئذ فلا يبقى معه حجة على نفي كونه بقدر **الجوهر الفرد** لا عقلية ولا سمعية لأن السمع إما نص وإما إجماع والسمعيات التي وصف الله فيها نفسه بأنه علي وعظيم وكبير معناها عندهم القدرة والقهر لا يعنون بها عظم قدره في نفسه فلا ينافي ما زعموه صغر المقدار لاسيما مع ما يعتمدونه من القول بأن الملك العظيم والآدمي العظيم يكون بقدر **الجوهر الفرد** لأن الحياة ولازمها لا تحل إلا في قدر ذلك كما تقدم وإذا لم يكن لهم على ذلك حجة بطلت هذه الحجج التي ذكرها وظهر عجزهم عن تنزيه الله عن صغر القدر كما عجزوا عن تنزيه الله تعالى أن يكون فيه نقص فلا يقدر أن ينزهوه على أصولهم العقلية عن نقص ولا عن صغر الوجه السابع عشر قوله في الحجة الثانية حصوله في ذلك الحيز إما واجب وإما جائز يقال

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٣٠/٤

إن أريد بالحيز ما". (١)

٦٩. ٦٩- "الإلزامية وهذه ليست بحجة لا للناظر ولا للمناظر كما تقدم غير مرة وذلك أن هذه الحجة إما أن توجب أن كل موجودين في الشاهد على أحد هذه الأقسام أو لا توجبه فإن لم توجبه فلا يضر وإن أوجب ذلك ولم يذكر الفارق فرقاً بين الموضعين وإلا كانت حجة عليهم في الموضعين وكان له أن يقول أنا إنما أثبت الجسم والجوهر والعرض لكذا وكذا فإن كان هذا فرقاً صحيحاً بطل الإلزام وإن لم يكن فرقاً صحيحاً تماماً امتنع الحكم إذ ليس في ذلك نص ولا إجماع عام الوجه الثاني أن يقال كون الموجود في الشاهد جوهرًا فرداً أو ليس بجوهر فرد ليس ذلك بمشهود ولا معلوم بحس ولا ضرورة كالعلم بأن الموجود في الشاهد إما مباين وإما محايث بل في ذلك نزاع عظيم بين المتكلمين وهذا المؤسس هو من المتوقفين في إثبات **الجوهر الفرد** وقد حكي التوقف فيه عن حكاية من أذكىاء الطوائف كأبي الحسين البصري وأبي المعالي الجويني وإذا لم يكن هذا معلوماً بالحس والاضطرار لم يكن نظير تلك الحجة". (٢)

٧٠. ٧٠- "الوجه الثالث أن من ينكر **الجوهر الفرد** من أهل الكلام والفلسفة أو من توقف فيه يمنع الانقسام إلى هذه الثلاثة وهؤلاء طوائف كثيرون الوجه الرابع أن قوله إن المباين بالجهة لا بد وأن يكون جوهرًا فرداً أو يكون مركباً من الجواهر وكون كل موجودين في الشاهد على أحد هذه الأقسام الثلاثة أعني كونه عرضاً أو جوهرًا فرداً أو جسمًا مؤتلفاً لا بد وأن يكون معللاً بالوجود يقال له ليس كون الأشياء القائمة بأنفسها في الشاهد مركبة من الجواهر وإنما جوهر فرد وإما جسم مؤتلف مما يعلم لا بحس ولا بضرورة كما يعلم أن الموجود إما أن يقوم بنفسه وإما أن يقوم بغيره بل في ذلك نزاع عظيم بين الناس نفيًا وإثباتًا ووقفًا وإذا كان كذلك لم يكن نظيرًا له الوجه الخامس أن من يقول الجسم واحد في نفسه ليس مركباً من الجواهر من أهل الكلام والفلسفة سواء قالوا ينقسم إلى جزء لا يقبل القسمة

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٣١/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٣٩١/٤

أو قالوا يقبل القسمة إلى ما لا يتناهى ينازعون في هذا الانقسام ويقولون لا نسلم أن القائم بنفسه لا يكون إلا مركباً من الأجزاء أو جوهرًا فرداً وهؤلاء طوائف كثيرة". (١)

٧١. ٧١- "يقتضي أنا نرى بعضه دون بعض ومن المعلوم بالضرورة أن الشرائط المذكورة كما أنها حاصلة بالنسبة إلى الأجزاء التي هي مرئية فكذلك هي حاصلة بالنسبة إلى الأجزاء التي هي غير مرئية ولما كان المرئي من الأشياء المجتمعة لهذه الشروط بعض الأجزاء دون بعض علمنا أن حصول الرؤية عند اجتماع الشرائط غير واجب والمسلك الثاني لو وجب حصول الإدراك عند حصول هذه الشروط لوجب رؤية **الجوهر الفرد** وذوات الهباء لكن الثاني ظاهر الفساد فالمقدم مثله بيان الأول أنا إذا رأينا جسمًا كبيرًا فلا بد وأن نرى جزءًا صغيرًا إذ لو لم نر جزءًا صغيرًا لم نر المجموع الذي هو مجموع تلك الأجزاء ثم رؤية الجزء لا تتوقف على رؤية غيره لئلا يلزم الدور فيجب أن تصح رؤيتنا للجوهر الفرد فهاتان الحجتان إن كانتا باطلتين ف كلام وإن كانتا صحيحتين فهما يدلان على أن الرؤية لا تجب عند وجود". (٢)

٧٢. ٧٢- "واحد وساق الحجة مختصرة ومضمونها أن الأول يستلزم أن يكون منقسمًا أو يكون الواحد في حيزين والثاني يستلزم أن يكون بقدر **الجوهر الفرد** وقد تقدم الكلام على هذه الحجة بعينها في نفي التحيز المسلك الثاني لو حُلَّ في جسم فإما أن يقال إنه أبدًا كان حالاً فيه فيلزم إما قَدَمَ المحل أو حدوثه تعالى وهما باطلان أو يقال حلَّ بعد أن لم يكن حالاً فيه وحينئذٍ إما أن يكون واجبًا فذاك الوجوب وإما أن". (٣)

٧٣. ٧٣- "فصل قال الرازي في تأسيسه الفصل السادس اعلم أن المشهور عن قدماء الكرامية إطلاق لفظ الجسم على الله تعالى إلا أنهم يقولون لانريد به كونه تعالى مؤلفاً من الأجزاء ومركباً من الأبعاد بل نريد به كونه تعالى غنيًا عن المحل قائمًا بالنفس وعلى هذا

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٣٩٢/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤٦٩/٤

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٥/٥

التقدير فإنه يصير النزاع في أنه تعالى جسم أم لا نزاعاً لفظياً هذا حاصل ما قيل في هذا الباب إلا أنا نقول كل ما كان مختصاً بحيز أو جهة ويمكن أن يشار إليه بالحس فذلك المشار إليه إما أن لا يبقى منه شيء في جوانبه الستة فهذا يكون **كالجوهر الفرد** وكان النقطة التي لا تتجزأ ويكون في غاية الصغر والحقارة ولا أظن أن عاقلاً يرضى أن يقول إن إله العالم". (١)

٧٤. ٧٤- "كذلك أما إن بقي منه شيء في جوانبه الستة أو في أحد هذه الجوانب فهذا يقتضي كونه مؤلفاً مركباً من الجزئين أو أكثر أقصى ما في الباب أن يقول قائل إن تلك الأجزاء لا تقبل التفريق والانحلال إلا أن هذا لا يمنع من كونه في نفسه مركباً مؤلفاً كما أن الفيلسوف يقول الفلك جسم إلا أنه لا يقبل الخرق والالتئام فإن ذلك لا يمنعه من اعتقاد كونه جسماً طويلاً عريضاً عميقاً فثبت أن هؤلاء الكرامية لما اعتقدوا كونه تعالى مختصاً بالحيز والجهة ومشاراً إليه بحسب الحس واعتقدوا أنه تعالى ليس في الصغر والحقارة مثل **الجوهر الفرد** والنقطة التي لا تتجزأ وجب أن يكونوا قد اعتقدوا أنه تعالى ممتد في الجوانب أو في بعض الجوانب ومن قال ذلك فقد اعتقد كونه تعالى مركباً مؤلفاً فكان امتناعه عن إطلاق لفظ المؤلف". (٢)

٧٥. ٧٥- "وقد ثبت في صحيح مسلم (١) عن عبد الله بن عمرو عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنه قال: "إن الله قَدَّرَ مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء". وقد أخبر سبحانه أنه استوى إلى السماء الدنيا وهي دخان، فقال لها وللأرض: (اِئْتِيَا طَوْعاً أَوْ كَرْهاً قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ (١١)) (٢).

وثبت عن غير واحدٍ من الصحابة والتابعين وغيرهم من علماء المسلمين أنه خلق السماء من بخار الماء. ونحو ذلك من النقول التي يصدّقها ما يُخبر به أهل الكتاب عن التوراة وما عندهم من العلم الموروث عن الأنبياء. وشهادة أهل الكتاب الموافقة لما في القرآن أو السنة

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٣٢٤/٥

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٣٢٥/٥

مقبولة، كما في قوله تعالى: (قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ (٤٣)) (٣) . ونظائر ذلك في القرآن.

وهذا الموضع أخطأ فيه طائفتان:

طائفة من أهل الكلام من اليهود والمسلمين وغيرهم ظنوا أن إخبار الله بخلقه للسموات والأرض وما بينهما يقتضي أنهما لم يُخلقا من شيء، بل لم يكن قبلهما موجود إلا الله. ومعلوم أن خبر الله مخالف لذلك، والله قد أخبر أنه خلق الإنسان والجان من مادة ذكرها. والذين يثبتون **الجوهر الفرد** من هؤلاء وغيرهم يعتقدون أن خلق الإنسان وغيره مما يخلقه في هذا العالم ليس هو خلقاً لجوهر قائم بنفسه، بل هو إحداثٌ أعراض يحول بها الجواهر المنفردة من

(١) برقم (٢٦٥٣) .

(٢) سورة فصلت: ١١ .

(٣) سورة الرعد: ٤٣ . (١)

٧٦. ٧٦- "ولما كان اسمه "القيوم" يتناول هذا وهذا، وهو قيوم السماوات والأرض ومقيم كل مخلوق من الأعيان والصفات، دل ذلك على أن كل مخلوق له نصيب من القيام، فهو قائم بالقيم الذي أقامه، كما أن له قدراً بالخلق، فإن اسمه "الخالق" يقتضي الإبداع والتقدير، فقال: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ (٤٩)) (١) ، وقال: (قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا (٣)) (٢) .

وإذا كان لكل شيء مخلوق قيام وقدر، دل ذلك على فساد قول من أثبت **الجوهر الفرد**، ومن قال: العرض لا يبقَى زمانين.

فإن الذين يقولون **بالجوهر الفرد** يثبتون شيئاً لا يتميز يمينه عن يساره، ولا يعرف بالحس، وهو ممتنع وجوده، فإن وجود ما لا يتميز منه جانب عن جانب ممتنع، وإنما يفرضونه في الدهن.

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس ٣/٣٤٦

وعلى قولهم لا قدر له، والله تعالى قد جعل لكل شيء قدرًا، فما لا قدر له لم يُخلَق، بل هو ممتنع.

وما يفرضه أهل الهندسة من نقطة مجردة وخط مجرد وسطح مجرد، هي أمور مقدرة في الأذهان واللسان، لا توجد مجردة في الخارج، بل لا توجد إلا نقطة معينة مثل نقطة الماء والخبر ونحو ذلك مما يتميز منه جانب عن جانب، لقوله تعالى: (قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا (٣)) ، وقوله: (وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا (٢)) (٣) .

(١) سورة القمر: ٤٩ .

(٢) سورة الطلاق: ٣ .

(٣) سورة الفرقان: ٢. (١)

٧٧. ٧٧- "والإيلاج هو بسبب الحركة الحولية، كما أن اختلاف الليل والنهار وتكوير

الليل على النهار وتكوير النهار على الليل هو بسبب الحركة اليومية.

وهو سبحانه (قَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَمُخْرِجُ الْمَيِّتِ مِنَ الْحَيِّ) (١) ، وهو (قَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا) (٢) .

فذكر أنه فالق الإصباح بعد ذكره فلق الحب والنوى، فإنه بسبب فلقه الإصباح وجعل الليل والنهار يتيم ما يخلقه وينمو ويحصل مصلحته، ثم ذلك يحصل بتسخير الشمس والقمر وجعلهما بحساب على وفق العدل في الحكمة، لا يتقدم شيء على وقته ولا يتأخر شيء عن أجله، وهو سبحانه يسوق المقادير إلى المواقيت.

واستحالة الأجسام بعضها إلى بعض معلوم بالمشاهدة، وهو مما تطابق عليه أهل الطبائع والشرائع وأهل العادات، والأطباء يعرفون استحالة الأجسام بعضها إلى بعض، وغيرهم. وكذلك الفقهاء تكلموا في استحالة الطاهر إلى النجس، واستحالة النجس إلى الطاهر، وفي الماء والمائع إذا خالطته النجاسة هل يستحيل أم لا؟

والذين أنكروا ذلك وقالوا **بالجوهر الفرد** زعموا أن كل ما شهد العباد أن الله يخلقه من

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس ١٦٨/٥

سحاب ونبات ومطر وإنسان وحيوان، فإنَّ الله -فيما زعموا- [لم] يُبدع تلك الأعيان والجواهر القائمة بأنفسها،

(١) سورة الأنعام: ٩٥.

(٢) سورة الأنعام: ٩٦. (١)

٧٨. ٧٨- "وإنما يُحدثُ أعراضًا، وهو تركيبُ الجواهر بعضها مع بعض، ثم زعموا أن الجواهر إنما يُعلم أنه خلقها بالاستدلال، وهو أنها لا تخلو من الأعراض الحادثة، وما لا يخلو إذن فهو حادث. وعلى هذا اعتمدوا في خلق الله للعالم وفي إثبات الصانع، وجعلوا ذلك أصل دين المسلمين، ثم التزموا لوازم من إنكار الصفات أو بعضها، ومن إنكار الرؤية، والقول بخلق القرآن، وغير ذلك.

فتسلط عليهم السلف والأئمة وعلماء السنة بالتبديع والتكفير مع التجهيل والتضليل، وتسלט عليهم طوائف العقلاء الذين فهموا كلامهم بالتجهيل والتضليل، وخالفوا الحسن والعقل والشرع الذي هو خبر الصادق، وهذه الثلاثة هي مدارك العلم عندهم وعند غيرهم، كما ذكروا ذلك في أول كتبهم.

أما مخالفة الحسن فقولهم: إنَّ الله لم يُبدع عين الإنسان والحيوان، ولا عين الثمار والمطر والسحاب، وإنما أحدث تأليفًا. وعلى قولهم تلك الجواهر التي كانت في بني آدم باقية بأعيانها في كل واحد من ولده، ومعلوم أن هذا غير ممكن، فإن مَنِّي الرجل الواحد لا يحتمل أن ينقسم أقسامًا بعدد كل من وُلد من الآدميين. وكذلك عندهم أن كل بني الآدميين فيه جزء من بني نوح، لأنه عندهم لم يُبدع الله عينًا، بل نفس مَنِّي الأب فيه الجواهر، ركبها تركيبًا آخر، وضمَّ إليها جواهرًا أخرى.

وأما مخالفة العقل فإثبات **الجواهر الفرد** إثبات شيء موجود لا يتميز منه شيء عن شيء،

فإذا وُضِعَ جوهر بين جوهرين، فإن كان". (١)

٧٩. ٧٩- "وهم متنازعون في المسائل التي دلت عليها النصوص، كمسائل الصفات والقدر، وأما المسائل المولدة كمسألة **الجوهر الفرد** وتمائل الأجسام وبقاء الأعراض وغير ذلك ففيها من النزاع بينهم ما يطول استقصاؤه، وكل منهم يدعي فيها القطع العقلي. ثم كل من كان عن السنة أبعد كان التنازع والاختلاف بينهم في معقولاتهم أعظم، فالمعتزلة أكثر اختلافاً من متكلمة أهل الإثبات، وبين البصريين والبغداديين منهم من النزاع ما يطول ذكره، والبصريون أقرب إلى السنة والإثبات من البغداديين، ولهذا كان البصريون يثبتون كون الباري سميعاً بصيراً مع كونه حياً عليمًا قديراً، ويثبتون له الإرادة، ولا يوجبون الأصلح في الدنيا، ويثبتون خبر الواحد والقياس، ولا يؤثمون المجتهدين، وغير ذلك. ثم بين المشايخ والحسينية. أتباع أبي الحسن البصري. من التنازع ما هو معروف. وأما الشيعة فأعظم تفرقاً واختلافاً من المعتزلة، لكونهم أبعد عن السنة منهم، حتى قيل: إنهم يبلغون اثنتين وسبعين فرقة. وأما الفلاسفة فلا يجمعهم جامع، بل هم أعظم اختلافاً من جميع طوائف المسلمين واليهود والنصارى. والفلسفة التي ذهب إليها الفارابي وابن سينا إنما هي فلسفة المشائين أتباع أر سطو صاحب التعاليم، وبينه وبين سلفه من النزاع والاختلاف ما يطول وصفه، ثم بين أتباعه من الخلاف ما يطول وصفه. وأما سائر طوائف الفلاسفة، فلو حكي اختلافهم في علم الهيئة وحده لكان أعظم من اختلاف كل طائفة من طوائف أهل القبلة، والهيئة علم رياضي حسابي هو". (٢)

٨٠. ٨٠- "من أصح علومهم، فإذا كان هذا اختلافهم فيه فكيف باختلافهم في الطبيعيات أو المنطق؟ فكيف بالإلهيات؟ .

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس ١٧١/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٥٧/١

واعتبر هذا بما ذكره أرباب المقالات عنهم في العلوم الرياضية والطبيعية، كما نقله الأشعر عنهم في كتابه في مقالات غير الإسلاميين وما ذكره القاضي أبو بكر عنهم في كتابه الدقائق فإن في ذلك من الخلاف عنهم أضعاف أضاعف ما ذكره الشهرستاني وأمثاله ممن يحكي مقالاتهم، فكلامهم في العلم الرياضي . الذي هو أصح علومهم العقلية . قد اختلفوا فيه اختلافاً لا يكاد يحصي، ونفس الكتاب الذي اتفق عليه جمهورهم . وهو كتاب المجسطي لبطليموس . فيه قضايا كثيرة لا يقوم عليها دليل صحيح، وفيه قضايا ينازعه غيره فيها، وفيه قضايا مبنية علي أرصاد منقولة عن غيره تقبل الغلط والكذب .

وكذلك كلامهم في الطبيعيات في الجسم، وهل هو مركب من المادة والصورة، أو الأجزاء التي لا تنقسم، أو ليس بمركب لا من هذا ولا من هذا؟

وكثير من حذاق النظر حار في هذه المسائل، حتى أذكيا الطوائف كأبي الحسين البصري، وأبي المعالي الجويني، وأبي عبد الله بن الخطيب . حاروا في مسألة **الجوهر الفرد**، فتوقفوا فيها تارة، وإن كانوا قد يجزمون بها أخرى، فإن الواحد من هؤلاء تارة يجزم بالقولين المتناقضين في كتابين أو كتاب . (١)

٨١ . ٨١ - "فقد اتفق الناس علي دلالة السمع علي الإثبات، وإن تنازعوا في الدلالة: هل هي قطعية أو ظنية؟ .

وأما المعارضون لذلك من أهل الكلام والفلسفة فلم يتفقوا علي دليل واحد من العقليات، بل كل طائفة تقول في أدلة خصومها: إن العقل يدل علي فسادها، لا علي صحتها، فالمثبتة للصفات يقولون: إنه يعلم بالعقل فساد قول النفاة، كما يقول النفاة: إنه يعلم بالعقل فساد قول المثبتة.

ومثبتة الرؤية يقولون: إنه يعلم بالعقل إمكان ذلك، كما تقول النفاة: إنه يعلم بالعقل امتناع ذلك.

والمتنازعون في الأفعال هل تقوم به؟ يقولون: إنه علم بالعقل قيام الأفعال به، وإن الخلق والإبداع والتأثير أمر وجودي قائم بالخالق المبدع الفاعل.

(١) درء تعارض العقل والنقل ١/٥٨

ثم كثير من هؤلاء يقولون: إن التسلسل إنما هو ممتنع في العلل، لا في الآثار والشروط، وخصوصهم يقولون: ليس الخلق إلا المخلوق، وليس الفعل إلا المفعول، وليس الإبداع والخلق شيئاً غير نفس الفعل ونفس المفعول المنفصل عنه، وإن ذلك معلوم بالعقل، لئلا يلزم التسلسل.

وكذلك القول في العقلية المحضة كمسألة **الجوهر الفرد**، وتماثل الأجسام، وبقاء الأعراس، ودوام الحوادث في الماضي أو المستقبل أو غير ذلك، كل هذه مسائل عقلية قد تنازع فيها العقلاء، وهذا باب واسع، فأهل العقلية من أهل النفي والإثبات كل منهم يدعي أن العقل دل على قوله المناقض لقول الآخر، وأما السمع فدلالته متفق عليها بين العقلاء." (١)

٨٢. "ومن أراد أن يماظر مناظرة شرعية بالعقل الصريح فلا يلتزم لفظاً بدعياً، ولا يخالف دليلاً عقلياً ولا شرعياً، فإنه يسلك طريق أهل السنة والحديث والأئمة الذين لا يوافقون على إطلاق الإثبات ولا النفي بل يقولون: ما تعنون بقولكم: إن كل مرئي جسم؟. فإن فسروا ذلك بأن كل مرئي يجب أن يكون قد ركبته مركب، أو أن يكون كان متفرقاً فاجتمع، أو أنه يمكن تفريقه، ونحو ذلك، منعوا هم المقدمة الأولى، وقالوا: هذه السماوات مرئية مشهودة، ونحن لا نعلم أنها كانت متفرقة مجتمعة، وإذا جاز أن يرى ما يقبل التفريق فما لا يقبله أولى بإمكان رؤيته، فالله تعالى أحق بأن تمكن رؤيته من السماوات ومن كل قائم بنفسه، فإن المقتضى للرؤية لا يجوز أن يكون أمراً عديمياً، بل لا يكون إلا وجودياً، وكلما كان الوجود أكمل كانت الرؤية أجوز، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

وإن قالوا: مرادنا بالجسم المركب أنه مركب من الجواهر المنفردة، أو من المادة والصورة نازعهم في هذا، وقالوا: دعوى كون السماوات مركبة من جواهر منفردة، أو من مادة وصورة دعوى ممنوعة أو باطلة، وبينوا فساد قول من يدعي هذا، وقول من يثبت **الجوهر الفرد** أو يثبت المادة والصورة، وقالوا: إن الله خلق هذا الجسم المشهود هكذا، وإن ركبته من أجسام أخرى وهو سبحانه يخلق الجسم من الجسم، كما يخلق الإنسان من الماء المهيّن، وقد ركبت

العظام في مواضعها من بدن ابن آدم، وركب الكواكب في السماء، فهذا". (١)

٨٣. -٨٣- "العالم بحدوث الأجسام، واستدلوا على حدوث الأجسام بأنها مستلزمة للأعراض، كالحركة والسكون والاجتماع والافتراق، ثم قالوا: إن الأعراض أو بعض الأعراض حادث وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، فاحتاجوا في هذه الطريق إلى إثبات الأعراض أولاً، ثم إثبات لزومها للجسم.

فادعى قوم أن الجسم يستلزم جميع أنواع الأعراض، وأن القابل للشيء لا يخلو منه ومن ضده، وادعوا أن كل جسم له طعم ولون وريح، وأن العرض لا يبقى زمانين، كما زعم ذلك من سلكه من أهل الكلام الصفاتية، نفاه الفعل الاختياري القائم بذاته، كالقاضي أبو بكر وأبي المعالي ونحوهما، ومن يوافقهم أحياناً كالقاضي أبي يعلى وغيره، ولما ادعوا أن الأعراض جميعها لا تبقى زمانين لزم أن تكون حادثة شيئاً بعد شيء، والجسم لا يخلو منها، فيكون حادثاً بناء على امتناع حوادث لا أول لها.

وعلى هذه الطريق اعتمد كثير منهم في حدوث العالم، ومن متأخريهم أبو الحسن الآمدي وغيره.

وأما جمهور العقلاء فأنكروا ذلك، وقالوا: من المعلوم أن الجسم يكون متحركاً تارة، وساكناً أخرى.

وهل السكون أمر وجودي أو عديمي؟ على قولين.

وأما الاجتماع والافتراق فمبني على إثبات **الجوهر الفرد**". (٢)

٨٤. -٨٤- "فمن قال بإثباته قال: إن الجسم لا يخلو عن الأكوان الأربعة، وهي: الاجتماع، والافتراق، والحركة، والسكون، ومن لم يقل بإثباته لم يجعل الاجتماع من الأعراض الزائدة على ذات الجسم.

ونفاة **الجوهر الفرد** كثير من طوائف أهل الكلام وأهل الفلسفة، كالهشامية والنجارية،

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٥١/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣٠٢/١

والضرارية، والكلائية، وكثير من الكرامية.

وأما من قال: إن نفيه هو قول أهل الإلحاد، وإن القول بعدم تماثل الأجسام ونحو ذلك هو من أقوال أهل الإلحاد: فهذا من أقوال المتكلمين، كصاحب الإرشاد ونحوه ممن يظن أن هذا الدليل الذي سلّكه في إثبات العالم هو أصل الدين، فما يفضي إلى إبطال هذا الدليل لا يكون إلا من أقوال الملحدين.

ومن لم يقل بأن الجسم يستلزم جميع أنواع الأعراض قال: إنه يستلزم بعضها كالأكوان، أو الحركة والسكون، وإن ذلك حادث.

وهذه الطريقة هي التي يسلكها أكثر المعتزلة وغيرهم ممن قد يوافقهم أحيانا في بعض الأمور كـ أبي الوفاء بن عقيل وغيره.

ثم هؤلاء بعد أن أثبتوا لزوم الأعراض أو بعضها للجسم، وأثبتوا حدوث ما يلزم الجسم أو حدوث بعضه، احتاجوا إلى أن يقولوا: ما لم يسبق الحوادث فهو حادث، فمنهم من اكتفى بذلك ظنا منهم أن ذلك ظاهر، ومنهم من تفتن لكون ذلك مفتقرا إلى إبطال حوادث لا أول لها، إذ يمكن أن يقال: إن الحادث بعد أن لم يكن هو كل شخص شخص من أعيان الحوادث، وأما النوع فلم يزل، فتكلموا هنا في إبطال وجود ما لا نهاية له بطريق التطبيق والموازاة والمسامطة. (١)

٨٥. ٨٥- "المطر وغير ذلك، وهو إنما سمي ذلك حدوث الصفات متابعة لغيره ممن يثبت

الجواهر الفرد، ويقول بتماثل الأجسام، وإن ما يحدثه الله تعالى من الحوادث إنما هو تحويل

الجواهر التي هي أجسام من صفة إلى صفة مع بقاء أعيانها، وهؤلاء ينكرون الاستحالة.

وجمهور العقلاء وأهل العلم من الفقهاء وغيرهم متفقون على بطلان قولهم، وأن الله تعالى

يحدث الأعيان ويبدعها، وإن كان يحيل الجسم الأول إلى جسم آخر، فلا يقولون: إن جرم

النطفة باق في بدن الإنسان، ولا جرم النواة باق في النخلة.

والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع، فإن هذه الجمل هي من جوامع

الكلام المحدث الذي كان السلف والأئمة يذمونهم، وينكرون على أهله.

(١) درة تعارض العقل والنقل ٣٠٣/١

والمقصود هنا أن هذه هي أعظم القواطع العقلية التي يعارضون بها الكتب الإلهية، والنصوص النبوية، وما كان عليه سلف الأمة وأئمتها.

فيقال لهم: أنتم وكل مسلم عالم تعلمون بالاضطرار أن إيمان السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان لم يكن مبنيًا على هذه الحجج المبنية على الجسم، ولا أمر النبي صلى الله عليه وسلم أحدا أن يستدل بذلك على إثبات الصانع، ولا ذكر الله تعالى في كتابه وفي آياته الدالة عليه وعلى وحدانيته شيئًا من هذه الحجج المبنية على الجسم والعرض، وتركيب الجسم وحدوثه وما يتبع ذلك.

فمن قال: إن الإيمان بالله ورسوله لا يحصل إلا بهذه الطريق كان قوله معلوم الفساد بالاضطرار من دين الإسلام.

ومن قال: إن سلوك هذه الطريق واجب". (١)

٨٦. ٨٦- "فأجابهم من خالفهم - كالرازي وغيره - بأن الأولى قياس محض بغير جامع، فإذا قدر أن الجسم يستلزم نوعاً من أنواع الأعراض، فمن أين يجب أن يستلزم بقية الأنواع؟ وأيضاً فإن الذي يسلمونه لهم الحركة والسكون، والسكون: هل وجود أو عدم؟ فيه قولان معروفان، وأما الاجتماع والافتراق فهو مبني على مسألة **الجوهر الفرد**، ومن قال: (إن الأجسام ليست مركبة من الجواهر الفردة) - وهم أكثر الطوائف - لم يقل بأن الجسم لا يخل من الاجتماع والافتراق، بل الجسم البسيط عنده واحد، سواء قبل الافتراق أو لم يقبله، وكذلك إذا قدر أن فيه حقائق مختلفة متلازمة لم يلزم من ذلك أن يقبل الاجتماع والافتراق. وأما كونه لا يخلو عنهما بعد الاتصاف فأجابوا عنه بمنع ذلك في الأعراض التي لا تقبل البقاء كالحركات والأصوات، وأما ما يقبل البقاء فهو مبني على أن الباقي هل يفتقر زواله إلى ضد أم لا؟ فمن قال: (إن الباقي لا يفتقر زواله إلى ضد) أمكنه أن يقول بجواز الخلو عن الاتصاف بالحادث بعد قيامه بدون ضد يزيله، ومن قال: (لا يزول إلا بضد) قال: إن الحادث لا يزول إلا بضد حادث، فإن الحادث بعد الحدوث لا يخلو المحل منه ومن ضده،

بناءً على هذا". (١)

٨٧. ٨٧- "قلت: أثبات الأكوان بقبول الحركة والسكون هو الذي لا يمكن دفعه، فإن الجسم الباقي لا بد له من الحركة أو السكون، وأما الاجتماع والافتراق فهو مبني على إثبات **الجوهر الفرد**، والنزاع فيه كثير مشهور، فإن من ينفيه لا يقول: إن الجسم مركب منه، ولا إن الجوهر كانت متفرقة فاجتمعت، والذين يثبتونه أيضاً لا يمكنهم إثبات أن الجواهر كانت متفرقة فاجتمعت، فإنه لا دليل على أن السماوات كانت جواهر متفرقة فجمع بينها، ولهذا قال في الدليل: (فإننا ببديهة العقل نعلم أن الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق لا تعقل غير متماسة ولا متباينة) .

وهذا كلام صحيح، لكن الشأن في أثبات الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق، فما ذكره من الدليل مبني على تقدير أنها كانت متفرقة فاجتمعت، وهذا التقدير غير معلوم، بل هو تقدير منتف في نفس الأمر عند جمهور العقلاء من المسلمين وغيرهم. ثم قال أبو المعالي: (وإن حاولنا رداً على المعتزلة فيما خالفونا فيه تمسكنا بنكتتين: إحداهما: الاستشهاد بالإجماع على امتناع العرو عن الأعراض بعد الاتصاف بها. فنقول: كل عرض باق فإنه ينتفي عن محله بطريان ضده، ثم الضد إنما يطرأ في حال عدم المنتفي به". (٢)

٨٨. ٨٨- "الاستدلال لحدوثها أن الأول يقتضي أن لا يكون الفاعل جسماً والثاني لا يقتضي ذلك) .

تعليق ابن تيمية

قلت: هذه الطريقة جزء من الطريقة المذكورة في القرآن وهي التي جاءت بها الرسل، وكان عليها سلف الأمة وأئمتها وجماهير العقلاء من الآدميين، فإن الله سبحانه يذكر في آياته ما

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٧٩/٢

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٩١/٢

يحدثه في العالم من السحاب والمطر والنبات والحيوان، وغير ذلك من الحوادث ويذكر في آياته خلق السموات والأرض، واختلاف الليل والنهار، ونحو ذلك، لكن القائلون بإثبات **الجوهر الفرد** من المعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم يسمون هذا استدلالاً بحدوث الصفات، بناءً على أن هذه الحوادث المشهود حدوثها لم تحدث ذواتها، بل الجواهر والأجسام التي كانت موجودة قبل ذلك لم تنزل من حين حدوثها بتقدير حدوثها، ولا تزال موجودة، وإنما تغيرت صفاتها بتقدير حدوثها كان تتغير صفات الجسم إذا تحرك بعد السكون، وكما تتغير ألوانه، وكما تتغير أشكاله.

وهذا مما ينكره عليهم جماهير العقلاء من المسلمين وغيرهم. (١).

٨٩. ٨٩- "امتناع حوادث متعاقبة، وقد عرف ما فيه. وهذا يزيد باحتياجه إلى بيان أن الجسم لا يخلو عن صفات حادثة غير الحركة والسكون، وهذا يخالف فيه جمهور العقلاء، وهذا مبني على مقدمات، على أنه لا بد من قدر أو اجتماع أو افتراق، وإن ذلك لا يكون إلا بمخصص، وأن كل ما لا بد له من مخصص فهو محدث أما المقدمة الأولى فجمهور العقلاء سلموا أنه لا بد له من قدر، وأما كونه لا بد له من اجتماع وافتراق فهو مبني على مسألة **الجوهر الفرد** وأكثر العقلاء من طوائف المسلمين وغيرهم ينكرون **الجوهر الفرد**، حتى الطوائف الكبار من أهل الكلام، كالنجارية والضرارية والهشامية والكلابية وكثير من الكرامية مع أكثر الفلاسفة، وإن كان القول بتركيب الجسم من المادة والصورة، كما يقوله من يقوله من المتفلسفة أيضاً، أفسد من دعوى تركبه من الجواهر الفردة، فكلا القولين ضعيف ونحن في هذا المقام مقصودنا التنبيه على جوامع الطرق ومقاصدها وأما كون ما له قدر يفتقر إلى مخصص، فهذا فيه نزاع مشهور . وذلك أن القدر صفة من صفات ذي القدر، كألوانه وأكوانه وسائر ما يمكن أن يتصف به الجسم من الحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع

(١) درء تعارض العقل والنقل ٨٣/٣

والبصر". (١)

٩٠. "٩٠- أنهم يمكنهم أن يلزموا المعتزلة بقيام الحوادث به وإن لم يكن متحيزاً إذا كان لكل من المسألتين مأخذ يخصه وبينهما اتفاق وافتراق. وأيضاً فإن ذكر قولهم في العرش ههنا لا يظهر له وجه، إلا أن يقال هم يقولون بالتحيز، والمتحيز مركب من الجواهر المنفردة، والعرض الواحد لا يقوم بجوهريين، فلا تقوم به إرادة ولا قول.

وهذا القول إن توجهه كان سؤالاً عليهم في أصل إثبات الصفات لله سواء كانت قديمة أو حادثة، لا يختص هذا بمسألة حلول الحوادث.

والكرامية لهم في إثبات **الجوهر الفرد** قولان فمن نفى ذلك لم يلزمه هذا الإلزام، ومن أثبتته كان جوابه عن هذا كجواب غيره من الصفاتية في الصفات القائمة بالملائكة والآدميين وغيرهم، وكان لهم أيضاً أجوبة أخرى، كما قد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

الوجه الخامس

قال الآمدي هو أن من مذهبهم أن مستند المحدثات إنما هو القول الحادث أو الإرادة الحادثة، ومستند القول". (٢)

٩١. "٩١- والقدرتين والإرادتين المختلفتين والإدراكين، ثم إذا قدر أن محل هذه الصفات لا يكون إلا جسماً، فيبقى الكلام في الجسم هل هو مركب هل مركب من الجواهر المنفردة؟ أو من المادة والصورة؟ أولا من هذا ولا من هذا؟

لنظار ثلاثة أقوال في تركيب الجسم
وفي ذلك للنظار ثلاثة أقوال:

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣/٣٥٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٤/١٠٦

فمن قال بالمركب من الجواهر المنفردة اضطربوا في محل العلم ونحوه من العبد: هل هو جزء مفرد في القلب، كما يذكر عن ابن الرواندي؟ أو أن الأعراض المشروطة بالحياة إذا قامت بجزء من الجملة اتصف بها سائر الجملة، كما يقوله المعتزلة؟ أو حكم العرض لا يتعدى محله بل يقوم، بل يقوم بكل جوهر فرد عرض يخصه من العلم والقدرة ونحو ذلك، كما يقوله الأشعري؟ على ثلاثة أقوال.

ومن لم يقل **بالجوهر الفرد** لم يلزمه ذلك بل يقول: إن العرض القائم بالجسم ليس بمنقسم في نفسه، كما أن الجسم ليس بمنقسم، وأما قبوله للقسمة فهو كقبول الجسم للقسمة. وهؤلاء يقولون: إن الإنسان تقوم به الحياة والقدرة والحس بجميع بدنه، ويقولون: إن بدن الإنسان ليس مركباً من الجواهر المنفردة فلا يرد عليهم ما ورد على أولئك. (١)

٩٢. ٩٢- "وأما الأعراض القائمة بروحه من العلم والإرادة ونحو ذلك فهي أبعد عن الانقسام من الأعراض ببدنه، وروحه أبعد عن كونها مركبة من الجواهر المنفردة من بدنه وإن قيل إنها جسم.

وعلى هذا فإذا قيل: يقوم بها علم واحد بمعلوم واحد كان هذا بمنزلة أن يقال يقوم بالعين إدراك واحد لمدرک واحد وبمنزلة أن يقوم بداخل الأذن سمع واحد لمسموع واحد. وهذا وغيره مما يجيبون به المتفلسفة الذين قالوا إن النفس الناطقة لا تتحرك ولا تسكن ولا تصعد ولا تنزل وليست بجسم فإن عمدتهم على ذلك كونها يقوم بها مالا ينقسم، كالعلم بما لا ينقسم فيجب أن لا ينقسم وإذا لم تنقسم امتنع كونها جسماً وكلا المقدمتين ممنوعة، كما قد بسط الجواب عن هذه الحجة التي هي عمدتهم في غير هذا الموضع.

ولما عسر جواب هذه على الرازي ونحوه من أهل الكلام، اعتقدوا أن القول بالمعاد مبني على إثبات **الجوهر الفرد** لظنهم أنه لا يمكن الجواب عن هذه إلا بإثبات **الجوهر الفرد** وأن القول بالمعاد يفتقر إلى القول بأن أجزاء البدن تفرقت ثم اجتمعت.

وليس الأمر كذلك، فإن إثبات **الجوهر الفرد** مما أنكره أئمة السلف والفقهاء وأهل الحديث

(١) درء تعارض العقل والنقل ٤/ ١٣٤

والصوفية وجمهور العقلاء وكثير من". (١)

٩٣. -٩٣- "طوائف أهل الكلام كالهشامية والضرارية والنجارية والكلابية وكثير من الكرامية.

والقول بمعاد الأبدان مما اتفق عليه أهل الملل، فكيف يكون القول بمعاد الأبدان مستلزماً للقول **بالجوهر الفرد؟** وبسط هذه الأمور له موضع آخر.

والمقصود هنا التنبيه على ما ذكره من البحث مع الكرامية.

وحينئذ يقال قول الكرامية الذي حكاه عنهم من انه يستحيل تعري الباري عن الأقوال الحادثة في ذاته بعد قيامها قول لا يوافقهم عليه كل من وافقهم على أصل هذه المسألة، فإن الموافقين لهم على أصل المسألة هم أكثر الناس، وأئمتهم من الطوائف كلها، حتى من أئمة أهل السنة والحديث وأئمة الفلاسفة أهل الشرع وأهل الرأي وأما هذا القول فموافقهم عليه قليل.

عود إلى مناقشة كلام الأمدى في مسألة كلام الله تعالى

قال وعند ذلك فيما ان يقال باجتماع حروف القول في ذاته تعالى أو لا يقال باجتماعها فيه فإن قيل باجتماعها: فيما ان يقال بتحري ذات الباري وقيام كل حرف بجزأ منه وإما أن يقال بقيامها بذاته مع اتحاد الذات، فإن كان الأول فهو محال لوجهين: (٢).

٩٤. -٩٤- "فإن قال إذا كان متحيزاً فالمتحيزات مماثلة له كان هذا مصادرة على المطلوب، لأنه نفي كونه جسماً بناءً على نفي الجوهر ونفي الجوهر بناءً على نفي على نفي المتحيز. والمتحيز هو الجسم أو الجوهر والجسم فيكون قد جعل الشيء مقدمة في إثبات نفسه وهذه هي المصادرة.

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٣٥/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٣٦/٤

الحجة الثانية

قال الآمدي انه إما أن يكون قابلاً للتحيزية أو لا يكون فإن كان الأول لزم أن يكون جسماً مركباً وهو محال كما يأتي وغن كان الثاني لزم أن يكون بمنزلة **الجوهر الفرد**. ولقائل أن يقول إن عنيت بالتحيزية تفرقة بعد الاجتماع أو اجتماعه بعد الافتراق فلا نسلم أن ما لا يكون كذلك يلزم أن يكون حقيراً. وإن عنيت به ما يشار إليه أو يتميز منه شيء عن شيء لم نسلم أن مثل هذا ممتنع بل نقول إن كل موجود قائم بنفسه فإنه كذلك،". (١)

٩٥. ٩٥- "أحدها **الجوهر الفرد** وعلى هذا فالجسم ليس بجوهر، وفي كونه مركباً منه نزاع.

الوجه الثاني: المتحيز، وعلى هذا فالجسم جوهر، ومن نفى **الجوهر الفرد** قال كل جسم جوهر، وكل جوهر جسم، ومن أثبتة قال: الجوهر أعم من الجسم. والوجه الثالث: الجواهر العقلية عند من يثبت جوهرًا ليس بمتحيز كالعقول والنفوس والمادة والصور فإن هؤلاء المتفلسفة المشائين يدعون ان الجوهر خمسة أقسام. وجمهور العقلاء يدفعون هذا ويقولون: هذه الأمور التي سميتوها جواهر عقلية إنما وجودها في الأذهان لا في الأعيان.

وقد يراد بالجواهر ما هو قائم بنفسه، فمن كان الجوهر أعم عنده من الجسم، فإذا انتفى الأعم انتفى الأخص وكذلك من كان الجوهر عنده مرادفًا للجسم، وأما من كان الجوهر عنده لا يتناول معنى الجسم، مثل أن يقدر أنه لا يستعمل لفظ الجوهر إلا في الفرد، فهذا لا يلزم من نفى كونه جوهرًا نفى كونه جسمًا، إلا بالحجة التي ذكرها، وهو ان يقال: الجسم مركب من الجواهر، فالحجة لا تستقيم إلا على تقدير ثبوت هذا الاصطلاح، مع أني لا أعرفه اصطلاحاً لأحد مطلقاً،". (٢)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٥١/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٨٤/٤

٩٦. -٩٦- "ولكن بعض الناس قد يخص به الفرد مع أنه هو وغيره دائماً يسمون الجسم جوهرًا.

ولهذا قال هذا الآمدي وغيره ف ينفي كونه جوهرًا: إما أن يكون قابلاً للتجزية فيكون جسمًا مركبًا، وإما أن لا يكون قابلاً للتجزية فيكون في غاية الصغر والحقارة، وكثيراً ما يقع في كلامهم لفظ الجوهر متناولاً للجسم وكثيراً ما يقع مختصاً بالفرد فما ذكره أولاً في نفي الجوهر بالمعنى العام فالجسم يدخل فيه فإن صح ما ذكره صح نفي الجسم لكن قد عرف ضعفه.

وأما إذا كان المنفي هو **الجوهر الفرد** فقط، فيحتاج أن يقول إن الجسم مركب منه لينفي الجسم.

لكن هذا فيه نزاع معروف وأكثر الناس على أنه ليس بمركب من الجواهر المنفردة وهو الصواب كما قد بسط في موضعه.

فمن الناس من يقول: إنه مركب من جواهر متناهية لا تقبل القسمة بوجه من الوجوه حتى ولا بالوهم ومنهم من يقول: هو مركب من جواهر غير متناهية كذلك، ومنهم من يقول هو مركب من الهيولي والصورة لكنه يقبل القسمة إلى غير نهاية، ومنهم من يقول ليس بمركب لكنه يقبل التقسيم إلى الجواهر المنفردة التي لا تتجزأ". (١)

٩٧. -٩٧- "فسروا به الاتحاد في أحدهما كان موجوداً في الآخر، وما فسروا به تعدد أحدهما كان موجوداً في الآخر.

الخامس

أنا لا نسلم الحصر فيما ذكره من الأقسام بتقدير انقسام الجسم بل من الممكن أن يقال: قام كل جزء من أجزاء هذه الصفات بجزء من أجزاء الموصوف وكل جزء منه متصف بجزء من الصفة.

وهذا التقسيم غير ما ذكره من الأقسام، ليس فيه اتصاف كل جزء بجميع الصفة، ولا المتصف

(١) درة تعارض العقل والنقل ١٨٥/٤

بجميعها بعض الجملة، ولا كل جزء مختصاً بجميع صفته، ولا قيام واحد بمتعدد.

فإن قال: الصفة لا تنقسم ومحلها ينقسم.

قيل: هذه مكابرة للحس والعقل، بل انقسامها محلها يبين هذا أن من أعظم عمد مثبتي **الجوهر الفرد** قولهم: إن الحركة قائمة بالجسم، والزمان مقدار الحركة، والزمان فيه الآن الذي لا ينقسم، فلا ينقسم قدره من الحركة، فلا ينقسم الجزء الذي يحلها، وإنما استدلوا على وجود الجزء الذي لا ينقسم إلا بوجود جزء من الحركة لا ينقسم، فعلم أن انقسام الحال عندهم كانقسام محله مع أن هذا معلوم بالحس والعقل. (١)

٩٨. ٩٨- "وكذلك المتفلسفة القائلون بأن النفس الناطقة ليست جسماً:

عمدتهم أنه يقوم بها مالا ينقسم، ومالا ينقسم إلا بما لا ينقسم، فقد اتفقت الطوائف على أن الصفة إذا لم تنقسم كان محلها لا ينقسم.

السادس

أن قوله: إما أن يكون كل جزء من الأجزاء متصفاً بهذه الصفات.

يقال له: إن أردت أنه يتصف به كما تتصف به الجملة فهذا لا يقوله عاقل، فإنه ليس في الأجسام ما يكون صفة جميعه صفة للجوهر الفرد منه، على الوجه الذي هي به صفة لجمعية وإن أردت أنه متصف به كما يليق بذلك الجزء فلم قلت إن ما اتصف به بالصفة على هذا الوجه يمكن انفراده عن غيره فضلاً عن كونه إلهاً؟

وهذا لأنه ليس في جميع ما يعلم من الموصوفين المنفردين بأنفسهم ما هو جوهر فرد، ولا في شيء مما يشاهد من الموصوفين ما هو جوهر فرد، بل **والجوهر الفرد** بتقدير وجوده لا يحس به ولا يوجد منفرداً فما كان لا يوجد وحده حتى ينضم إليه أمثاله كيف يكون حياً فضلاً عن أن يكون فرساً أو بعيراً؟ فضلاً عن أن يكون أنساناً أو ملكاً أو جنبا فضلاً عن أن

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٩٢/٤

يكون إلهاً؟". (١)

٩٩. ٩٩- "جسم كالأجسام، بمعنى أنه مشارك لغيره في مسمى الجسمية، كما يشاركه في مسمى الموصوفية والقيام بالنفس، وأنه لم يثبت له لوازم القدر المشترك، ولا يثبت له شيء من خصائص المخلوقين، ولا يكون مماثلاً لشيء من الأجسام فيما يجب ويجوز ويمتنع عليه، لأن الأجسام المخلوقة لها خصائص تختص باعتبارها ثبت لها ما يجب ويجوز ويمتنع عليه. والقدر المشترك عند هؤلاء لا يستلزم شيئاً من خصائص المخلوقين، وهذا القدر لم يتعرض له هنا بنفي ولا إثبات لكنه يقول: إن القدر المشترك يستلزم التماثل في الحقيقة، وإن ما لزم كلا من الأجسام لزم الآخر وإنما يفترقان فيما يعرض لهما بمشيئة الخالق. لكن هذا القول لم يقرر هنا، فبقي كلامه بلا حجة، مع أن هذا القول فاسد في نفسه كما قد عرف.

وهو لما قرره في موضع آخر بناه على أصلين: على إثبات **الجوهر الفرد** وتماثل الجواهر. وكلاهما منوع باطل، قد قرر هو انه لا حجة عليه، مع أن القول بانه جسم كالأجسام ما علمت أنه قاله أحد، ولا نقله أحد عن أحد وهو مع هذا لم". (٢)

١٠٠. ١٠٠- "ويمتنع وجود أحدهما بدون الجسم بل **والجوهر الفرد** عند عامة القائلين به يمتنع وجوده بدون وجود الجسم.

السابع

أن يقال قولك إن المركب الواجب بنفسه مفتقر إلى كل واحد من أجزائه ضرورة استحالة وجود المركب دون أجزائه وكل منها غير مفتقر إليه كلام باطل وهو بالعكس أولى. وذلك أن ما قدر انه جزء إذا كان مفتقر إليه لزم أن يكون واجباً بنفسه وإذا كان واجباً بنفسه فإما أن يكون مستقلاً لا يتوقف على وجود الجزء الآخر ولا الجملة أو لا بد له من

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٩٣/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٩٨/٤

ذلك فإن كان مستقلاً بنفسه لا يتوقف على جزء آخر ولا على المجموع لزم تعدد الأمور الواجبة بنفسها المستقلة التي يستغني بعضها عن بعض ولا يتوقف واحد منها على الآخر ولا على الجملة.

ومعلوم أنه إذ كان هذا جائزاً لزم أن يكون هناك مجموع كل منه واجب بنفسه والمجموع واجب بتلك الواجبات فإذا قدر تعدد الواجب بنفسه كان هذا مبطلاً لأصل هذا الكلام فضلاً عن فروعه. (١)

١٠١. ١٠١ - "هي وجوداً مطلقاً وإن كانت حقيقته نفس وجوده فكيف يكون رب العالمين

حقيقته وجود مطلق لا يتصور إلا في الذهن؟

بل هو سبحانه وتعالى مختص بحقيقته التي لا يشركه فيها غيره ولا يعلم كنهها إلا هو وتلك هي وجوده الذي لا يشركه فيه غيره ولا يعلم كنهه إلا هو.

والناس إذا علموا وجوداً مطلقاً أو حقيقة مطلقة، فذلك هو الكلي العام الشامل، ليس هو نفس الحقيقة الموجودة في الخارج.

وكذلك تركيب الحقيقة من الصفات العامة والخاصة، إنما هو تركيب في الذهن تركيب ذهني عقلي اعتباري.

وكذلك تركيب الموصوف من الذات ولاصفات إنما يكون تركيباً لو كان هناك ذات مجردة عن تلك الصفات، أو لو أمكن وجود ذلك فأما الذات التي لا تكون إلا حية عالمة فلا يتصور أنفكاكها عن الحياة والعلم، حتى نقول إن الذات تركيب مع الصفات.

وكذلك أيضاً الماهية المشار إليها القائمة بنفسها المبينة لغيرها، إنما يقال هي مركبة من الأجزاء المنفردة، أو من المادة والصورة، ولو كان لهذا التركيب حقيقة، فأما إذا كان **الجوهر** **الفرد** باطلاً، وتركيب الجسم من الجوهرين: المادة والصورة باطلاً، والأمور المشار إليها المبينة لغيرها من المخلوقات: كالشمس والقمر ليس هو مركباً من أجزاء منفردة، ولا من جوهرين:

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٣٠/٤

مادة وصورة فكيف يظن برب العالمين أنه مركب من ذلك؟". (١)

١٠٢. ١٠٢- "ولا يقرب إليه شيء ولا يقرب هو من شيء وأمثال ذلك، بل ويقولون أيضاً: إنه لا تمكن رؤيته ولا غير ذلك من الإحساس به، ولا يمكن الإشارة إليه. وآخرون منهم يقولون: ليس له علم ولا قدرة ولا حياة، ولا غير ذلك من الصفات. وآخرون يقولون: لا يسمى موجوداً حياً عالماً قادراً إلا مجازاً، أو بالاشتراك اللفظي، وأن هذه الأسماء لا تدل على معنى معقول، ويقولون: إذا أثبتنا هذه الصفات لزم أن يكون متحيزاً، والمتحيز مركب، أو **كالجواهر الفرد** في الصغر، ونحو ذلك، فيفرون من هذه الصفات، لاعتقادهم أن ذلك يقتضي التجسيم، والأجسام عندهم موجودة، لكنها عند بعضهم محدثة، وعند بعضهم ممكنة، فإذا وصفوا الواجب القديم بذلك، لزم أن يكون عندهم ممكناً أو محدثاً، وذلك ينافي وجوبه وقدمه، ويقولون: إن هذه المقدمات معلومة بالنظر. وأما المشتون فيقولون: الموصوف بهذه الصفات السلبية لا يكون إلا ممتنعاً، والامتناع ينافي الوجود، فضلاً عن وجوب الوجود، فيقولون: إن الواصفين له بهذه الصفات وصفوه بما لا يتصف به إلا ما يمتنع وجوده، ومن وصف ما يجب وجوده بما يمتنع وجوده، فقد جعله دون المعدوم الممكن الوجود. ويقولون: إن هذه المقدمات معلومة بالضرورة، فهم يقولون لأولئك: أنتم فررتم من وصفه بالإمكان فوصفتموه بالامتناع، ومن وصفه بالحدوث فوصفتموه بالعدم". (٢)

١٠٣. ١٠٣- "وأتباعهم، فلا يطلقون لفظ (الجسم) نفيّاً ولا إثباتاً، وأما كثير من أهل الكلام فيطلقون لفظ (الجسم)، كهشام بن الحكم، وهشام الجواليقي وأتباعهما.

وجوه للرازي في الأربعين الوجه الأول

قال الرازي: لما وجوه: الأول: لو كان مشاراً إليه، فإن لم ينقسم كان في الحقارة **كالجواهر**

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٤٤/٥

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٨٢/٦

الفرد، وتعالى عنه وفاقاً، وإن انقسم كان مركباً، وقد سبق بطلانه). قال (وعبر أصحابنا عن هذا بأنه لو كان فوق العرش، فإن كان أكبر منه أو مثله كان منقسماً لكون العرش منقسماً، وإن كان أصغر فإن بلغ إلى صغر **الجوهر الفرد** جاءت الحقارة المنزه عنها وفاقاً، وإلا لزم التركيب. ثم من قال بأن كل متحيز قابل للقسمة كفاه أن يقول: كل متحيز فإن يمينه غير يساره، وقدامه غير خلفه، ولزم التركيب).

الرد عليه من وجوه: الوجه الأول قول من يقول: هو فوق العرش وليس بمنقسم، ولا متحيز، ولا له يمين ولا يسار يتميز منه بعضه عن بعض، كما يقول ذلك من يقوله من الكلابية والكرامية والأشعرية، ومن وافقهم من أهل الحديث والصوفية، الذين يقولون: هو فوق العرش وليس بجسم،". (١)

١٠٤. ١٠٤- "كالتيمييين، والقاضي أبي يعلى، وأتباعه كابن الزاغوني، وغير ذلك وكما يقول ذلك من يقول من الفلاسفة، كما حكاه ابن رشد عن الحكماء، كما تقدم بعض ذلك.

وهؤلاء خلق كثيرون فإن هؤلاء يقولون: لا نسلم أنه إذا لم ينقسم كان **الجوهر الفرد**، ويقولون: لا نسلم أنه يلزم أنه يكون أكبر من العرش أو أصغر أو مساوياً، فإن هذه الأقسام الثلاثة إنما تلزم إذا كان جسماً متحيزاً محدوداً، فإذا كان فوق العرش وليس بجسم مقدر محدود، لم يلزم لا هذا ولا هذا، مع أنه مشار إليه.

فإن قال النفاة: فساد هذا معلوم بالضرورة، فإننا نعلم بالضرورة أن ما كان فوق غيره، فإما أن يكون أكبر منه أو أصغر منه أو بقدره، ونعلم أنه يتميز منه جانب عن جانب، وهذا هو الانقسام.

قالت لهم المثبتة: تجويز هذا أقرب إلى العقل من تجويز وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه ولا يشار إليه، وتجويز وجود موجودين ليس أحدهما محايثاً للآخر ولا مبايناً له، وأنتم

تقولون: إن الحكم بكون الشيء أكبر من غيره وأصغر ومساوياً، وأنه مباين له ومحايث له ومشار إليه ونحو ذلك، هو من حكم الوهم التابع للحس، وتقولون: إن حكم الوهم لا يقبل في غير الأمور الحسية، وتزعمون أن الكلام في صفات الرب تعالى من هذا الباب. فيقال لكم: إن كان مثل هذا الحكم غير مقبول، لم يقبل حكمكم". (١)

١٠٥. ١٠٥ - "فيكون قوله أقرب إلى اتفاق الشرع والعقل، وأقرب إلى الشرع منفرداً، فيكون أرجح من قولهم على كل تقدير. وهكذا هو عند أهل الإسلام، فإن الكلائية والكرامية والأشعرية أقرب إلى السنة والحق من جهمية الفلاسفة والمعتزلة ونحوهم، باتفاق جماهير المسلمين وعوامهم.

الوجه الثاني

أنه يقال له: ما تعني بقولك: إن كل مشار إليه فإما أن ينقسم أو لا ينقسم؟ أتعني بالانقسام إمكان تفريقه وتجزئته وتبعضه؟ أم تعني به أن كل مشار إليه، إذا لم يكن بقدر **الجوهر الفرد** فإنه يكون مركباً من الجواهر المنفردة؟ أو تعني به أنه يشار إلى شيء منه دون شيء، ويرى منه شيء دون شيء، ويتميز منه شيء عن شيء. فإن أردت الأول لازم التقدير الأول، فإنه لا يلزم من كونه لا يمكن تفريقه وتبعيضه وتقسيمه أن يكون صغيراً بقدر **الجوهر الفرد**، فإننا نعلم بالاضطرار إمكان كون الشيء كبيراً عظيماً مع أنه لا يمكن تفريقه وتبعيضه وتقسيمه. بل قد تنازع الناس في كثير من المخلوقات: هل تقبل التفريق أو لا تقبله؟ ومن قال: إنها تقبله أثبتته بالدليل، لم يقل: إنه معلوم بالضرورة". (٢)

١٠٦. ١٠٦ - "عقليات صحيحة لا يلزم من القدح فيها في السمع، فكيف بالمعقولات التي فيها خطأ كثير وتنازع عظيم.

(١) درء تعارض العقل والنقل ٦/٢٩٠

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٦/٢٩٢

بل كل من كان عن الشرائع أبعد، كان اضطرابهم في عقلياتهم أكثر، كالفلاسفة فإن بينهم من الاختلاف في عقلياتهم - حتى في المنطق والهيئة والطبيعات - ما لا يكاد يحصى. وكلامهم في الإلهيات قليل، وعلمهم بها ضعيف، ومسائلها عندهم يسيرة، وهي مع هذا عندهم لحم جمل غث على رأس جبل وعمر، لا سهل فيرتقي، ولا سمين فينتقل. وأساطينهم معترفون بأنه لا سبيل لهم إلى اليقين فيها وإنما يتكلمون فيها بالأولى وألا خلق، وهم مع هذا متنازعون فيها أعظم من تنازع كل فرقة من مبتدعة أهل الملل في الأمور الإلهية. وإذا كان جنس ما يسميه هؤلاء عقليات، فيه خطأ كثير باتفاق الناس وبالضرورة، لم يمكن أن يقبل جنس ما يقال له عقليات، فضلاً عن أن يعارض به، ولو قبل جنس ما يقال له عقليات كله، للزم من الجميع بين النقيضين ما شاء الله. فنفاة الجزء - الذي هو **الجوهر الفرد** - ومثبتوه، كل منهم يقول: إن ذلك معلوم بالعقل. والقائلون ببقاء بعض الأعراض، مع القائلين بفنائها، والقائلون بتمائل الأجسام مع القائلين باختلافها، والقائلون". (١)

١٠٧. ١٠٧- "خبر، وعين الكلام الذي هو أمر بالصلاة، هو عين الكلام الذي هو أمر بالصيام، وعين الكلام الذي هو خبر عن الله، هو العين الكلام الذي هو خبر عن أبي لهب، فيجمعون ذلك بين كون الواحد العام الكلبي المشترك الذي لا يكون إلا بالذهن، هو الأحاد المعينة الموجودة في الخارج، ولا يفرقون بين الواحد بالنوع والواحد بالعين. كما لم يفرق بين هذا وهذا وحدة الوجود، الذين قالوا الوجود واحد، وجعلوا وجود الخالق عين وجود المخلوقات، الذين قالوا: الحقائق المتنوعة كالأمر والخبر حقيقة واحدة. فالواحد الذي يثبتته النفاة - أو من أخذ ببعض أقوالهم - لا بد أن يتضمن بعض هذا، مثل جعل الذرات هي الصفات، أو جعل كل صفة هي الأخرى، أو جعل الكل المقسوم إلى أنواع هو نفس الأعيان المختلفة الموجودة في الخارج، وجعل ما يمتنع وجوده في الخارج ولا يكون إلا في الذهن أمراً موجوداً في الخارج يجب وجوده في الخارج، وجعل ما يجب وجوده في الخارج مما يمتنع وجوده في الخارج، فلا يكون إلا في الذهن.

ومنتهاهم في توحيدهم إلى إثبات واحدتين: أحدهما: **الجوهر الفرد** الذي يثبت من يثبته من المعتزلة ومن وافقهم من أهل الكلام، مع أن". (١)

١٠٨. ١٠٨- "وجواز طريان الاجتماع والافتراق عليها، أو تبدل بعضها ببعض، وهي بذاتها لا تجتمع ولا تفترق، لأن حكم الذات ل يتبدل، فلا بد إذاً من جامع فارق).
قال: (وقد أخذ الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني هذه الطريقة فكساها عبارة أخرى).

تعليق ابن تيمية

قلت: هذه الطريقة: إنما أراد بها امتناع قدم جميع الجواهر، فهي مبنية على إثبات **الجوهر الفرد**، حتى يمكن أن يفرض إمكان اجتماع الجواهر وافتراقها، وإلا فإذا قيل: إن من الأجسام ما هو واحد في نفسه، أو كل جسم متشابه فهو واحد في نفسه، أو قيل: إنه مركب من المادة والصورة - لم يلزم الافتراق فيما هو واحد في نفسه، ولا يسلم المنازع إمكان افتراق كل جسم، فيمنع قوله: ". (٢)

١٠٩. ١٠٩- "الرازي قصر فيه من وجهين: أحدهما: أنه لا يستدل بنفس الحدث، بل يجعل الحدث دليلاً على إمكان الحادث، ثم يقول: والممكن لا بد له من مرجح، وهذا الإمكان الذي يثبت هو الإمكان الذي يثبت ابن سينا، وهو الإمكان الذي يشترك فيه القديم والحادث، فجعل القديم الأزلي ممكناً يقبل الوجود والعدم، وهذا مما خالفوا فيه سلفهم وسائر العقلاء، فإنهم متفقون على أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا حادثاً.
وابن سينا وأتباعه يوافقن الناس على ذلك، لكن يتناقضون وقد بسط الكلام على ذلك في مواضع، كما تكلمنا على ذلك فيما ذكره الرازي في إثبات الصانع في أول المطالب العالية وأول الأربعين وبيننا فساد ذلك، وأنه على هذا التقدير لا ينفي لهم دليل على إثبات واجب الوجود.

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٢٥/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٢٥/٧

الوجه الثاني: إنه جعل ذلك استدلالاً بحدوث الصفات والأعراض ليس بمستقيم، بل هو مبني على مسألة **الجوهر الفرد**.

وقد ذكرنا في غير موضع أن هؤلاء بنوا مثل هذا الكلام على مسألة **الجوهر الفرد**، وأن الأجسام مركبة من الجواهر المفردة، وأن الحادث إنما هو اجتماع الجواهر وافتراقها، وحركتها وسكونها، وهذه الأربعة هي الأكوان عندهم، أو حدوث غير ذلك من الأعراض، فيجعلون تبديل الأعيان وإحداثها إنما هو تبديل أعراض. (١)

١١٠. ١١٠- "معهم في غير ذلك من أصولهم، فإنه يبين تناقضهم، ويلزمهم فيما نفوه نظير ما يلزمونه لأهل الإثبات فيما أثبتوه فيستفاد من مناظرته لهم معرفة فساد كثير من أصولهم، ولكن سلم لهم أصولاً وافقهم عليها، مثل تسليمه لهم صحة طريق الأعراض مع طولها، ومثل إثباته للصانع بهذه الطريق التي هي من جنسها، وبني ذلك على إثبات **الجوهر الفرد**، فلزم من تسليمه ذلك لهم لوازم أراد أن يجمع بينها وبين ما أثبتته من الرؤية، وإثبات الكلام والصفات والعلو لله تعالى، فقال جمهور طوائف العقلاء من أهل السنة والحديث وغيرهم، ومن المعتزلة والفلاسفة وغيرهم: أن هذا مناقضة مخالفة لصريح المعقول. ولهذا قال من قال: بقيت عليه بقية من الاعتزال، وقالوا: إنه وافقهم على بعض أصولهم التي بنوا عليها قولهم كهذا الأصل.

كلام أبي نصر السجزي في الإبانة

وهذا ما ذكره أبو نصر السجزي في الإبانة قال: حكى محمد بن عبد الله المغربي المالكي، وكان فقيهاً صالحاً، عن الشيخ أبي سعيد البرقي وهو من شيوخ فقهاء المالكيين ببرقة، عن أستاذ خلف المعلم، كان من فقهاء المالكيين، قال: أقام الأشعري أربعين سنة على الاعتزال، ثم أظهر التوبة فرجع عن الفروع وثبت على الأصول).

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٣٢/٧

قال أبو نصر: (وهذا كلام خبير بمذهب الأشعري وغوره). (١).

١١١. ١١١- "الذي من على عباده بإرسال رسله، وختمهم بسيدهم محمد صلى الله عليه وسلم، فأرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، وإنما يعرف الرسول من عرف المرسل، وقد حصل لك العلم به تبارك وتعالى بما في كتاب المصباح وغيره، وأجلها وأعظمها وأوضحها وأبينها ما في القرآن مما نبه الله عليه، وجعله في عقول العقلاء، فينبغي أن يراعيه، ويدبر النظر فيه، ويواصل الفكر في آيات الله، ويعتبر بالنقل والاعتبار، تنال المعرفة).

وكذلك قال الأشعري في كتابه المشهور المعروف باللمع لما ذكر خلق الإنسان واستدل به على الخالق تعالى.

كما قد حكينا كلامه، وذكرنا كلامه وكلام القاضي أبي بكر عليه، وأن كلامه أجود، مع أنه جعل الإنسان مما يستدل على خلق جواهره بأنها لا تخلو من الحوادث بناءً على أن الحوادث المشهود إنما هو حدوث الأعراض كالتأليف والتركيب، وهو المراد بالخلق، بناءً على ثبوت الجوهر الفرد.

وهذا وإن كان ضعيفاً، وأكثر علماء المسلمين ينازعون في هذا.

كلام الباقلاني شرح اللمع

فالمقصود أنه استدل بالخلق على الخالق.

قال القاضي أبو بكر: (ثم قال أبو الحسن مؤيداً لما ذكره من حدوث الإنسان، وحدث تصويره". (٢).

١١٢. ١١٢- "وسأل رجل ابن عقيل فقال له: هل ترى لي أن أقرأ الكلام، فإني أحسن من نفسي بذلكاء؟ فقال له: (إن الدين النصيحة، فأنت الآن على ما بك مسلم سليم، وإن

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٣٦/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣٠٤/٧

لم تنظر في الجزء - يعني **الجوهر الفرد** - وتعرف الطفرة - يعني طفرة النظام - ولم تخطر ببالك الأحوال، ولا عرفت الخلاء والملاء والجوهر والعرض، وهل يبقى العرض زمانين، وهل القدرة مع الفعل أو قبله، وهل الصفات زوائد على الذات، وهل الاسم المسمى أو غيره، وهل الروح جسم أو عرض، فإني أقطع أن الصحابة ماتوا وما عرفوا ذلك ولا تذاكره، فإن رضيت أن تكون مثلهم بإيمان ليس فيه معرفة هذا فكن، وإن رأيت طريقة المتكلمين اليوم أجود من طريقة أبي بكر وعمر والجماعة، فبئس الاعتقاد والرأي).
قال: (ثم هذا علم الكلام قد أفضى بأربابه إلى الشكوك، وأخرج كثيراً منهم إلى الإلحاد بشم روائح الإلحاد من فلتات". (١)

١١٣. ١١٣ - "مراسم".

تعليق ابن تيمية

قلت: قول القائل: (إن الصحابة - رضي الله عنهم - ماتوا وما عرفوا ذلك) فيه تفصيل.
وذلك أن هذا الكلام فيه حق وباطل، فأما الباطل فهو مثل إثبات **الجوهر الفرد**، وطفرة النظام، وامتناع بقاء العرض زمانين، ونحو ذلك.
فهذا قد لا يخطر ببال الأنبياء والأولياء، من الصحابة وغيرهم، وإن خطر ببال أحدهم، تبين له أنه كذب، فإن القول الباطل الكذب هو من باب ما لا ينقض الوضوء، ليس له ضابط، وإنما المطلوب معرفة الحق والعمل به، وإذا وقع الباطل عرف أنه باطل ودفع، وصار هذا كالنهي عن المنكر، وجهاد العدو، فليس كل شيء من المنكر رآه كل من الصحابة وأنكروه، ومع هذا فلا يقطع على كل من الصحابة بأنهم لم يعرفوا أمثال هذه الأقاويل ويعرفوا بطلانها، فإنهم فتحوا أرض الشام ومصر والمغرب والعراق وخراسان، وكان بهذه البلاد من الكفار المشركين الصابئين وأهل الكتاب من كان عنده من كتب أهل الضلال من الفلاسفة وغيرهم ما فيه هذه المعاني الباطلة، فرموا خوطبوا بهذه المعاني بعبارة من العبارات، وبينوا بطلانها لمن سألهم.

(١) درة تعارض العقل والنقل ٤٨/٨

والواحد منا قد يجتمع بأنواع من أهل الضلال، ويسألونه عن". (١)

١١٤. ١١٤- "الجواهر الفرد"، جعلوا إثبات ذلك من أقوال المسلمين، ونفي ذلك من أقوال الملحددين.

وكذلك قد يقولون: إن تماثل الجواهر والأجسام من أقوال المسلمين، ونفي ذلك من أقوال الملحددين، وكذلك قد يقولون: إن تناهي الحوادث من أقوال المسلمين، والقول بعدم تناهيها من أقوال الدهرية الملحددين، ولهذا نظائر.

مع أن الذين يضيفونه إلى المسلمين قد يكون إنما ابتدعه طائفة من أهل الكلام الذي ذمه السلف والأئمة، والقول الآخر هو الذي عليه سلف الأمة وأئمتها وجمهور الخلق. وكذلك قد يضيفون إلى السنة ما لا يوجد في كتاب ولا سنة، ولا قول أحد من السلف، بل قد يكون المأثور ضد ذلك، حتى يتناقض أحدهم في النقل. فيحكي إجماع المسلمين، أو إجماع أهل الملل على شيء، ثم يحكي النزاع عنهم في موضع آخر.

كلام أبي الحسن الطبري إلكيا
كما رأيته قد ذكره بعض فضلاء المتكلمين من أصحاب أبي المعالي، أظنه أبا الحسن الطبري المعروف بإلكيا، أو بعض نظرائه ذكر في". (٢)

١١٥. ١١٥- "ومن أقرب ذلك أن إثبات الفاعل مبني على مقدمتين ضروريتين: أحدهما: أن الإنسان محدث.

والثانية: أن المحدث لا بد له من محدث.

فأبو الحسن - مع جماهير العقلاء - جعلوا المقدمة الثانية ضرورية بخلاف ما ذكره القاضي ومن وافقه، حيث أثبتوا بما هي أقوى منه وأجلى.

(١) درء تعارض العقل والنقل ٥١/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٩٤/٨

وإن كانت هذه الطرق الخفية البعيدة وأمثالها ينتفع بها في حق من لم ينفذ للطرق الجلية القريبة، أوعرضت له فيها شبهة كما تقدم.

وأما المقدمة الأولى: وهو أن الإنسان والثمار والمطر والسحاب ونحو ذلك محدث فهذه مقدمة معلومة بالمشاهدة والضرورة، فإن حدوث الحوادث مشهود.

ثم من قال من أهل **الجوهر الفرد** والهيولى: إن الحادث إنما هو صفات الأجسام لا أعيانها، أو صورتها لا مادتها، أمكنهم إثبات المحدث بناءً على ذلك، وهذه الطريقة التي ذكرها الرازي وغيره، وهي الاستدلال بحدوث صفات الأجسام.

وأما من أنكر ذلك، وهم جمهور العقلاء، فإن الحادث عندهم هو نفس الأعيان المحسوسة.

وأبو الحسن ممن يثبت **الجوهر الفرد**، ولم يكتف بالاستدلال على حدوث الصفات، بل أراد إثبات حدوث نفس النطفة، فأثبت ذلك بطريقة استلزامها للحوادث، وما لا ينفك عن الحوادث فهو". (١)

١١٦. ١١٦- "وقالت طائفة: ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا، بل تقبل التجزؤ إلى أجزاء لا تتجزأ.

وقالت طائفة: ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا، ولا تتجزأ إلى غير غاية.

بل إذا صغرت الأجزاء انقلبت إلى أجسام أخرى، مع كونها في نفسها يتميز منها جانب عن جانب.

فهؤلاء لا يقولون بقبول الانقسام إلى غير نهاية، ولا بوجود ما لا يقبل الانقسام، بل كل ما وجد يقبل الانقسام، لكنه يستحيل إلى جسم آخر، في حال تميز جانب منه عن جانب، فلا يوجد فيه انقسام إلى غير نهاية.

وقد بسط الكلام على هذه الأقوال في غير هذا الموضع.

وأذكياء المتأخرين: مثل أبي الحسين البصري، وأبي المعالي الجويني، وأبي عبد الله الرازي: كانوا متوقفين في آخر أمرهم في إثبات **الجوهر الفرد**.

فإذا كان الأمر هكذا لم يمكن أحداً أن يطالب بدليل على حدوث الحيوان، باعتبار تركبه

(١) درة تعارض العقل والنقل ٣١٢/٨

من الجواهر، أو المادة والصورة، حتى يثبت ذلك أولاً.

ومن المعلوم لكل عاقل أن علم الناس بحدوث ما يشهدون حدوثه من". (١)

١١٧. ١١٧- "حدوث العالم على القول بتركيب الأجسام من أجزاء لا تتجزأ، وأن الجزء الذي لا يتجزأ محدث بحدوثه.

وطريقتهم التي سلكوا في بيان حدوث الجزء الذي لا يتجزأ، وهو الذي يسمونه **الجوهر** **الفرد** _ وبالجمله حدوث الأجسام - طريقة معتادة تذهب على كثير من أهل الرياضة في صناعة الجدل، فضلاً عن الجمهور، ومع ذلك فهي غير برهانية ولا مفضية بيقين إلى وجود الباري تعالى.

وذلك أنه إذا فرضنا أن العالم محدث لزم - كما يقولون - أن يكون له - ولا بد - فاعل محدث، وذلك أن هذا المحدث لسنا نقدر أن نجعله أزلياً ولا محدثاً، أما كونه محدثاً فلا أنه يفتقر إلى محدث، وذلك المحدث إلى محدث، ويمر الأمر إلى غير نهاية، وذلك مستحيل. وأما كونه أزلياً فإنه يجب أن يكون فعله المتعلق بالمفعولات أزلياً فتكون المفعولات أزلية، والحادث يجب أن يكون وجوده متعلقاً بفعل حادث، اللهم إلا لو سلموا أنه يوجد فعل حادث عن فاعل قديم". (٢)

١١٨. ١١٨- "والثالثة: أن ما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث، أعني ما لا يخلو من الحوادث فهو حادث.

فأما المقدمة الأولى، وهي القائلة: إن الجوهر لا يعرى من الأعراض، فإن عنوا الأجسام المشار إليها القائمة بذاتها فهي مقدمة صحيحة، وإن عنوا بالجوهر الجزء الذي لا يتجزأ وهو الذي يريدونه **بالجوهر الفرد**، ففيها شك ليس باليسير، وذلك أن وجود جوهر غير منقسم ليس معروفاً بنفسه، وفي وجوده أقاويل متضادة شديدة التعاند، وليس في قوة صناعة الكلام تلخيص الحق منها، وإنما ذلك صناعة البرهان، وأهل هذه الصناعة قليل جداً، والدلائل التي

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣٢١/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٧١/٩

يستعملها الأشعرية في إثباته خطأ بية في الأكثر.

وذلك أن استدلالهم المشهور في ذلك هو أنهم يقولون: إن من المعلومات الأولى أن الفيل مثلاً إنما يقولون فيه: إنه أعظم من النملة من قبل زيادة أجزائه على أجزاء النملة وإذا كان ذلك كذلك". (١)

١١٩. ١١٩- "والعقلاء يفرقون بصريح عقولهم بين الحكم والخبر والوصف لكل واحد

واحد، وبين الحكم والخبر والوصف للمجموع في مواضع كثيرة.

وأنتم تقولون بإثبات **الجوهر الفرد**، فكل واحد من أجزاء الجسم جوهر فرد عندكم، وليس الجسم جوهرًا فرداً، بل المجموع من أفراد، وقد ثبت للمجموع من الأحكام ما لا يثبت للفرد. وبالعكس فمجموع الإنسان إنسان، وليس كل عضو منه إنسان. وكذلك كل من الشمس والقمر، والشجر والثمر، وغير ذلك من الأجسام المجتمعة، لها حكم ووصف لا يثبت لأجزائها.

والإنسان حي سميع بصير متكلم، وليس كل واحد من أبعاضه كذلك.

فلم يجب إذا كان النوع والمجموع دائماً باقياً، أن يكون كل من أفرادهم دائماً؟

والأمور المقدارية والعددية، كالكرات، والدوائر، والخطوط، والمثلثات، والمربعات، والألوف، والمئات، كلها يثبت لأجزائها من الحكم ما لا يثبت لمجموعها.

وبالعكس فإذا وصف الشيء بأنه دائم، أو طويل، أو ممتد، لم يلزم أن يكون كل واحد من أجزائه أو أفرادهم كذلك.

قال تعالى في الجنة: ﴿أكلها دائم وظلها﴾ الرعد: ٣٥.

ومعلوم أن كل جزء من أجزاء الأكل والظل يفني وينقضي، والجنس دائم لا يفنى ولا ينقضي، ولا توصف الأجزاء بما وصف به الكل". (٢)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٧٦/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٥١/٩

١٢٠. ١٢٠- "إن لم يجعلوه مكذبًا لما جاء به الرسول، مرتدًا عن بعض ما كان عليه من

الإيمان، مع أن تشككه وحيرته تقدح في إيمانه ودينه وعلمه وعقله.

فيقال لهم: أما كون الرب - سبحانه وتعالى - مركبًا ركبه غيره، فهذا من أظهر الأمور فسادًا، وهذا معلوم فساد به ضرورة العقل. ومن قال هذا، فهو من أكفر الناس وأجهلهم وأشدهم محاربة لله، وليس في الطوائف المشهورة من يقول بهذا.

وكذلك إذا قيل: هو مؤلف أو مركب - بمعنى أنه كانت أجزاؤه متفرقة فجمع بينها كما يجمع بين أجزاء المركبات من الأطعمة والأدوية والثياب والأبنية - فهذا التركيب من اعتقده في الله، فهو من أكفر الناس وأضلهم، ولم يعتقده أحد من الطوائف المشهورة في الأمة. بل أكثر العقلاء عندهم أن مخلوقات الرب ليست مركبة هذا التركيب، وإنما يقول بهذا من يثبت الجواهر المنفردة.

وكذلك من زعم أن الرب مركب مؤلف؛ بمعنى أنه يقبل التفريق والانقسام والتجزئة، فهذا من أكفر الناس وأجهلهم، وقوله شر من قول الذين يقولون: إن لله ولدًا؛ بمعنى أنه انفصل منه جزء فصار ولدًا له، وقد بسطنا الكلام على هذا في تفسير: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] ، وفي غير ذلك. وكذلك إذا قيل: هو جسم؛ بمعنى أنه مركب من الجواهر المنفردة، أو المادة والصورة، فهذا باطل، بل هو - أيضًا - باطل في المخلوقات، فكيف في الخالق - سبحانه وتعالى؟! وهذا مما يمكن أن يكون قد قاله بعض المجسمة الهشامية، والكرامية وغيرهم ممن يحكى عنهم التجسيم؛ إذ من هؤلاء من يقول: إن كل جسم فإنه مركب من الجواهر المنفردة، ويقولون مع ذلك: إن الرب جسم، وأظن هذا قول بعض الكرامية، فإنهم يختلفون في إثبات **الجواهر الفرد**، وهم متفقون على أنه - سبحانه - جسم.

لكن يحكى عنهم نزاع في المراد بالجسم، هل المراد به أنه موجود قائم بنفسه، أو المراد به أنه مركب؟ فالمشهور عن أبي الهيثم وغيره من نظارهم أنه يفسر مراده؛ بأنه موجود قائم بنفسه مشار إليه، لا بمعنى أنه مؤلف". (١)

(١) شرح حديث النزول ص/٧٥

١٢١. ١٢١- "المركب ويطلقه على **الجوهر الفرد** بشرط التركيب أو على الجوهرين أو على أربعة جواهر أو ستة أو ثمانية أو ستة عشر أو اثنين وثلاثين، والمركب من المادة والصورة ومنهم من يقول: هو الموجود أو القائم بنفسه. وعامة هؤلاء وهؤلاء يجعلون المشار إليه مساوياً في العموم والخصوص، فلما كان اللفظ قد صار يفهم منه معان بعضها حق وبعضها باطل - صار مجملاً، وحينئذ فالجواب العلمي أن يقال: أتعني بقولك أنها أعراض أنها قائمة بالذات أو صفة للذات ونحو ذلك من المعاني الصحيحة؟ أم تعني بها آفات ونقائص؟ أم تعني بها أنها تعرض وتزول وتبقى زمانين؟ فإن عنيت الأول فهو صحيح، وإن عنيت الثاني فهو ممنوع، وإن عنيت الثالث فهذا مبني على قول من يقول: العرض لا يبقى زمانين. فإن قال ذلك وقال هي باقية قال اسميها أعراضاً - لم يكن هذا مانعاً من تسميتها أعراضاً. وقولك: العرض لا يقوم إلا بجسم. فيقال: يقال للحي عليم قدير عندك وهذه الأسماء لا يتسمى بها إلا جسم كما أن هذه الصفات التي جعلتها أعراضاً لا يوصف بها إلا جسم؟ فما كان جوابك عن ثبوت الأسماء كان جواباً لأهل الإثبات عن إثبات الصفات. ويقال له: ما تعني بقولك هذه الصفات أعراض لا تقوم إلا بجسم؟ أتعني بالجسم المركب الذي كان مفترقاً فاجتمع؟ أو ركه مركب فجمع أجزاءه؟ أو ما أمكن تفريقه وتبعيضه وانفصال بعضه عن بعض ونحو ذلك؟ أم تعني به ما هو مركب من الجواهر الفردة، أو من المادة والصورة؟ أو تعني به ما يمكن الإشارة إليه؟ أو ما كان قائماً بنفسه؟ أو ما هو موجود؟ فإن عنيت الأول لم نسلم أن هذه الصفات التي سميتها أعراضاً لا تقوم إلا بجسم بهذا التفسير، وإن عنيت به الثاني لم نسلم امتناع التلازم فإن الرب تعالى موجود قائم بنفسه مشار إليه عندنا، فلا نسلم التلازم على هذا التقدير. وقول القائل: المركب ممكن، إن أراد بالمركب المعاني المتقدمة مثل كونه كان مفترقاً فاجتمع، أو ركه مركب أو يقبل الانفصال - فلا نسلم المقدمة الأولى". (١)

١٢٢. ١٢٢- "للفعل المتقدمة عليه فتلك شرط للفعل وسبب من أسبابه، وعلة ناقصة له، وإن أريد بالقدرة القدرة المقارنة للفعل المستلزمة له فتلك علة للفعل وسبب تام، ومعلوم أنه

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٥/٥

ليس في المخلوقات شيء هو وحده علة تامة وسبب تام للحوادث بمعنى أن وجوده مستلزم لوجود الحوادث، بل ليس هذا إلا مشيئة الله تعالى خاصة فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

وأما الأسباب المخلوقة كالنار في الإحراق، والشمس في الإشراق، والطعام والشراب في الإشباع والإرواء، فجميع هذه الأمور سبب لا يكون الحادث به وحده، بل لا بد أن ينضم إليه سبب آخر، ومع هذا فلهما موانع تمنعهما عن الأثر، فكل سبب فهو موقوف على وجود الشروط وانتفاء الموانع. وليس في المخلوقات واحد يصدر عنه وحده شيء.

وهذا يبين لك خطأ المتفلسفة الذين قالوا: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، واعتبروا ذلك بالآثار الطبيعية كالمسخن والمبرد ونحو ذلك، فإن هذا غلط، فإن التسخين لا يكون إلا بشيئين (أحدهما) فاعل كالنار (والثاني) قابل كالجسم القابل للسخونة والاحتراق، وإلا فالنار إذا وقعت على السمندل والياقوت لم تحرقه، وكذلك الشمس فإن شعاعها مشروط بالجسم القابل للشمس الذي ينعكس عليه الشعاع، وله موانع من السحاب والسقوف وغير ذلك، فهذا الواحد الذي قدره في أنفسهم لا وجود له في الخارج، وقد بسط هذا في موضع آخر. فإن الواحد العقلي الذي يثبتته الفلاسفة كالوجود المجرد عن الصفات وكالعقول المجردة وكالكليات التي يدعون تركيب الأنواع منها وكالمادة والصورة العقليين وأمثال ذلك لا وجود لها في الخارج بل إنما توجد في الأذهان لا في الأعيان، وهي أشد بعداً عن الوجود من **الجوهر** **الفرد** الذي يثبتته من يثبتته من أهل الكلام". (١)

١٢٣. ١٢٣- "وَأَيْضًا، فَإِنَّهُ عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ الَّذِي نَتَكَلَّمُ عَلَيْهِ، وَهُوَ تَقْدِيرُ أَنْ لَا يَكُونَ الْأَرِيُّ مُسْتَلَزِمًا لِتِلْكَ الْحَوَادِثِ، بَلْ كَانَتْ حَادِثَةً بَعْدَ أَنْ لَمْ تَكُنْ، فَيَلْزَمُ (١) أَنَّ الْعَالَمَ كَانَ حَالِيًا عَنْ جَمِيعِ الْحَوَادِثِ، ثُمَّ حَدَثَتْ (٢) فِيهِ بِلا سَبَبٍ حَادِثٌ، وَهُوَ شَبِيهُ بِقَوْلِ الْحَرَّائِيِّنَ الْقَائِلِينَ (٣) بِالْقُدَمَاءِ الْخَمْسَةِ الْوَاجِبِ بِنَفْسِهِ، وَالْمَادَّةِ، وَالْمُدَّةِ، وَالنَّفْسِ، وَالْهَيُولَى، كَمَا يَتَوَلَّاهُ دِمَقْرَاطِيْسُ (٤) ، وَابْنُ زَكْرِيَّا الطَّبِيبُ (٥) وَمَنْ. وَافَقَهُمَا، أَوْ بِقَوْلِ يُحْكَى عَنْ بَعْضِ الْقُدَمَاءِ، وَهُوَ أَنَّ جَوَاهِرَ الْعَالَمِ (٦) أَزَلِيَّةٌ، وَهُوَ الْقَوْلُ بِقُدَمِ الْمَادَّةِ -

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٥٤/٥

(١) ب (فَقَطْ) : يَلْزَمُ.

(٢) أ، ب: حَدَثَ.

(٣) أ، ب: وَهُمْ مَنْ يَقُولُ.

(٤) وَهُوَ دِيمُوقْرِيطُسُ DEMOKRITOS الفِيلَسُوفُ الْيُونَانِيُّ الْمَشْهُورُ، وَقَدْ وُلِدَ فِي أَبْدِيرَا مِنْ أَعْمَالِ تَرَاقِيَا، وَلَكِنَّا لَا نَعْلَمُ تَارِيخَ وَلَادَتِهِ وَوَفَاتِهِ بِالضَّبْطِ، وَإِنَّمَا نَعْلَمُ أَنَّهُ اشْتَهَرَ حَوْلَ سَنَةِ ٤٢٠ ق. م. (انظر مثلاً بُرُوتَرَانْدِرْسِل: تَارِيخُ الْفَلَسَفَةِ الْعَرَبِيَّةِ ١/١١٤، تَرْجَمَةُ الدُّكْتُورِ زَكِيِّ نَجِيحٍ مَحْمُودٍ، الْقَاهِرَةُ، ١٩٥٤). وَهُوَ أَهَمُّ شَخْصِيَّاتِ الْمَدْرَسَةِ الذَّرِّيَّةِ وَمَذْهَبُهَا - كَمَا ذَكَرَ الْعَرَبُ فِيْمَا بَعْدَ - هُوَ مَذْهَبُ الْقَائِلِينَ بِالْجُزْءِ الَّذِي لَا يَتَجَزَّأُ أَوْ بِالْجَوْهَرِ الْفَرْدِ. وَانْظُرْ تَرْجَمَتَهُ وَمَذْهَبَهُ فِي الْكُتُبِ الْعَرَبِيَّةِ مِثْلَ طَبَقَاتِ الْأَطْبَاءِ وَالْحُكَمَاءِ لِابْنِ جَلْجَلٍ، ص [٩ - ٠] ؛ إِبْخَارُ الْعُلَمَاءِ بِأَخْبَارِ الْحُكَمَاءِ لِابْنِ الْقِفْطِيِّ، ص [٩ - ٠] ؛ ٨٢ ؛ الْمِلَلُ وَالنِّحْلُ ١/١٠٧ - ١٠٨، ١٢٠ - ١٢٢.

(٥) وَهُوَ أَبُو بَكْرٍ مُحَمَّدُ بْنُ زَكْرِيَّا الرَّازِيُّ الطَّبِيبُ وَالْفِيلَسُوفُ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٣١٣، وَهُوَ أَحَدُ الْقَائِلِينَ بِمَذْهَبِ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ مِنَ الْمُتَنَسِّبِينَ إِلَى الْإِسْلَامِ. انْظُرْ تَرْجَمَتَهُ فِي طَبَقَاتِ الْأَطْبَاءِ لِابْنِ جَلْجَلٍ، ص ٧٧، ٧٨ ؛ ابْنُ الْقِفْطِيِّ، ٢٧١ - ٢٧٧ ؛ ابْنُ ظَهِيرِ الْبَيْهَقِيِّ، تَارِيخَ حُكَمَاءِ الْإِسْلَامِ (دِمَشْقُ ١٩٤٦)، ص [٩ - ٠] ١، ٢٢. وَقَدْ تَكَلَّمَ الدُّكْتُورُ س. بَيْنِيْسُ فِي كِتَابِهِ " مَذْهَبُ الذَّرَّةِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ " (تَرْجَمَةُ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْهَادِي أَبِي رَيْدَةَ، الْقَاهِرَةُ، ١٩٤٦) عَلَى مَذْهَبِ الرَّازِيِّ بِالتَّفْصِيلِ، وَذَكَرَ (ص [٩ - ٠] ٠) قَوْلَ الرَّازِيِّ: إِنَّ الْقُدَمَاءَ أَوْ الْجَوَاهِرَ خَمْسَةٌ: الْبَارِيُّ وَالنَّفْسُ وَالْهَيُولَى وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ. وَانْظُرْ نَفْسَ الْكِتَابِ ص [٩ - ٠] ١ - ٥٦ ؛ انْظُرْ أَيْضًا: الْفِصَلُ لِابْنِ حَزْمٍ ٥ - ١٩٧.

(٦) ن، م: الْعَوَالِمُ. (١)

١٢٤. ١٢٤ - "وَمَا ذَكَرْنَا مِنَ التَّفْسِيمِ يَأْتِي عَلَى كُلِّ قَوْلٍ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ قَوْلٍ بَاطِلٍ لَهُ دَلَالِيلُ خَاصَّةٌ تَدُلُّ عَلَى فُسَادِهِ.

[بطلان قول المعتزلة والأشاعرة بالجواهر الفرد]

وأيضاً فالمُتَكَلِّمُونَ الَّذِينَ يُنْتَبُونَ **الجواهر الفرد** (١) ، أَوْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْحَرَكَةَ وَالسُّكُونَ أَمْرَانِ
وُجُودِيَّانِ كَجُمْهُورِ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْعَالَمَ لَمْ يَخْلُ مِنْ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونَ،
وَمِنْ (٢) الإِجْتِمَاعِ وَالِافْتِرَاقِ، وَهِيَ حَادِثَةٌ، فَالْعَالَمُ مُسْتَلَزِمٌ لِلْحَوَادِثِ.
وَهَذَا مَبْسُوطٌ فِي مَوْضِعِهِ، وَفِيهِ نِزَاعٌ بَيْنَ النُّظَارِ، وَمُقَدِّمَاتُهُ فِيهَا طَوَّلٌ وَنِزَاعٌ، وَقَدْ لَا يَتَقَرَّرُ
بَعْضُهَا، فَلَا نَبْسُطُهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِذْ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَيْهِ، وَهُوَ مِنَ الْكَلَامِ الْمَذْمُومِ، فَإِنَّ
كَثِيرًا مِنَ النُّظَارِ يَقُولُونَ: إِنَّ السُّكُونَ أَمْرٌ عَدَمِيٌّ، وَنَقُولُ (٣): **إِثْبَاتُ الْجَوَاهِرِ الْفُرْدِ** بَاطِلٌ،
وَالْأَجْسَامُ لَيْسَتْ مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ الْفُرْدَةِ (٤) ، وَلَا مِنَ الْهَيُولِي وَالصُّورَةِ، بَلِ الْجِسْمُ وَاحِدٌ
فِي نَفْسِهِ، وَأَمَّا كَوْنُ الْأَجْسَامِ كُلِّهَا تَقْبَلُ التَّفْرِيقَ، أَوْ لَا يَقْبَلُهُ إِلَّا بَعْضُهَا، فَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ
بَسْطِهِ، وَبِتَقْدِيرِ أَنْ يَقْبَلَ مَا يَقْبَلُ التَّفْرِيقَ (٥) ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَقْبَلَهُ إِلَى غَيْرِ غَايَةٍ، بَلْ يَقْبَلُهُ
إِلَى غَايَةٍ (٦) ، وَبَعْدَهَا يَكُونُ الْجِسْمُ صَغِيرًا لَا يَقْبَلُ التَّفْرِيقَ الْفَعْلِيَّ، بَلْ يَسْتَحِيلُ إِلَى جِسْمٍ
آخَرَ، كَمَا يُوجَدُ فِي أَجْزَاءِ الْمَاءِ إِذَا تَصَغَّرَتْ (٧) ، فَإِنَّهَا تَسْتَحِيلُ هَوَاءً مَعَ أَنَّ أَحَدَ جَانِبَيْهَا
مُتَمَيِّزٌ عَنْ

(١) ن (فَقَطُّ): الْجَوَاهِرُ وَالْفُرْدُ، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٢) ن (فَقَطُّ): أَوْ مِنْ.

(٣) ب: وَيَقُولُونَ ؛ أ: وَيَقُولُ.

(٤) م، ن: **الجواهر الفرد**.

(٥) وَبِتَقْدِيرِ أَنْ يَقْبَلَ مَا يَقْبَلُ التَّفْرِيقَ: كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ. وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: وَبِتَقْدِيرِ أَنْ
يَقْبَلَ جِسْمٌ مَا التَّفْرِيقَ.

(٦) يَقْبَلُهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ. (أ) ، (ب) .

(٧) ب: تَصَغَّرَتْ ؛ أ: تَصَفَّتْ. (١)

١٢٥. ١٢٥- "وَمِنْهُمْ مَنْ نَارَعَهُمْ فِي هَذَا وَهَذَا، وَقَالَ: بَلْ لَا يَكُونُ هَذَا جِسْمًا وَلَا هَذَا جِسْمًا، وَمِنْهُمْ مَنْ سَلَّمَ لَهُمْ أَنَّهُ جِسْمٌ، وَنَارَعَهُمْ فِي كَوْنِ الْقَدِيمِ لَيْسَ بِجِسْمٍ. وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ أَنَّ لَفْظَ "الجِسْمِ" فِيهِ مُنَازَعَاتٌ لَفْظِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ، وَالْمُنَازَعَاتُ (١) اللَّفْظِيَّةُ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ فِي الْمَعَانِي الْعَقْلِيَّةِ، وَأَمَّا الْمُنَازَعَاتُ الْمَعْنَوِيَّةُ فَمِثْلُ تَنَازُعِ النَّاسِ فِيَمَا يُشَارُ إِلَيْهِ إِشَارَةً حِسِّيَّةً: هَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنَ الْجَوَاهِرِ الْفَرْدَةِ (٢)، أَوْ مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ، أَوْ لَا يَجِبُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، فَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النُّظَّارِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ (٣) وَمَنْ وَافَقَهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنَ الْجَوَاهِرِ الْفَرْدَةِ (٤)، ثُمَّ جُمُهورٌ هَؤُلَاءِ قَالُوا: إِنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنَ جَوَاهِرٍ مُتَنَاهِيَةٍ، وَقَالَ بَعْضُ (٥) النُّظَّارِ: بَلْ مِنْ جَوَاهِرٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ (٦). وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النُّظَّارِ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ، ثُمَّ مِنَ الْفَلَاسِفَةِ مَنْ طَرَدَ هَذَا فِي جَمِيعِ الْأَجْسَامِ كَابْنِ

(١) أ: وَالْمُنَازَعَاتُ.

(٢) أ: الْمُنْفَرِدَةُ.

(٣) وَالْأَشْعَرِيَّةُ: زِيَادَةٌ فِي (ب).

(٤) أ: الْمُنْفَرِدَةُ.

(٥) بَعْضُ: زِيَادَةٌ فِي (ب).

(٦) سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى قَوْلِ جُمُهورِ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْأَشْعَرَةِ بِالْجَوَاهِرِ الْفَرْدِ (هَذَا الْكِتَابِ ٢١٢/١). وَقَدْ بَحَثَ الْأُسْتَاذُ س. بَيْنِيسُ مَذْهَبَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْجَوَاهِرِ الْفَرْدِ بِشَيْءٍ مِنْ التَّفْصِيلِ فِي كِتَابِهِ "مَذْهَبُ الذَّرَّةِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ" تَرْجُمَةُ الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْهَادِي أَبِي رِبْدَةَ (الْقَاهِرَةِ، ١٩٤٦) وَانْظُرْ بَوَجهِ خَاصٍّ ص ١ - ١٦. وَانْظُرْ تَعْرِيفَ الْجَوَاهِرِ الْفَرْدِ فِي كَشَافِ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ، مَادَّةُ "الْجُزْءِ"؛ الْكُلِّيَّاتِ لِأَبِي الْبَقَاءِ، مَادَّةُ "الْجَوَاهِرِ". وَانْظُرْ أَيْضًا عَنْ مَذْهَبِ الْجَوَاهِرِ الْفَرْدِ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ: الْفَصْلُ لِابْنِ حَزْمٍ ٢٢٣/٥ - ٢٣٦، أُصُولُ الدِّينِ لِابْنِ طَاهِرٍ، ص [٩ - ٥] ٣٦؛ التَّمْهِيدُ لِلْبَاقِلَاتِي، ص [٩ - ٥] ٧ - ١٨؛ نِهَايَةُ الْإِقْدَامِ لِلشَّهْرَسْتَانِي، ص ٥٠٥ - ٥١٤؛ مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ٤/٢ - ١٨؛ الْأَرْبَعِينَ فِي أُصُولِ الدِّينِ لِلرَّازِي ص ٢٥٣ - ٢٦٤، حَيْدَرِ آبَاد، ١٣٥٣؛ الْمَبَاحِثُ

الشَّرْقِيَّةَ لِلرَّازِيٍّ ١١/٢ - ٣٨ ؛ مَقَاصِدَ الْفَلَسَفَةِ لِلْغَزَالِيِّ، ص ١٤٧ - ١٥٧، ط.
الْمَعَارِفِ، ١٩٦١. (١)

١٢٦. ١٢٦- "ثُمَّ هَؤُلَاءِ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَنْتَهِي بِالتَّقْسِيمِ إِلَى جُزْءٍ لَا يَتَجَزَّأ، كَقَوْلِ
الشَّهْرَسْتَانِيِّ وَغَيْرِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بَلْ لَا يَزَالُ قَابِلًا لِلانْقِسَامِ إِلَى أَنْ يَصْغُرَ فَيَسْتَحِيلَ مَعَهُ
(١) تَمْيِيزُ بَعْضِهِ عَنْ بَعْضٍ، كَمَا قَالَ ذَلِكَ مَنْ قَالَ مِنَ الْكَرَامِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ نُظَّارِ الْمُسْلِمِينَ،
وَهُوَ قَوْلُ مَنْ قَالَهُ مِنْ أَصَاطِينِ الْفَلَسَفَةِ، مَعَ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: إِنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ.
وَبَعْضُ الْمُصَنِّفِينَ فِي الْكَلَامِ يَجْعَلُ اثْبَاتَ **الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ** هُوَ قَوْلُ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنَّ نَفْيَهُ هُوَ
قَوْلُ الْمُلْحِدِينَ.

وَهَذَا لِأَنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَعْرِفُوا مِنَ الْأَقْوَالِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَى الْمُسْلِمِينَ إِلَّا مَا وَجَدُوهُ فِي كُتُبِ شُيُوخِهِمْ
أَهْلِ الْكَلَامِ الْمُحَدَّثِ فِي الدِّينِ الَّذِي دَمَهُ السَّلَفُ وَالْأَتَمَّةُ، كَقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ: مَنْ طَلَبَ
الْعِلْمَ بِالْكَلَامِ تَزَنَّدَقَ (٢) ؛ وَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ: حُكْمِي فِي أَهْلِ الْكَلَامِ أَنْ يُضْرَبُوا بِالْجَرِيدِ
وَالنَّعَالِ

(١) أ، ب: مَعَ، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِسِيَاقِ الْكَلَامِ.
(٢) نَقَلَ الشُّيُوطِيُّ فِي كِتَابِهِ "صَوْنِ الْمَنْطِقِ وَالْكَلَامِ عَنْ فَنِّ الْمَنْطِقِ وَالْكَلَامِ" عَنِ الْهَرَوِيِّ
فِي كِتَابِهِ دَمَ الْكَلَامِ مَا أُورِدَهُ فِي بَابِ انْكَارِ أَئِمَّةِ الْإِسْلَامِ مَا أَحَدَتْهُ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي الدِّينِ مِنْ
أَصْحَابِ الْكَلَامِ وَالشُّبُهَةِ وَالْمُجَادَلَةِ، وَمِمَّا وَرَدَ فِي هَذَا الْبَابِ هَذِهِ الْعِبَارَةُ لِأَبِي يُوسُفَ (صَوْنِ
الْمَنْطِقِ، ص [٩ - ٠]) وَلَكِنْ جَاءَ فِيهَا: مَنْ طَلَبَ الدِّينَ بِالْكَلَامِ تَزَنَّدَقَ، وَوَرَدَتْ نَفْسُ
الْعِبَارَةِ قَبْلَ ذَلِكَ (ص [٩ - ٠]) مَنَسُوبَةً إِلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ. (٢)

١٢٧. ١٢٧- "يَقُولُونَ: إِنَّ الْأَجْسَامَ لَا يَسْتَحِيلُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، بَلِ الْجَوَاهِرُ الَّتِي كَانَتْ
مَثَلًا فِي الْأَوَّلِ هِيَ بَعِينَهَا بَاقِيَةً فِي الثَّانِي، وَإِنَّمَا تَغَيَّرَتْ أَعْرَاضُهَا.

(١) منهاج السنة النبوية ١٣٦/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ١٣٨/٢

وَهَذَا خِلَافُ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ - أَيْمَهُ الدِّينِ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُقَلَاءِ - مِنْ اسْتِحَالَةِ بَعْضِ
الْأَجْسَامِ إِلَى بَعْضٍ، كَاسْتِحَالَةِ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْحَيَوَانِ بِالْمَوْتِ تُرَابًا، وَاسْتِحَالَةِ الدَّمِ
وَالْمَيْتَةِ وَالْخِنْزِيرِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَجْسَامِ النَّجِسَةِ مِلْحًا أَوْ رَمَادًا، وَاسْتِحَالَةِ الْعَذَرَاتِ تُرَابًا،
وَاسْتِحَالَةِ الْعَصِيرِ حَمْرًا، ثُمَّ اسْتِحَالَةِ الْحُمْرِ خَلًّا، وَاسْتِحَالَةِ مَا يَأْكُلُهُ الْإِنْسَانُ وَيَشْرَبُهُ بَوْلًا
وَدَمًا وَغَائِطًا وَخَوِ ذَلِكَ، وَقَدْ تَكَلَّمَ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ فِي النَّجَاسَةِ: هَلْ تَطْهَرُ بِالِاسْتِحَالَةِ أَمْ
لَا؟ وَلَمْ يُنْكَرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ الْاسْتِحَالَةَ.

وَمُثْنِيَّةُ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ قَدْ فَرَعُوا عَلَيْهِ مِنَ الْمَقَالَاتِ الَّتِي يَعْلَمُ الْعُقَلَاءُ فَسَادَهَا بِبِدْيَةِ الْعَقْلِ
مَا لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَسْطِهِ، مِثْلَ تَفْلِيكِ الرَّحَى وَالِدُّوَلَابِ وَالْفُلْكِ وَسَائِرِ الْأَجْسَامِ الْمُسْتَدِيرَةِ
الْمُتَحَرِّكِ (١) ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ: إِنَّ الْفَاعِلَ الْمُخْتَارَ يَفْعَلُ كُلَّمَا تَحَرَّكَتْ، وَمِثْلُ قَوْلِ
كَثِيرٍ مِنْهُمْ:

(١) يَشْرَحُ الرَّازِيُّ فِكْرَةَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي كِتَابِهِ " الْأَرْبَعِينَ فِي أَصُولِ الدِّينِ " فَيَقُولُ (٢٦٢) :
" إِذَا اسْتَدَارَ الْفُلْكَ اسْتِدَارَةً مَنْطِقِيَّةً اسْتَدَارَتْ جَمِيعُ الدَّوَائِرِ الْمُوَازِيَةِ لِتِلْكَ الْمِنْطَقَةِ - إِذَا
عَرَفْتَ هَذَا فَتَقُولُ: إِذَا تَحَرَّكَتِ الْمِنْطَقَةُ جُزْءًا فَالدَّائِرَةُ الصَّغِيرَةُ الْقَرِيبَةُ مِنَ الْقُطْبِ الْمُوَازِيَةُ
لِلْمِنْطَقَةِ إِنْ تَحَرَّكَتْ أَيْضًا جُزْءًا، لَزِمَ أَنَّ يَكُونَ مَدَارُ تِلْكَ الدَّائِرَةِ الصَّغِيرَةِ مُسَاوِيًا لِمِقْدَارِ
الْمِنْطَقَةِ، هَذَا خَلْفٌ. وَإِنْ لَمْ تَتَحَرَّكْ أَلْبَتَّةَ، فَحِينَئِذٍ يَلْزِمُ وَقُوعُ التَّفَكُّكِ فِي أَجْزَاءِ الْفُلْكِ .
وَهَذَا الْكَلَامُ قَدْ يَفْرِضُونَهُ فِي حَرَكَةِ الرَّحَى وَيُلْزِمُونَ عَلَيْهِ تَفَكُّكَ أَجْزَاءِ الرَّحَى، وَالْمُتَكَلِّمُونَ
يَلْزِمُونَهُ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَاعِلٌ مُخْتَارٌ فَهُوَ يُفَكِّكُ أَجْزَاءَ الرَّحَى حَالَ اسْتِدَارَتِهَا،
ثُمَّ يُعِيدُ التَّالِيفَ وَالتَّرْكِيبَ إِلَيْهَا حَالَ وَقُوفِهَا " . وَانْظُرْ أَيْضًا شَرْحَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ لَهُذِهِ الْفِكْرَةَ فِي:
مَجْمُوعَةِ تَفْسِيرِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ (ط. بُبَايَ ١٣٧٤/١٩٥٤) ص ٢١٤. (١)

١٢٨. -١٢٨- "فَيَقَالُ: هَبْ أَنْكُمْ سَمَيْتُمْ هَذَا تَرْكِيبًا (١) فَلَا دَلِيلَ لَكُمْ عَلَى نَفْيِهِ. وَمَنْ
هَذَا الْوَجْهَ نَازِلُهُمْ أَبُو حَامِدٍ الْغَزَالِيُّ فِي " التَّهَافُتِ " .

وَكَذَلِكَ لَفْظُ " الْجُزْءِ " يُرَادُ بِهِ بَعْضُ الشَّيْءِ الَّذِي رُكِّبَ مِنْهُ، كَأَجْزَاءِ الْمُرَكَّبَاتِ مِنَ الْأَطْعِمَةِ وَالنَّبَاتَاتِ وَالْأَنْبِيَةِ (٢) ، وَبَعْضُهُ الَّذِي يُمَكِّنُ [فَصْلُهُ] (٣) عَنْهُ كَأَعْضَاءِ الْإِنْسَانِ، وَيُرَادُ بِهِ صِفَتُهُ الْإِلَازِمَةُ لَهُ كَالْحَيَوَانِيَّةِ لِلْحَيَوَانِ وَالْإِنْسَانِيَّةِ لِلْإِنْسَانِ وَالنَّاطِقِيَّةِ لِلنَّاطِقِ، وَيُرَادُ بِهِ بَعْضُهُ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ تَفْرِيقَهُ كَجُزْءِ الْجِسْمِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ مُفَارَقَتَهُ لَهُ: إِمَّا **الْجَوْهَرُ الْفَرْدُ**، وَإِمَّا الْمَادَّةُ وَالصُّورَةُ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِثُبُوتِ ذَلِكَ [وَيَقُولُ: إِنَّهُ] (٤) لَا يُوْجَدُ إِلَّا بِوُجُودِ الْجِسْمِ، وَإِمَّا غَيْرُ ذَلِكَ عِنْدَ مَنْ لَا يَقُولُ بِذَلِكَ.

فَإِنَّ النَّاسَ مُتَنَازِعُونَ فِي الْجِسْمِ: هَلْ هُوَ مُرَكَّبٌ مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ، أَوْ مِنَ الْجَوَاهِرِ الْمُنْفَرَدَةِ، أَوْ لَا مِنْ هَذَا [وَلَا مِنْ هَذَا] (٥) ؟ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ. وَأَكْثَرُ الْعُقَلَاءِ عَلَى الْقَوْلِ الثَّالِثِ كَاهْلِيَّيَّةٍ وَالتَّجَارِيَّةِ وَالضَّرَارِيَّةِ وَالْكَلَابِيَّةِ [وَالْأَشْعَرِيَّةِ] (٦) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكِرَامِيَّةِ، وَكَثِيرٍ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ وَالتَّصَوُّفِ وَالتَّمْتَقِلِسْفَةِ وَغَيْرِهِمْ. وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ لَفْظَ " الْجُزْءِ " (٧) لَهُ عِدَّةُ مَعَانٍ بِحَسَبِ

(١) ن، م: مُرَكَّبًا.

(٢) ن، م: مِنَ الْأَطْعِمَةِ وَالْأَنْبِيَةِ وَالتَّيَابِ.

(٣) فَصْلُهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .

(٤) وَيَقُولُ إِنَّهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) .

(٥) وَلَا مِنْ هَذَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) .

(٦) وَالْأَشْعَرِيَّةِ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .

(٧) ن، م: الْحَرَكَةُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ. (١)

١٢٩. ١٢٩- "فِي ذَلِكَ تَأْلِيْفًا عَقْلِيًّا لَا يُوْجَدُ فِي الْأَعْيَانِ، وَيَدَّعُونَ أَنَّ النَّوعَ مُؤَلَّفٌ مِنَ الْجِنْسِ وَالْفَصْلِ، فَإِذَا قُلْتُ: الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ، قَالُوا: الْإِنْسَانُ مُؤَلَّفٌ مِنْ هَذَيْنِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَوْصُوفٌ بِهِمَا.

ثُمَّ تَنَازَعَ (١) هَؤُلَاءِ فِي الْجِسْمِ: هَلْ هُوَ مُرَكَّبٌ مِنْ أَجْزَاءٍ لَا تَقْبَلُ الْقِسْمَةَ، وَهِيَ **الْجَوْهَرُ**

الفرد عندهم، وهو شيء لم يدركه أحد بحسبه، وما من شيء نقرضه إلا وهو أصغر منه عند القائلين به ؛ أو مركب من المادة والصورة تركيباً عقلياً؟

وَإِذَا حُقِّقَ الْأَمْرُ عَلَيْهِمْ فِي الْمَادَّةِ لَمْ يَوْجَدْ إِلَّا نَفْسَ الْجِسْمِ وَأَعْرَاضِهِ: تَارَةً يُعْنَى بِالْمَادَّةِ الْجِسْمُ الَّذِي هُوَ جَوْهَرٌ، وَالصُّورَةُ شَكْلُهُ وَاتِّصَالُهُ الْقَائِمُ بِهِ. وَتَارَةً يُعْنَى بِالصُّورَةِ نَفْسُ الْجِسْمِ (٢) الَّذِي هُوَ الْجَوْهَرُ، وَبِالْمَادَّةِ الْقَدْرُ الْمُطْلَقُ الَّذِي يَعُمُّ الْأَجْسَامَ كُلَّهَا، أَوْ يُعْنَى بِهَا مَا مِنْهُ خُلِقَ الْجِسْمُ (٣) .

وَقَدْ يُعْنَى بِالصُّورَةِ الْعَرِضِيَّةُ (٤) الَّتِي هِيَ الْإِتِّصَالُ وَالشَّكْلُ الْقَائِمُ بِهِ، فَالْجِسْمُ هُوَ الْمُتَّصِلُ، وَالصُّورَةُ هِيَ (٥) الْإِتِّصَالُ، فَالصُّورَةُ هُنَا عَرَضٌ، وَالْمَادَّةُ الْجِسْمُ، كَالصُّورَةِ (٦) الصَّنَاعِيَّةِ: كَشَكْلِ السَّرِيرِ فَإِنَّهُ صُورَتُهُ (٧) وَالْخَشَبُ مَادَّتُهُ.

(١) ن، م: يُنَازَعُ.

(٢) ن: نَفْيٌ، وَهُوَ خَطَأً.

(٣) ن: الْجِسْمُ وَالصُّورَةُ.

(٤) أ: الْعَرِضَةُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٥) ن، م: نَفْيٌ، وَهُوَ خَطَأً.

(٦) ن، م: كَالصُّورِ.

(٧) أ، ب: صُورَةٌ. " (١)

١٣٠. ١٣٠- "وَهُمْ مُتَنَازِعُونَ فِي الْجِسْمِ: هَلْ هُوَ مُؤَلَّفٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ الْمُفْرَدَةِ (١) الَّتِي لَا تَقْبَلُ الْإِنْقِسَامَ، كَمَا يَقُولُهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ ؛ أَوْ مُؤَلَّفٌ مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ، كَمَا يَقُولُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ ؛ أَوْ لَا مُؤَلَّفٌ لَا مِنْ هَذَا وَلَا مِنْ هَذَا، كَمَا يَقُولُهُ كَثِيرٌ مِنَ الطَّوَائِفِ، عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ أَصَحُّهَا الثَّلَاثُ.

وَكُلُّ مَنْ أَصْحَابِ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ مُتَنَازِعُونَ هَلْ يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ إِلَى غَيْرِ نَهَائَةٍ، وَالصَّحِيحُ أَنَّ

لَا يَقْبَلُ الانْقِسَامَ إِلَى غَيْرِ نَهَائَةٍ، لَكِنَّ مُثَبَّتَةَ **الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ** يَقُولُونَ: يَنْتَهِي إِلَى حَدٍّ لَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ مَعَ وُجُودِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ إِذَا تَصَغَّرَتِ الْأَجْزَاءُ اسْتَحَالَتْ، كَمَا فِي أَجْزَاءِ الْمَاءِ إِذَا تَصَغَّرَتْ (٢) فَإِنَّهَا تَسْتَحِيلُ فَتَصِيرُ (٣) هَوَاءً، فَمَا دَامَتْ مَوْجُودَةً فَإِنَّهُ (٤) يَتَمَيَّزُ مِنْهَا جَانِبٌ عَنِ جَانِبٍ، فَلَا يُوجَدُ شَيْءٌ لَا يَتَمَيَّزُ بَعْضُهُ عَنِ بَعْضٍ، كَمَا يَقُولُهُ مُثَبَّتَةُ **الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ**، وَلَا يُمَكِّنُ انْقِسَامُهُ إِلَى مَا لَا يَتَنَاهَى، بَلْ إِذَا صَغُرَ (٥) لَمْ يَقْبَلِ الْقِسْمَةَ الْمَوْجُودَةَ فِي الْحَارِجِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ غَيْرَ الْبَعْضِ الْآخَرِ (٦)، بَلْ إِذَا تَصَرَّفَ (٧) فِيهِ بِقِسْمَةٍ أَوْ نَحْوِهَا اسْتَحَالَ، فَلَا أَجْزَاءَ الصَّغِيرَةَ - وَلَوْ عَظُمَ صِغَرُهَا - يَتَمَيَّزُ مِنْهَا شَيْءٌ عَنِ شَيْءٍ فِي نَفْسِهِ وَفِي الْحِسِّ وَالْعَقْلِ، لَكِنَّ لَا يُمَكِّنُ فَضْلُ بَعْضِهِ عَنِ بَعْضٍ بِالتَّفْرِيقِ، بَلْ يَفْسُدُ وَيَسْتَحِيلُ لِضَعْفِ قَوَامِهِ عَنِ احْتِمَالِ ذَلِكَ، وَبَسَطُ هَذَا لَهُ مَوْضِعٌ آخَرُ.

(١) أ، ب: الْمُنْفَرِدَةُ.

(٢) ن، م: تَصَغَّرَتْ.

(٣) ن، م: وَتَصِيرُ.

(٤) ن، م: فَإِنَّهَا.

(٥) أ، ب: لَا.

(٦) ن، م: غَيْرَ بَعْضِ الْآخَرِ.

(٧) ن: انْصَرَفَ. (١)

١٣١. ١٣١- "فَرَأَيْتُهُ اعْتَمَدَ عَلَى أَنَّ الْأَجْسَامَ لَا تَخْلُو مِنَ الْاجْتِمَاعِ وَالْإِفْتِرَاقِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْأَجْسَامَ مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ الْمُنْفَرِدَةِ، فَاحْتَجَّ بِاسْتِلْزَامِهَا لِهَذَا النَّوعِ مِنَ الْأَعْرَاضِ، وَهَذَا النَّوعُ حَادِثٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَكْوَانِ لَكِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى **الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ**، وَجُمْهُورُ الْعُقَلَاءِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ عَلَى نَفْيِهِ.

وَالْمَقْصُودُ هُنَا ذِكْرُ مَا يُبَيِّنُ أَصُولَ الطَّوَائِفِ، وَأَنَّ قَوْلَ هَؤُلَاءِ الرَّافِضَةِ الْمُعْتَرِلةِ مِنْ أَفْسَدِ أَقْوَالِ طَوَائِفِ الْأُمَّةِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مَعَهُمْ حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ وَلَا عَقْلِيَّةٌ يُمَكِّنُهُمُ الْإِنْتِصَافُ بِهَا مِنْ

إِخْوَانِهِمْ أَهْلَ الْبِدْعِ، وَإِنْ كَانَ أُولَئِكَ ضَالِّينَ مُبْتَدِعِينَ أَيْضًا (١) ، وَهُمْ مُنَاقِضُونَ لَهُمْ غَايَةَ الْمُنَاقِضَةِ، فَكَيْفَ تَكُونُ لَهُمْ حُجَّةٌ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ الَّذِينَ هُمْ وَسَطٌ فِي الْإِسْلَامِ كَمَا أَنَّ الْإِسْلَامَ وَسَطٌ فِي الْمِلَلِ؟ !

فَإِذَا قَالَ النَّاسِيُّ: الدَّلِيلُ عَلَى خُدُوثِهَا اسْتِثْنَاءُهَا لِلْأَعْرَاضِ (٢) [(٣)] .
قَالُوا لَهُ (٤) : لَيْسَ هَذَا قَوْلُكَ وَ [قَوْل] أَتَمَّتِكَ (٥) الْمُعْتَرِلَةُ وَإِنَّمَا هُوَ قَوْلُ

(١) فِي الْأَصْلِ (ع) : وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ أَيْضًا ضَالِّينَ مُبْتَدِعِينَ أَيْضًا . وَهُوَ كَلَامٌ لَا يَسْتَقِيمُ،
وَالَّذِي أَنْبَتُهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ.

(٢) فَإِذَا قَالَ النَّاسِيُّ . إِلْحَإِ عَادَةُ لِلْإِعْتِرَاضِ الْوَارِدِ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ (ص ٢٥٨) : فَإِنْ
قَالَ: الدَّلِيلُ . إِلْحَإِ، وَمَا بَيْنَهُمَا اسْتِطْرَادٌ.

(٣) الْكَلَامُ بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ب) ، (أ) ، (ن) ، (م) وَكُتِبَ عَلَى هَامِشٍ (ع)
عِبَارَاتٌ مِنْ هَذَا السَّقْطِ تَبْدَأُ بِجُمْلَةٍ: " وَقَدْ رَأَيْتُ كَلَامَ الْأَشْعَرِيِّ " وَتَنْتَهِي عِنْدَ جُمْلَةٍ: " وَجُمْهُورُ الْعُقَلَاءِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ عَلَى نَفْيِهِ " . ثُمَّ كَتَبَ هَذَا التَّعْلِيلُ: " قُلْتُ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، إِذْ لَيْسَ جُمْهُورُ الْعُقَلَاءِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى نَفْيِهِ؛ لِأَنَّ جُمْهُورَ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى إِثْبَاتِهِ. ثُمَّ إِنَّهُ مِنْ قُدَمَاءِ الْحُكَمَاءِ قَبْلَ أَرِسْطُو طَائِفَةٌ إِلَى إِثْبَاتِهِ، وَلَيْسَ هُوَ بِمَا اخْتَرَعَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ " .

(٤) لَهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) ، (أ) .

(٥) ن، م: قَوْلُكَ وَأَتَمَّتِكَ. (١)

١٣٢ . ١٣٢- "الْكَمَالِ، كَمَا قَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ الْمُصَنَّفِ فِي تَفْسِيرِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ
(١) .

[عود إلى الكلام على لفظ الجسم]

وَأَمَّا لَفْظُ " الْجِسْمِ " (٢) فَإِنَّ الْجِسْمَ عِنْدَ أَهْلِ اللَّعَةِ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَصْمَعِيُّ وَأَبُو زَيْدٍ وَغَيْرُهُمَا

هُوَ الْجَسَدُ وَالْبَدَنُ (٣) ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ﴾ [سُورَةُ الْمُنَافِقُونَ: ٤] ، وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٢٤٧] ، فَهُوَ يَدُلُّ فِي اللَّغَةِ عَلَى مَعْنَى الْكَثَافَةِ وَالْغِلَظِ كَلَفَظَ الْجَسَدَ، ثُمَّ قَدْ يُرَادُّ بِهِ نَفْسُ الْعَلِيظِ، وَقَدْ يُرَادُّ بِهِ غِلَظُهُ، فَيُقَالُ: لِهَذَا الثَّوبِ جِسْمٌ أَيْ غِلَظٌ وَكَثَافَةٌ، وَيُقَالُ: هَذَا أَجْسَمٌ مِنْ هَذَا أَيْ أَغْلَظُ وَأَكْثَفُ. (٤) ثُمَّ صَارَ لَفْظُ " الْجِسْمِ " فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ الْكَلَامِ أَعَمُّ مِنْ ذَلِكَ، فَيُسَمُّونَ الْهَوَاءَ وَغَيْرَهُ مِنَ الْأُمُورِ اللَّطِيفَةِ (٥) جِسْمًا، وَإِنْ كَانَتْ الْعَرَبُ لَا تُسَمِّي هَذَا جِسْمًا، وَيَبَيِّنُهُمْ نِزَاعٌ فِيمَا يُسَمَّى جِسْمًا: هَلْ هُوَ مُرَكَّبٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ الْمُنْفَرِدَةِ الَّتِي لَا يَتَمَيَّزُ مِنْهَا شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ: إِمَّا جَوَاهِرَ مُتَنَاهِيَّةٍ (٦) كَمَا يَقُولُهُ أَكْثَرُ الْقَائِلِينَ بِالْجَوْهَرِ الْفَرْدِ، وَإِمَّا غَيْرَ مُتَنَاهِيَّةٍ (٦) (٦) كَمَا يَقُولُهُ (٧)

- (١) ع: فِي تَفْسِيرِ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ) وَالْمَقْصُودُ هُنَا كِتَابُ " تَفْسِيرِ سُورَةِ الْإِحْلَاصِ " وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ ١٤٠/٢ (ت [٠ - ٩]) .
- (٢) سَبَقَ كَلَامُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ عَنْ مَعَانِي الْجِسْمِ ١٣٤/٢ وَمَا بَعْدَهَا، ١٩٨/٢ وَمَا بَعْدَهَا.
- (٣) فِي " الصِّحَاحِ " لِلْجَوْهَرِيِّ: " قَالَ أَبُو زَيْدٍ: الْجِسْمُ: الْجَسَدُ، وَكَذَلِكَ الْجُسْمَانُ وَالْجُثْمَانُ. وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الْجِسْمُ وَالْجُسْمَانُ الْجَسَدُ وَالْجُثْمَانُ الشَّخْصُ " .
- (٤) فِي اللِّسَانِ: " وَرَجُلٌ جُسْمَانِيٌّ وَجُثْمَانِيٌّ إِذَا كَانَ ضَحْمَ الْجُثَّةِ . وَقَدْ جَسَمَ الشَّيْءُ أَيْ عَظُمَ . . وَالْأَجْسَمُ الْأَضْحَمُ .
- (٥) ع: مِنَ الْأُمُورِ اللَّفْظِيَّةِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.
- (٦) : (٦ - ٦) سَاقِطٌ مِنْ (ب) ، (أ) .
- (٧) ت، أ: كَمَا يَقُولُ. (١)

١٣٣. ١٣٣-: النَّظَامُ (١) ، وَالتَّزَمَ الطَّفَرَةُ الْمَعْرُوفَةُ بِطَفَرَةِ النَّظَامِ (٢) ، أَوْ هُوَ مُرَكَّبٌ مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ كَمَا يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُهُ مِنَ الْمُتَفَلْسِفَةِ، أَوْ لَيْسَ مُرَكَّبًا لَا مِنْ هَذَا وَلَا مِنْ هَذَا كَمَا يَقُولُهُ أَكْثَرُ النَّاسِ، وَهُوَ قَوْلُ الْهَيْشَامِيَّةِ وَالْكَلَابِيَّةِ (٣) وَالنَّجَّارِيَّةِ وَالضَّرَّارِيَّةِ وَكَثِيرٍ مِنْ

الْكِرَامِيَّةَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْكُتُبِ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْقَوْلَانِ الْأَوَّلَانِ.
وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَيْسَ مُرَكَّبًا لَا مِنْ هَذَا وَلَا مِنْ هَذَا، كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعِهِ.
وَيَنْبَنِي عَلَى هَذَا أَنَّ مَا يُحْدِثُهُ اللَّهُ مِنَ الْحَيَوَانِ (٤) وَالتَّيَاتِ وَالْمَعَادِنِ فَإِنَّهَا أَعْيَانٌ يَخْلُقُهَا اللَّهُ
تَعَالَى عَلَى قَوْلِ نُفَاةِ **الجواهر الفرد**، وَعَلَى قَوْلِ

(١) سَبَقَ الْكَلَامَ عَنِ النَّظَامِ ٤٠٤/١. وَتَكَلَّمَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ مِنْ قَبْلُ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ عَنِ الْجَوَاهِرِ
الْفُرْدَةِ أَوْ الْأَجْزَاءِ الَّتِي لَا تَتَجَزَّأُ وَنَاقَشَ أَقْوَالَ مُثَبِّتِيهَا وَنُفَاتِهَا. انْظُرْ مَثَلًا: ٤١٤/١، ١٣٤/٢ -
١٣٩، ٢٠٨ - ٢٠٩.

(٢) أَدَّى إِنْكَارُ النَّظَامِ لِلْجَوَاهِرِ الْفُرْدَةِ وَقَوْلُهُ بِأَنَّهَا تَتَجَزَّأُ إِلَى مَا لَا نَهَايَةَ إِلَى قَوْلِهِ بِالطَّفَرَةِ،
وَذَلِكَ أَنَّ حُصُومَهُ اعْتَرَضُوا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِمْ: إِذَا مَشَتْ نَمْلَةٌ عَلَى صَخْرَةٍ مِنْ طَرَفٍ إِلَى طَرَفٍ
فَإِنَّهَا تَكُونُ قَدْ قَطَعَتْ مَا لَا يَتَنَاهَى، فَكَيْفَ يَقْطَعُ مَا يَتَنَاهَى مَا لَا يَتَنَاهَى؟ فَقَالَ النَّظَامُ
إِنَّ النَّمْلَةَ تَقْطَعُ بَعْضَ الصَّخْرَةِ بِالْمَشْيِ وَبَعْضَهَا بِالطَّفَرَةِ، أَيْ إِنَّهَا تَنْتَقِلُ مِنَ الْمَكَانِ الْأَوَّلِ
إِلَى الثَّانِي سَيْرًا ثُمَّ تَطْفُرُ مِنَ الْمَكَانِ الثَّانِي إِلَى الرَّابِعِ أَوْ الْخَامِسِ. وَانْظُرْ: الْمَقَالَاتِ لِلْأَشْعَرِيِّ
١٨/٢ - ١٩؛ الْمِلَلُ وَالنَّحْلُ ٥٧/١ - ٥٨؛ الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْقِ، ص [٩ - ١٠] ٥؛
التَّبَصُّيرُ فِي الدِّينِ، ص ٤٣، الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ عَبْدُ الْهَادِي أَبُو رَيْدَةَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَيَّارٍ النَّظَامُ؛
ص ١٢٩ - ١٣١.

(٣) بَعْدَ كَلِمَةِ "وَالْكَلَامِيَّةِ" فِي (ع): وَالنَّصْرِيَّةِ، وَرَجَّحْتُ أَنْ تَكُونَ زِيَادَةً مِنَ النَّاسِخِ،
وَانْظُرْ مَا سَبَقَ ١٣٧/٢.

(٤) ب، أ: الْحَيَوَانَاتِ. (١).

١٣٤ - ١٣٤ - "مُثَبِّتِيهِ (١) إِنَّمَا يُحْدِثُ أَعْرَاضًا وَصِفَاتٍ (٢)، وَإِلَّا فَالْجَوَاهِرُ بَاقِيَةٌ وَلَكِنْ
اِخْتَلَفَ تَرْكِيبُهَا، وَيَنْبَنِي عَلَى ذَلِكَ الْإِسْتِحَالَةُ.

فَمُثَبِّتُهُ **الجواهر الفرد** يَقُولُونَ: لَا تَسْتَحِيلُ حَقِيقَةً إِلَى حَقِيقَةٍ أُخْرَى، وَلَا تَنْقَلِبُ الْأَجْنَاسُ،
بَلِ الْجَوَاهِرُ يُعَيِّرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَرْكِيبَهَا وَهِيَ بَاقِيَةٌ، وَالْأَكْثَرُونَ يَقُولُونَ بِإِسْتِحَالَةِ بَعْضِ الْأَجْسَامِ

إِلَى بَعْضٍ، وَانْقِلَابِ جَنْسٍ إِلَى جَنْسٍ، وَحَقِيقَةٍ إِلَى حَقِيقَةٍ، كَمَا تَنْقَلِبُ النُّطْقَةُ إِلَى عِلَاقَةٍ، وَالْعِلَاقَةُ (إِلَى) (٣) مُضَعَّةٍ، وَالْمُضَعَّةُ عِظَامًا، وَكَمَا يَنْقَلِبُ الطِّينُ الَّذِي خَلَقَ (اللَّهُ) (٤) مِنْهُ آدَمَ لَحْمًا وَدَمًا وَعِظَامًا، وَكَمَا تَنْقَلِبُ الْمَادَّةُ الَّتِي تُخْلَقُ مِنْهَا الْفَاكِهَةُ ثَمَرًا (٥) وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَهَذَا قَوْلُ الْمُفَقِّهَاءِ وَالْأَطِبَّاءِ وَأَكْثَرِ الْعُقَلَاءِ.

وَكَذَلِكَ يَنْبَنِي عَلَى هَذَا تَمَازُلُ الْأَجْسَامِ، فَأُولَئِكَ يَقُولُونَ: الْأَجْسَامُ مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ، وَهِيَ مُتَمَاثِلَةٌ، فَلَا أَجْسَامَ مُتَمَاثِلَةً. وَالْأَكْثَرُونَ يَقُولُونَ: بَلِ الْأَجْسَامُ مُخْتَلِفَةُ الْحَقَائِقِ، وَلَيْسَتْ حَقِيقَةُ الثَّرَابِ حَقِيقَةُ النَّارِ، وَلَا حَقِيقَةُ النَّارِ حَقِيقَةُ الْهَوَاءِ. وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ مَسَائِلُ عَقْلِيَّةٍ لَيْسَتْ بِهَا مَوْضِعٌ آخَرُ، وَالْمَقْصُودُ هُنَا بَيَانُ مَنْشَأِ النَّزَاعِ فِي مُسَمَّى الْجِسْمِ.

وَالنُّظَّارُ كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ (٦) - فِيمَا أَعْلَمُ - عَلَى أَنَّ الْجِسْمَ يُشَارُ إِلَيْهِ، وَإِنْ اخْتَلَفُوا فِي كَوْنِهِ مُرَكَّبًا مِنَ الْأَجْزَاءِ الْمُنْفَرِدَةِ، أَوْ مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ، أَوْ لَا مِنْ هَذَا وَلَا مِنْ هَذَا.

(١) ب، أ: مُتَّبِعَتِهِ.

(٢) ع، أ: وَصِفَاتًا.

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ فِي (ع) فَقَطْ.

(٤) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ فِي (ع) فَقَطْ.

(٥) ب، أ: ثَمَرًا.

(٦) أ: يَخْتَلِفُونَ. (١)

١٣٥. ١٣٥ - "وَأَمَّا هَذَا الثَّانِي فَقَدْ تَنَازَعَ فِيهِ النُّظَّارُ لَمَّا رَأَوْا أَنَّ الْإِنْسَانَ يُوصَفُ بِأَنَّهُ عَالِمٌ

قَادِرٌ مُرِيدٌ، وَالْعِلْمُ وَالْإِرَادَةُ لَمْ تَقُمْ بِعَقْبِهِ وَلَا بِظَهَرِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ قَائِمٌ بِقَلْبِهِ.

فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْأَعْرَاضُ الْمَشْرُوطَةُ بِالْحَيَاةِ يَتَعَدَّى حُكْمُهَا مُحَلَّهَا، فَإِذَا قَامَتْ بِجُزْءٍ مِنَ الْجُمْلَةِ وَصِفَ بِهَا سَائِرُ الْجُمْلَةِ، كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ مَنْ يَقُولُهُ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَلِ الْمَوْصُوفُ بِذَلِكَ جُزْءٌ مُنْفَرِدٌ فِي الْقَلْبِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَلِ حُكْمُهَا لَا يَتَعَدَّى مُحَلَّهَا، وَإِنَّهُ بِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْبَدَنِ حَيَاةٌ وَعِلْمٌ

وَقُدْرَةً.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَقُولُ: لَا يُشْتَرَطُ فِي قِيَامِ هَذِهِ الْأَعْرَاضِ بِالْجَوْهَرِ الْفَرْدِ الْبَنِيَّةُ الْمَخْصُوصَةُ، كَمَا يَقُولُهُ: الْأَشْعَرِيُّ وَمَنْ اتَّبَعَهُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ بَنَوْا هَذَا عَلَى ثُبُوتِ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ، وَهُوَ أَسَاسٌ ضَعِيفٌ، فَإِنَّ الْقَوْلَ بِهِ بَاطِلٌ، كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعِهِ.

ثُمَّ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ الْمَشَائِينَ مَنْ ادَّعَى أَنَّ مُحَلَّ الْعِلْمِ مِنَ الْإِنْسَانِ مَا لَا يَنْقَسِمُ، وَمَعْنَى ذَلِكَ عِنْدَهُمْ أَنَّ النَّفْسَ النَّاطِقَةَ لَا يَتَمَيَّزُ مِنْهَا شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ، وَلَا يَتَحَرَّكُ وَلَا يَسْكُنُ، وَلَا يَصْعَدُ وَلَا يَنْزِلُ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الْبَدَنِ وَلَا غَيْرِهِ مِنَ الْعَالَمِ وَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ، وَلَا يَقْرُبُ مِنْ شَيْءٍ وَلَا يَبْعُدُ مِنْهُ.

ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَدَّعِي أَنَّهَا لَا تَعْلَمُ الْجُزْئِيَّاتِ وَإِنَّمَا تَعْلَمُ الْكُلِّيَّاتِ، كَمَا يُذَكِّرُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ سِينَا وَغَيْرِهِ. وَكَانَ أَعْظَمَ مَا اعْتَمَدُوا عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ مَا لَا يَنْقَسِمُ، فَالْعِلْمُ بِهِ لَا يَنْقَسِمُ، لِأَنَّ الْعِلْمَ مُطَابِقٌ لِلْمَعْلُومِ، (١).

١٣٦. ١٣٦- "وَالسُّنَّةُ: هَلْ أَرَادَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ كَذَا وَكَذَا؟ وَكَتَنَازِعِ النَّاسِ فِي دَقِيقِ الْكَلَامِ: كَمَسْأَلَةِ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ، وَتَمَثُّلِ الْأَجْسَامِ، وَبَقَاءِ الْأَعْرَاضِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فَلَيْسَ فِي هَذَا تَكْفِيرٌ وَلَا تَفْسِيقٌ.

قَالُوا: وَالْمَسَائِلُ الْعَمَلِيَّةُ فِيهَا عِلْمٌ وَعَمَلٌ؛ فَإِذَا كَانَ الْخَطَأُ مَغْفُورًا فِيهَا (١)، فَالَّتِي فِيهَا عِلْمٌ بِلَا عَمَلٍ أَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْخَطَأُ فِيهَا مَغْفُورًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْمَسَائِلُ الْأُصُولِيَّةُ هِيَ مَا كَانَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ، وَالْفُرْعَانِيَّةُ (٢) مَا لَيْسَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ.

قَالَ أَوْلَيْكَ: وَهَذَا الْفَرْقُ خَطَأٌ أَيْضًا؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمَسَائِلِ الْعَمَلِيَّةِ عَلَيْهَا أَدَلَّةٌ قَطْعِيَّةٌ عِنْدَ مَنْ عَرَفَهَا، وَغَيْرُهُمْ لَمْ يَعْرِفَهَا، وَفِيهَا مَا هُوَ قَطْعِيٌّ بِالْإِجْمَاعِ، كَتَحْرِيمِ الْمُحَرَّمَاتِ الظَّاهِرَةِ، وَوُجُوبِ الْوَاجِبَاتِ الظَّاهِرَةِ، ثُمَّ لَوْ أَنْكَرَهَا الرَّجُلُ بِجَهْلٍ وَتَأْوِيلٍ لَمْ يَكْفُرْ حَتَّى تُقَامَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، كَمَا أَنَّ جَمَاعَةً اسْتَحَلُّوا شَرْبَ (٣) الْخَمْرِ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ، مِنْهُمْ قُدَامَةُ، وَرَأَوْا أَنَّهَا حَلَالٌ

(١) منهاج السنة النبوية ٥٧٥/٢

هَمْ، وَلَمْ يَكْفِرْهُمْ الصَّحَابَةُ حَتَّى بَيَّنُّوا لَهُمْ خَطَأَهُمْ فَتَابُوا وَرَجَعُوا.
 وَقَدْ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - طَائِفَةٌ أَكَلُوا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ حَتَّى
 يَتَبَيَّنَ (٤) لَهُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ، وَلَمْ يُؤْمَرْهُمْ (٥) النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
 وَسَلَّمَ - فَضَلًا عَنْ تَكْفِيرِهِمْ، وَخَطُّهُمْ قَطْعِيٌّ.
 وَكَذَلِكَ أَسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَقَدْ قَتَلَ الرَّجُلَ الْمُسْلِمَ، وَكَانَ خَطُّهُ قَطْعِيًّا.

(١) فِيهَا سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .

(٢) ن، م، و، ي، أ: وَالْفُرُوعِيَّةُ.

(٣) شُرِبَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) ، (و) .

(٤) أ، ر، ح، ب، ي، و: تَبَيَّنَ.

(٥) ن، م: ثُمَّ لَمْ يُؤْمَرْهُمْ. (١)

١٣٧. ١٣٧- "وَرَسُولُهُ مُسْتَحِقًّا لِلْمُؤَالَاةِ وَالْمُعَادَاةِ" (١) وَالْحَلَالُ مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ،
 وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَالَّذِينَ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ. فَهَذِهِ الْمَسَائِلُ كُلُّهَا ثَابِتَةٌ بِالْشَّرْعِ.

وَأَمَّا الْأُمُورُ الَّتِي يَسْتَقِلُّ بِهَا الْعَقْلُ فَمِثْلُ الْأُمُورِ الطَّبِيعِيَّةِ، مِثْلُ كَوْنِ هَذَا الْمَرَضِ يَنْفَعُ فِيهِ
 الدَّوَاءُ الْفُلَانِيُّ، فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا يُعْلَمُ (٢) بِالتَّجَرِبَةِ وَالْقِيَاسِ وَتَقْلِيدِ الْأَطِبَّاءِ الَّذِينَ عَلِمُوا ذَلِكَ
 بِقِيَاسٍ أَوْ تَجَرِبَةٍ. وَكَذَلِكَ مَسَائِلُ الْحِسَابِ وَالْهَنْدَسَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، هَذَا بِمَا (٣) يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ.
 وَكَذَلِكَ مَسْأَلَةُ **الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ**، وَتَمَثُّلِ الْأَجْسَامِ أَوْ اخْتِلَافِهَا، وَجَوَازِ بَقَاءِ الْأَعْرَاضِ وَامْتِنَاعِ
 بَقَائِهَا ؛ فَهَذِهِ وَنَحْوَهَا تُعْلَمُ بِالْعَقْلِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكُونُ الرَّجُلِ مُؤْمِنًا وَكَافِرًا وَعَدْلًا وَفَاسِقًا هُوَ مِنَ الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ لَا مِنَ
 الْمَسَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَنْ خَالَفَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ لَيْسَ كَافِرًا، وَمَنْ خَالَفَ مَا
 ادَّعَى غَيْرُهُ أَنَّهُ مَعْلُومٌ بِعَقْلِهِ كَافِرًا؟ وَهَلْ يَكْفُرُ أَحَدٌ بِالْخَطِإِ فِي مَسَائِلِ الْحِسَابِ وَالطَّبِّ وَدَقِيقِ
 الْكَلَامِ؟ .

فَإِنْ قِيلَ: هَؤُلَاءِ لَا يُكْفَرُونَ كُلٌّ مَنْ خَالَفَ مَسْأَلَةَ عَقْلِيَّةً، لَكِنْ يُكْفَرُونَ مَنْ خَالَفَ الْمَسَائِلَ الْعَقْلِيَّةَ الَّتِي يُعْلَمُ بِهَا صِدْقُ الرَّسُولِ ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ بِصِدْقِ الرَّسُولِ مَبْنِيٌّ عَلَيْهَا (٤) : [عَلَى مَسَائِلَ مُعَيَّنَةٍ] (٥) ، فَإِذَا أُحْطِأَ فِيهَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِصِدْقِ الرَّسُولِ فَيَكُونُ كَافِرًا.

(١) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ح) .

(٢) ن: يُعْرِفُ.

(٣) ن: هُوَ بِمَا.

(٤) عَلَيْهَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (م) ، (ي) .

(٥) عَلَى مَسَائِلَ مُعَيَّنَةٍ: فِي (ح) ، (ر) ، (ي) ، (م) فَقَطْ. (١)

١٣٨ . ١٣٨ - "الْمُجَرَّدَةُ، وَهِيَ الدَّهْرُ الْعَقْلِيُّ الْمُجَرَّدُ عَنِ الْجِسْمِ وَأَعْرَاضِهِ، وَاتَّبَتُوا الْقَضَاءَ

(١) الْمُجَرَّدُ عَنِ الْجِسْمِ وَأَعْرَاضِهِ.

وَأَرَسَطُو وَأَتَّبَعُو خَالَفُوا سَلَفَهُمْ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يُثَبِّتُوا مِنْ هَذِهِ شَيْئًا مُجَرَّدًا، وَلَكِنْ أَثَبَّتُوا الْمَادَّةَ الْمُقَارِنَةَ لِلصُّورَةِ، وَاتَّبَتُوا الْكُلِّيَّاتِ الْمُقَارِنَةَ لِلْأَعْيَانِ، وَاتَّبَتُوا الْعُقُولَ الْعَشْرَةَ. وَأَمَّا النَّفْسُ الْفَلَائِيَّةُ فَأَكْثَرُهُمْ يَجْعَلُهَا قُوَّةَ جُسَمَائِيَّةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هِيَ جَوْهَرٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ كَنَفْسِ الْإِنْسَانِ.

وَلَقَطُ "الصُّورَةِ" يُرِيدُونَ بِهِ تَارَةً مَا هُوَ عَرَضٌ، كَالصُّورَةِ الصَّنَاعِيَّةِ، مِثْلَ شَكْلِ السَّرِيرِ وَالْحَاتِمِ وَالسَّيْفِ، وَهَذِهِ عَرَضٌ قَائِمٌ بِمَحَلِّهِ (٢) ، وَالْمَادَّةُ هُنَا جَوْهَرٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ. وَيُرِيدُونَ بِالصُّورَةِ تَارَةً الصُّورَةَ الطَّبِيعِيَّةَ، وَبِالْمَادَّةِ الْمَادَّةَ (٣) الطَّبِيعِيَّةَ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْحَيَوَانَ وَالْمَعَادِنَ وَالتَّيَاتَ (٤) لَهَا صُورَةٌ هِيَ خُلِقَتْ مِنْ مَوَادٍّ، لَكِنْ [يَعْنُونَ] (٥) بِالصُّورَةِ جَوْهَرًا قَائِمًا بِنَفْسِهِ، وَبِالْمَادَّةِ جَوْهَرًا آخَرَ مُقَارِنًا لَهُذِهِ.

وَأَخَرُونَ فِي مُقَابَلَتِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ، الْقَائِلِينَ بِالْجَوْهَرِ الْفَرْدِ وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُ مَا تَمَّ مِنْ حَادِثٍ يُعْلَمُ خُدُوثُهُ بِالشَّاهِدَةِ إِلَّا الْأَعْرَاضَ، وَأَنَّهُمْ لَا يَشْهَدُونَ خُدُوثَ جَوْهَرٍ مِنَ الْجَوَاهِرِ.

(١) ن، م، س: الْقَضَاءُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وَالْمَقْصُودُ هُنَا اثْبَاتُ الْخَلَاءِ أَوْ الْمَكَانِ الْمُجَرَّدِ عَنِ الْجِسْمِ.

(٢) م: بِنَفْسِهِ.

(٣) الْمَادَّةُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (س)، (ب).

(٤) ب: وَالنَّبَاتَاتِ.

(٥) يَعْنُونَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م)، (س). (١).

١٣٩. ١- "إِلَّا جِسْمٌ أَوْ عَرْضٌ اِذَا جَوْهَرُ الْفَرْدِ جُزْءٌ مِنَ الْجِسْمِ فَهَذَا الْكَلَامُ لَا يُوَافِقُهُ ثُمَّ

إِنَّهُ فِي نَفْسِهِ قَدْ يُقَالُ هُوَ مِنْ جِنْسِ الشَّطْحِ لَا حَقِيقَةً

فَمَا الَّذِي بِالْجِسْمِ ظُهُورُهُ أَهْوَ الْجِسْمِ أَمْ غَيْرُهُ إِنْ كَانَ هُوَ الْجِسْمُ لَمْ يَصِحَّ أَنْ يُقَالَ الَّذِي ظُهُورُهُ هُوَ الْجِسْمُ وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ وَسَلِمَ ذَلِكَ لَهُ فَمَا الْمَوْجِبُ لِتَخْصِصِ ذَلِكَ بِالْكَلامِ فِيهِ

دُونَ الْجِسْمِ وَالْعَرْضِ يُلْزَمُ الْجِسْمُ أَبِينِ مِنْ لُزُومِهِ مَا لَيْسَ بِجِسْمٍ

ثُمَّ إِذَا قِيلَ إِنْ الْعَرْضُ يُلْزَمُهُ هُوَ طَرِيقَةٌ بَعْضُ أَهْلِ الْكَلَامِ الْمُحَدِّثِ فِي الْإِسْتِدْلَالِ عَلَى خُذُوثِ الْأَجْسَامِ بِلُزُومِ الْأَعْرَاضِ لَهَا وَفِي هَذِهِ الطَّرِيقَةِ مِنَ الْإِضْطِرَابِ مَا قَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي مَوْضِعِهِ وَلَيْسَتْ هَذِهِ طَرِيقَةُ الْمَشَايِخِ وَالْعَارِفِينَ

وَمِنْ أَحْسَنِ مَا يَحْمِلُ عَلَيْهِ هَذَا الْكَلَامُ أَنْ قَائِلُهُ إِنْ أَرَادَ بِهِ إِبْطَالَ مَذْهَبِ الْخُلُولِ وَالِاتِّحَادِ وَظُهُورِ اللَّاهُوتِ فِي النَّاسُوتِ وَأَنَّ الرَّبَّ سُبْحَانَهُ لَيْسَ خَالًا فِي شَيْءٍ مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ وَلَا يَظْهَرُ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَجْسَامِ الْمَصْنُوعَاتِ كَمَا يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُ إِنَّهُ ظَهَرَ فِي الْمَسِيحِ وَفِي عَلِيٍّ وَفِي الْحَاجِّ وَنَحْوِ ذَلِكَ كَمَا يَقُولُهُ أَهْلُ التَّعْيِينِ مِنْهُمْ وَكَمَا يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُ بِذَلِكَ فِي جَمِيعِ الْمَصْنُوعَاتِ عَلَى مَذْهَبِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ وَابْنِ سَبْعِينَ وَنَحْوِهِمْ فَقَوْلُهُ أُلْزِمَ الْكُلَّ الْحَدِثُ أَيَّ جَعَلَهُ لَا زِمًا لَهُمْ لَا يَفَارِقُهُمْ فَلَا يَصِيرُ الْمُحَدِّثُ قَدِيمًا

وَقَوْلُهُ الَّذِي بِالْجِسْمِ ظُهُورُهُ يَعْنِي أَي شَيْءٌ ظَهَرَ بِهَذِهِ الْأَجْسَامِ مِمَّا". (١)

١٤٠. ٢- "الْمَاءُ دُونَهُ، وَلَكِنَّهُ يُوجَدُ أَكْثَرَ مِمَّا يُوجَدُ الْقُوتُ وَأَيْسَرُ؛ لِأَنَّ الْحَاجَةَ إِلَيْهِ أَشَدُّ. فَكَذَلِكَ دَلَائِلُ الرُّبُوبِيَّةِ، حَاجَةُ الْخَلْقِ إِلَيْهَا فِي دِينِهِمْ أَشَدُّ الْحَاجَاتِ، ثُمَّ دَلَائِلُ النُّبُوَّةِ؛ فَلِهَذَا يَسِّرَهَا اللَّهُ وَسَهَّلَهَا أَكْثَرَ مِمَّا لَا يَخْتِاجُ إِلَيْهِ الْعَامَّةُ، مِثْلُ تَمَثُّلِ الْأَجْسَامِ وَاخْتِلَافِهَا، وَتَقَاءِ الْأَعْرَاضِ أَوْ فَنَائِهَا، وَثُبُوتِ **الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ** أَوْ انْتِفَائِهِ، وَمِثْلُ مَسَائِلِ الْمُسْتَحَاضَةِ، وَقَوَاتِ الْحُجِّ وَفَسَادِهِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِمَّا يَتَكَلَّمُ فِيهِ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ". (٢)

١٤١. ٣- "بِالضَّرُورَةِ وَالِاتِّفَاقِ أَنَّ مِنْهُ شَيْئًا لَيْسَ هُوَ الشَّيْءُ الْآخَرُ أَمَّا الصِّفَاتِيَّةُ فَيَقْرُونَ بِذَلِكَ لَفْظًا وَمَعْنَى وَهُوَ الْحَقُّ وَالْكَلَابِيَّةُ وَالْأَشْعَرِيَّةُ مِنْهُمْ. وَأَمَّا نِفَاءُ الصِّفَاتِ فَإِنَّهُمْ أَيْضًا مُضْطَرُّونَ إِلَى الْإِفْرَاقِ بِذَلِكَ فَإِنْ أَخَذُوا يَقُولُونَ بَلْ هَذَا هُوَ هَذَا كَمَا يَقُولُهُ الْمُتَفَلِّسُ فِي الْعَاقِلِ وَالْمَعْقُولِ وَالْعَقْلِ وَفِي الوجودِ وَالْوُجُوبِ وَكَمَا يَقُولُهُ الْمُعْتَرِضُ وَكَمَا يَقُولُهُ أَبُو الْهَذِيلِ إِنَّ الْعِلْمَ وَالْقُدْرَةَ هُوَ اللَّهُ وَنَحْوُ ذَلِكَ فَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ فَسَادَ هَذَا مِنْ أَظْهَرِ الْبَدِيهِيَّاتِ فِي الْعُقُولِ ثُمَّ إِذَا التَّرَمُّوا ذَلِكَ كَانَ لِكُلِّ مَنْ نَارَعَ أَنْ يَقُولَ فِيمَا أَنْكَرُوهُ كَمَا قَالُوهُ فِيمَا أَقْرَأُوا بِهِ فَيَقُولُ الْمُجَسِّمُ أَنَا أَقُولُ إِنَّ هَذَا الْجَانِبَ هُوَ هَذَا الْجَانِبُ كَمَا يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُ مِثْلَ ذَلِكَ فِي **الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ** وَيَقُولُ الصِّفَاتِيَّةُ كُلُّهُمْ نَحْنُ نَقُولُ الْعِلْمُ هُوَ الْقُدْرَةُ وَالْقُدْرَةُ هِيَ السَّمْعُ وَالْبَصَرُ وَيَقُولُ الْأَشْعَرِيَّةُ لِلْمُعْتَرِضِ نَحْنُ نَقُولُ الْأَمْرُ هُوَ النَّهْيُ وَيَقُولُ الْقَائِلُونَ بِالْخُرُوفِ وَالصَّوْتِ نَحْنُ نَقُولُ الْبَاءُ هِيَ السِّينُ وَأَمْثَالُ ذَلِكَ كَثِيرٌ وَإِنْ قَالُوا بَلْ لَا نَقُولُ فِي هَذَيْنِ إِنَّ أَحَدَهُمَا هُوَ الْآخَرُ وَلَا غَيْرُهُ أَوْ هُمَا مُتَعَايِرَانِ بِاعْتِبَارِ دُونَِ اعْتِبَارٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ كَانَ الْقَوْلُ فِيمَا نُوزِعُوا فِيهِ مِنَ التَّبَعِيضِ نَظِيرَ الْقَوْلِ فِيمَا أَقْرَأُوا بِهِ وَهَذَا كَلَامٌ مَتِينٌ لَا انْفِصَالَ عَنْهُ بِحَالٍ وَقَدْ بَسَطْنَاهُ فِي الْكَلَامِ عَلَى تَأْسِيسِ الرَّازِيِّ.

[الْوَجْهُ الثَّالِثُ وَالْخَمْسُونَ كَمَا يَعْقِلُ مُتَكَلِّمٌ هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَيْسَ بِذِي أَبْعَاضٍ وَالَّذِي أَوْجَبَ

(١) الاستقامة ١٢٣/١

(٢) الجواب الصحيح لمن بدل دين المسيح لابن تيمية ٤٣٦/٥

كَوْنُهُ ذَلِكَ قَدَمُهُ]

الْوَجْهَ الثَّالِثُ وَالْخُمْسُونَ: قَوْلُهُ كَمَا يَعْقِلُ مُتَكَلِّمٌ هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَيْسَ بِذِي أَبْعَاضٍ وَالَّذِي أَوْجَبَ كَوْنَهُ ذَلِكَ قَدَمُهُ. يُقَالُ لَكِنْ مِنْ أَيْنَ فِي قَدَمِهِ أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ وَأَنْتَ لَمْ تَذْكُرْ ذَلِكَ وَقَدْ تَكَلَّمْنَا فِي تَخْلِصِ التَّلْبِيسِ عَلَى جَمِيعِ مَا احْتَجُّوا بِهِ فِي هَذَا الْبَابِ وَبَيَّنَّا لِكُلِّ مَنْ لَهُ أَدْنَى فَهْمٍ أَنَّ جَمِيعَ حُجَجِهِمْ دَاحِضَةٌ وَتَكَلَّمْنَا عَلَى طَرِيقِهِمُ الْمَشْهُورِ الَّذِي أَثْبَتُوا بِهِ خُذُوثَ الْأَجْسَامِ وَبَيَّنَّا اتِّفَاقَ السَّلَفِ عَلَى فَسَادِهَا فَإِنَّهَا فَاسِدَةٌ فِي الْعَقْلِ أَيْضًا.

الْوَجْهَ الرَّابِعُ وَالْخُمْسُونَ: إِنْ حُجَّتْهُمْ عَلَى إنْكَارِ تَكَلُّمِ اللَّهِ بِالْحُرُوفِ يَنْقُضُ مَا احْتَجُّوا بِهِ عَلَى هَذَا الْكَلَامِ النَّفْسَانِيَّ فَيَلْزِمُهُمْ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ إمَّا إنْكَارُ مَا أَثْبَتُوهُ مِنَ الْكَلَامِ النَّفْسَانِيَّ أَوْ الْإِقْرَارُ بِمَا أَنْكَرُوهُ مِنَ التَّكَلُّمِ بِالْحُرُوفِ قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ الْبَاقِلَانِيُّ، فِي كِتَابِ النِّقْضِ وَهُوَ فِي أَرْبَعِينَ سِفْرًا وَقَدْ تَكَلَّمْتُ فِي مَسْأَلَةِ الْقُرْآنِ فِي ثَلَاثِ مُجَلَّدَاتٍ وَتَكَلَّمْتُ عَلَى الْقَائِلِينَ بِقَدَمِ الْحُرُوفِ وَقَالَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ السِّينَ مِنْ بِسْمِ بَعْدَ الْبَاءِ وَالْمِيمَ بَعْدَ السِّينِ وَالسِّينَ الْوَاقِعَةَ بَعْدَ الْبَاءِ لَا أَوَّلَ لَهُ فَقَدْ خَرَجَ عَنِ الْمَعْقُولِ إِلَى أَجْحَدٍ". (١)

١٤٢. ٤- "نُتَاسِبُ وَحْدَةً غَيْرَهُ، وَلَيْسَ ذَلِكَ عِنْدَكُمْ كَوَحْدَةِ الْأَجْسَامِ، وَلَيْسَ عِنْدَكُمْ فِي الشَّاهِدِ مَا هُوَ وَاحِدٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ إِلَّا **الْجَوْهَرُ الْفَرْدُ** عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِهِ فَقَوْلُكُمْ بَعْدَ هَذَا يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ الصَّوْتَيْنِ الْمُخْتَلَفَيْنِ فِي الْمَحَلِّ الْوَاحِدِ وَقَفْنَا وَاحِدًا كَمَا يَسْتَحِيلُ اجْتِمَاعُ اللَّوْنَيْنِ مَعَ أَنَّهُ لَا وَاحِدٌ يُفَرِّضُ ذَلِكَ فِيهِ شَاهِدًا إِلَّا الْجِسْمُ، وَذَلِكَ مُسْتَلْزِمٌ لِكَوْنِ الْجِسْمِ وَاحِدًا فَيُقَالُ هَبْ أَنَّ الْجِسْمَ لَا يَقْبَلُ اجْتِمَاعَ صَوْتَيْنِ مُخْتَلَفَيْنِ، كَمَا لَا يَقْبَلُ مَعْنَى وَاحِدًا يَكُونُ أَمْرًا وَهَيْئًا وَخَبْرًا وَاسْتِخْبَارًا، فَهَلَّا قُلْتُمْ إِنَّ الْوَاحِدَ الَّذِي لَيْسَ بِجِسْمٍ يُمَكِّنُ اجْتِمَاعَ أَصْوَاتٍ فِيهِ كَمَا قُلْتُمْ إِنَّهُ يَقُومُ بِهِ مَعْنَى وَاحِدٌ هُوَ حَقَائِقُ مُخْتَلِفَةٌ، فَلَمَّا قِيلَ لَكُمْ كَيْفَ يُعْقَلُ هَذَا قُلْتُمْ يُعْقَلُ ذَلِكَ بِالذَّلِيلِ الْوَاحِبِ لِقَدَمِهِ الْمَانِعِ مِنْ كَوْنِهِ مُتَعَايِرًا مُخْتَلِفًا كَمَا يُعْقَلُ مُتَكَلِّمٌ هُوَ شَيْءٌ وَاحِدٌ لَيْسَ بِذِي أَبْعَاضٍ.

وَمَعْلُومٌ أَنَّ الْأَدِلَّةَ الدَّالَّةَ عَلَى قَدَمِ الْكَلَامِ عِنْدَ التَّحْقِيقِ لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَعَانِي وَالْحُرُوفِ وَإِنَّمَا فَرَّقْتُمْ لِمُعَارِضٍ، أَخْرَجَ الْحُرُوفَ عَنْ ذَلِكَ وَهُوَ مَا اعْتَقَدْتُمُوهُ مِنْ وُجُوبِ خُذُوثِهَا كَمَا ذَكَّرْتُمْ

هنا، وهذا الدليل يلزم أقوى منه في المعاني، فلو قلتم نَعْلَمُ حُرُوفًا مُجْتَمِعَةً أَوْ أَصْوَاتٍ مُجْتَمِعَةً فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ بِالدَّلِيلِ الدَّالِّ عَلَى ذَلِكَ إِذْ كَانَ ذَلِكَ الْوَاحِدُ لَيْسَ بِذِي أْبْعَاضٍ حَتَّى يَكُونَ الْقَائِمُ بِهَذَا الْبَعْضِ مُعَايِرًا لِلْقَائِمِ بِالْبَعْضِ الْآخَرِ، وَإِذَا لَمْ يَحِبَّ الْمُعَايِرَةُ فِيمَا قَامَ بِهِ لَمْ يَمْتَنِعَ أَنْ يَتَّخِذَ بِهِ الصَّوْتُ الَّذِي هُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى غَيْرِهِ أَصْوَاتٌ إِذْ الْإِخْتِلَافُ فَرْعٌ لِلتَّعَايُرِ، فَمَا لَا تَعَايُرَ فِيهِ يَمْتَنِعُ الْإِخْتِلَافُ فِيهِ، فَإِذَا كَانَ مَا يَقُومُ بِهِ لَا يُعَايِرُ فَإِنَّ لَا يَخْتَلِفُ أَوَّلَى وَأُخْرَى فَعَرَضَ قِيَامُ صَوْتَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ بِهِ وَالْحَالُ هَذِهِ يَمْتَنِعُ عَلَى مَا أَصَلَّتُمُوهُ.

[الوجه السابع والخمسون اجتماع العلم بالشيء والرؤية في محل واحد في وقت واحد ممتنع في حَقِّنا]

الوجه السابع والخمسون: إِنَّ اجْتِمَاعَ الْعِلْمِ بِالشَّيْءِ وَالرُّؤْيَا فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ مُمْتَنِعٌ فِي حَقِّنَا، وَكَذَلِكَ الْعِلْمُ بِهِ وَسَمْعُهُ، وَمَعَ هَذَا فَقَدْ أَثْبَتْنَا الْبَارِي يَعْلَمُ الْمَوْجُودَاتِ وَيَرَاهَا، وَالْعِلْمُ وَالرُّؤْيَا قَائِمَانِ بِمَحَلٍّ وَاحِدٍ عِنْدَكُمْ، وَأَيْضًا فَعِنْدَ الْأَشْعَرِيِّ وَالْقَاضِي وَسَائِرِ أَئِمَّتِهِمْ أَوْ الْوَجْهَ وَالْيَدَيْنِ وَالصِّفَاتِ قَائِمَةٌ بِذَاتِ اللَّهِ الَّتِي لَا تَنْقَسِمُ كَقِيَامِ الْعِلْمِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْقُدْرَةِ، وَمَنْ الْمَعْلُومُ أَنَّ قِيَامَ الْقُدْرَةِ وَالْيَدَيْنِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ مُمْتَنِعٌ عِنْدَنَا. بَلْ عِنْدَنَا أَنَّ الْيَدَيْنِ مَحَلُّ الْقُدْرَةِ، فَإِذَا أَثْبَتْنَا يَدًا وَوَجْهًا وَصَفْتُمُوهُمَا بِذَلِكَ فَمَا الْمَانِعُ مِنْ ثُبُوتِ حُرُوفٍ وَأَصْوَاتٍ وَمُمْكِنُكُمْ أَنْ تَقُولُوا أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ جِنْسِ هَذِهِ الْأَعْرَاضِ الْقَائِمَةِ بِالْمَخْلُوقِينَ فَلَا يَجِبُ أَنْ يُحْكَمَ فِيهَا بِحُكْمِهَا. (١)

١٤٣. ٥- "بَدَّ مِنْ التَّعْرِيزِ لِهَذَا كَمَا قُلْنَا فِي الْغَيْرَيْنِ كُلِّ مَوْجُودَيْنِ يَجُوزُ مُفَارَقَةُ أَحَدِهِمَا الْآخَرَ بِوَجْهِ ثُمَّ قَالَ أَصْحَابُنَا إِذَا سُئِلْنَا عَنْ الْوَاحِدِ فَنَقُولُ هَذِهِ اللَّفْظَةُ تَرَدَّدَتْ بَيْنَ مَعَانٍ فَقَدْ يُرَادُ بِهَا الشَّيْءُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ وُجُودُهُ الْقِسْمَةَ وَقَدْ يُطْلَقُ وَالْمُرَادُ بِهِ نَفْيُ الْإِشْكَالِ وَالنَّظَائِرِ عَنْهُ وَقَدْ يُطْلَقُ وَالْمُرَادُ بِهِ أَنَّهُ لَا مَلْجَأَ وَلَا مَلَادَ سِوَاهُ وَهَذِهِ الْمَعَانِي مُتَحَقِّقَةٌ فِي وَصْفِ الْقَدِيمِ سُبْحَانَهُ وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ فُورِكَ أَنَّهُ سُبْحَانَهُ وَاحِدٌ فِي ذَاتِهِ لَا قَسِيمَ لَهُ وَوَاحِدٌ فِي صِفَاتِهِ لَا شَبِيهَ لَهُ وَوَاحِدٌ فِي أَعْمَالِهِ لَا شَرِيكَ لَهُ قَالَ شَارِحُ الْإِرْشَادِ أَبُو الْقَاسِمِ الْأَنْصَارِيُّ شَيْخُ

الشَّهْرِسْتَانِيَّ وَحَكَّى عَنِ الْأُسْتَاذِ أَبِي إِسْحَاقَ أَنَّهُ قَالَ الْوَاحِدُ هُوَ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الرَّفْعَ وَالْوَضْعَ
يَعْنِي الْفَضْلَ وَالْوَصْلَ أَشَارَ إِلَى وَحْدَةِ الْإِلَهِ فَإِنَّ الْجَوْهَرَ وَاحِدٌ لَا يَنْقَسِمُ وَلَكِنْ يَقْبَلُ النِّهَايَةَ،
الْإِلَهِ سُبْحَانَهُ وَاحِدٌ عَلَى الْحَقِيقَةِ فَلَا يَقْبَلُ فَضْلاً وَلَا وَضْلاً وَنَحْنُ قَدْ أَقْمَنَّا الدَّلَالََةَ فِي مَسْأَلَةِ
نَفْيِ التَّجْسِيمِ عَلَى نَفْيِ الْأَقْسَامِ وَأَقْمَنَّا الدَّلَالََةَ عَلَى نَفْيِ الْمِثْلِ وَبَقِيَ عَلَيْنَا لِلدَّلَالََةِ عَلَى
نَفْيِ الشَّرِيكِ قُلْتُ أَمَّا نَفْيُ الْمِثْلِ عَنِ اللَّهِ وَنَفْيُ الشَّرِيكِ فَتَأَيَّدَ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ
سَلَفِ الْأُمَّةِ لَكِنْ قَدْ يُدْخِلُ طَوَائِفُ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي ذَلِكَ مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ
بَلْ يَنْفِيَانِهِ وَأَمَّا الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرُوهُ بِنَفْيِ الْإِنْتِسَامِ فَيَلْزِمُ عَلَى قَوْلِهِمْ أَنَّ لَا يَكُونُ شَيْءٌ قَطُّ
مِنَ الْمَخْلُوقَاتِ يُقَالُ إِنَّهُ وَاحِدٌ إِلَّا **الْجَوْهَرَ الْفَرْدُ** وَعِنْدَ بَعْضِهِمْ لَا يُقَالُ ذَلِكَ لِلْجَوْهَرِ الْفَرْدِ
مَعَ أَنَّ أَبَا الْمَعَالِي هُوَ مِنَ الشَّاكِّينَ فِي ثُبُوتِ **الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ** فَإِذَا لَا يَصِحُّ أَنْ يُقَالَ لَشَيْءٍ
مِنَ الْمَوْجُودَاتِ إِنَّهُ وَاحِدٌ وَهَذَا خِلَافُ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَإِجْمَاعِ سَلَفِ الْأُمَّةِ وَأُيِّمَتْهَا وَإِجْمَاعِ
أَهْلِ اللُّغَةِ وَالْعُقْلِ وَإِذَا قِيلَ الْوَاحِدُ هُوَ الشَّيْءُ كَمَا قَالَه الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ فَلَا يَكُونُ قَدْ خُلِقَ
شَيْئاً لِأَنَّهُ لَمْ يَخْلُقْ وَاحِداً عَلَى التَّفْسِيرِ الَّذِي فَسَّرُوهُ وَلَا يَسْتَحِقُّ عَلَى قَوْلِهِ أَنْ يُسَمَّى أَحَدٌ
مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالْإِنْسِ وَالْجِنِّ شَيْئاً ثُمَّ إِنَّهُمْ يُسَمُّونَ؛ أَهْلَ الْكَلَامِ الْمُوَحِّدِينَ وَيُسَمُّونَ مَا كَانَ
السَّلَفُ يُسَمُّونَهُ الْكَلَامَ عِلْمَ التَّوْحِيدِ حَتَّى قَالَ أَبُو الْمَعَالِي فِي أَوَّلِ إِرْشَادِهِ بَعْدَ أَنْ زَعَمَ أَنَّهُ
أَوَّلُ مَا يَجِبُ عَلَى الْعَاقِلِ الْبَالِغِ بِاسْتِكْمَالِ مِنَ الْبُلُوغِ أَوْ الْحُلُمِ شَرْعاً الْقَصْدُ إِلَى النَّظَرِ
الصَّحِيحِ الْمُفْضِي إِلَى الْعِلْمِ بِمُحْدُوثِ الْعَالَمِ.

قَالَ وَالنَّظَرُ فِي اصْطِلَاحِ الْمُوَحِّدِينَ هُوَ الْفِكْرُ الَّذِي يَطْلُبُ مَنْ قَامَ بِهِ عِلْماً أَوْ غَلْبَةً ظَنٌّ
وَأَيْضاً فَإِنَّ اسْمَ الْوَاحِدِ أَوْ الْأَحَدِ قَدْ جَعَلُوا لِلَّهِ فِيهِ شَرِيكاً آخَرَ لِمَوْجُودَاتٍ وَهُوَ **الْجَوْهَرُ**
الْفَرْدُ وَجَعَلَتْ الْمُتَفَلِّسَةُ لَهُ فِي ذَلِكَ شُرَكَاءَ الْعُقُولِ وَالنُّفُوسِ كَالنَّفْسِ الْإِنْسَانِيَّةِ.

وَهَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا مِنْ أَنَّ عُمْدَةَ أَصْحَابِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْقُرْآنِ وَنَحْوِهَا مِنَ الْمَسَائِلِ أَنَّهُ". (١)

١٤٤. ٦- "قائمة بنفسها، بل القرآن يُبَيِّنُ أَنَّ فِي خَلْقِ الْأَعْيَانِ الْقَائِمَةِ بِنَفْسِهَا آيَاتٍ، ويذكر
الآيَاتِ فِي خَلْقِ الْأَعْيَانِ وَالْأَعْرَاضِ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاجْتِلَافِ اللَّيْلِ
وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنْفَعُ النَّاسَ﴾ ١، وهي أعيان. ثم قال: [﴿وَمَا أُنْزِلَ

اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ مَاءٍ ﴿٢﴾ ، والماء عينٌ قائمةٌ بنفسها. وقوله: [٢] ﴿فَأَخْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ ٣؛ هو ما يخلقه فيها من النبات، وهو أعيان. وكذلك قوله: ﴿وَبَثَّ فِيهَا مِنْ كُلِّ دَابَّةٍ﴾ ، وقوله: ﴿وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ﴾ ؛ فالرياح أعيان، وتصريفها أعراض. وقوله: ﴿وَالسَّحَابِ الْمُسَخَّرِ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ﴾ ، والسحاب أعيان. ﴿لَا يَأْتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ ٤.

وقد تقدّم ه أنّ أصل الاشتباه في هذا أنّ خلق الشيء من مادّة، هل هو خلق عين، أم إحداث اجتماع [و] ٦ افتراق وأعراض فقط.

اختلاف الناس في خلق الشيء هل هو خلق عين، أم إحداث اجتماع وافتراق على ثلاثة أقوال

والناس مختلفون في هذا على ثلاثة أقوال ٧: فالقائلون بالجواهر المفردة ٨ من أهل الكلام القائلون بأنّ الأجسام مُركّبة من الجواهر الصغار التي قد بلغت من الصغر إلى حدّ لا يتميّز منها جانب عن جانب يقولون: تلك الجواهر باقية تنقل في الحوادث، ولكن تعتقب عليها الأعراض الحادثة. والاستدلال بالأعراض على حدوث ما يلزمه من الجواهر، ثمّ

١ سورة البقرة، الآية ١٦٤.

٢ ما بين المعقوفتين ليس في ((ط)) ، وهو في ((خ)) ، و ((م)) .

٣ سورة البقرة، الآية ١٦٤.

٤ سورة البقرة، الآية ١٦٤.

٥ انظر: ما تقدم ص ٣٤٥-٣٥١، وما سيأتي ص ١٣٤٠-١٣٤٩ من هذا الكتاب.

٦ ليست في ((خ)) . وأثبتها من ((م)) ، و ((ط)) .

٧ وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله اختلاف الناس وأقوالهم في هذه المسألة.. انظر: منهاج السنة النبوية ٢١٤٠-١٤٢. ومجموع الفتاوى ١٧٢٤٣-٢٤٥. ودرء تعارض العقل والنقل

٣٨٣-٨٦.

٨ تقدم تعريف الجواهر الفرد ص ٣٤٥". (١)

١٤٥. ٧- "الاستدلال بذلك على المحدث، غير الاستدلال بحدوث هذه الأعراض على المحدث لها؛ فتلك ١ هي طريقة الجهمية المشهورة، وهي التي سلكها الأشعري في كتبه كلها متابعة للمعتزلة ٢، ولهذا قيل: الأشعرية مخانيث المعتزلة ٣. وأما الاستدلال بالحوادث على المحدث، فهي الطريقة المعروفة لكل أحد ٤، لكن تسمية هذه أعراضاً هو تسمية القائلين بالجواهر الفرد ٥، مع

١ أي الاستدلال بحدوث الأعراض على حدوث الجواهر والأجسام، ثم الاستدلال بحدوث الجواهر والأجسام على أنّ لها محدثاً. هذه هي طريقة الجهمية، ومن تابعهم.
٢ انظر: اللمع ص ٧، ٢٢ - ط مكارثي - رسالة إلى أهل الثغر ص ٢١٨-٢١٩.
والإبانة - ت فوقية - ص ٦٧، ٨٠-٨١، ١٠٢.
٣ هذه العبارة يذكرها شيخ الإسلام رحمه الله كثيراً بقوله: قيل. وقد نسبها في الفتاوى ٨٢٢٧ لأبي إسماعيل الأنصاري رحمه الله، أنّه قال: "الأشعرية الإنانث، هم مخانيث المعتزلة". وأحياناً يذكر رحمه الله هذه العبارة بقوله: "المعتزلة في الصفات مخانيث الجهمية".
وأما الكلابية: فيثبتون الصفات في الجملة، وكذلك الأشعريون، ولكنهم كما قال الشيخ أبو إسماعيل الأنصاري: "الأشعرية الإنانث، وهم مخانيث المعتزلة". انظر: مجموع الفتاوى ١٤٣٤٨-٣٤٩.

أو يذكرها بقوله: "كما قيل: المعتزلة مخانيث الفلاسفة". انظر: مجموع الفتاوى ١٢٣١.
٤ وهذه طريقة شرعية عقلية؛ فالقرآن مليء بالآيات التي تحث على التفكير والتدبر في خلق الله للاستدلال به على الخالق. وهو أمرٌ معلوم بضرورة العقل. انظر: مجموع الفتاوى ١٤٢٥.
والرسالة التدمرية ص ٢٠. ومنهاج السنة النبوية ٣٢٩-٣٠.
٥ وهم متأخروا المعتزلة والأشعرية. انظر: الفرق بين الفرق للبغدادى ص ٣٢٨. والمواقف في

علم الكلام للإيجي ص ١٦٥. والصحائف الإلهية للسمرقندي ص ٢٥٥. (١)

١٤٦. ٨- "أنّ الرازي توقّف في آخر أمره فيه؛ كما ذكّر ذلك في نهاية العقول ١. وذكّر أيضاً عن أبي الحسين البصري ٢، وأبي المعالي ٣ أنّهما توقّفا فيه ٤. والمقصود أنّ القائلين **بالجوهر الفرد** يقولون: إنّما أحدث أعراضاً لجمع الجواهر وتفريقها. فالمادّة ٥ التي هي الجواهر المنفردة باقية عندهم بأعيانها، ولكن أحدث صوراً هي أعراض قائمة بهذه الجواهر ٦.

١ انظر: نهاية العقول - مخطوط - ق ٦٧.

٢ هو أبو الحسين؛ محمد بن علي الطيب البصري. ولد في البصرة، ودرس في بغداد على القاضي عبد الجبار. من متأخري المعتزلة، ومن أئمتهم. وقال عنه ابن حجر: "شيخ المعتزلة، ليس بأهل للرواية". مات سنة ٤٣٦هـ. انظر: لسان الميزان ٥٥٩٨. وشذرات الذهب ٣٥٩.

٣ الجويني.

٤ بل إنّ أكثر طوائف أهل الكلام لم يتكلّموا به. انظر: من كتب ابن تيمية: درء تعارض العقل والنقل ٤١٣٥-١٣٦. والرد على المنطقيين ص ٦٧. ومجموع الفتاوى ١٢٣١٨. ومنهاج السنة النبوية ٢٢١١. وتفسير سورة الإخلاص ص ٨٦.

٥ المادّة تُسمّى عند المتفلسفة: هيولى. وهي أحد جزأي الجسم، والجزء الآخر هو الصورة. وكلّ جزء من هذا الجسم محلّ الجزء الآخر. فالصورة صورة للمادة؛ أي أنّها تحلّ بها. والمادّة محلّ للصورة. انظر: التعليقات للفارابي ص ٤١، ٤٣، ٦٠. والمبين في ألفاظ الحكماء والمتكلمين للآمدي ص ١١٠.

يقول شيخ الإسلام: "التحقيق أنّ المادّة والصورة لفظ يقع على معان؛ كالمادّة والصورة الصناعية، والطبيعية، والكلية، والأولية. فالأوّل: مثل الفضة إذا جعلت درهماً وخاتماً وسبيكةً، والخشب إذا جُعِلَ كرسيّاً، واللّبن والحجر إذا جعل بيتاً، والغزل إذا نُسج ثوباً، ونحو ذلك.

فلا ريب أنّ المادّة هنا التي يُسمّونها الهيولى هي أجسام قائمة بنفسها، وأنّ الصورة أعراض قائمة بها، فتحوّل الفضة من صورة إلى صورة هو تحوّلها من شكل إلى شكل، مع أنّ حقيقتها لم تتغيّر أصلاً". درء تعارض العقل والنقل ٣٨٤.

٦ انظر: منهاج السنة النبوية ٢١٣٩-١٤٠. (١).

١٤٧. ٩- "وهذا فاسد من وجوه كثيرة؛ كما قد بسط في [غير] ١ هذا الموضع ٢.

المتكلمون ليس في كتبهم إثبات الربوبية ولا المعاد
وأما كلامه في المعاد: فأبعد من هذا، وهذا؛ كما قد بيّن أيضاً ٣؛ وكذلك كلام من [تقدمه]
٤؛ من الجهمية، وأتباعهم من الأشعرية، وغيرهم، ومن المعتزلة؛ فإنّك لا تجد في كلامهم
الذي ابتدعوه؛ لا إثبات الربوبية، ولا النبوة، ولا المعاد.
[والأشعري نفسه، وأتباعه، ليس في كتبهم إثبات الربوبية، ولا المعاد] ٥، وكذلك من سلك
سبيلهم في أدلتهم ٦ من أتباع الفقهاء؛ كالقاضي أبي

١ ما بين المعقوفتين ليس في ((ط)).

٢ انظر: الجواب الصحيح ٦٤٠٠-٤٠١. وانظر أيضاً هذا الكتاب ص ٢٦٣-٢٧٤،
٥٨٥-٦٤٢.

٣ قال شيخ الإسلام رحمه الله عن أصل الرازي في إثبات المعاد وطريقته: (إنّ إثبات المعاد
موقوف على ثبوت **الجوهر الفرد**). وهذا قول أبي عبد الله الرازي، وغيره، وهو ملخص من
جعله الأصل في الإيمان بالله؛ فجعله هو الأصل في الإيمان بالمعاد، مع كونه يجعله أصلاً في
نفي الصفات التي يُنكرها ...).

ثمّ نقل رحمه الله من كتاب الرازي نهاية العقول ما يؤيّد ما ذكره عنه، ثمّ أبطل رحمه الله هذا
الأصل الذي يعتمد عليه..). انظر نقض تأسيس الجهمية ١٢٨١-٢٨٦.

٤ في ((خ)): يقدمه. وما أثبت من ((م))، و ((ط)).

٥ ما بين المعقوفتين ملحق بهامش ((خ)).

٦ يقول شيخ الإسلام رحمه الله عن أصل هؤلاء المتكلمين الذي بنوا عليه إثبات الخالق، والمعاد: "وأصل هؤلاء المتكلمين من الجهمية والمعتزلة، ومن وافقهم بنوا عليه هذا: هو مسألة **الجوهر الفرد**؛ فإنهم ظنوا أنّ القول بإثبات الصانع، وبأنه خلق السموات والأرض، وبأنه يقيم القيامة، ويبعث الناس من القبور: لا يتمّ إلا بإثبات **الجوهر الفرد**؛ فجعلوه أصلاً للإيمان بالله واليوم الآخر. أما جمهور المعتزلة، ومن وافقهم؛ كأبي المعالي، وذويه: فيجعلون الإيمان بالله تعالى لا يحصل إلا بذلك، وكذلك الإيمان بالله واليوم الآخر؛ إذ كانوا يقولون: لا يعرف ذلك إلا بمعرفة حدوث العالم، ولا يعرف حدوثه إلا بطريقة الأعراض، وطريقة الأعراض مبنية على أنّ الأجسام لا تخلو منها. وهذا لم يمكنهم أن يثبتوه إلا بالأكوان التي هي: الاجتماع، والافتراق، والحركة، والسكون. فعلى هذه الطريقة اعتمد أولهم وآخرهم ... فإنّ هذا أبلغ الأقوال؛ وهو قول الأشعريّ، ومن وافقه؛ كالقاضي أبي بكر، والقاضي أبي يعلى، وأبي المعالي الجويني، وأبي الحسين، وابن الزاغوني، وغيرهم".

نقض تأسيس الجهمية ١٢٨٠. (١).

١٤٨. ١٠- "نفسه ١، والقاضي أبي بكر، وأبي المعالي الجويني، وأبي إسحاق الاسفرايني، وأبي بكر ابن فورك، وأبي القاسم القشيري، وأبي الحسن التميمي، والقاضي أبي يعلى، وابن عقيل، وابن الزاغوني غفر الله لهم ورحمهم أجمعين ٢. وتأملت ما وجدته في الصفات من المقالات؛ مثل كتاب الملل والنحل للشهرستاني، وكتاب مقالات الإسلاميين للأشعري؛ وهو أجمع كتاب رأيته في هذا الفن، وقد ذكر فيه ما ذكر أنّه مقالة أهل السنة والحديث، وأنّه يختارها، وهي أقرب ما ذكره من المقالات إلى السنّة والحديث، لكنّ فيه أمور لم يقلها أحدٌ من أهل السنة والحديث. ونفس مقالة أهل السنة والحديث لم يكن يعرفها، ولا هو خبيرٌ بها؛ فالكتب المصنّفة في مقالات الطوائف التي صنفها هؤلاء، ليس فيها ما جاء به الرسول، وما دلّ عليه القرآن؛ لا في

١ لعله يعني أبا الحسن الأشعري؛ لأنه ذكره بعد ذكر أئمة كل فرقة، فكان من المناسب أن

يُتبعهم بذكر الأشعري وأتباعه.

٢ انظر أصل هؤلاء المتكلمين الذي بنوا عليه إثبات الخالق، والمعاد؛ وهو إثبات **الجوهر الفرد**، في: نقض تأسيس الجهمية ١٢٨٠-٢٨١. (١)

١٤٩. ١١- "الحسّ والعقل؛ فإنّهم يقولون: إنا لا نشهد، بل ولا نعلم في زماننا حدوث شيء من الأعيان القائمة بنفسها، بل كلّ ما [يُشْهَد] ١ حدوثه، بل كلّ ما حدث من قبل أن يخلق آدم إنّما [يحدث] ٢ أعراض في الجواهر التي هي باقية، لا تستحيل قطّ، بل تجتمع وتتفرّق ٣.

١ في ((م))، و ((ط)) : نشهد.

٢ في ((م))، و ((ط)) : تحدث.

٣ هذه إحدى الطرق التي يثبت بها المتكلمون من جهمية ومعتزلة، وعلى رأسهم الرازي: الصانع. ويسمون حدوث الصفات. انظر: أصول الدين للبغدادي ص ٤٠-٤١، ٥٧. ومعالم أصول الدين على هامش محصل أفكار المتقدمين للرازي ص ٢٦-٢٩. والأربعين في أصول الدين له ص ٧٠.

وقد أوضح شيخ الإسلام مراد الرازي بهذه الطريقة، فقال: "يعني بذلك ما يُحدثه الله في العالم من الحيوان والنبات والمعدن والسحاب والمطر وغير ذلك. وهو إنّما سُمي ذلك حدوث الصفات متابعاً لغيره ممن يثبت **الجوهر الفرد**، ويقول بتمائل الأجسام، وأن ما يُحدث الله تعالى من الحوادث إنّما هو تحويل الجواهر التي هي أجسام من صفة إلى صفة مع بقاء أعيانها. وهؤلاء ينكرون الاستحالة. وجمهور العقلاء وأهل العلم من الفقهاء وغيرهم متفقون على بطلان قولهم، وأن الله يحدث الأعيان ويدعها، وإن كان يحيل الجسم الأول إلى جسم آخر، قلا يقولون إن جرم النطفة باق في بدن الإنسان، ولا جرم النواة باق في النخلة". درء تعارض العقل والنقل ١٣٠٨.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله - أيضاً - معقّباً على كلام الرازي في حدوث الصفات - وهي

(١) النبوات لابن تيمية ٦٣١/٢

الطريق الرابع الذي سلكه المتكلمون في إثبات الصانع؛ وهو الاستدلال بحدوث الصفات والأعراض على وجود الصانع: "هذه الطريقة جزء من الطريقة المذكورة في القرآن، وهي التي جاءت بها الرسل، وكان عليها سلف الأمة وأئمتها وجماهير العقلاء من الآدميين؛ فإن الله سبحانه يذكر في آياته ما يُحدثه في العالم من السحاب والمطر والنبات والحيوان وغير ذلك من الحوادث؛ فيذكر في آياته خلق السموات والأرض، واختلاف الليل والنهار، ونحو ذلك. لكن القائلون بإثبات **الجوهر الفرد** من المعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم يسمون هذا استدلالاً بحدوث الصفات بناء على أن هذه الحوادث المشهودة التي كانت موجودة قبل ذلك لم تنزل من حين حدوثها بتقدير حدوثها، ولا تزال موجودة، وإنما تعيّرت صفاتها بتقدير حدوثها، كما تتغير صفات الجسم إذا تحرك بعد السكون، وكما تتغير ألوانه، وكما تتغير أشكاله. وهذا مما ينكره عليهم جماهير العقلاء من المسلمين وغيرهم. وحقيقة قول هؤلاء الجهمية والمعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم أن الرب لم يزل معطلاً لا يفعل شيئاً، ولا يتكلم بمشيئته وقدرته، ثم إنه أبدع جواهر من غير فعل يقوم به، وبعد ذلك ما بقي يخلق شيئاً، بل إنما تحدث صفات تقوم بها ويدعون أن هذا قول أهل الملل؛ الأنبياء وأتباعهم".
درء تعارض العقل والنقل ٣٨٣-٨٤.

فهذه الطريقة التي سلكها الرازي هي العمدة في إثبات الصانع عند المتكلمين، كما ذكر ذلك شيخ الإسلام رحمه الله بقوله: "ثم إن الرازي جعل هذه الطريقة التي سلكها ابن سينا هي العمدة الكبرى في إثبات الصانع؛ كما ذكر ذلك في رسالة إثبات واجب الوجود، ونهاية العقول، والمطالب العالية، وغير ذلك من كتبه. وهذا مما لم يسلكه أحد من أئمة النظار المعروفين من أهل الإسلام..". درء تعارض العقل والنقل ٣١٦٤.

وانظر: شرح الأصفهانية ١٢٦١-٢٦٢. ومجموع الفتاوى ١٧٣٢٢-٣٢٣. ودرء تعارض العقل والنقل ٣٨٢ - ٨٤، ١٦٣-١٦٤. وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص ٣٥١-٣٥٥. (١).

١٥٠. ١٢- "وهذا مُخالفةٌ للحسّ والعقل كالأول.

قولهم: إن الأعراض لا تبقى زمانين وإنه لا يفنى شيء من الأعيان ويقول كثيرٌ منهم: إنّ الأعراض لا تبقى زمانين ١، ويقولون: إنه لا يفنى ولا يعدم في زماننا شيء من الأعيان، بل كما لا يحدث شيء من الأعيان، [لا يفنى شيء من الأعيان ٢] ٣. فهذا أصل علمهم، ودينهم، ومعقولهم الذي بنوا عليه حدوث العالم، وإثبات الصانع، وهو مخالفٌ للحسّ والعقل ٤.

ويقول الذين يُثبتون **الجوهر الفرد** ٥:

١ انظر: التمهيد للباقلاني ص ٣٨. والإنصاف له ص ٢٧-٢٨. والشامل للجويني ص ١٦٧. وأصول الدين للبغدادي ص ٥٠-٥٢. والمواقف للإيجي ص ١٠١. وانظر من كتب ابن تيمية: مجموع الفتاوى ١٢٣١٦. وشرح حديث النزول ص ١٥٧-١٥٨. والنبوات ص ٢٦٨. ونقض تأسيس الجهمية ١١٠٢. ودرء تعارض العقل والنقل ١٣٠٦، ٣٤٣٤. وشرح الأصفهانية ١٢٦٥. وانظر ما سبق في هذا الكتاب ص ١٥٥-١٥٦، ٥٤١.

٢ انظر: أصول الدين للبغدادي ص ٤٥. وانظر: منهاج السنة النبوية ٢١٤٠. ودرء تعارض العقل والنقل ٥٢٠٢-٢٠٣.

٣ ما بين المعقوفتين ملحق بهامش ((خ)).

٤ سبق ذلك فيما مضى من هذا الكتاب، ص ٣٤٥.

٥ هذه المسألة من محارات العقول، وقد اضطرب فيها كثير من النظار.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: "هذه المواضع من دقيق مسائل النظار التي هي محارات العقول، التي اضطرب فيها أكثر الخائضين في ذلك. وأكثر من تكلم فيها لا يعرف إلا قولين أو ثلاثة أو أربعة، ويظنّ أن ذلك مجموع أقوال الناس، ولا يكون في تلك الأقوال التي يعرفها بل في غيرها... ومسألة **الجوهر الفرد** من هذا وهذا، ولهذا صار كثير من أعيانهم يصل فيها إلى الوقف والحيرة؛ كأبي الحسين البصري، وأبي المعالي الجويني، وأبي عبد الله الرازي، وغيرهم". شرح الأصفهانية ١٢٦٣-٢٦٤.

ولشيخ الإسلام رحمه الله كلام جامع مفصل لهذه المسألة، بيّن فيه رحمه الله بطلان القول بالجواهر الفردة، وردّ على من يقول إن الأجسام لا يستحيل بعضها إلى بعض، وبيّن أنّ القائلين ببقاء الجوهر وصل حالهم إلى التوقف أو الشك، قال رحمه الله: "فالقول بأن الأجسام مركبة من الجواهر المنفردة قول لا يعرف عن أحد من أئمة المسلمين؛ لا من الصحابة، ولا التابعين لهم بإحسان، ولا من بعدهم من الأئمة المعروفين. بل القائلون بذلك يقولون: إن الله تعالى لم يخلق منذ خلق الجواهر المنفردة شيئاً قائماً بنفسه؛ لا سماء ولا أرضاً ولا حيواناً ولا نباتاً ولا معادن ولا إنساناً ولا غير إنسان، بل إنما يحدث تركيب تلك الجواهر القديمة فيجمعها ويفرقها، وإنما يحدث أعراضاً قائمة بتلك الجواهر لا أعياناً قائمة بأنفسها، فيقولون: إنه إذا خلق السحاب والمطر والإنسان وغيره من الحيوان والأشجار والنبات والثمار، لم يخلق عيناً قائمة بنفسها، وإنما خلق أعراضاً قائمة بغيرها. وهذا خلاف ما دلّ عليه السمع والعقل والعيان. ووجود جواهر لا تقبل القسمة منفردة عن الأجسام مما يعلم بطلانه بالعقل والحس فضلاً عن أن يكون الله تعالى لم يخلق عيناً قائمة بنفسها إلا ذلك. وهؤلاء يقولون: إن الأجسام لا يستحيل بعضها إلى بعض، بل الجواهر التي كانت مثلاً في الأول هي بعينها باقية في الثاني، وإنما تغيرت أعراضها. وهذا خلاف ما أجمع عليه العلماء أئمة الدين وغيرهم من العقلاء؛ من استحالة بعض الأجسام إلى بعض؛ كاستحالة الإنسان وغيره من الحيوان بالموت تراباً، واستحالة الدم والميتة والخنزير وغيرها من الأجسام النجسة ملحاً أو رماداً، واستحالة العذرات تراباً، واستحالة العصير خمرًا، ثم استحالة الخمر خلاً، واستحالة ما يأكله الإنسان ويشربه بولاً ودمًا وغائطًا، ونحو ذلك. وقد تكلم علماء المسلمين في النجاسة: هل تظهر بالاستحالة أم لا؟ ولم ينكر أحد منهم الاستحالة. ومثبتة **الجوهر الفرد** قد فرعوا عليه من المقالات التي يعلم العقلاء فسادها ببديهة العقل ما ليس هذا موضع بسطه؛ مثل تفليك الرحي والدولاب والفلك وسائر الأجسام المستديرة المتحركة، وقول من قال منهم: إن الفاعل المختار يفعل كلما تحركت، ومثل قول كثير منهم: إن الإنسان إذا مات، فجميع جواهره باقية قد تفرقت، ثم عند الإعادة يجمعها الله. ولهذا صار كثير من حذاقهم إلى التوقف في آخر أمرهم؛ كأبي الحسين البصري، وأبي المعالي الجويني، وأبي عبد الله الرازي. وكذلك ابن عقيل، والغزالي، وأمثالهما من النظائر الذين تبين لهم فساد أقوال هؤلاء: يذمّون أقوال هؤلاء،

ويقولون: إن أحسن أمرهم الشك، وإن كانوا قد وافقوهم في كثير من مصنفاتهم على كثير مما قالوه من الباطل". منهاج السنة النبوية ٢١٣٩-١٤١". (١)

١٥١. ١٣- "وأما إن أراد بلفظ «الأجزاء والأبعاد» ما يريده المتكلمون بلفظ الجسم والتركيب - وهو الذي أراده - فإن الجسم كل جسم عندهم له أبعاد وأجزاء: إما بالفعل على قول من ثبت الجوهر الفرد، وإما بالإمكان على قول من ينفيه - فيقال له: هذا المعنى هو كما يريد الفلاسفة، والمعتزلة، بلفظ الأجزاء الصفات القائمة به، ويقولون: ليس فيه أجزاء حد، ولا أجزاء كم. وعندهم أن الأنواع مركبة من الجنس - وهو جزؤها العام - والفصل - وهو جزؤها الخاص - فإن أردت هذا المعنى فلا ريب أن الحنابلة هم من مثبتة الصفات، وهم متفقون على أن له علمًا وقدرة وحياة، فهذا النزاع الموجود فيهم هو الموجود في سائر الصفاتية". (٢)

١٥٢. ١٤- "على الجوهر الفرد. وتارة يدعي بعضهم حدوث جميع الأعراض زعمًا منه أن العرض لا يبقى زمانين؛ ويدعون مع ذلك بأن كل جسم فلن يخلو عما يمكن قبوله من الأعراض، أو عن ضد. ونشأ بينهم في هذا من المقالات والنزاع ما يطول ذكره. وأما المقدمة الثانية: فكانت في بادئ الرأي أظهر؛ ولهذا كثير منهم يأخذها مسلمة، فإن ما لا يخلو عن الحادث فهو مقارنه ومجامعه لا يتقدم عليه، وإذا قدر شيخان متقارنان لا يتقدم أحدهما الآخر، وأحدهما حادث كان الآخر حادثًا. لكن في اللفظ إجمال، فإن هذا القائل: ما لا يخلو عن الحوادث، أو ما لا يسبق الحوادث: فهو حادث، أو ما تعتقب عليه الحوادث فهو حادث ونحو ذلك. له معنيان: أحدهما: ما لا يخلو عن حوادث معينة لها ابتداء. فلا ريب أن ما تقدم على ما له ابتداء فله ابتداء.

والثاني: أن ما لا يخلو عن جنس الحوادث - بحيث لم يزل قائمًا به ما يكون فعلًا له، كالحركة

(١) النبوات لابن تيمية ١٠٩٩/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٨٦/١

التي تحدث شيئاً بعد شيء - فهذا لا يعلم أنه حادث، إن لم يعلم أن ذلك الجنس لا يكون".
(١)

١٥٣. ١٥ - "فصل وأصل هؤلاء المتكلمين من الجهمية المعتزلة ومن وافقهم الذي بنوا عليه هذا هو مسألة **الجوهر الفرد** فإنهم ظنوا أن القول بإثبات الصانع وبأنه خلق السموات والأرض وبأنه يقيم القيامة ويبعث الناس من القبور لا يتم إلا بإثبات **الجوهر الفرد** فجعلوه أصلاً للإيمان بالله واليوم الآخر أما جمهور المعتزلة ومن وافقهم كأبي المعالي وذويه فيجعلون الإيمان بالله تعالى لا يحصل إلا بذلك وكذلك الإيمان باليوم الآخر إذ كانوا يقولون لا يعرف ذلك إلا بمعرفة حدوث العالم ولا يعرف حدوثه إلا بطريقة الأعراض وطريقة الأعراض مبنية على أن الأجسام لا تخلو منها وهذا لم يمكنهم أن يثبتوه إلا بالأكوان التي هي الاجتماع والافتراق والحركة". (٢)

١٥٤. ١٦ - "الزاغوني وغيرهم فإنه لم يمكنهم أن يثبتوا أن الجسم لا يخلو من الأعراض إلا بالأكوان ثم عند التحقيق لم يمكنهم أن يثبتوا ذلك إلا بالاجتماع والافتراق فإن منهم من يقول الكون أمر عديم ومنهم من يقول الكون الذي هو الحركة والسكون إنما يلزم إذا كان الجسم في مكان فأما إذا لم يكن في مكان فيجوز خلوه عن الحركة والسكون كما يقوله طوائف كالذين قالوا ذلك من الكرامية فالأمر بهذه الطريقة إلى الاجتماع والافتراق وعلى ذلك اعتمد أبو المعالي وغيره من الأشعرية وعلى ذلك اعتمد محمد بن الهيصم وغيره من الكرامية ومعلوم أن قبول الاجتماع والافتراق لم يمكنهم حتى يثبتوا أن الجسم يقبل الاجتماع والافتراق وذلك مبني على أنه مركب من الأجزاء التي هي الجواهر المنفردة فصار الإقرار بالصانع مبنياً عند هؤلاء المتكلمين على إثبات **الجوهر الفرد**". (٣)

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤٤٢/١

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٤٣/٢

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٤٥/٢

١٥٥. ١٧- "ثم الذين ذكروا أن لهم طريقًا إلى إثبات الصانع غير هذه كأبي عبد الله الرازي وغيره وهو الذي عليه أبو الحسن الأشعري وغيره من الحذاق قال من قال من هؤلاء إن إثبات المعاد موقوف على ثبوت **الجوهر الفرد** وهذا قول أبي عبد الله الرازي وغيره وهو مخلص ممن جعله الأصل في الإيمان بالله فجعله هو الأصل في الإيمان بالمعاد مع كونه يجعله أصلاً في نفي الصفات التي ينكرها كما سيأتي بيانه قال في بعض أكبر كتبه الكلامية الذي سماه نهاية العقول في الأصل السابع عشر اعلم أن معظم الكلام في المعاد إنما يكون مع الفلاسفة ولهم أصول يفرعون شبههم عليها فيجب علينا إيراد تلك الأصول أولاً ثم الخوض بعدها في المقصود فلا جرم رتبنا الكلام في هذا الأصل على أقسام ثلاثة القسم الأول في المقدمات وفيه ثمان مسائل المسألة الأولى في الجزء الذي لا يتجزأ ولا شك أن الأجسام التي نشاهدها قابلة". (١)

١٥٦. ١٨- "مذهب بعض المتأخرين والرابع مذهب الفلاسفة فنخلص من هذا أن الخلاف بيننا وبين الفلاسفة في هذه المسألة يقع في مقامين أحدهما أن الجسم مع كونه قابلاً للانقسامات هل يعقل أن يكون واحداً هل يعقل أن يكون قابلاً للانقسامات الغير متناهية وأعجب من هذا أنهم يجعلون إثبات **الجوهر الفرد** دين المسلمين حتى يعد منكره خارجاً عن الدين كما قال أبو المعالي وذووه اتفق المسلمون على أن الأجسام تتناهي في تجزئتها وانقسامها حتى تصير أفراداً وكل جزء لا يتجزأ ولا ينقسم وليس له طرف وحد وجزء شائع ولا يتميز". (٢)

١٥٧. ١٩- "جملة ذات مساحة فغن لها غايات ومنقطعات بالجهات ثم قضوا بأنها تنقسم أجزاءً بلا نهاية والجملة المحدودة كيف تنقسم أجزاءً لا تتناهي ولا يحاط بها قلت والكلام في ذلك من وجهين أحدهما أنا نعلم بالاضطرار من دين الإسلام أن الرسول والصحابة والتابعين وأئمة المسلمين لم يبنوا شيئاً من أمر الدين على ثبوت **الجوهر الفرد** ولا انتفائه وليس المراد

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٤٦/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٤٨/٢

بذلك أنهم لم ينطقوا بهذا اللفظ فإنه قد تجدد بعدهم ألفاظ اصطلاحية يعبر بها عما دل عليه كلامهم في الجملة وذلك بمنزلة تنوع اللغات وتركيب الألفاظ المفردات وإنما المقصود أن المعنى الذي يقصده المثبتة والنفاة بلفظ **الجوهر الفرد** لم يبن عليها احد من سلف الأمة وأتمتها مسألة واحدة من مسائل الدين ولا ربطوا بذلك حكماً علمياً ولا علمياً فدعوى المدعي انبناء أصل الإيمان بالله واليوم الآخر على ذلك يضاھي دعوى المدعي أن ما بينوه من الإيمان بالله واليوم الآخر ليس هو على ما بينوه بل إما أنهم ماكانوا يعلمون الحق أو يجوز الكذب في هذا الباب لمصلحة الجمهور كما يقول نحو ذلك من يقوله من". (١)

١٥٨. ٢٠- "الأشعرية أبي المعالي الجويني وإمام المتأخرين من الفلاسفة والمتكلمين أبي عبد الله الرازي فإنه في كتابه بعد أن بين توقف المعاد على ثبوته وذكر ذلك غير مرة في أثناء مناظرته للفلاسفة قال في المسألة بعينها لما أورد حجج نفاة **الجوهر الفرد** فقال وأما المعارضات التي ذكروها فاعلم أن من العلماء من مال إلى التوقف في هذه المسألة بسبب تعارض الأدلة فإن إمام الحرمين صرح في كتاب التلخيص في أصول الفقه أن هذه المسألة من محارات". (٢)

١٥٩. ٢١- "وقد نفى **الجوهر الفرد** من أئمة المتكلمين من ليسوا دون من أثبتته بل الأئمة فيهم أكثر من الأئمة في أولئك فنفاه حسين النجار وأصحابه كأبي عيسى برغوث ونحوه وضرار بن عمرو وأصحابه كحفص". (٣)

١٦٠. ٢٢- "محدودًا بحد واحد بل قد يستحيل الصغير وله قدر يقبل نوعًا من القسمة وغيره لا يستحيل حتى يكون أصغر منه وبالجملة فليس في شيء منها قبول القسمة إلى غير نهاية بل هذا إنما يكون في المقدرات الذهنية فأما وجود مالا يتناهى بين حدين متناهين

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٥٠/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٥٢/٢

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٥٤/٢

فمكابرة وسواء كان بالفعل أو بالقوة ووجود موجود لا يتميز جانب له عن جانب مكابرة بل الأجسام تستحيل مع قبول الانقسام فلا يقبل شيء منها انقسامًا لا يتناهى كما أنها إذا كثرت وعظمت تنتهي إلى حد تقف عنده ولا تذهب إلى أبعاد لا تتناهى ولكن بنى هذه الطائفة المشهورة من المتكلمين على مسمى هذا الاسم الهائل الذي هو **الجوهر الفرد** عندهم إثبات الخالق والمعاد وهو عند التحقيق ما لا يمكن أحدًا أن يحصره بحسه باتفاقهم وعند المحققين لا مس له وما أشبهه بالمعصوم المعلوم الذي بدعته القرامطة". (١)

١٦١. ٢٣- "الذي بدعته جهال الصوفية هو نظير ما يعظمه مقابل هؤلاء الفلاسفة المشائين وأتباعهم من الجوهر المجرد وهو ما يدعونه في النفس والعقول من أنها شيء لا داخل العالم ولا خارجه ولا متحرك ولا ساكن ولا متصل بغيره ولا منفصل عنه وأمثال هذه الترهات فقول هؤلاء في إثبات هذا الجوهر المجرد كقول أولئك في **الجوهر الفرد** ثم إن هؤلاء وهؤلاء يدعون أن هذا حقيقة الإنسان هؤلاء يدعون أنه هذا الجوهر المجرد وهؤلاء يقولون إنه جوهر واحد منفرد أو جواهر كل منها يقوم به حياة وعلم وقدرة أو تقوم الأعراض المشروطة بالحياة ببعضها وثبت الحكم للجملة وعلى هذه المقالات يبنون المعاد". (٢)

١٦٢. ٢٤- "ينكرون الجوهر الفرد فإنهم يقولون إن كل متحيز فلا بد وأن يتميز أحد جانبيه عن الثاني وذلك لأنه لا بد أن يتميز يمينه عن يساره وقدامه عن خلفه وفوقه عن تحته وكلما تميز فيه شيء عن شيء فهو منقسم لأن يمينه موصوف بأنه يمين لا يسار ويساره موصوف بأنه يسار لا يمين فلو كان يمينه عين يساره لاجتمع في الشيء الواحد أنه يمين وليس يمين ويسار وليس يسار فيلزم اجتماع النفي والإثبات في الشيء الواحد وهو محال قالوا فثبت أن كل متحيز فهو منقسم وثبت أن كل منقسم فهو ليس بأحد فلما كان الله موصوفًا بأنه أحد وجب أن لا يكون متحيزًا أصلاً وذلك ينفي كونه جوهرًا وأما الذين يثبتون **الجوهر**

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٥٩/٢

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٦١/٢

الفرد فإنه لا يمكنهم الاستدلال". (١)

١٦٣. ٢٥- "فلو كان لفظ الأحد لا يقع على جسم أصلاً لكان التقدير ولم يكن ما ليس بجسم كفوًا له وهذا عنده ليس إلا **الجوهر الفرد** عند من يقول به فيكون المعنى لم يكن **الجوهر الفرد** كفوًا له وأما سائر الموجودات فلم ينف مكافأتهما له ولا أشرك بري ما ليس بجسم ولن يجبرني من الله ما ليس بجسم ومعلوم أن عامة ما يعلم من المخلوقات القائمة بأنفسها هي أجسام كأجسام بني آدم وغيرهم والأرواح تدخل في مسمى ذلك عند عامة المسلمين وإن لم تدخل عند بعضهم ومن المعلوم أن الله لم ينفه عن أن يشرك به ما ليس بجسم فقط بل نفيه عن أن يشرك به الأجسام أيضًا لاسيما وعامة ما أشرك به من الأوثان والشمس والقمر والنجوم إنما هي أجسام وفي السنن حديث أبي بكر الصديق لما استأذنه أبو برزة في قتل بعض الناس فقال إنها لم تكن لأحد بعد". (٢)

١٦٤. ٢٦- "من جوهرين هذا إنما يتم على رأي المثبتين للجوهر الفرد وإلا فنفته عندهم الجسم في نفسه واحد بسيط ليس مركبًا من الجواهر المنفردة وهذا المصنف قد صرح في أشرف كتبه عنده أن هذه المسألة متعارضة من الجانبين وهو لما أقام أدلته على إثبات **الجوهر الفرد** في هذا الكتاب في مسألة المعاد وزعم أنها قاطعة ثم ذكر المعارضات قال في الجواب أما المعارضات التي ذكروها فاعلم أنا نميل إلى التوقف في هذه المسألة بسبب تعارض الأدلة فإن إمام الحرمين صرح في". (٣)

١٦٥. ٢٧- "وهو أبو الحسين وابن الخطيب إمام مُتَّبِعِيهِ توقفوا في كون الجسم هل هو مركب من الجواهر المنفردة التي لا تنقسم أم ليس مركبًا منها كانت هذه المقدمة التي استدل بها مما لا يعلم صحتها أفاضل الطوائف المتبوعين الموافقين له فقوله بتسليمهم ذلك حجة

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٩٢/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٩٩/٣

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٠٣/٣

فاسدة وأقل ما في ذلك أن هذه المقدمة ممنوعة فلا يُسلم له منازعوه أن الجسم أقله أن يكون مركبًا من جوهرين والنزاع في ذلك بين أهل الكلام بعضهم مع بعض وبين المتفلسفة أيضًا مشهور وهولم يذكر حجة على كونه مركبًا فلا يكون قد ذكر دليلاً أصلاً فإن قيل نفاة **الجوهر الفرد** يقولون إنه يقبل التقسيم والتجزئ إلى غير غاية فما من جزء إلا وهو يحتمل التقسيم فيكون عدم الوحدة في الجسم أبلغ على قولهم قيل هؤلاء إن قالوا إن لفظ الواحد لا يقال إلا على ما لا يقبل القسمة وعندهم كل شيء قابل للقسمة فهذا اللفظ عندهم ليس له مسمى معلوم متفق عليه أصلاً إذ مورد النزاع فيه من الخفاء والنزاع ما لا يصلح أن يكون اللفظ مختصاً به إذ". (١)

١٦٦. ٢٨- "اللفظ المشهور بين العامة والخاصة لا يكون مسماه ما قد تنازع الناس في إثباته ولا يعلم إلا بدقيق النظر إن سلم ثبوته وأيضاً فهؤلاء يصرحون بأن الجسم في نفسه واحد بسيط ليس مركبًا من جوهرين ولا من جواهر وإذا كانوا يصفونه بالوحدة ويمنعون أن يكون مركبًا لا من جوهرين امتنع أن تصح هذه الحجة على أصلهم فهذه الوجوه الأربعة تبين بطلان ما ذكره من دلالة اسم الأحاد على نفي كونه جسمًا الوجه الخامس أن الجسم إما أن يكون مركبًا من الجواهر المنفردة وأقل ما يتركب منه جوهران أو لا يكون فإن كان الأول صحيحًا أبطلت الحجة الثانية التي ذكرها على نفي كونه جوهرًا فإنها مبنية على أن الجسم ليس أقله أن يكون مركبًا من جوهرين وإن كان باطلاً فسدت هذه الحجة التي نفى بها كونه جسمًا فثبت بطلان إحدى الحجتين وبقيت الحجة الثالثة التي ذكرها لنفي **الجوهر الفرد** وستكلم عليها إن شاء الله وذلك أن الجسم إن كان أقله مركبًا من جوهرين فالجوهر". (٢)

١٦٧. ٢٩- "ليس بمنقسم بل هو فرد فلا تصح تلك الحجة وإن لم يكن أقله مركبًا من جوهرين بطلت هذه الحجة فبطلت إحدى الحجتين إما التي نفى بها التجسيم أو التي نفى

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٠٥/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٠٦/٣

بما الجوهر ويلزم من بطلان إحداهما بطلان الأخرى الوجه السادس أن يقال ما ذكرته في منع الجوهر الفرد وأن كل متحيز فهو منقسم قد اعترفت بأن هذه الحجة مكافئة لنظيرها ولم تعلم الحق في ذلك ثم يقال قولك وثبت أن كل منقسم فهو ليس بأحد هذا لا يصح على قول هؤلاء فإنهم يقولون الجسم واحد في نفسه كما أنه واحد في الحس وهو واحد متصل ليس مركباً من الجواهر المنفردة فيصفونه بالوحدة وإن قالوا إنه قابل للانقسام فقبوله للانقسام عندهم لا يمنع وصفه بالوحدة عندهم وتسميتهم إياه واحداً بل يصفون بالوحدة ما هو أبلغ من ذلك فيقولون أحد بالجنس وواحد بالنوع وواحد بالشخص". (١)

١٦٨. ٣٠- "متسمًا بالأحد والواحد مع ثبوت هذه المعاني المتعددة علم أن هذا الاسم لا يُوجب نفي الصفات بل هو سبحانه أحد واحد لا شبيه له ولا شريك وليس كمثل شيء بوجه من الوجوه وكذلك هو أيضاً ذات وهو قائم بنفسه باتفاق الخلائق كلهم وسائر الذوات وكل ما هو قائم بنفسه يشاركه في هذا الاسم ومعناه كما يشاركه في اسم الوجود ومعناه وهو سبحانه يتميز عن سائر الذوات وسائر ما هو قائم بنفسه بما هو مختص به من حقيقته التي تميز بها وانفرد واختص عن غيره كما تميز بوجوب وجوده وخصوص تلك الحقيقة ليس هو المعنى العام المفهوم من القيام بالنفس ومن الذوات كما أن خصوص وجوب الوجود ليس هو المعنى العام المفهوم من الوجود فسواء سمى المُسمى هذا تعداداً أو تركيباً أو لم يسمه هو ثابت في نفس الأمر لا يمكن دفعه والحقائق الثابتة لا تُدفع بالعبارات المجملة المبهمة وإن شنع بها الجاهلون الوجه الثاني عشر قوله إن مُثَبِّتَ الجوهر الفرد يمكنهم الاحتجاج بهذه الآية على نفي كونه جوهرًا فردًا من وجه". (٢)

١٦٩. ٣١- "آخر وهو أن الأحد كما يراد به نفي التركيب والتأليف في الذات فقد يراد به نفي الضد والند ولو كان تعالى جوهرًا فردًا لكان كل جوهر فرد مثلاً له وذلك ينفي كونه أحداً وأكدوا هذا الوجه بقوله وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴿٤﴾ [الإخلاص ٤] ولو كان جوهرًا

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٠٧/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢١٣/٣

فردًا لكان كل جوهر فرد كفوًا له يقال هذه الدلالة المشتركة بين جميع الناس نفاة الجوهر وغيرهم فكل أحد يمكنه من ذلك ما أمكن هؤلاء وأيضًا فالمطلوب بهذا الدليل وهو نفي كونه جوهرًا فردًا أمر متفق عليه بين الخلائق كلهم بل هو معلوم بالضرورة العقلية أن رب السموات والأرض ليس في القدر بقدر **الجوهر الفرد** فإنه عند مُثَبِّتِه أمر لا يُحْسِه أحد من حقارته فهو أصغر من". (١)

١٧٠. ٣٢- "عليه وجوه البرهان الأول وذلك أنه لم يخل إما أن يكون منقسمًا أو غير منقسم فإن كان منقسمًا كان مركبًا وقد تقدم إبطاله وإن لم يكن منقسمًا كان في الصغر والحقارة كالجزء الذي لا يتجزأ وذلك باطل باتفاق العقلاء وأيضًا فإن من ينفي **الجوهر الفرد** يقول إن كل ما كان مشارًا إليه بأنه هاهنا أو هناك فلا بد وأن يتميز أحد جانبيه عن الآخر وذلك يوجب كونه منقسمًا فثبت بأن القول بأنه مشار إليه بحسب الحس يفضي إلى هذين الباطلين فوجب أن يكون القول به باطلاً فإن قيل لم لا يجوز أن يقال إنه تعالى واحد منزّه عن التأليف والتركيب ومع كونه كذلك فإنه يكون عظيمًا". (٢)

١٧١. ٣٣- "قسمتها وتفريقها أم لا يمكن كأرواح بني آدم والملائكة بل كالعرش وغيره وقد خالف كثير من الفلاسفة المسلمين في أن الأفلاك تقبل الانقسام والتفريق أو لا تقبلها فالناس تنازعوا في كون بعض الأجسام تقبل الانقسام الذي هو تفريق بعض الجسم عن بعض فأما الخالق تعالى وتقدس فما علمنا أحدًا منهم يصفه بذلك ولو وصفه واصف بذلك لم يكن ما ذكره الرازي حجة على بطلان قوله كما سنذكره وإن كان غير منقسم لا بالمعنى الأول الذي هو وجود الانقسام المعروف ولا بالمعنى الثاني الذي هو إمكان هذا الانقسام فقله وإن لم يكن غير منقسم كان في الصغر بمنزلة **الجوهر الفرد** ليس بلازم حينئذ وإنما

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢١٤/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤٢٦/٣

يوصف بأنه واحد". (١)

١٧٢. ٣٤- "من الأجسام كقوله تعالى وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ [النساء ١١] وقوله ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيداً ﴿١١﴾ [المدثر ١١] ونحو ذلك جسم واحد ومتحيز واحد وهو في جهة ومع ذلك ليس هو منقسمًا بالمعنى الأول فإن المنقسم بالمعنى الأول لا يكون إلا عددًا اثنين فصاعدًا كالماء إذا اقتسموه وكالأجزاء المقسومة التي لكل باب من جهنم منها جزء مقسوم وإذا كان هذا فيما يقبل القسمة كالإنسان والذي يقدر البشر على قسمته وما لا يقبل القسمة أولى بذلك وهذا ظاهر محسوس بديهى لا نزاع فيه فإن أحدًا لم ينزع في أن الجسم العظيم الذي لم يفصل بعضه عن بعض فيجعل في حيزين منفصلين أولاً يمكن ذلك فيه إذا وصف بأنه غير منقسم لم يلزم من ذلك أن يكون بقدر **الجوهر الفرد** بل قد يكون في غاية الكبر والعظم". (٢)

١٧٣. ٣٥- "فيه أجزاء موجودة فالمشار إليه بحسب الحس لا يفضي إلى الأمرين جميعًا بل على أنه إن كان منقسمًا كما ذكر لم يفض إلى شيئين بل غايته أن يفضي إلى ما ذكره من التركيب الذي تقدم الكلام عليه وإن لم يكن منقسمًا وذلك عنده لا يكون إلا على مثبتة **الجوهر الفرد** أفضى إلى أن يكون في غاية الحقارة وهذا **الجوهر الفرد** إما أن يكون منتفياً في نفس الأمر وإما أن يكون ثابتًا فلا يقول العاقل إن رب العالمين بقدره فلم يبق ما يقال إلا ما ذكره من الانقسام والتركيب وقد تقدم الكلام عليه وثبت أنه لا يفضي إلى هذين الأمرين جميعًا بل إنما يفضي إن أفضى إلى أحدهما فقط لكن يفضي إلى هذا على تقدير وإلى هذا على تقدير آخر فظهر أن كونه يشار إليه بالحس لا يفضي إلى الأمرين اللذين ذكرهما وإنما يفضي إن أفضى إلى أحدهما فقط الوجه الثالث السؤال الذي أورده وهو أنه لم

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤٣٨/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤٣٩/٣

لا يجوز أن". (١)

١٧٤. ٣٦- "يكون غير منقسم ولا يكون **بقدر الجواهر الفرد** بل يكون واحدًا عظيمًا منزهاً عن التركيب والتأليف والانقسام وهذا ليس قول من ذكره من الكرامية فقط بل إذا كان هو قول من يقول إنه فوق العرش وهو جسم فهو قول من يقول هو فوق العرش وليس بجسم بطريق الأولى والأحرى فإن نفي التركيب والانقسام على القول بنفي الجسم أظهر من نفيه على القول بثبوت الجسم فإذاً على ما ذكره هذا السؤال يورده على كل من يقول إنه فوق العرش ويقول مع ذلك إنه ليس بجسم وهذا قول الكلائية وأئمة الأشعرية وطوائف لا يحصون من الفقهاء وأهل الحديث والصوفية من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد كالقاضي أبي يعلى وأبي الوفاء بن عقيل وأبي الحسن بن الزاغوني وغيرهم بل قد ذكر الأشعري أن هذا قول أهل السنة وأصحاب الحديث فقال وقال أهل السنة وأصحاب الحديث ليس بجسم ولا يشبه". (٢)

١٧٥. ٣٧- "الحقائق وأمره ثابت على خلاف حكم الحس والخيال فقول القائل إذا كان فوق العرش إما أن يكون منقسمًا مركبًا وإما أن يكون بقدر **الجواهر الفرد** أولى بالدفع أن يقال حقيقة الرب على خلاف ما يعقل من الحقائق وأمره ثابت على خلاف حكم الحس والخيال وكون الشيء الذي فوق غيره والذي يشار إليه بالحس لا بد أن يكون منقسمًا أو حقيقياً هو من حكم الحس والخيال قطعاً يقرر ذلك الوجه الثالث عشر وهو أنك وسائر الصفاتية تثبتون رؤية الرب بالأبصار كما تواترت بذلك النصوص عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم إنك وطائفة معك تقولون إنه يرى لا في جهة ولا مقابلًا للرائي ولا فوقه ولا في شيء من جهاته الست وجمهور عقلاء بني آدم من مثبتة الصفاتية ونفاهاً يقولون إن فساد

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤٧٠/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤٧١/٣

هذا معلوم بالبديئة والحس ومن المعلوم أن كونه فوق". (١)

١٧٦. ٣٨- "وكذلك قولهم إنه ليس له سمع ولا بصر ولا قدرة ولا حياة ونحو ذلك وإذا كان كذلك ظهر ما ذكر من جهة المنازع فإن المنازع قلب عليهم القضية وقال إذا ألزمتونا أن نجعله **كالجوهر الفرد** فأنتم جعلتموه كالمعدوم وذلك أنه لما قال إنه لا يمكن أن يكون غير منقسم ويكون في غاية الصغر لأن ذلك حقير وذلك على الله محال فقال المنازع أنتم قلم لا يمكن الإحساس به أو الإشارة إليه بحال والذي لا يمكن الإحساس به ولا الإشارة إليه يكون كالمعدوم فيكون أشد حقارة فإذا جاز وصفكم بهذا فلم لا يجوز الأول وهو كلام قوي جدًا والمنازع وأصحابه يعلمون صحة هذا الكلام لأنهم يقرون في مسألة الرؤية أن كل موجود يجوز أن يحس بالحواس الخمس ويلتزمون على ذلك أن الله يجوز أن يحس به". (٢)

١٧٧. ٣٩- "يقال له هذه مصادرة على المطلوب فإنك أنت أثبت تنزيهه عن الحيز بهذه الحجة التي جعلت من مقدماتها أنه ليس بحقير بقدر **الجوهر الفرد** فقل لك ما لا يمكن الإشارة إليه وإحساسه أحقر من **الجوهر الفرد** وقد وصفته بذلك فلا يكون وصفه بقدر **الجوهر الفرد** محالاً على أصلك فقلت أما كونه موصوفاً بالحقارة إنما يلزم إذا كان له حيز ومقدار وأما إذا كان منزهاً عن الحيز والمقدار فلم يحصل بينه وبين غيره مناسبة فيقال لك الكلام إنما هو في تنزيهه عن الحيز والمقدار فأنتم تنفي ذلك ومنازعتك يثبتته وهو محل النزاع فإذا كان جوابك مبنياً على محل النزاع كنت قد صادرت منازعتك على المطلوب حتى جعلت المطلوب مقدمة في إثبات نفسه والمقدمة لا بد أن". (٣)

١٧٨. ٤٠- "تكون معلومة أو مسلمة فتكون قد طلبت منه تسليم الحكم قبل الدلالة عليه وادعيت علمه قبل حصول علمه وقد صادرت عليه وطلبت منه أن يسلمه لك بلا حجة

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٠٧/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٦٥/٣

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٦٧/٣

وإيضاح هذا أن العلم بكونه إذا وصفته بأنه لا يُحس ولا يُشار إليه ليس بأحق من **الجوهر** **الفرد** إما أن يقف على العلم بكونه ليس بذى حيز ومقدار أو لا يتوقف فإن توقف عليه لم يصح هذا الجواب حتى يثبت أنه ليس بذى حيز ومقدار حتى يتم الجواب عما أُورد على الحجة فإذا كان جواب الحجة لا يتم حتى يثبت أنه ليس بذى حيز ولا مقدار ولا يثبت ذلك حتى يتم جواب الحجة لم يكن واحدًا منهما حتى يكون الآخر قبله وذلك دور ممتنع وإن كان العلم بكونه ليس أحقر من **الجوهر الفرد** إذا وصف بأنه لا يحس ولا يشار إليه لا يقف على العلم بأنه ليس بذى حيز". (١)

١٧٩. ٤١- "ومقدار لم يصح هذا الجواب وهو قولك كونه موصوفًا بالحقارة إنما يلزم لو كان له حيز ومقدار حتى يقال إنه أصغر من غيره بل كان الجواب أن يقال لا يلزم أن يكون أحقر من **الجوهر الفرد** سواء قيل إنه ذو حيز ومقدار أو لم يقل ذلك لكنه لو قال ذلك لظهر أن كلامه باطل فإنه يعلم بالحس والضرورة أن كل ما كان ذا حيز ومقدار قيل إنه لا يحس ولا يشار إليه فإنه أصغر من **الجوهر الفرد** ومما يوضح الأمر في ذلك أن هذا السؤال الذي ذكره من جهة المنازع هو من باب المعارضة فإنه لما ذكر حجته على أنه ليس بذى جهة بأن ذلك يستلزم التركيب والحقارة قال له المعارض ما ذكرته من أنه لا يمكن إحساسه والإشارة إليه يستلزم أن يكون معدومًا وذلك أبلغ في الحقارة من **الجوهر الفرد** فقال له قولك يستلزم من الحقارة أعظم مما ألزمت به أهل الإثبات فأجاب عن المعارضة بمنع الحكم وأن صحته ملازمة لصحة قول المنازع وهذا من أفسد الأجوبة فإن المعارض يقول بل هو عندي ذو حيز ومقدار فلم قلت إنه ليس كذلك وهل النزاع إلا فيه وقولك أما إذا لم يكن ذا حيز ومقدار لم يلزم وصفه بالحقارة يقال لك من الذي سلم لك ذلك وهل النزاع إلا فيه وهذه الحجة التي ذكرتها إنما أقمتها". (٢)

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٦٨/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٦٩/٣

١٨٠. ٤٢- "أن دليله مستلزم لهذا فمتى صح دليله هذا فهذا القدر ينفعه ولا يضره لأنه يكون دليله حينئذ قد دل على شيئين على أنك جعلته أحقر من **الجوهر الفرد** وجعلته معدومًا وأنه ذو حيز ومقدار فيدل على صحة مذهبه وعلى أن مذهبك يستلزم أن الله معدوم هذا بإقراره أن دليله يستلزم صحة ذلك وإن قلت إن دليله يتوقف على صحة هذا بمعنى أنه لم يثبت أن الله ذو حيز ومقدار لم يثبت أنه إذا كان لا يحس ولا يشار إليه أنه أصغر من **الجوهر الفرد** فهذا لم تثبته بل ادعيته دعوى ساذجة فلا تكون قد أجبت عن المعارضة وهو المطلوب وذلك أنه لا يسلم أنا إذا علمنا أن الشيء لا يحس ولا يشار إليه لم يعلم أنه معدوم حتى يعلم قبل ذلك أنه ذو حيز ومقدار بل قد يكون العلم بأنه ذو حيز ومقدار بعد ذلك أو قبله أو معه إذا كانا متلازمين وهذا لازم على أصلك وأصل أصحابك لزومًا قويًا فإنكم". (١)

١٨١. ٤٣- "أنتم وسائر الصفاتية تسلمون أن كل موجود فإنه يمكن أن يحس وأن الذي لا يمكن إحساسه هو المعدوم وكثير من أهل السنة والحديث يقولون بأنه يلزم أيضًا وأنتم تريدون أنه يدرك بالحواس الخمس وأنتم تثبتون هذا مثل إثبات أنه ذو حيز ومقدار ولم يكن العلم بذلك موقوفًا على العلم بأنه ذو حيز ومقدار وإذا كنت قد قلت إن كونه موصوفًا بأنه أحقر من **الجوهر الفرد** فإذا كان لا يحس ولا يشار إليه فقد لزمك إما أن يكون معدومًا أو يكون ذا حيز ومقدار وإذا قلت إنه يحس بطل ما ذكرته هنا من أنه لا يحس ولا يشار إليه وهذا الذي يورده المنازع محمد في النظر الصحيح في المناظرة العادلة فإنه يظهر به من تناقض منازعه وضعف". (٢)

١٨٢. ٤٤- "يقتضي أنه من لوازم أصولهم التي هم معترفون فيها بالأصل وبلازم الأصل لم يلزمهم إياه غيرهم بالدليل بل هم اعترفوا به أن يكون الله له حيز ومقدار وأنه مركب مؤلف له أجزاء وأبعاد وهذا هو الذي أنكروه في هذا الموضع وليس هذا من جنس ما يلزم الرجل

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٧١/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٧٢/٣

غيره شيئاً بالحجة لكن هذا أقر بأن الله سبحانه وتعالى موصوف بوصف وأقر في موضع آخر أنه إذا كان موصوفاً بذلك الوصف لزم أن يكون كذا وكذا فمجموع الإقرارين أقر فيهما بما ذكرناه الوجه الحادي والعشرون أنه اعترف هنا أنه يكون أشد حقارة من **الجوهر الفرد** وأن يكون معدوماً إذا كان ذا حيز ومقدار وقلنا إنه لا يمكن أن يشار إليه ولا يمكن أن يحس وقد ذكر هنا أنه لا يمكن أن يشار إليه ولا يمكن أن يحس به فلزم أن يكون معدوماً أحقر من **الجوهر الفرد** ولا ريب أن هذه حقيقة قولهم وقد اعترف هو بمقدمات ذلك لكن مفرقة لم يجمعها في موضع واحد إذ لو جمعها لم يخفَ عليه وهذا شأن المبطل الوجه الثاني والعشرون أن منازعه يقول قد ثبت بالفطرة الضرورية وبالضرورة الشرعية واتفاق كل عاقل سليم". (١)

١٨٣. ٤٥- "هو معروف في الفطر وهو أحقر من **الجوهر الفرد** بلا ريب فثبت أن قولك يستلزم أن الباري معدوم وأنه أحقر من **الجوهر الفرد** وهذا مما اتفق علماء السلف وأئمة الدين أن قول الجهمية أنه ليس فوق العرش ولا داخل العالم ولا خارجه يتضمن أنه معدوم لا حقيقة له ولا وجود وقد صرحوا بذلك في غير موضع وكذلك هو في جميع الفطر السليمة وإن أردت أن تلزمه عدمه من غير بناء على المقدار فيقال الوجه الثالث والعشرون أنه إذا عرض على الفطر السليمة التي لم تقلد مذهباً تتعصب له شيء لا يكون داخل العالم ولا خارجه ولا يمكن أن يشار إليه ولا يمكن أن يحس به ولا هو في شيء من الجهات الست فإن الفطرة تقضي بأن هذا لا يكون موجوداً إلا أن يكون معدوماً وهذا قبل أن يخطر بغير الإنسان الحيز والمقدار نفياً وإثباتاً ثم بعد ذلك إذا علم أن الموجود أو أن هذا لا يكون إلا ذا حيز ومقدار كان ذلك لازماً آخر يقرر مذهب المنازع لهذا المؤسس". (٢)

١٨٤. ٤٦- "أمراً موجوداً ويقتضي أن المتحيز يحتاج إلى الحيز قوله الأجسام حاصلة في الأحياء فنقول غاية ما في الباب أن يقال الأجسام تحتاج إلى شيء آخر وهذا غير ممتنع أما

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٧٦/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٧٨/٣

كونه تعالى محتاجًا في وجوده إلى شيء آخر فممتنع فظهر الفرق يقال هذه الحجة وغيرها من الحجج كلها مبنية على أن القول بكونه فوق العرش يستلزم أن يكون متحيزًا كما قدمه في الحجة الأولى فقد تقدم أن هذا فيه نزاع مشهور بين الناس من مثبتة الصفات ونفاتها فإن كثيرًا من الصفاتية من الكلابية والأشعرية وغيرهم من الفقهاء والصوفية وأهل الحديث يقولون ليس بجسم وهو فوق العرش وقد يقولون ليس بمتحيز وهو فوق العرش إذا كان المراد بالمتحيز الجسم أو **الجوهر الفرد**". (١)

١٨٥. ٤٧- "وقالوا هذه اللوازم والتقسيم كله من حكم الوهم والخيال وباب الربوبية لا يجوز أن يحكم فيه بحكم الوهم والخيال كما قد قرره هذا المؤسس في مقدمة الكتاب ولا ريب أن قولهم هذا أصح من قول منازعيهم من النفاة لما قيل لهم إما أن يكونا متباينين وإما أن يكونا متحاثين وإما أن يكون أحدهما بحيث الآخر وإما أن يكون مباينًا عنه بالجهة فقالوا ليس بكذا ولا كذا فنفوا الطريقتين جميعًا وقالوا إنه لا يمكن أن يحس به ولا أن يشار إليه بالحس فقليل لهم هذا أحقر من **الجوهر الفرد** فقالوا في جواب ذلك إنما يلزم لو كان جسمًا أو لو كان موصوفًا بالحيز والمقدار". (٢)

١٨٦. ٤٨- "لم يذكر هو الحجة على ذلك بل أحال على ما تقدم الوجه الخامس قوله إن صح هذا السؤال لم يمكن القطع بتماثل الجواهر لاحتمال أن يقال الجواهر وإن اشتركت في الحصول في الحيز إلا أن هذا اشتراك في حكم من الأحكام والاشتراك في الحكم لا يقتضي الاشتراك في الماهية يقال لك هذا أولاً مبني على ثبوت **الجوهر الفرد** وهذا فيه من النزاع المشهور ما قد عرف وأنت قد اعترفت بأنك مع الأذكياء". (٣)

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٥٩٠/٣

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٧٣٩/٣

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٧١/٤

١٨٧. ٤٩- "المتوقفين عن نفيه وإثباته وإذا لم يعلم وجود جوهر منفرد لم يصح هذا الكلام ثم وإن كان **الجوهر الفرد** موجوداً فلا ريب أنه ليس مما يحس به حتى يعلم بالحس أن الجوهر مماثل له أو غير مماثل وحينئذ فلا يمكن العلم بكون الجواهر متماثلة بل يقال هي غير متماثلة كما قيل في الأجسام وقد قدمنا تنازع الناس هل الجواهر جنس أو جنسان أو ثلاثة أو خمسة أو أكثر من ذلك مع أن الذين يقولون إنها جنس واحد لا يقولون هي متماثلة كما أن الحيوان عندهم جنس وليس متماثلاً قوله فحينئذ لا يبعد في العقل وجود جواهر مختصة بأحيائها على سبيل الوجوب فلا يطرد دليل حدوث الأجسام في تلك الأشياء يقال لا ريب أن المسلك الذي سلكته في حدوث العالم بنيته على هذا الأصل ولكن تأمل ما يذكره من الأدلة في هذه المسألة ونحوها تبين له أن الذي يذكره من". (١)

١٨٨. ٥٠- "فصل قال الرازي البرهان السابع أنه تعالى لو كان مختصاً بالجهة والحيز لكان عظيماً لأنه ليس في العقلاء من يقول إنه مختص بجهة ومع ذلك فإنه في الحقارة مثل النقطة التي لا تنقسم ومثل الجزء الذي لا يتجزأ بل كل من قال إنه مختص بالجهة والحيز قال إنه عظيم في الذات وإذا كان كذلك فنقول الجانب الذي منه يحاذي يمين العرش إما أن يكون هو الجانب الذي منه يحاذي يسار العرش أو غيره والأول باطل لأنه إذا عقل ذلك فلم لا يعقل أن يقال إن يمين العرش عين يسار العرش حتى يقال العرش على عظمته مثل **الجوهر الفرد** والجزء الذي لا يتجزأ وذلك لا يقوله عاقل والثاني باطل لأن على هذا التقدير تكون ذات الله مركبة من الأجزاء ثم تلك الأجزاء إما أن تكون متماثلة الماهية أو مختلفة الماهية والأول محال لأن على هذا التقدير تكون بعض تلك الأجزاء". (٢)

١٨٩. ٥١- "حجج نفاة **الجوهر الفرد** فإنهم احتجوا بذلك على جواز انقسام ذلك فقد تقدم ذكر ذلك في كلامك وذكرت أن هذا الكلام حجتهم وإذا كان هذا حجة على نفي **الجوهر الفرد** لم يصح الاستدلال به مع القول بثبوت **الجوهر الفرد** وهو الجزء البسيط الذي

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٧٢/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٧٦/٤

لا تركيب فيه بحال بل يقال لك من رأس قولك كل جسم مركب من أجزاء مختلفة في الماهية فلا بد وأن ينتهي تحليل تركيبه إلى أجزاء يكون كل واحد منها مبرراً عن هذا التركيب لا يخلو إما أن تقول بثبوت **الجوهر الفرد** الذي لا تركيب فيه أو تقول بأنه ما من شيء من المتحيزات إلا وفيه تركيب يقبل لأجله الانقسام فإن قلت بالأول لم يصح أن تقول لا بد وأن يماس يمينه شيئاً ويساره شيئاً آخر فإن هذا قول بانقسامه وتركيبه إلى أجزاء يكون كل واحد منهما مبرراً عن التركيب بل يقال هذا أبداً فيه من التركيب ما يقبل لأجله الانقسام في الكم والكيف لكن هذا الجواب يصح إذا أراد بالأجزاء البسيطة **الجوهر الفرد** وأما إن أراد البسيطة عن ذلك التركيب وإن كانت مركبة من". (١)

١٩٠. ٥٢- "أجزاء متشابهة فنذكر الجواب الثاني فيقال هب أن كل جزء من تلك الأجزاء يصح أن يكون ممسوس يمينه وممسوس يساره وبالعكس لكن لم قلت إن كل واحد من تلك الأجزاء يصح أن يماس يمينه ويساره ما يصح أن يماسه الجزء الآخر يمينه ويساره وذلك لأن تلك الأجزاء إذا كانت مختلفة في الحقيقة مع تساويها في المقدار لم تكن مستوية في الحقيقة والصفة فلا يجب أن يكون حكم كل واحد منها حكم الآخر وإن كان حكم جانب كل واحد حكم الجانب الآخر لاسيما والذي يجب أن ينتهي إليه تحليل المركب من أجزاء مختلفة الحقائق إنما هي المبرأة عن ذلك التركيب إلى أجزاء بسيطة وإن كانت أجساماً بسيطة لا يجب أن تنتهي إلى **الجوهر الفرد** والأجزاء البسيطة تكون مختلفة الحقائق كما هو التقدير أنه مركب من أجزاء مختلفة الحقائق وقد تقدم أنه إذا سلم لك وجود **الجوهر الفرد** الذي ينتهي إليه تحليل التركيب لم يسلم لك أن الجواهر مستوية في الحقيقة وهذا أمر يشهد له الحس فإن أجزاء الماء وإن تفرقت وتصاغرست ليست في الحقيقة مثل أجزاء التراب ولا أجزاء الذهب وإن تصاغرست مثل أجزاء الفضة وإن كانت هذه الأجزاء". (٢)

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٩٥/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٩٦/٤

١٩١. ٥٣- "يقول أما لزوم ما ذكرته للعدم فمعلوم بالفطرة الضرورية العقلية وأما لزوم ما ذكرته أنا للانحلال فإنما هو شبهات مركبة من ألفاظ مشتركة وحينئذ فإن تحاكماً إلى فطر العالم السليمة قضت للمثبت على النافي لأن إقرار الفطر بما يقول المثبت معلوم وإقرارها بما يقوله النافي غير معلوم وإن تحاكماً إلى المقاييس العقلية فيقال قول هذا الرازي وأمثاله المتقدم في مقدمته إن الإنسان إذا تأمل في أحوال الأجرام السفلية والعلوية وتأمل في صفاتها ذلك له قانون فإذا أراد أن ينتقل منها إلى معرفة الربوبية وجب أن يستحدث لنفسه فطرة أخرى ونهجاً آخر وعقلاً آخر بخلاف العقل الذي اهتدى به إلى معرفة الجسمانيات إما أن يكون هذا الكلام حقاً وإما أن يكون باطلاً فإن كان حقاً بطلت هذه الحجة وأمثالها مما بناه على **الجوهر الفرد** نقياً وإثباتاً وعلى كون الأجسام توصف". (١)

١٩٢. ٥٤- "نوع من العلم الطبيعي الجسماني قطعاً الوجه الخامس أنه إذا كان جسماً فأنت قد ذكرت في نهايتك النزاع بين الناس في الجسم هل هو في نفسه واحد أو منقسم بعد اتفاقهم على قبولية الانقسام وهي مسألة **الجوهر الفرد** فقلت في مسائل المعاد المسألة الأولى في الجزء الذي لا يتجزأ لاشك في أن الأجسام التي شاهدناها قابلة للانقسامات والانقسامات التي يمكن حصولها فيها إما أن تكون متناهية أو لا تكون فيخرج من هذا التقسيم أربعة". (٢)

١٩٣. ٥٥- "واحداً في مقابلة ذلك فيكون من أفسد حجج السوفسطائية لقدها في أظهر الأمور الحسية البديهية ثم يقال هذه الحجة تستلزم أن لا يكون الله واحداً ولا يكون **الجوهر الفرد** واحداً إلا به ثم يقال في وحدة ذلك مثل ما قلته في وحدة الجسم وذلك يستلزم أن تكون الوحدة بالذات **وبالجوهر الفرد** متوقفاً على كونه واحداً فالكلام في تلك الوحدة كالكلام في الأولى وذلك يستلزم التسلسل وهو محال وإذا كانت هذه الحجة تستلزم

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٠٥/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٢١/٤

هذا الكفر فهي تستلزم أيضاً". (١)

١٩٤. ٥٦- "نقيض المطلوب لأن المقصود بنفي وحدة الجسم إثبات تركيبه من الأجزاء المفردة التي كل منها واحداً فإذا نفيت وحدة **الجوهر الفرد** استلزمت إبطاله وإذا بطل **الجوهر الفرد** امتنع كون الجسم مركباً من الجواهر المفردة فيلزم أن يكون واحداً فصارت هذه الحجة المذكورة لنفي وحدة الجسم مستلزمة لوحده ونافية لوحدة **الجوهر الفرد** أيضاً وكل هذا تناقض واعجب من هذا ثم من العجب قولك بعد أن ثبت أن الوحدة تستلزم التسلسل وهو محال ثم قلت وبتقدير إمكانه فلا بد وأن ينتهي إلى وحدة تقوم بالذات لا بتوسط وحدة أخرى وإذا كانت الوحدة مستلزمة للتسلسل المحال فكيف يكون تقدير إمكانه مبيناً لك جواز اتصاف شيء بالوحدة من غير توسط وحدة أخرى وكذلك من العجب قولك فلا بد وأن ينتهي إلى وحدة تقوم بالذات لا بتوسط وحدة أخرى وإلا لم تكن الذات موصوفة بالوحدة وهو المطلوب فليس هذا هو المطلوب لأن هذا الذي قدرته مع قولك إنه محال يفيد أن الذات توصف بالوحدة من غير أن تتوقف هذه الوحدة على وحدة أخرى للذات وهذا لم ينازعك فيه أحد ولا ينفي وحدة الجسم فإن". (٢)

١٩٥. ٥٧- "لما جاوره وحيزه المعين وتلك الصفة لا يقوم فيها غيره مقامه وإن كان مثله كما تقدم فلا يلزم من كونهما متماثلين أن يصير الملاقى مباعداً والمباعد ملاقياً وقولنا المثلان يصح على كل منهما ما صح على الآخر إنما هو فيما ليس من خصائص العين والملافاة والمباعدة من خصائص العين فإن الملاقى إذا صار مباعداً خرج عن حيزه المعين وعن أن يكون ملاقياً لما كان ملاقياً له ووجب أن يصير ملاقياً لغيره وكذلك المباعد وحينئذ فتختلف صفات عينه بالتفريق فلا يكون ذلك لازماً لكونهما مثلين فلا يلزم من التماثل ذلك الوجه الثامن أن يقال هذه التي سميتها أجزاءً سواء كانت أجزاءً مقدرة أو هي متميزة تميزاً حقيقياً لا يخلو إما أن تريد بكل واحد منها الجزء الذي لا يتجزأ وهو **الجوهر الفرد** أو ما هو أكبر

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٢٧/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٢٨/٤

من ذلك فإن أردت بالأجزاء الجواهر المنفردة وقد قلت إما أن تكون متماثلة الماهية أو مختلفة فيقال لك هب أنها مختلفة في الماهية ما الذي يلزم قولك والقسم الثاني وهو أن يقال إن تلك الأجزاء مختلفة في الماهية فنقول كل جسم مركب من أجزاء مختلفة الماهية فلا بد وأن ينتهي تحليل". (١)

١٩٦. ٥٨- "تركيبه إلى أجزاء ويكون كل واحد منها مبرءاً عن هذا التركيب يقال لك هذا باطل على هذا التقدير لأن كل واحد من تلك الأجزاء المختلفة الماهية إذا كان جزءاً لا ينقسم وهو **الجوهر الفرد** امتنع حينئذ أن يكون مركباً وأن يتحلل إلى أجزاء آخر فإنه لا تركيب فيه بحال أكثر ما يمكنك أن تقول فيه ما قلته في الأجزاء التي يتحلل إليها من لزوم تماسه بيمينه شيئاً ويساره شيئاً آخر لكن يقال لك هذا أولاً باطل في الجزء الذي لا ينقسم وقولك لكن يمينه مثل يساره وإلا لكان هو نفسه مركباً وقد فرضناه غير مركب كلام متناقض ينقض بعضه بعضاً فإنه إذا كان له يمين ويسار كان مركباً وقولك يمينه مثل يساره والمثلان غيران يقتضي أن فيه غيرين وهذا تركيب أيضاً وتماثل جانبيه لا يخرج عن أن يكون مركباً فقولك وقد فرضناه غير مركب تناقض وكذلك قولك ودعواك أنه تماثل يمينه يساره وإلا لكان هو نفسه مركباً يقتضي أنه مع تماثل جانبيه يكون غير". (٢)

١٩٧. ٥٩- "أنه لا تركيب فيه بحال فإن أردت هذا فيكون مضمون الكلام أنه لا بد وأن يكون فيه **الجوهر الفرد** وأنت قد وافقت أذكاء العالم على التوقف في إثبات **الجوهر الفرد** وإن كان ثبوته غير معلوم لك لم يجز أن تدعي في جسم من الأجسام المختلفة وجوب اشتماله على الأجزاء التي لا تتركب فضلاً عن أن تدعي ذلك في رب العالمين وأيضاً فإنك قد ذكرت بعد هذا أن كل واحد من تلك الأجزاء البسيطة لا بد أن يماس كل واحد بيمينه شيئاً ويساره شيئاً آخر لكن يمينه مثل يساره وهذا تصريح منك بأنه يقبل القسمة وأنه يشتمل على شيئين متماثلين وهذا ينفي **الجوهر الفرد** فقوله لا بد وأن ينتهي تحليل تركيبه

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٤٣/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٤٤/٤

إلى أجزاء يكون كل واحد منها مبرءاً عن هذا التركيب لأن التركيب عبارة عن اجتماع الوحدات مع قوله إذا ثبت هذا فنقول إن كل واحد من تلك الأجزاء البسيطة لا بد وأن يماس كل واحد منها يمينه شيئاً غير ما يماسه بيساره إثبات التركيب في البسيط المبرأ عن التركيب وهو **الجوهر الفرد** فيكون لازمه بين إثبات الجوهر". (١)

١٩٨. ٦٠- "وإذا كان كذلك فيقال إما أن يكون الحيز مستلزماً لكون الحال فيه جسماً أو جوهرًا فرداً أو لا يستلزم ذلك فإن كان الحيز مستلزماً لذلك لم يكن المختص بالحيز إلا جسماً أو جوهرًا فرداً وحينئذ فيلزم من نفي كونه جسماً وكونه جوهرًا فرداً أن لا يكون متحيزاً كما قد بفعله المؤسس وغيره أحياناً وهو خلاف الفرض فإن الفرض نفي الحيز والجهة بدون البناء على نفي الجسمية خلافاً لمن يقول ليس بجسم ولكنه في الحيز والجهة فإذا كان هذا الدليل لا يتم إلا بنفي الجسمية بطل هذا الدليل من أصله ومتى كان الحيز مستلزماً للجسم أو للجوهر الفرد لزم من نفي اللازم وهو الجسم **والجوهر الفرد** نفي الملزوم وهو الحيز وإن كان الحيز ليس مستلزماً للجسم **والجوهر الفرد** لم يلزم أن يكون الحال فيه جسماً ولا جوهرًا فرداً وحينئذ فلا يلزم أن يقال ينقسم بانقسام الحال فيه إن كان جوهرًا فرداً كان الحيز واحداً وإن كان جسماً كان أو أكثر من واحد فإن الحال فيه على هذا التقدير لا يكون جسماً ولا جوهرًا فرداً وإن كان كذلك ظهر أن تقسيمه الحيز إلى واحد أكثر من واحد غير لازم على هذا التقدير ولا يصح الدليل على التقدير الأول وذلك يظهر بطلانه على التقديرين الوجه السادس أن يقال هب أنه لم يسلم أن الحيز مستلزم لكون الحال فيه جسماً ولم يسلم أن نفي الجسم لا يستلزم نفي". (٢)

١٩٩. ٦١- "فيه كان تعدده تابعاً لتعدد الحال فيه فإن لم يثبت كون الحال فيه جسماً منقسماً لم يكن منقسماً وإذا كان المنازع له يقول إن الحال فيه ليس هو جسماً أو هو جسم وليس بمنقسم في نفسه بطل انقسام الحيز ومن المعلوم أن القائلين بأنه متحيز يقولون هذا

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ١٦٠/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢١٦/٤

تارة وهذا تارة كما تقدم ذكر ذلك عنهم ومن قال إنه منقسم بمعنى يتميز بعضه عن بعض فجوابهم ما يقال في الوجه العاشر أن يقال الحيز الواحد هو ما يحل فيه **الجوهر الفرد** كما فسرتة فيما بعد فإن الحال فيه يكون أقل القليل ويتعالى الله عن ذلك وإذا كان كذلك كان ثبوته مبنياً على ثبوت **الجوهر الفرد** وأنت قد اعترفت أنك وأذكياء الطوائف متوقفون فيه لتعارض الأدلة فيه وإذا لم يعلم ثبوت الجوهر الفرد لم يعلم ثبوت حيز واحد بهذا الصغر وإذا لم يعلم ذلك بطل العلم بأن الحيز إما واحداً بهذا التفسير وإما أكثر من واحد". (١)

٢٠٠. ٦٢- "الوجه الحادي عشر أن يقال لك ما مرادك بالحيز الواحد وبأي شيء يتميز الحيز الواحد عما هو أكثر منه فإن أردت به ما يحله **الجوهر الفرد** لم يثبت توحد الحيز حتى يثبت **الجوهر الفرد** ويثبت حلوله فيه ومن المعلوم أن **الجوهر الفرد** لو كان ثابتاً في نفس الأمر فليس هو مما يحس به حتى يعلم حلوله في الحيز أو عدم حلوله بل أكثر ما يقال إنه داخل الجسم في حيز قد علمنا أن الجواهر التي خلقت فيه أيضاً لكن هذا لا يفيد تميز الحيز الواحد عن غيره ولا العلم به وإذا كان الحيز الواحد الذي أردته لا يتميز ولا يعلم به كان العلم بحلول الشيء فيه أو عدم حلوله باطلاً لأن العلم بحلول الشيء في محله فرع تصور المحل فإذا كان المحل لا يعلم توحيده ولا يتميز كان الحكم بثبوت الحلول فيه أو عدمه حكماً باطلاً فيكون الدليل باطلاً الوجه الثاني عشر أن يقول لك المنازع إما أن تريد بالحيز الواحد ما يحل فيه **الجوهر الفرد** أو ما هو أكبر منه فإن أردت الأول فحلول الرب فيه محال كما ذكرته وكان المنازع يقول لك يحل في أكثر من واحد بهذا التفسير". (٢)

٢٠١. ٦٣- "وأما قولك الحاصل في أحد الحيزين إما أن يكون هو الحاصل في الآخر أو غيره يقال لك لا هو هو ولا هو غيره أو لا يقال هو هو ولا هو غيره كما تقدم تقرير ذلك على أصل كثير من متكلمي الصفاتية أو أكثرهم غير مرة بأن الغيرين ما جاز وجود أحدهما دون الآخر أو ما جاز مفارقتة له في مكان أو زمان أو وجود فحينئذ لا يرد ما ذكرته على

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٢٠/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٢١/٤

كونه هو هو وكونه غيره وإن أردت بالواحد ما هو أكبر من محل **الجوهر الفرد** لم يكن الحال مستلزماً لأن يكون أقل القليل وقد بطل حجة الصغير وسيأتي الكلام على الوجوب والجواز الوجه الثالث عشر أن يقال هذه الحجة مشتملة على حجتين إحداها حجة الانقسام أو الصغر وهي تعم الأقسام والثانية ما يخص قسماً قسماً مع ذلك ونحن نتكلم على الحجتين جميعاً فإحداها حجة الانقسام والتركيب والأخرى هي من جنس حجة تماثل الأجسام وهاتان الحجتان هي جماع ما يذكره النفاة في هذا الباب فإنه يعود إلى ما يذكره من التركيب وإلى ما يذكره من التمثيل وقد تقدم فيما يمتنع من ذلك وما لا يمتنع وبيننا أن سورة الإخلاص قُلْ هُوَ اللَّهُ". (١)

٢٠٢. ٦٤- "والغير والحيز فهي ألفاظ مجملة مشتركة مشتبهة يراد بها حق وباطل فيجب أن ينفي ما فيها من الباطل دون الحق الذي يريده بعض الناس بهذه الألفاظ وقد تقدم بسط ذلك بما يغني عن إعادته وهو أحال على ما تقدم فأحلنا أيضاً عليه الوجه الخامس عشر أن المنازع يقول له هب أنه في حيز واحد فلم قلت إن ذلك محال قولك إنه يكون أقل القليل ويتعالى الله عنه يقال لا نسلم أن ما هو حيز واحد لا يتسع إلا مقدار **الجوهر الفرد** بل يكون واحداً وهو عظيم وهذا في الحيز أولى منه في الجسم فإذا كان قد قال". (٢)

٢٠٣. ٦٥- "طوائف إن الجسم يكون عظيماً ويكون واحداً فالحيز أولى وأيضاً فمن قال إنه فوق العرش وهو عظيم وليس بجسم أو هو جسم وليس بمركب فإنه يقول بثبوت حيز واحد عظيم الوجه السادس عشر أن المنازع يقول **الجوهر الفرد** لا يخلو إما أن يكون ثابتاً أو لا يكون فإن كان ثابتاً لم تكن قد ذكرت دليلاً عقلياً على نفي كونه بقدره كما اعترفت بذلك فيما تقدم في نهايتك في المسلك الثاني على نفي الجسم أن المنازع إذا أصر على المطالبة بالدليل على أنه حال كونه بقدر الجوهر فطريق دفعه أن يتمسك بالوجوه التي يستدل

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٢٢/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٢٧/٤

بها على نفي الجزء الذي لا يتجزأ حتى تنقطع المطالبة وإذا". (١)

٢٠٤. ٦٦- "لم يكن لك طريق إلا هذا فهذا الطريق باطلة إذا قدر ثبوت **الجوهر الفرد**

فإنه بتقدير ثبوته تكون الوجوه التي احتج بها على نفيه باطلة وإذا لم يكن **الجوهر الفرد** ثابتاً لم يجوز أن يقال إن الحال في الجزء الواحد هو أقل القليل بل لم يكن للحيز الواحد إذا فسر بذلك وجود أصلاً وإذا كان كذلك فعلى التقديرين لا تكون قد ذكرت حجة على أنه لا يكون في الحيز الواحد وإنما تعتصم في مثل ذلك بالإجماع إجماع العقلاء وإجماع المسلمين داخل في ذلك فيقال لك هؤلاء المنازعون يقولون إنه عظيم في نفسه أعظم من كل عظيم وأكبر من كل كبير وأعلى من كل عال قد وسع كرسيه السموات السبع والأرضين السبع ويقولون لك وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ وَالْأَرْضُ جَمِيعاً قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ [الزمر ٦٧] قال ابن عباس ما السموات السبع والأرضون السبع وما بينهما في يد الرحمن إلا كخردلة في يد أحدكم أو كما قال فهذا مستند ثان نفي كونه بقدر **الجوهر الفرد** فإن سلمت ذلك لم يكن لك". (٢)

٢٠٥. ٦٧- "أن تقول ليس فوق العرش ولا هو في نفسه كبير وعظيم ولم يكن ما سلمتموه يستلزم أن لا يكون فوق العرش وإن قيل إنه في حيز واحد أو جهة واحدة وإن لم تسلم ذلك بل زعمت أنما فوق السموات رب ولا هناك إله أصلاً وأن محمداً لم يعرج به إلى الله تعالى بل صعد إلى علو العالم فقط وأن رب العالمين ليس داخل العالم ولا خارجه قالوا لك نحن نقول إن من وصفه بهذا فقد جعله معدوماً والمعدوم أحقر من **الجوهر الفرد** وإذا كان كذلك لم نسلم لك ما دمت مصراً على هذا النفي أنه أحقر من **الجوهر الفرد** فإن ذلك يستلزم تسليم النقيضين فنكون قد سلمنا أنه معدوم وأنه أحقر من **الجوهر الفرد** وذلك باطل وإذا لم نسلم له على هذا التقدير أنه أحقر من **الجوهر الفرد** لم يكن له أن يحتج بالإجماع كما تقدم نظير هذا وتقدم ما قرره في أول نهايته أن الاحتجاج بمثل هذا الإجماع الذي يختلف فيه المأخذ لا

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٢٨/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٢٩/٤

يصح نظراً ولا مناظرة فإن المناظر ليس له أن يحتج بموافقة موافق بناءً على مأخذ لا يعتقد صحته والمناظر يجيبه خصمه بأنك إن وافقتني على المأخذ وإلا منعتك الحكم على هذا التقدير لأنه عندي تقدير غير واقع فلا يكون له حجة بحال ولو احتج بها في الفطرة في". (١)

٢٠٦. ٦٨- "إعظام الله أن يكون كذلك قيل له هذه الفطرة التي فيها أن الله تعالى فوق العالم وهي تحيل أن يقال إنه ليس فوق العالم ولا داخله ولا خارجه كما تحيل أن يقال هو بقدر **الجوهر الفرد** فإن كان ما في الفطرة من هذا حقاً فكذلك الآخر وحيثئذ فلا يبقى معه حجة على نفي كونه بقدر **الجوهر الفرد** لا عقلية ولا سمعية لأن السمع إما نص وإما إجماع والسمعيات التي وصف الله فيها نفسه بأنه علي وعظيم وكبير معناها عندهم القدرة والقهر لا يعنون بما عظم قدره في نفسه فلا ينافي ما زعموه صغر المقدار لاسيما مع ما يعتمدونه من القول بأن الملك العظيم والآدمي العظيم يكون بقدر **الجوهر الفرد** لأن الحياة ولازمها لا تحل إلا في قدر ذلك كما تقدم وإذا لم يكن لهم على ذلك حجة بطلت هذه الحجج التي ذكرها وظهر عجزهم عن تنزيه الله عن صغر القدر كما عجزوا عن تنزيه الله تعالى أن يكون فيه نقص فلا يقدر أن ينزهوه على أصولهم العقلية عن نقص ولا عن صغر الوجه السابع عشر قوله في الحجة الثانية حصوله في ذلك الحيز إما واجب وإما جائز يقال إن أريد بالحيز ما". (٢)

٢٠٧. ٦٩- "الإلزامية وهذه ليست بحجة لا للناظر ولا للمناظر كما تقدم غير مرة وذلك أن هذه الحجة إما أن توجب أن كل موجودين في الشاهد على أحد هذه الأقسام أو لا توجبه فإن لم توجبه فلا يضر وإن أوجب ذلك ولم يذكر الفارق فرقاً بين الموضعين وإلا كانت حجة عليهم في الموضعين وكان له أن يقول أنا أثبت الجسم والجوهر والعرض لكذا وكذا فإن كان هذا فرقاً صحيحاً بطل الإلزام وإن لم يكن فرقاً صحيحاً تماماً امتنع الحكم إذ ليس

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٣٠/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٣١/٤

في ذلك نص ولا إجماع عام الوجه الثاني أن يقال كون الموجود في الشاهد جوهرًا فردًا أو ليس بجوهر فرد ليس ذلك بمشهود ولا معلوم بحس ولا ضرورة كالعلم بأن الموجود في الشاهد إما مباين وإما محايث بل في ذلك نزاع عظيم بين المتكلمين وهذا المؤسس هو من المتوقفين في إثبات **الجوهر الفرد** وقد حكى التوقف فيه عمن حكاه من أذكياء الطوائف كأبي الحسين البصري وأبي المعالي الجويني وإذا لم يكن هذا معلومًا بالحس والاضطرار لم يكن نظير تلك الحجة". (١)

٢٠٨. ٧٠- "الوجه الثالث أن من ينكر **الجوهر الفرد** من أهل الكلام والفلسفة أو من توقف فيه يمنع الانقسام إلى هذه الثلاثة وهؤلاء طوائف كثيرون الوجه الرابع أن قوله إن المباين بالجهة لا بد وأن يكون جوهرًا فردًا أو يكون مركبًا من الجواهر وكون كل موجودين في الشاهد على أحد هذه الأقسام الثلاثة أعني كونه عرضًا أو جوهرًا فردًا أو جسمًا مؤتلفًا لا بد وأن يكون معللاً بالوجود يقال له ليس كون الأشياء القائمة بأنفسها في الشاهد مركبة من الجواهر وإنما جوهر فرد وإما جسم مؤتلف مما يعلم لا بحس ولا بضرورة كما يعلم أن الموجود إما أن يقوم بنفسه وإما أن يقوم بغيره بل في ذلك نزاع عظيم بين الناس نفيًا وإثباتًا ووفقًا وإذا كان كذلك لم يكن نظيرًا له الوجه الخامس أن من يقول الجسم واحد في نفسه ليس مركبًا من الجواهر من أهل الكلام والفلسفة سواء قالوا ينقسم إلى جزء لا يقبل القسمة أو قالوا يقبل القسمة إلى ما لا يتناهى ينازعون في هذا الانقسام ويقولون لا نسلم أن القائم بنفسه لا يكون إلا مركبًا من الأجزاء أو جوهرًا فردًا وهؤلاء طوائف كثيرة". (٢)

٢٠٩. ٧١- "يقتضي أنا نرى بعضه دون بعض ومن المعلوم بالضرورة أن الشرائط المذكورة كما أنها حاصلة بالنسبة إلى الأجزاء التي هي مرئية فكذلك هي حاصلة بالنسبة إلى الأجزاء التي هي غير مرئية ولما كان المرئي من الأشياء المجتمعة لهذه الشروط بعض الأجزاء دون بعض علمنا أن حصول الرؤية عند اجتماع الشرائط غير واجب والمسلك الثاني لو وجب حصول

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٣٩١/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٣٩٢/٤

الإدراك عند حصول هذه الشروط لوجب رؤية **الجوهر الفرد** وذوات الهباء لكن الثاني ظاهر الفساد فالمقدم مثله بيان الأول أنا إذا رأينا جسمًا كبيراً فلا بد وأن نرى جزءاً صغيراً إذ لو لم نر جزءاً صغيراً لم نر المجموع الذي هو مجموع تلك الأجزاء ثم رؤية الجزء لا تتوقف على رؤية غيره لئلا يلزم الدور فيجب أن تصح رؤيتنا للجوهر الفرد فهاتان الحجتان إن كانتا باطلتين ف كلام وإن كانتا صحيحتين فهما يدلان على أن الرؤية لا تجب عند وجود". (١)

٢١٠. ٧٢- "واحد وساق الحجة مختصرة ومضمونها أن الأول يستلزم أن يكون منقسمًا أو يكون الواحد في حيزين والثاني يستلزم أن يكون بقدر **الجوهر الفرد** وقد تقدم الكلام على هذه الحجة بعينها في نفي التحيز المسلك الثاني لو حُلَّ في جسم فإما أن يقال إنه أبدًا كان حالاً فيه فيلزم إما قَدَمَ المحل أو حدوثه تعالى وهما باطلان أو يقال حلَّ بعد أن لم يكن حالاً فيه وحينئذٍ إما أن يكون واجباً فذاك الوجوب وإما أن". (٢)

٢١١. ٧٣- "فصل قال الرازي في تأسيسه الفصل السادس اعلم أن المشهور عن قدماء الكرامية إطلاق لفظ الجسم على الله تعالى إلا أنهم يقولون لا نريد به كونه تعالى مؤلفاً من الأجزاء ومركباً من الأبعاد بل نريد به كونه تعالى غنياً عن المحل قائماً بالنفس وعلى هذا التقدير فإنه يصير النزاع في أنه تعالى جسم أم لا نزاعاً لفظياً هذا حاصل ما قيل في هذا الباب إلا أنا نقول كل ما كان مختصاً بحيز أو جهة ويمكن أن يشار إليه بالحس فذلك المشار إليه إما أن لا يبقى منه شيء في جوانبه الستة فهذا يكون **كالجوهر الفرد** وكالنقطة التي لا تتجزأ ويكون في غاية الصغر والحقارة ولا أظن أن عاقلاً يرضى أن يقول إن إله العالم". (٣)

٢١٢. ٧٤- "كذلك أما إن بقي منه شيء في جوانبه الستة أو في أحد هذه الجوانب فهذا يقتضي كونه مؤلفاً مركباً من الجزأين أو أكثر أقصى ما في الباب أن يقول قائل إن تلك

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٤٦٩/٤

(٢) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٢٥/٥

(٣) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٣٢٤/٥

الأجزاء لا تقبل التفريق والانحلال إلا أن هذا لا يمنع من كونه في نفسه مركباً مؤلفاً كما أن الفيلسفي يقول الفلك جسم إلا أنه لا يقبل الحرق والالتئام فإن ذلك لا يمنعه من اعتقاد كونه جسماً طويلاً عريضاً عميقاً فثبت أن هؤلاء الكرامية لما اعتقدوا كونه تعالى مختصاً بالحيز والجهة ومشاراً إليه بحسب الحس واعتقدوا أنه تعالى ليس في الصغر والحقارة مثل **الجوهر الفرد** والنقطة التي لا تتجزأ وجب أن يكونوا قد اعتقدوا أنه تعالى ممتد في الجوانب أو في بعض الجوانب ومن قال ذلك فقد اعتقد كونه تعالى مركباً مؤلفاً فكان امتناعه عن إطلاق لفظ المؤلف". (١)

٢١٣. ٧٥- "وقد ثبت في صحيح مسلم (١) عن عبد الله بن عمرو عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنه قال: "إن الله قَدَّرَ مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات والأرض بخمسين ألف سنة، وكان عرشه على الماء".

وقد أخبر سبحانه أنه استوى إلى السماء الدنيا وهي دخان، فقال لها وللأرض: (اَتَيْنَا طَوْعاً أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ (١١)) (٢).

وثبت عن غير واحدٍ من الصحابة والتابعين وغيرهم من علماء المسلمين أنه خلق السماء من بخار الماء. ونحو ذلك من النقول التي يصدِّقها ما يُخبر به أهل الكتاب عن التوراة وما عندهم من العلم الموروث عن الأنبياء. وشهادة أهل الكتاب الموافقة لما في القرآن أو السنة مقبولة، كما في قوله تعالى: (قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ (٤٣)) (٣). ونظائر ذلك في القرآن.

وهذا الموضع أخطأ فيه طائفتان:

طائفة من أهل الكلام من اليهود والمسلمين وغيرهم ظنُّوا أن إخبار الله بخلقه للسماوات والأرض وما بينهما يقتضي أنهما لم يُخلقا من شيء، بل لم يكن قبلهما موجود إلا الله. ومعلوم أن خبر الله مخالف لذلك، والله قد أخبر أنه خلق الإنسان والجانَّ من مادَّةٍ ذكرها. والذين يشبِّتون **الجوهر الفرد** من هؤلاء وغيرهم يعتقدون أن خلق الإنسان وغيره مما يخلقه في هذا العالم ليس هو خلقاً لجوهر قائم بنفسه، بل هو إحداثٌ أعراض يحول بها الجواهر المنفردة

(١) بيان تلبيس الجهمية في تأسيس بدعهم الكلامية ٣٢٥/٥

(١) برقم (٢٦٥٣) .

(٢) سورة فصلت: ١١ .

(٣) سورة الرعد: ٤٣ . (١)

٢١٤ . ٧٦- "ولما كان اسمه "القيوم" يتناول هذا وهذا، وهو قيُّومُ السماوات والأرضِ ومُقيِّمُ كل مخلوقٍ من الأعيان والصفات، دَلَّ ذلك على أنَّ كلَّ مخلوقٍ له نصيب من القيام، فهو قائم بالقيم الذي أقامه، كما أن له قدرًا بالخلق، فإن اسمه "الخالق" يَقتضي الإبداعَ والتقدير، فقال: (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ (٤٩)) (١) ، وقال: (قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا (٣)) (٢) .

وإذا كان لكل شيء مخلوق قيام وقدر، دَلَّ ذلك على فساد قول من أثبت **الجوهر الفرد**، ومن قال: العرض لا يَبْقَى زمانين.

فإن الذين يقولون **بالجوهر الفرد** يَشْتَوْن شيئًا لا تَتَمَيَّزُ يَمِينُهُ عن يَسَارِهِ، ولا يُعَرَفُ بِالْحَسِّ، وهو ممتنع وجوده، فإنَّ وجودَ ما لا يَتَمَيَّزُ منه جانب عن جانب ممتنع، وإنما يَفْرِضُونَهُ في الذهن.

وعلى قولهم لا قدر له، والله تعالى قد جعل لكل شيء قدرًا، فما لا قدر له لم يُخْلَقْ، بل هو ممتنع.

وما يَفْرِضُهُ أهل الهندسة من نقطةٍ مَجْرَدَةٍ وخطٍّ مَجْرَدٍ وَسَطَحٍ مَجْرَدٍ، هي أمور مقدَّرة في الأذهان واللسان، لا تُوجَدُ مَجْرَدَةً في الخارج، بل لا تُوجَدُ إِلَّا نقطة معينة مثل نقطة الماء والحَبَرِ ونحو ذلك مما يَتَمَيَّزُ منه جانب عن جانب، لقوله تعالى: (قَدْ جَعَلَ اللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا (٣)) ، وقوله: (وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَرَهُ تَقْدِيرًا (٢)) (٣) .

(١) سورة القمر: ٤٩ .

(٢) سورة الطلاق: ٣.

(٣) سورة الفرقان: ٢. (١)

٢١٥. ٧٧- "والإيلاج هو بسبب الحركة الحولية، كما أن اختلاف الليل والنهار وتكوير

الليل على النهار وتكوير النهار على الليل هو بسبب الحركة اليومية.

وهو سبحانه (قَالِقُ الْحَبِّ وَالنَّوَى يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ) (١) ، وهو

(قَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا) (٢) .

فذكر أنه فالقُ الإصباح بعد ذكره فلق الحب والنوى، فإنه بسبب فلقه الإصباح وجعل الليل

والنهار يَنُمُّ ما يخلقه وينمو ويحصلُ مصلحته، ثم ذلك يحصل بتسخير الشمس والقمر

وجعلهما بحساب على وفق العدل في الحكمة، لا يتقدم شيء على وقته ولا يتأخر شيء

عن أجله، وهو سبحانه يسوقُ المقادير إلى المواقيت.

واستحالة الأجسام بعضها إلى بعض معلوم بالمشاهدة، وهو مما تطابق عليه أهل الطبائع

والشرائع وأهل العادات، والأطباء يعرفون استحالة الأجسام بعضها إلى بعض، وغيرهم.

وكذلك الفقهاء تكلموا في استحالة الطاهر إلى النجس، واستحالة النجس إلى الطاهر، وفي

الماء والمائع إذا خالطته النجاسة هل يستحيل أم لا؟

والذين أنكروا ذلك وقالوا **بالجوهر الفرد** زعموا أن كل ما شهد العباد أن الله يخلقه من

سحاب ونبات ومطر وإنسان وحيوان، فإن الله -فيما زعموا- [لم] يُبدع تلك الأعيان والجواهر

القائمة بأنفسها،

(١) سورة الأنعام: ٩٥.

(٢) سورة الأنعام: ٩٦. (٢)

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس ١٦٨/٥

(٢) جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس ١٧٠/٥

٢١٦. ٧٨- "وإنما يُحدثُ أعراضًا، وهو تركيبُ الجواهر بعضها مع بعض، ثم زعموا أن الجواهر إنما يُعلم أنه خلقها بالاستدلال، وهو أنها لا تخلو من الأعراض الحادثة، وما لا يخلو إذن فهو حادث. وعلى هذا اعتمدوا في خلق الله للعالم وفي إثبات الصانع، وجعلوا ذلك أصل دين المسلمين، ثم التزموا لوازم من إنكار الصفات أو بعضها، ومن إنكار الرؤية، والقول بخلق القرآن، وغير ذلك.

فتسلط عليهم السلف والأئمة وعلماء السنة بالتبديع والتكفير مع التجهيل والتضليل، وتسלט عليهم طوائف العقلاء الذين فهموا كلامهم بالتجهيل والتضليل، وخالفوا الحسن والعقل والشرع الذي هو خبر الصادق، وهذه الثلاثة هي مدارك العلم عندهم وعند غيرهم، كما ذكروا ذلك في أول كتبهم.

أما مخالفة الحسن فقولهم: إن الله لم يُبدع عين الإنسان والحيوان، ولا عين الثمار والمطر والسحاب، وإنما أحدث تأليفًا. وعلى قولهم تلك الجواهر التي كانت في بني آدم باقية بأعيانها في كل واحد من ولده، ومعلوم أن هذا غير ممكن، فإن مَنِّي الرجل الواحد لا يحتمل أن ينقسم أقسامًا بعدد كل من وُلد من الآدميين. وكذلك عندهم أن كل بني الآدميين فيه جزء من بني نوح، لأنه عندهم لم يُبدع الله عينًا، بل نفس مَنِّي الأب فيه الجواهر، ركبها تركيبًا آخر، وضم إليها جواهرًا آخر.

وأما مخالفة العقل فإثبات **الجواهر الفرد** إثبات شيء موجود لا يتميز منه شيء عن شيء، فإذا وُضع جوهر بين جوهرين، فإن كان". (١)

٢١٧. ٧٩- "وهم متنازعون في المسائل التي دلت عليها النصوص، كمسائل الصفات والقدر، وأما المسائل المولدة كمسألة **الجواهر الفرد** وتماثل الأجسام وبقاء الأعراض وغير ذلك ففيها من النزاع بينهم ما يطول استقصاؤه، وكل منهم يدعي فيها القطع العقلي. ثم كل من كان عن السنة أبعد كان التنازع والاختلاف بينهم في معقولاتهم أعظم، فالمعتزلة أكثر اختلافًا من متكلمة أهل الإثبات، وبين البصريين والبغداديين منهم من النزاع ما يطول ذكره، والبصريون أقرب إلى السنة والإثبات من البغداديين، ولهذا كان البصريون يثبتون كون

(١) جامع المسائل لابن تيمية - عزيز شمس ١٧١/٥

الباريء سميعاً بصيراً مع كونه حياً عليمًا قديراً، ويشبتون له الإرادة، ولا يوجبون الأصلاح في الدنيا، ويشبتون خبر الواحد والقياس، ولا يؤثمون المجتهدين، وغير ذلك.

ثم بين المشايخ والحسينية . أتباع أبي الحسن البصري . من التنازع ما هو معروف .
وأما الشيعة فأعظم تفرقاً واختلافاً من المعتزلة، لكونهم أبعد عن السنة منهم، حتى قيل: إنهم يبلغون اثنتين وسبعين فرقة.

وأما الفلاسفة فلا يجمعهم جامع، بل هم أعظم اختلافاً من جميع طوائف المسلمين واليهود والنصارى.

والفلسفة التي ذهب إليها الفارابي وابن سينا إنما هي فلسفة المشائين أتباع أر سطو صاحب التعاليم، وبينه وبين سلفه من النزاع والاختلاف ما يطول وصفه، ثم بين أتباعه من الخلاف ما يطول وصفه.

وأما سائر طوائف الفلاسفة، فلو حكى اختلافهم في علم الهيئة وحده لكان أعظم من اختلاف كل طائفة من طوائف أهل القبلة، والهيئة علم رياضي حسابي هو". (١)

٢١٨ . ٨٠- "من أصح علومهم، فإذا كان هذا اختلافهم فيه فكيف باختلافهم في الطبيعيات أو المنطق؟ فكيف بالإلهيات؟ .

واعتبر هذا بما ذكره أرباب المقالات عنهم في العلوم الرياضية والطبيعية، كما نقله الأشعر عنهم في كتابه في مقالات غير الإسلاميين وما ذكره القاضي أبو بكر عنهم في كتابه الدقائق فإن في ذلك من الخلاف عنهم أضعاف أضاعف ما ذكره الشهرستاني وأمثاله ممن يحكي مقالاتهم، فكلامهم في العلم الرياضي . الذي هو أصح علومهم العقلية . قد اختلفوا فيه اختلافاً لا يكاد يحصى، ونفس الكتاب الذي اتفق عليه جمهورهم . وهو كتاب المجسطي لبطليموس . فيه قضايا كثيرة لا يقوم عليها دليل صحيح، وفيه قضايا ينازعه غيره فيها، وفيه قضايا مبنية على أرصاد منقولة عن غيره تقبل الغلط والكذب.

وكذلك كلامهم في الطبيعيات في الجسم، وهل هو مركب من المادة والصورة، أو الأجزاء التي لا تنقسم، أو ليس بمركب لا من هذا ولا من هذا؟

(١) درء تعارض العقل والنقل ١/١٥٧

وكثير من حذاق النظر حار في هذه المسائل، حتى أذكىء الطوائف كأبي الحسين البصري، وأبي المعالي الجويني، وأبي عبد الله بن الخطيب. حاروا في مسألة **الجوهر الفرد**، فتوقفوا فيها تارة، وإن كانوا قد يجزمون بها أخرى، فإن الواحد من هؤلاء تارة يجزم بالقولين المتناقضين في كتابين أو كتاب. (١)

٢١٩. ٨١- "فقد اتفق الناس علي دلالة السمع علي الإثبات، وإن تنازعوا في الدلالة: هل هي قطعية أو ظنية؟ .

وأما المعارضون لذلك من أهل الكلام والفلسفة فلم يتفقوا علي دليل واحد من العقليات، بل كل طائفة تقول في أدلة خصومها: إن العقل يدل علي فسادها، لا علي صحتها، فالمثبتة للصفات يقولون: إنه يعلم بالعقل فساد قول النفاة، كما يقول النفاة: إنه يعلم بالعقل فساد قول المثبتة.

ومثبتة الرؤية يقولون: إنه يعلم بالعقل إمكان ذلك، كما تقول النفاة: إنه يعلم بالعقل امتناع ذلك.

والمتنازعون في الأفعال هل تقوم به؟ يقولون: إنه علم بالعقل قيام الأفعال به، وإن الخلق والإبداع والتأثير أمر وجودي قائم بالخالق المبدع الفاعل.

ثم كثير من هؤلاء يقولون: إن التسلسل إنما هو ممتنع في العلل، لا في الآثار والشروط، وخصومهم يقولون: ليس الخلق إلا المخلوق، وليس الفعل إلا المفعول، وليس الإبداع والخلق شيئاً غير نفس الفعل ونفس المفعول المنفصل عنه، وإن ذلك معلوم بالعقل، لئلا يلزم التسلسل.

وكذلك القول في العقليات المحضة كمسألة **الجوهر الفرد**، وتماثل الأجسام، وبقاء الأعراض، ودوام الحوادث في الماضي أو المستقبل أو غير ذلك، كل هذه مسائل عقلية قد تنازع فيها العقلاء، وهذا باب واسع، فأهل العقليات من أهل النفي والإثبات كل منهم يدعي أن العقل دل علي قوله المناقض لقول الآخر، وأما السمع فدلالته متفق عليها بين العقلاء. "

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٥٨/١

٢٢٠. ٨٢- "ومن أراد أن يماظر مناظرة شرعية بالعقل الصريح فلا يلتزم لفظاً بدعياً، ولا يخالف دليلاً عقلياً ولا شرعياً، فإنه يسلك طريق أهل السنة والحديث والأئمة الذين لا يوافقون على إطلاق الإثبات ولا النفي بل يقولون: ما تعنون بقولكم: إن كل مرئي جسم؟. فإن فسروا ذلك بأن كل مرئي يجب أن يكون قد ركه مركب، أو أن يكون كان متفرقاً فاجتمع، أو أنه يمكن تفريقه، ونحو ذلك، منعوا هم المقدمة الأولى، وقالوا: هذه السماوات مرئية مشهودة، ونحن لا نعلم أنها كانت متفرقة مجتمعة، وإذا جاز أن يرى ما يقبل التفريق فما لا يقبله أولى بإمكان رؤيته، فالله تعالى أحق بأن تمكن رؤيته من السماوات ومن كل قائم بنفسه، فإن المقتضى للرؤية لا يجوز أن يكون أمراً عديمياً، بل لا يكون إلا وجودياً، وكلما كان الوجود أكمل كانت الرؤية أجوز، كما قد بسط في غير هذا الموضع.

وإن قالوا: مرادنا بالجسم المركب أنه مركب من الجواهر المنفردة، أو من المادة والصورة نازعهم في هذا، وقالوا: دعوى كون السماوات مركبة من جواهر منفردة، أو من مادة وصورة دعوى ممنوعة أو باطلة، وبينوا فساد قول من يدعي هذا، وقول من يثبت **الجوهر الفرد** أو يثبت المادة والصورة، وقالوا: إن الله خلق هذا الجسم المشهود هكذا، وإن ركه ركه من أجسام أخرى وهو سبحانه يخلق الجسم من الجسم، كما يخلق الإنسان من الماء المهيّن، وقد ركبت العظام في مواضعها من بدن ابن آدم، وركب الكواكب في السماء، فهذا". (٢)

٢٢١. ٨٣- "العالم بحدوث الأجسام، واستدلوا على حدوث الأجسام بأنها مستلزمة للأعراض، كالحركة والسكون والاجتماع والافتراق، ثم قالوا: إن الأعراض أو بعض الأعراض حادث وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، فاحتاجوا في هذه الطريق إلى إثبات الأعراض أولاً، ثم إثبات لزومها للجسم.

فادعى قوم أن الجسم يستلزم جميع أنواع الأعراض، وأن القابل للشيء لا يخلو منه ومن

(١) درء تعارض العقل والنقل ١/١٩٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١/٢٥١

ضده، وادعوا أن كل جسم له طعم ولون وريح، وأن العرض لا يبقى زمانين، كما زعم ذلك من سلكه من أهل الكلام الصفاتية، نفاه الفعل الاختياري القائم بذاته، كالقاضي أبو بكر وأبي المعالي ونحوهما، ومن يوافقهم أحيانا كالقاضي أبي يعلى وغيره، ولما ادعوا أن الأعراض جميعها لا تبقى زمانين لزم أن تكون حادثة شيئا بعد شيء، والجسم لا يخلو منها، فيكون حادثا بناء على امتناع حوادث لا أول لها.

وعلى هذه الطريق اعتمد كثير منهم في حدوث العالم، ومن متأخريهم أبو الحسن الأمدي وغيره.

وأما جمهور العقلاء فأنكروا ذلك، وقالوا: من المعلوم أن الجسم يكون متحركا تارة، وساكنة أخرى.

وهل السكون أمر وجودي أو عدمي؟ على قولين.

وأما الاجتماع والافتراق فمبني على إثبات **الجوهر الفرد**.^(١)

٢٢٢. ٨٤- "فمن قال بإثباته قال: إن الجسم لا يخلو عن الأكوان الأربعة، وهي: الاجتماع، والافتراق، والحركة، والسكون، ومن لم يقل بإثباته لم يجعل الاجتماع من الأعراض الزائدة على ذات الجسم.

ونفاة **الجوهر الفرد** كثير من طوائف أهل الكلام وأهل الفلسفة، كالهشامية والنجارية، والضرارية، والكلابية، وكثير من الكرامية.

وأما من قال: إن نفيه هو قول أهل الإلحاد، وإن القول بعدم تماثل الأجسام ونحو ذلك هو من أقوال أهل الإلحاد: فهذا من أقوال المتكلمين، كصاحب الإرشاد ونحوه ممن يظن أن هذا الدليل الذي سلكوه في إثبات العالم هو أصل الدين، فما يفضي إلى إبطال هذا الدليل لا يكون إلا من أقوال الملحدين.

ومن لم يقل بأن الجسم يستلزم جميع أنواع الأعراض قال: إنه يستلزم بعضها كالأكوان، أو الحركة والسكون، وإن ذلك حادث.

وهذه الطريقة هي التي يسلكها أكثر المعتزلة وغيرهم ممن قد يوافقهم أحيانا في بعض الأمور

(١) درة تعارض العقل والنقل ٣٠٢/١

ك أبي الوفاء بن عقيل وغيره.

ثم هؤلاء بعد أن أثبتوا لزوم الأعراض أو بعضها للجسم، وأثبتوا حدوث ما يلزم الجسم أو حدوث بعضه، احتاجوا إلى أن يقولوا: ما لم يسبق الحوادث فهو حادث، فمنهم من اكتفى بذلك ظنا منهم أن ذلك ظاهر، ومنهم من تفتن لكون ذلك مفتقرا إلى إبطال حوادث لا أول لها، إذ يمكن أن يقال: إن الحادث بعد أن لم يكن هو كل شخص شخص من أعيان الحوادث، وأما النوع فلم يزل، فتكلموا هنا في إبطال وجود ما لا نهاية له بطريق التطبيق والموازاة والمسامطة". (١)

٢٢٣. ٨٥- "والمطر وغير ذلك، وهو إنما سمي ذلك حدوث الصفات متابعة لغيره ممن يثبت الجوهر الفرد، ويقول بتمائل الأجسام، وإن ما يحدثه الله تعالى من الحوادث إنما هو تحويل الجواهر التي هي أجسام من صفة إلى صفة مع بقاء أعيانها، وهؤلاء ينكرون الاستحالة. وجمهور العقلاء وأهل العلم من الفقهاء وغيرهم متفقون على بطلان قولهم، وأن الله تعالى يحدث الأعيان ويبدعها، وإن كان يحيل الجسم الأول إلى جسم آخر، فلا يقولون: إن جرم النطفة باق في بدن الإنسان، ولا جرم النواة باق في النخلة. والكلام على هذه الأمور مبسوط في غير هذا الموضع، فإن هذه الجمل هي من جوامع الكلام المحدث الذي كان السلف والأئمة يذمون، وينكرون على أهله. والمقصود هنا أن هذه هي أعظم القواطع العقلية التي يعارضون بها الكتب الإلهية، والنصوص النبوية، وما كان عليه سلف الأمة وأئمتها. فيقال لهم: أنتم وكل مسلم عالم تعلمون بالاضطرار أن إيمان السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان لم يكن مبنيا على هذه الحجج المبنية على الجسم، ولا أمر النبي صلى الله عليه وسلم أحدا أن يستدل بذلك على إثبات الصانع، ولا ذكر الله تعالى في كتابه وفي آياته الدالة عليه وعلى وحدانيته شيئا من هذه الحجج المبنية على الجسم والعرض، وتركيب الجسم وحدثه وما يتبع ذلك. فمن قال: إن الإيمان بالله ورسوله لا يحصل إلا بهذه الطريق كان قوله معلوم الفساد بالاضطرار

(١) درة تعارض العقل والنقل ٣٠٣/١

من دين الإسلام.

ومن قال: إن سلوك هذه الطريق واجب". (١)

٢٢٤. ٨٦- "فأجابهم من خالفهم - كالرازي وغيره - بأن الأولى قياس محض بغير جامع، فإذا قدر أن الجسم يستلزم نوعاً من أنواع الأعراض، فمن أين يجب أن يستلزم بقية الأنواع؟ وأيضاً فإن الذي يسلمونه لهم الحركة والسكون، والسكون: هل وجود أو عدم؟ فيه قولان معروفان، وأما الاجتماع والافتراق فهو مبني على مسألة **الجواهر الفرد**، ومن قال: (إن الأجسام ليست مركبة من الجواهر الفردة) - وهم أكثر الطوائف - لم يقل بأن الجسم لا يخل من الاجتماع والافتراق، بل الجسم البسيط عنده واحد، سواء قبل الافتراق أو لم يقبله، وكذلك إذا قدر أن فيه حقائق مختلفة متلازمة لم يلزم من ذلك أن يقبل الاجتماع والافتراق. وأما كونه لا يخلو عنهما بعد الاتصاف فأجابوا عنه بمنع ذلك في الأعراض التي لا تقبل البقاء كالحركات والأصوات، وأما ما يقبل البقاء فهو مبني على أن الباقي هل يفتقر زواله إلى ضد أم لا؟ فمن قال: (إن الباقي لا يفتقر زواله إلى ضد) أمكنه أن يقول بجواز الخلو عن الاتصاف بالحدث بعد قيامه بدون ضد يزيله، ومن قال: (لا يزول إلا بضد) قال: إن الحادث لا يزول إلا بضد حادث، فإن الحادث بعد الحدوث لا يخلو المحل منه ومن ضده، بناءً على هذا". (٢)

٢٢٥. ٨٧- "قلت: أثبات الأكوان بقبول الحركة والسكون هو الذي لا يمكن دفعه، فإن الجسم الباقي لا بد له من الحركة أو السكون، وأما الاجتماع والافتراق فهو مبني على إثبات **الجواهر الفرد**، والنزاع فيه كثير مشهور، فإن من ينفيه لا يقول: إن الجسم مركب منه، ولا إن الجواهر كانت متفرقة فاجتمعت، والذين يثبتونه أيضاً لا يمكنهم إثبات أن الجواهر كانت متفرقة فاجتمعت، فإنه لا دليل على أن السماوات كانت جواهر متفرقة فجمع بينها، ولهذا قال في الدليل: (فإننا ببديهة العقل نعلم أن الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق لا تعقل غير

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣٠٨/١

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٧٩/٢

متماسة ولا متباينة) .

وهذا كلام صحيح، لكن الشأن في أثبات الجواهر القابلة للاجتماع والافتراق، فما ذكره من الدليل مبني على تقدير أنها كانت متفرقة فاجتمعت، وهذا التقدير غير معلوم، بل هو تقدير منتف في نفس الأمر عند جمهور العقلاء من المسلمين وغيرهم. ثم قال أبو المعالي: (وإن حاولنا رداً على المعتزلة فيما خالفونا فيه تمسكنا بنكتتين: إحداهما: الاستشهاد بالإجماع على امتناع العرو عن الأعراض بعد الاتصاف بها. فنقول: كل عرض باق فإنه ينتفي عن محله بطريان ضده، ثم الضد إنما يطرأ في حال عدم المنتفي به". (١)

٢٢٦. ٨٨- "الاستدلال لحدوثها أن الأول يقتضي أن لا يكون الفاعل جسماً والثاني لا يقتضي ذلك) .

تعليق ابن تيمية

قلت: هذه الطريقة جزء من الطريقة المذكورة في القرآن وهي التي جاءت بها الرسل، وكان عليها سلف الأمة وأئمتها وجماهير العقلاء من الآدميين، فإن الله سبحانه يذكر في آياته ما يحدثه في العالم من السحاب والمطر والنبات والحيوان، وغير ذلك من الحوادث ويذكر في آياته خلق السموات والأرض، واختلاف الليل والنهار، ونحو ذلك، لكن القائلون بإثبات **الجوهر الفرد** من المعتزلة ومن وافقهم من الأشعرية وغيرهم يسمون هذا استدلالاً بحدوث الصفات، بناءً على أن هذه الحوادث المشهود حدوثها لم تحدث ذواتها، بل الجواهر والأجسام التي كانت موجودة قبل ذلك لم تنزل من حين حدوثها بتقدير حدوثها، ولا تزال موجودة، وإنما تغيرت صفاتها بتقدير حدوثها كان تتغير صفات الجسم إذا تحرك بعد السكون، وكما تتغير ألوانه، وكما تتغير أشكاله.

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٩١/٢

وهذا مما ينكره عليهم جماهير العقلاء من المسلمين وغيرهم". (١)

٢٢٧. ٨٩- "امتناع حوادث متعاقبة، وقد عرف ما فيه. وهذا يزيد باحتياجه إلى بيان أن الجسم لا يخلو عن صفات حادثة غير الحركة والسكون، وهذا يخالف فيه جمهور العقلاء، وهذا مبني على مقدمات، على أنه لا بد من قدر أو اجتماع أو افتراق، وإن ذلك لا يكون إلا بمخصص، وأن كل ما لا بد له من مخصص فهو محدث أما المقدمة الأولى فجمهور العقلاء سلموا أنه لا بد له من قدر، وأما كونه لا بد له من اجتماع وافتراق فهو مبني على مسألة **الجوهر الفرد** وأكثر العقلاء من طوائف المسلمين وغيرهم ينكرون **الجوهر الفرد**، حتى الطوائف الكبار من أهل الكلام، كالنجارية والضرارية والهشامية والكلائية وكثير من الكرامية مع أكثر الفلاسفة، وإن كان القول بتركيب الجسم من المادة والصورة، كما يقوله من يقوله من المتفلسفة أيضاً، أفسد من دعوى تركبه من الجواهر الفردة، فكلا القولين ضعيف ونحن في هذا المقام مقصودنا التنبيه على جوامع الطرق ومقاصدها وأما كون ما له قدر يفتقر إلى مخصص، فهذا فيه نزاع مشهور . وذلك أن القدر صفة من صفات ذي القدر، كألوانه وأكوانه وسائر ما يمكن أن يتصف به الجسم من الحياة والعلم والقدرة والكلام والسمع والبصر". (٢)

٢٢٨. ٩٠- "انهم يمكنهم أن يلزموا المعتزلة بقيام الحوادث به وإن لم يكن متحيزاً إذا كان لكل من المسألتين مأخذ يخصه وبينهما اتفاق وافتراق. وأيضاً فإن ذكر قولهم في العرش ههنا لا يظهر له وجه، إلا أن يقال هم يقولون بالتحيز، والمتحيز مركب من الجواهر المنفردة، والعرض الواحد لا يقوم بجوهرين، فلا تقوم به إرادة ولا قول. وهذا القول إن توجه كان سؤلاً عليهم في أصل إثبات الصفات لله سواء كانت قديمة أو

(١) درء تعارض العقل والنقل ٨٣/٣

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣٥٥/٣

حادثة، لا يختص هذا بمسألة حلول الحوادث.

والكرامية لهم في إثبات **الجوهر الفرد** قولان فمن نفى ذلك لم يلزمه هذا الإلزام، ومن أثبتته كان جوابه عن هذا كجواب غيره من الصفاتية في الصفات القائمة بالملائكة والآدميين وغيرهم، وكان لهم أيضاً أجوبة أخرى، كما قد بسط الكلام على ذلك في غير هذا الموضع.

الوجه الخامس

قال الآمدي هو أن من مذهبهم أن مستند المحدثات إنما هو القول الحادث أو الإرادة الحادثة، ومستند القول". (١)

٢٢٩. ٩١- "والقدرتين والإرادتين المختلفتين والإدراكين، ثم إذا قدر ان محل هذه الصفات لا يكون إلا جسماً، فيبقى الكلام في الجسم هل هو مركب هل مركب من الجواهر المنفردة؟ أو من المادة والصورة؟ أولاً من هذا ولا من هذا؟

لنظار ثلاثة أقوال في تركيب الجسم
وفي ذلك للنظار ثلاثة أقوال:

فمن قال بالمركب من الجواهر المنفردة اضطربوا في محل العلم ونحوه من العبد: هل هو جزء مفرد في القلب، كما يذكر عن ابن الرواندي؟ أو أن الأعراض المشروطة بالحياة إذا قامت بجزء من الجملة اتصف بها سائر الجملة، كما يقوله المعتزلة؟ أو حكم العرض لا يتعدى محله بل يقوم، بل يقوم بكل جوهر فرد عرض يخصه من العلم والقدرة ونحو ذلك، كما يقوله الأشعري؟ على ثلاثة أقوال.

ومن لم يقل **بالجوهر الفرد** لم يلزمه ذلك بل يقول: إن العرض القائم بالجسم ليس بمنقسم في نفسه، كما أن الجسم ليس بمنقسم، وأما قبوله للقسمة فهو كقبول الجسم للقسمة. وهؤلاء يقولون: إن الإنسان تقوم به الحياة والقدرة والحس بجميع بدنه، ويقولون: إن بدن

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٠٦/٤

الإنسان ليس مركباً من الجواهر المنفردة فلا يرد عليهم ما ورد على أولئك". (١)

٢٣٠. ٩٢- "وأما الأعراض القائمة بروحه من العلم والإرادة ونحو ذلك فهي أبعد عن الأنقسام من الأعراض ببدنه، وروحه أبعد عن كونها مركبة من الجواهر المنفردة من بدنه وإن قيل إنها جسم.

وعلى هذا فإذا قيل: يقوم بها علم واحد بمعلوم واحد كان هذا بمنزلة أن يقال يقوم بالعين إدراك واحد لمدرّك واحد وبمنزلة أن يقوم بداخل الأذن سمع واحد لمسموع واحد. وهذا وغيره مما يجيبون به المتفلسفة الذين قالوا إن النفس الناطقة لا تتحرك ولا تسكن ولا تصعد ولا تنزل وليست بجسم فإن عمدتهم على ذلك كونها يقوم بها مالا ينقسم، كالعلم بما لا ينقسم فيجب أن لا ينقسم وإذا لم تنقسم امتنع كونها جسماً وكلا المقدمتين ممنوعة، كما قد بسط الجواب عن هذه الحجة التي هي عمدتهم في غير هذا الموضع.

ولما عسر جواب هذه على الرازي ونحوه من أهل الكلام، اعتقدوا أن القول بالمعاد مبني على إثبات **الجوهر الفرد** لظنهم أنه لا يمكن الجواب عن هذه إلا بإثبات **الجوهر الفرد** وأن القول بالمعاد يفتقر إلى القول بأن أجزاء البدن تفرقت ثم اجتمعت. وليس الأمر كذلك، فإن إثبات **الجوهر الفرد** مما أنكره أئمة السلف والفقهاء وأهل الحديث والصوفية وجمهور العقلاء وكثير من". (٢)

٢٣١. ٩٣- "طوائف أهل الكلام كالهشامية والضرارية والنجارية والكلابية وكثير من الكرامية.

والقول بمعاد الأبدان مما اتفق عليه أهل الملل، فكيف يكون القول بمعاد الأبدان مستلزماً للقول **بالجوهر الفرد؟** وبسط هذه الأمور له موضع آخر. والمقصود هنا التنبيه على ما ذكره من البحث مع الكرامية. وحينئذ فيقال قول الكرامية الذي حكاه عنهم من أنه يستحيل تعري الباري عن الأقوال

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٣٤/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٣٥/٤

الحادثة في ذاته بعد قيامها قول لا يوافقهم عليه كل من وافقهم على أصل هذه المسألة، فإن الموافقين لهم على أصل المسألة هم أكثر الناس، وأئمتهم من الطوائف كلها، حتى من أئمة أهل السنة والحديث وأئمة الفلاسفة أهل الشرع وأهل الرأي وأما هذا القول فموافقهم عليه قليل.

عود إلى مناقشة كلام الأمدى في مسألة كلام الله تعالى
قال وعند ذلك فيما ان يقال باجتماع حروف القول في ذاته تعالى أو لا يقال باجتماعها فيه فإن قيل باجتماعها: فيما ان يقال بتحري ذات الباري وقيام كل حرف بجزأ منه وإما أن يقال بقيامها بذاته مع اتحاد الذات، فإن كان الأول فهو محال لوجهين: (١)

٢٣٢. ٩٤- "فإن قال إذا كان متحيزاً فالتحيزات مماثلة له كان هذا مصادرة على المطلوب، لأنه نفي كونه جسماً بناءً على نفي الجوهر ونفي الجوهر بناءً على نفي على نفي المتحيز. والمتحيز هو الجسم أو الجوهر والجسم فيكون قد جعل الشيء مقدمة في إثبات نفسه وهذه هي المصادرة.

الحجة الثانية

قال الأمدى انه إما أن يكون قابلاً للتحيزية أو لا يكون فإن كان الأول لزم أن يكون جسماً مركباً وهو محال كما يأتي وغن كان الثاني لزم أن يكون بمنزلة **الجوهر الفرد**. ولقائل أن يقول إن عنيت بالتحيزية تفرقة بعد الاجتماع أو اجتماعه بعد الافتراق فلا نسلم أن ما لا يكون كذلك يلزم أن يكون حقيراً. وإن عنيت به ما يشار إليه أو يتميز منه شيء عن شيء لم نسلم أن مثل هذا ممتنع بل نقول إن كل موجود قائم بنفسه فإنه كذلك،". (٢)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٣٦/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٥١/٤

٢٣٣. ٩٥- "أحدها **الجوهر الفرد** وعلى هذا فالجسم ليس بجوهر، وفي كونه مركباً منه نزاع.

الوجه الثاني: المتحيز، وعلى هذا فالجسم جوهر، ومن نفى **الجوهر الفرد** قال كل جسم جوهر، وكل جوهر جسم، ومن أثبته قال: الجوهر أعم من الجسم. والوجه الثالث: الجواهر العقلية عند من يثبت جوهرًا ليس بمتحيز كالعقول والنفوس والمادة والصور فإن هؤلاء المتفلسفة المشائين يدعون أن الجوهر خمسة أقسام. وجمهور العقلاء يدفعون هذا ويقولون: هذه الأمور التي سميتها جواهر عقلية إنما وجودها في الأذهان لا في الأعيان.

وقد يراد بالجواهر ما هو قائم بنفسه، فمن كان الجوهر أعم عنده من الجسم، فإذا انتفى الأعم انتفى الأخص وكذلك من كان الجوهر عنده مرادفًا للجسم، وأما من كان الجوهر عنده لا يتناول معنى الجسم، مثل أن يقدر أنه لا يستعمل لفظ الجوهر إلا في الفرد، فهذا لا يلزم من نفى كونه جوهرًا نفى كونه جسمًا، إلا بالحجة التي ذكرها، وهو أن يقال: الجسم مركب من الجواهر، فالحجة لا تستقيم إلا على تقدير ثبوت هذا الاصطلاح، مع أني لا أعرفه اصطلاحاً لأحد مطلقاً". (١)

٢٣٤. ٩٦- "ولكن بعض الناس قد يخص به الفرد مع أنه هو وغيره دائماً يسمون الجسم جوهرًا.

ولهذا قال هذا الآمدي وغيره ف ينفي كونه جوهرًا: إما أن يكون قابلاً للتجزية فيكون جسمًا مركبًا، وإما أن لا يكون قابلاً للتجزية فيكون في غاية الصغر والحقارة، وكثيراً ما يقع في كلامهم لفظ الجوهر متناولاً للجسم وكثيراً ما يقع مختصاً بالفرد فما ذكره أولاً في نفى الجوهر بالمعنى العام فالجسم يدخل فيه فإن صح ما ذكره صح نفى الجسم لكن قد عرف ضعفه.

وأما إذا كان المنفي هو **الجوهر الفرد** فقط، فيحتاج أن يقول إن الجسم مركب منه لينفي الجسم.

(١) درة تعارض العقل والنقل ١٨٤/٤

لكن هذا فيه نزاع معروف وأكثر الناس على انه ليس بمركب من الجواهر المنفردة وهو الصواب كما قد بسط في موضعه.

فمن الناس من يقول: إنه مركب من جواهر متناهية لا تقبل القسمة بوجه من الوجوه حتى ولا بالوهم ومنهم من يقول: هو مركب من جواهر غير متناهية كذلك، ومنهم من يقول هو مركب من الهولي والصورة لكنه يقبل القسمة إلى غير نهاية، ومنهم من يقول ليس بمركب لكنه يقبل التقسيم إلى الجواهر المنفردة التي لا تتجزأ". (١)

٢٣٥. ٩٧- "فسروا به الاتحاد في احدهما كان موجوداً في الآخر، وما فسروا به تعدد أحدهما كان موجوداً في الآخر.

الخامس

أنا لا نسلم الحصر فيما ذكره من الأقسام بتقدير انقسام الجسم بل من الممكن أن يقال: قام كل جزء من أجزاء هذه الصفات بجزء من أجزاء الموصوف وكل جزء منه متصف بجزء من الصفة.

وهذا التقسيم غير ما ذكره من الأقسام، ليس فيه اتصاف كل جزء بجميع الصفة، ولا المتصف بجميعها بعض الجملة، ولا كل جزء مختصاً بجميع صفته، ولا قيام واحد بمتعدد. فإن قال: الصفة لا تنقسم ومحلها ينقسم.

قيل: هذه مكابرة للحس والعقل، بل انقسامها محلها يبين هذا أن من أعظم عمد مثبتي **الجوهر الفرد** قولهم: إن الحركة قائمة بالجسم، والزمان مقدار الحركة، والزمان فيه الآن الذي لا ينقسم، فلا ينقسم قدره من الحركة، فلا ينقسم الجزء الذي يحلها، وإنما استدلوا على وجود الجزء الذي لا ينقسم إلا بوجود جزء من الحركة لا ينقسم، فعلم أن انقسام الحال عندهم كانقسام محله مع أن هذا معلوم بالحس والعقل". (٢)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٨٥/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٩٢/٤

٢٣٦. ٩٨- "وكذلك المتفلسفة القائلون بأن النفس الناطقة ليست جسماً:

عمدتم أنه يقوم بها مالا ينقسم، ومالا ينقسم إلا بما لا ينقسم، فقد اتفقت الطوائف على أن الصفة إذا لم تنقسم كان محلها لا ينقسم.

السادس

أن قوله: إما أن يكون كل جزء من الأجزاء متصفاً بهذه الصفات.

يقال له: إن أردت أنه يتصف به كما تتصف به الجملة فهذا لا يقوله عاقل، فإنه ليس في الأجسام ما يكون صفة جميعه صفة للجوهر الفرد منه، على الوجه الذي هي به صفة لجمعية وإن أردت أنه متصف به كما يليق بذلك الجزء فلم قلت إن ما اتصف به بالصفة على هذا الوجه يمكن انفراده عن غيره فضلاً عن كونه إلهاً؟

وهذا لأنه ليس في جميع ما يعلم من الموصوفين المنفردين بأنفسهم ما هو جوهر فرد، ولا في شيء مما يشاهد من الموصوفين ما هو جوهر فرد، بل **والجواهر الفرد** بتقدير وجوده لا يحس به ولا يوجد منفرداً فما كان لا يوجد وحده حتى ينضم إليه أمثاله كيف يكون حياً فضلاً عن أن يكون فرساً أو بعيراً؟ فضلاً عن أن يكون أنساناً أو ملكاً أو جنبا فضلاً عن أن يكون إلهاً؟". (١)

٢٣٧. ٩٩- "جسم كالأجسام، بمعنى أنه مشارك لغيره في مسمى الجسمية، كما يشاركه في

مسمى الموصوفية والقيام بالنفس، وأنه لم يثبت له لوازم القدر المشترك، ولا يثبت له شيء من خصائص المخلوقين، ولا يكون مماثلاً لشيء من الأجسام فيما يجب ويجوز ويمتنع عليه، لأن الأجسام المخلوقة لها خصائص تختص باعتبارها ثبت لها ما يجب ويجوز ويمتنع عليه. والقدر المشترك عند هؤلاء لا يستلزم شيئاً من خصائص المخلوقين، وهذا القدر لم يتعرض له هنا بنفي ولا إثبات لكنه يقول: إن القدر المشترك يستلزم التماثل في الحقيقة، وإن ما لزم كلا من الأجسام لزم الآخر وإنما يفترقان فيما يعرض لهما بمشيئة الخالق.

لكن هذا القول لم يقرر هنا، فبقي كلامه بلا حجة، مع أن هذا القول فاسد في نفسه كما

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٩٣/٤

قد عرف.

وهو لما قرره في موضع آخر بناه على أصلين: على إثبات **الجوهر الفرد** وتماثل الجواهر. وكلاهما ممنوع باطل، قد قرر هو انه لا حجة عليه، مع أن القول بانه جسم كالأجسام ما علمت أنه قاله أحد، ولا نقله أحد عن أحد وهو مع هذا لم". (١)

٢٣٨. ١٠٠- "ويمتنع وجود أحدهما بدون الجسم بل **والجوهر الفرد** عند عامة القائلين به يمتنع وجوده بدون وجود الجسم.

السابع

أن يقال قولك إن المركب الواجب بنفسه مفتقر إلى كل واحد من أجزائه ضرورة استحالة وجود المركب دون أجزائه وكل منها غير مفتقر إليه كلام باطل وهو بالعكس أولى. وذلك أن ما قدر انه جزء إذا كان مفتقر إليه لزم أن يكون واجباً بنفسه وإذا كان واجباً بنفسه فإما أن يكون مستقلاً لا يتوقف على وجود الجزء الآخر ولا الجملة أو لا بد له من ذلك فإن كان مستقلاً بنفسه لا يتوقف على جزء آخر ولا على المجموع لزم تعدد الأمور الواجبة بنفسها المستقلة التي يستغني بعضها عن بعض ولا يتوقف واحد منها على الآخر ولا على الجملة.

ومعلوم أنه إذ كان هذا جائزاً لزم أن يكون هناك مجموع كل منه واجب بنفسه والمجموع واجب بتلك الواجبات فإذا قدر تعدد الواجب بنفسه كان هذا مبطلاً لأصل هذا الكلام فضلاً عن فروعه". (٢)

٢٣٩. ١٠١- "هي وجوداً مطلقاً وإن كانت حقيقته نفس وجوده فكيف يكون رب العالمين حقيقته وجود مطلق لا يتصور إلا في الذهن؟

بل هو سبحانه وتعالى مختص بحقيقته التي لا يشركه فيها غيره ولا يعلم كنهها إلا هو وتلك

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٩٨/٤

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٣٠/٤

هي وجوده الذي لا يشركه فيه غيره ولا يعلم كنهه إلا هو.
والناس إذا علموا وجوداً مطلقاً أو حقيقة مطلقة، فذلك هو الكلي العام الشامل، ليس هو نفس الحقيقة الموجودة في الخارج.
وكذلك تركب الحقيقة من الصفات العامة والخاصة، إنما هو تركيب في الذهن تركيب ذهني عقلي اعتباري.
وكذلك تركب الموصوف من الذات ولاصفات إنما يكون تركيباً لو كان هناك ذات مجردة عن تلك الصفات، أو لو أمكن وجود ذلك فأما الذات التي لا تكون إلا حية عالمة فلا يتصور أنفكاكها عن الحياة والعلم، حتى نقول إن الذات تركيب مع الصفات.
وكذلك أيضاً الماهية المشار إليها القائمة بنفسها المبينة لغيرها، إنما يقال هي مركبة من الأجزاء المنفردة، أو من المادة والصورة، ولو كان لهذا التركيب حقيقة، فأما إذا كان **الجوهر** **الفرد** باطلاً، وتركب الجسم من الجوهرين: المادة والصورة باطلاً، والأمور المشار إليها المبينة لغيرها من المخلوقات: كالشمس والقمر ليس هو مركباً من أجزاء منفردة، ولا من جوهرين: مادة وصورة فكيف يظن برب العالمين أنه مركب من ذلك؟". (١)

٢٤٠. ١٠٢- "ولا يقرب إليه شيء ولا يقرب هو من شيء وأمثال ذلك، بل ويقولون أيضاً: إنه لا تمكن رؤيته ولا غير ذلك من الإحساس به، ولا يمكن الإشارة إليه.
وآخرون منهم يقولون: ليس له علم ولا قدرة ولا حياة، ولا غير ذلك من الصفات.
وآخرون يقولون: لا يسمى موجوداً حياً عالماً قادراً إلا مجازاً، أو بالاشتراك اللفظي، وأن هذه الأسماء لا تدل على معنى معقول، ويقولون: إذا أثبتنا هذه الصفات لزم أن يكون متحيزاً، والمتحيز مركب، أو **كالجوهر الفرد** في الصغر، ونحو ذلك، فيفرون من هذه الصفات، لاعتقادهم أن ذلك يقتضي التجسيم، والأجسام عندهم موجودة، لكنها عند بعضهم محدثة، وعند بعضهم ممكنة، فإذا وصفوا الواجب القديم بذلك، لزم أن يكون عندهم ممكناً أو محدثاً، وذلك ينافي وجوبه وقدمه، ويقولون: إن هذه المقدمات معلومة بالنظر.
وأما المثبتون فيقولون: الموصوف بهذه الصفات السلبية لا يكون إلا ممتنعاً، والامتناع ينافي

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٤٤/٥

الوجود، فضلاً عن وجوب الوجود، فيقولون: إن الواصفين له بهذه الصفات وصفوه بما لا يتصف به إلا ما يمتنع وجوده، ومن وصف ما يجب وجوده بما يمتنع وجوده، فقد جعله دون المعدوم الممكن الوجود.

ويقولون: إن هذه المقدمات معلومة بالضرورة، فهم يقولون لأولئك: أنتم فررتم من وصفه بالإمكان فوصفتموه بالامتناع، ومن وصفه بالحدوث فوصفتموه بالعدم". (١)

٢٤١. ١٠٣- "وأتباعهم، فلا يطلقون لفظ (الجسم) نفيًا ولا إثباتًا، وأما كثير من أهل الكلام فيطلقون لفظ (الجسم)، كهشام بن الحكم، وهشام الجواليقي وأتباعهما.

وجوه للرازي في الأربعين الوجه الأول

قال الرازي: لما وجوه: الأول: لو كان مشاراً إليه، فإن لم ينقسم كان في الحقارة **كالجوهر الفرد**، وتعالى عنه وفاقاً، وإن انقسم كان مركباً، وقد سبق بطلانه).

قال (وعبر أصحابنا عن هذا بأنه لو كان فوق العرش، فإن كان أكبر منه أو مثله كان منقسماً لكون العرش منقسماً، وإن كان أصغر فإن بلغ إلى صغر **الجوهر الفرد** جاءت الحقارة المنزه عنها وفاقاً، وإلا لزم التركيب.

ثم من قال بأن كل متحيز قابل للقسمة كفاه أن يقول: كل متحيز فإن يمينه غير يساره، وقدامه غير خلفه، ولزم التركيب).

الرد عليه من وجوه: الوجه الأول

قول من يقول: هو فوق العرش وليس بمنقسم، ولا متحيز، ولا له يمين ولا يسار يتميز منه بعضه عن بعض، كما يقول ذلك من يقوله من الكلابية والكرامية والأشعرية، ومن وافقهم من أهل الحديث والصوفية، الذين يقولون: هو فوق العرش وليس بجسم". (٢)

(١) درء تعارض العقل والنقل ١٨٢/٦

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٨٩/٦

٢٤٢. ١٠٤- "كالتيمييين، والقاضي أبي يعلى، وأتباعه كابن الزاغوني، وغير ذلك وكما يقول ذلك من يقول من الفلاسفة، كما حكاه ابن رشد عن الحكماء، كما تقدم بعض ذلك.

وهؤلاء خلق كثيرون فإن هؤلاء يقولون: لا نسلم أنه إذا لم ينقسم كان الجوهر الفرد، ويقولون: لا نسلم أنه يلزم أنه يكون أكبر من العرش أو أصغر أو مساوياً، فإن هذه الأقسام الثلاثة إنما تلزم إذا كان جسماً متحيزاً محدوداً، فإذا كان فوق العرش وليس بجسم مقدر محدود، لم يلزم لا هذا ولا هذا، مع أنه مشار إليه.

فإن قال النفاة: فساد هذا معلوم بالضرورة، فإننا نعلم بالضرورة أن ما كان فوق غيره، فإما أن يكون أكبر منه أو أصغر منه أو بقدره، ونعلم أنه يتميز منه جانب عن جانب، وهذا هو الانقسام.

قالت لهم المثبتة: تجويز هذا أقرب إلى العقل من تجويز وجود موجود لا داخل العالم ولا خارجه ولا يشار إليه، وتجويز وجود موجودين ليس أحدهما محايثاً للآخر ولا مبايناً له، وأنتم تقولون: إن الحكم بكون الشيء أكبر من غيره وأصغر ومساوياً، وأنه مباين له ومحايث له ومشار إليه ونحو ذلك، هو من حكم الوهم التابع للحس، وتقولون: إن حكم الوهم لا يقبل في غير الأمور الحسية، وتزعمون أن الكلام في صفات الرب تعالى من هذا الباب.

فيقال لكم: إن كان مثل هذا الحكم غير مقبول، لم يقبل حكمكم". (١)

٢٤٣. ١٠٥- "فيكون قوله أقرب إلى اتفاق الشرع والعقل، وأقرب إلى الشرع منفرداً، فيكون أرجح من قولهم على كل تقدير.

وهكذا هو عند أهل الإسلام، فإن الكلائية والكرامية والأشعرية أقرب إلى السنة والحق من جهمية الفلاسفة والمعتزلة ونحوهم، باتفاق جماهير المسلمين وعوامهم.

الوجه الثاني

أنه يقال له: ما تعني بقولك: إن كل مشار إليه فإما أن ينقسم أو لا ينقسم؟ أعني بالانقسام

(١) درء تعارض العقل والنقل ٦/٢٩٠

إمكان تفريقه وتجزئته وتبعضه؟ أم تعني به أن كل مشار إليه، إذا لم يكن بقدر **الجوهر الفرد** فإنه يكون مركباً من الجواهر المنفردة؟ أو تعني به أنه يشار إلى شيء منه دون شيء، ويرى منه شيء دون شيء، ويتميز منه شيء عن شيء.

فإن أردت الأول لازم التقدير الأول، فإنه لا يلزم من كونه لا يمكن تفريقه وتبعيضه وتقسيمه أن يكون صغيراً بقدر **الجوهر الفرد**، فإننا نعلم بالاضطرار إمكان كون الشيء كبيراً عظيماً مع أنه لا يمكن تفريقه وتبعيضه وتقسيمه.

بل قد تنازع الناس في كثير من المخلوقات: هل تقبل التفريق أو لا تقبله؟ ومن قال: إنها تقبله أثبتته بالدليل، لم يقل: إنه معلوم بالضرورة". (١)

٢٤٤. ١٠٦ - "عقليات صحيحة لا يلزم من القدح فيها في السمع، فكيف بالمعقولات التي فيها خطأ كثير وتنازع عظيم.

بل كل من كان عن الشرائع أبعد، كان اضطرابهم في عقلياتهم أكثر، كالفلاسفة فإن بينهم من الاختلاف في عقلياتهم - حتى في المنطق والهيئة والطبيعات - ما لا يكاد يحصى. وكلامهم في الإلهيات قليل، وعلمهم بها ضعيف، ومسائلها عندهم يسيرة، وهي مع هذا عندهم لحم جمل غث على رأس جبل وعمر، لا سهل فيرتقي، ولا سمين فينتقل. وأساطينهم معترفون بأنه لا سبيل لهم إلى اليقين فيها وإنما يتكلمون فيها بالأولى وألا خلق، وهم مع هذا متنازعون فيها أعظم من تنازع كل فرقة من مبتدعة أهل الملل في الأمور الإلهية. وإذا كان جنس ما يسميه هؤلاء عقليات، فيه خطأ كثير باتفاق الناس وبالضرورة، لم يمكن أن يقبل جنس ما يقال له عقليات، فضلاً عن أن يعارض به، ولو قبل جنس ما يقال له عقليات كله، للزم من الجميع بين النقيضين ما شاء الله.

فنفاة الجزء - الذي هو **الجوهر الفرد** - ومشتوه، كل منهم يقول: إن ذلك معلوم بالعقل. والقائلون ببقاء بعض الأعراض، مع القائلين بفنائها، والقائلون بتمائل الأجسام مع القائلين

باختلافها، والقائلون". (١)

٢٤٥. ١٠٧- "خير، وعين الكلام الذي هو أمر بالصلاة، هو عين الكلام الذي هو أمر بالصيام، وعين الكلام الذي هو خبر عن الله، هو عين الكلام الذي هو خبر عن أبي لهب، فيجمعون ذلك بين كون الواحد العام الكلّي المشترك الذي لا يكون إلا بالذهن، هو الآحاد المعينة الموجودة في الخارج، ولا يفرقون بين الواحد بالنوع والواحد بالعين. كما لم يفرق بين هذا وهذا وحدة الوجود، الذين قالوا الوجود واحد، وجعلوا وجود الخالق عين وجود المخلوقات، الذين قالوا: الحقائق المتنوعة كالأمر والخبر حقيقة واحدة. فالواحد الذي يثبتته النفاة - أو من أخذ ببعض أقوالهم - لا بد أن يتضمن بعض هذا، مثل جعل الذرات هي الصفات، أو جعل كل صفة هي الأخرى، أو جعل الكل المقسوم إلى أنواع هو نفس الأعيان المختلفة الموجودة في الخارج، وجعل ما يمتنع وجوده في الخارج ولا يكون إلا في الذهن أمراً موجوداً في الخارج يجب وجوده في الخارج، وجعل ما يجب وجوده في الخارج مما يمتنع وجوده في الخارج، فلا يكون إلا في الذهن. ومنتهاهم في توحيدهم إلى إثبات واحدتين: أحدهما: **الجوهر الفرد** الذي يثبت من يثبت من المعتزلة ومن وافقهم من أهل الكلام، مع أن". (٢)

٢٤٦. ١٠٨- "وجواز طريان الاجتماع والافتراق عليها، أو تبدل بعضها ببعض، وهي بذاتها لا تجتمع ولا تفترق، لأن حكم الذات لا يتبدل، فلا بد إذاً من جامع فارق). قال: (وقد أخذ الأستاذ أبو إسحاق الإسفراييني هذه الطريقة فكساها عبارة أخرى).

تعليق ابن تيمية

قلت: هذه الطريقة: إنما أراد بها امتناع قدم جميع الجواهر، فهي مبنية على إثبات **الجوهر الفرد**، حتى يمكن أن يفرض إمكان اجتماع الجواهر وافتراقها، وإلا فإذا قيل: إن من الأجسام

(١) درء تعارض العقل والنقل ٤٢/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ١٢٥/٧

ما هو واحد في نفسه، أو كل جسم متشابه فهو واحد في نفسه، أو قيل: إنه مركب من المادة والصورة - لم يلزم الافتراق فيما هو واحد في نفسه، ولا يسلم المنازع إمكان افتراق كل جسم، فيمنع قوله: ". (١)

٢٤٧. ١٠٩- "الرازي قصر فيه من وجهين: أحدهما: أنه لا يستدل بنفس الحدث، بل يجعل الحدث دليلاً على إمكان الحادث، ثم يقول: والممكن لا بد له من مرجح، وهذا الإمكان الذي يثبت هو الإمكان الذي يثبت ابن سينا، وهو الإمكان الذي يشترك فيه القديم والحادث، فجعل القديم الأزلي ممكناً يقبل الوجود والعدم، وهذا مما خالفوا فيه سلفهم وسائر العقلاء، فإنهم متفقون على أن الممكن الذي يقبل الوجود والعدم لا يكون إلا حادثاً. وابن سينا وأتباعه يوافقن الناس على ذلك، لكن يتناقضون وقد بسط الكلام على ذلك في مواضع، كما تكلمنا على ذلك فيما ذكره الرازي في إثبات الصانع في أول المطالب العالية وأول الأربعين وبيننا فساد ذلك، وأنه على هذا التقدير لا ينفي لهم دليل على إثبات واجب الوجود.

الوجه الثاني: إنه جعل ذلك استدلالاً بحدوث الصفات والأعراض ليس بمستقيم، بل هو مبني على مسألة **الجوهر الفرد**. وقد ذكرنا في غير موضع أن هؤلاء بنوا مثل هذا الكلام على مسألة **الجوهر الفرد**، وأن الأجسام مركبة من الجواهر المفردة، وأن الحادث إنما هو اجتماع الجواهر وافتراقها، وحركتها وسكونها، وهذه الأربعة هي الأكوان عندهم، أو حدوث غير ذلك من الأعراض، فيجعلون تبديل الأعيان وإحداثها إنما هو تبديل أعراض. ". (٢)

٢٤٨. ١١٠- "معهم في غير ذلك من أصولهم، فإنه يبين تناقضهم، ويلزمهم فيما نفوه نظير ما يلزمونه لأهل الإثبات فيما أثبتوه فيستفاد من مناظرته لهم معرفة فساد كثير من أصولهم، ولكن سلم لهم أصولاً وافقهم عليها، مثل تسليمه لهم صحة طريق الأعراض مع طولها،

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٢٥/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٢٣٢/٧

ومثل إثباته للصانع بهذه الطريق التي هي من جنسها، وبني ذلك على إثبات **الجوهر الفرد**، فلزم من تسليمه ذلك لهم لوازم أراد أن يجمع بينها وبين ما أثبتته من الرؤية، وإثبات الكلام والصفات والعلو لله تعالى، فقال جمهور طوائف العقلاء من أهل السنة والحديث وغيرهم، ومن المعتزلة والفلاسفة وغيرهم: أن هذا مناقضة مخالفة لصريح المعقول. ولهذا قال من قال: بقيت عليه بقية من الاعتزال، وقالوا: إنه وافقهم على بعض أصولهم التي بنوا عليها قولهم كهذا الأصل.

كلام أبي نصر السجزي في الإبانة
وهذا ما ذكره أبو نصر السجزي في الإبانة قال: حكى محمد بن عبد الله المغربي المالكي، وكان فقيهاً صالحاً، عن الشيخ أبي سعيد البرقي وهو من شيوخ فقهاء المالكيين بركة، عن أستاذ خلف المعلم، كان من فقهاء المالكيين، قال: أقام الأشعري أربعين سنة على الاعتزال، ثم أظهر التوبة فرجع عن الفروع وثبت على الأصول).
قال أبو نصر: (وهذا كلام خبير بمذهب الأشعري وغوره). (١)

٢٤٩. ١١١- "الذي من على عباده بإرسال رسله، وختمهم بسيدهم محمد صلى الله عليه وسلم، فأرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، وإنما يعرف الرسول من عرف المرسل، وقد حصل لك العلم به تبارك وتعالى بما في كتاب المصباح وغيره، وأجلها وأعظمها وأوضحها وأبينها ما في القرآن مما نبه الله عليه، وجعله في عقول العقلاء، فينبغي أن يراعيه، ويدبر النظر فيه، ويواصل الفكر في آيات الله، ويعتبر بالنقل والاعتبار، تنال المعرفة).
وكذلك قال الأشعري في كتابه المشهور المعروف باللمع لما ذكر خلق الإنسان واستدل به على الخالق تعالى.

كما قد حكينا كلامه، وذكرنا كلامه وكلام القاضي أبي بكر عليه، وأن كلامه أجود، مع أنه جعل الإنسان مما يستدل على خلق جواهره بأنها لا تخلو من الحوادث بناءً على أن

(١) درء تعارض العقل والنقل ٢٣٦/٧

الحدوث المشهود إنما هو حدوث الأعراض كالتأليف والتركيب، وهو المراد بالخلق، بناءً على
ثبوت الجوهر الفرد.

وهذا وإن كان ضعيفاً، وأكثر علماء المسلمين ينازعون في هذا.

كلام الباقلاني شرح اللمع

فالمقصود أنه استدل بالخلق على الخالق.

قال القاضي أبو بكر: (ثم قال أبو الحسن مؤيداً لما ذكره من حدوث الإنسان، وحدث
تصويره". (١)

٢٥٠. ١١٢- "وسأل رجل ابن عقيل فقال له: هل ترى لي أن أقرأ الكلام، فإني أحسن
من نفسي بذلك؟ فقال له: (إن الدين النصيحة، فأنت الآن على ما بك مسلم سليم، وإن
لم تنظر في الجزء - يعني الجوهر الفرد - وتعرف الطفرة - يعني طفرة النظام - ولم تخطر
ببالك الأحوال، ولا عرفت الخلاء والملاء والجوهر والعرض، وهل يبقى العرض زمانين، وهل
القدرة مع الفعل أو قبله، وهل الصفات زوائد على الذات، وهل الاسم المسمى أو غيره،
وهل الروح جسم أو عرض، فإني أقطع أن الصحابة ماتوا وما عرفوا ذلك ولا تذاكره، فإن
رضيت أن تكون مثلهم بإيمان ليس فيه معرفة هذا فكن، وإن رأيت طريقة المتكلمين اليوم
أجود من طريقة أبي بكر وعمر والجماعة، فبئس الاعتقاد والرأي).
قال: (ثم هذا علم الكلام قد أفضى بأربابه إلى الشكوك، وأخرج كثيراً منهم إلى الإلحاد بشم
روائح الإلحاد من فلتات". (٢)

٢٥١. ١١٣- "مراسم".

تعليق ابن تيمية

(١) درء تعارض العقل والنقل ٣٠٤/٧

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٤٨/٨

قلت: قول القائل: (إن الصحابة - رضي الله عنهم - ماتوا وما عرفوا ذلك) فيه تفصيل. وذلك أن هذا الكلام فيه حق وباطل، فأما الباطل فهو مثل إثبات **الجوهر الفرد**، وطرفة النظام، وامتناع بقاء العرض زمانين، ونحو ذلك.

فهذا قد لا يخطر ببال الانبياء والأولياء، من الصحابة وغيرهم، وإن خطر ببال أحدهم، تبين له أنه كذب، فإن القول الباطل الكذب هو من باب ما لا ينقض الوضوء، ليس له ضابط، وإنما المطلوب معرفة الحق والعمل به، وإذا وقع الباطل عرف أنه باطل ودفع، وصار هذا كالنهى عن المنكر، وجهاد العدو، فليس كل شيء من المنكر رآه كل من الصحابة وأنكروه، ومع هذا فلا يقطع على كل من الصحابة بأنهم لم يعرفوا أمثال هذه الأقاويل ويعرفوا بطلانها، فإنهم فتحوا أرض الشام ومصر والمغرب والعراق وخراسان، وكان بهذه البلاد من الكفار المشركين الصابئين وأهل الكتاب من كان عنده من كتب أهل الضلال من الفلاسفة وغيرهم ما فيه هذه المعاني الباطلة، فرموا خوطبوا بهذه المعاني بعبارة من العبارات، وبينوا بطلانها لمن سألهم.

والواحد منا قد يجتمع بأنواع من أهل الضلال، ويسألونه عن". (١)

٢٥٢. ١١٤- "الجوهر الفرد"، جعلوا إثبات ذلك من أقوال المسلمين، ونفي ذلك من أقوال الملحدين.

وكذلك قد يقولون: إن تماثل الجواهر والأجسام من أقوال المسلمين، ونفي ذلك من أقوال الملحدين، وكذلك قد يقولون: إن تناهي الحوادث من أقوال المسلمين، والقول بعدم تناهيها من أقوال الدهرية الملحدين، ولهذا نظائر.

مع أن الذين يضيفونه إلى المسلمين قد يكون إنما ابتدعه طائفة من أهل الكلام الذي ذمه السلف والأئمة، والقول الآخر هو الذي عليه سلف الأمة وأئمتها وجمهور الخلق.

وكذلك قد يضيفون إلى السنة ما لا يوجد في كتاب ولا سنة، ولا قول أحد من السلف، بل قد يكون المأثور ضد ذلك، حتى يتناقض أحدهم في النقل.

فيحكي إجماع المسلمين، أو إجماع أهل الملل على شيء، ثم يحكي النزاع عنهم في موضع

(١) درء تعارض العقل والنقل ٥١/٨

آخر.

كلام أبي الحسن الطبري إلكيا
كما رأيته قد ذكره بعض فضلاء المتكلمين من أصحاب أبي المعالي، أظنه أبا الحسن الطبري
المعروف بإلكيا، أو بعض نظرائه ذكر في". (١)

٢٥٣. ١١٥ - "ومن أقرب ذلك أن إثبات الفاعل مبني على مقدمتين ضروريتين: أحدهما:
أن الإنسان محدث.

والثانية: أن المحدث لا بد له من محدث.

فأبو الحسن - مع جماهير العقلاء - جعلوا المقدمة الثانية ضرورية بخلاف ما ذكره القاضي
ومن وافقه، حيث أثبتوا بما هي أقوى منه وأجلى.

وإن كانت هذه الطرق الخفية البعيدة وأمثالها ينتفع بها في حق من لم ينفذ للطرق الجلية
القريبة، أوعرضت له فيها شبهة كما تقدم.

وأما المقدمة الأولى: وهو أن الإنسان والثمار والمطر والسحاب ونحو ذلك محدث فهذه
مقدمة معلومة بالمشاهدة والضرورة، فإن حدوث الحوادث مشهود.

ثم من قال من أهل **الجوهر الفرد** والهيولى: إن الحادث إنما هو صفات الأجسام لا أعيانها،
أو صورتها لا مادتها، أمكنهم إثبات المحدث بناءً على ذلك، وهذه الطريقة التي ذكرها الرازي
وغيره، وهي الاستدلال بحدوث صفات الأجسام.

وأما من أنكر ذلك، وهم جمهور العقلاء، فإن الحادث عندهم هو نفس الأعيان المحسوسة.
وأبو الحسن ممن يثبت **الجوهر الفرد**، ولم يكتف بالاستدلال على حدوث الصفات، بل أراد
إثبات حدوث نفس النطفة، فأثبت ذلك بطريقة استلزامها للحوادث، وما لا ينفك عن
الحوادث فهو". (٢)

(١) درء تعارض العقل والنقل ٩٤/٨

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٣١٢/٨

٢٥٤. ١١٦- "وقالت طائفة: ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا، بل تقبل التجزؤ إلى أجزاء لا تتجزأ.

وقالت طائفة: ليست مركبة لا من هذا ولا من هذا، ولا تتجزأ إلى غير غاية. بل إذا صغرت الأجزاء انقلبت إلى أجسام آخر، مع كونها في نفسها يتميز منها جانب عن جانب.

فهؤلاء لا يقولون بقبول الانقسام إلى غير نهاية، ولا بوجود ما لا يقبل الانقسام، بل كل ما وجد يقبل الانقسام، لكنه يستحيل إلى جسم آخر، في حال تميز جانب منه عن جانب، فلا يوجد فيه انقسام إلى غير نهاية.

وقد بسط الكلام على هذه الأقوال في غير هذا الموضع. وأدكياء المتأخرين: مثل أبي الحسين البصري، وأبي المعالي الجويني، وأبي عبد الله الرازي: كانوا متوقفين في آخر أمرهم في إثبات **الجوهر الفرد**. فإذا كان الأمر هكذا لم يمكن أحداً أن يطالب بدليل على حدوث الحيوان، باعتبار تركبه من الجواهر، أو المادة والصورة، حتى يثبت ذلك أولاً.

ومن المعلوم لكل عاقل أن علم الناس بحدوث ما يشهدون حدوثه من". (١)

٢٥٥. ١١٧- "حدوث العالم على القول بتركيب الأجسام من أجزاء لا تتجزأ، وأن الجزء الذي لا يتجزأ محدث بحدوثه.

وطريقتهم التي سلكوا في بيان حدوث الجزء الذي لا يتجزأ، وهو الذي يسمونه **الجوهر الفرد** - وبالجملة حدوث الأجسام - طريقة معتادة تذهب على كثير من أهل الرياضة في صناعة الجدل، فضلاً عن الجمهور، ومع ذلك فهي غير برهانية ولا مفضية بيقين إلى وجود الباري تعالى.

وذلك أنه إذا فرضنا أن العالم محدث لزم - كما يقولون - أن يكون له - ولا بد - فاعل محدث، وذلك أن هذا المحدث لسنا نقدر أن نجعله أزلياً ولا محدثاً، أما كونه محدثاً فلا أنه يفتقر إلى محدث، وذلك المحدث إلى محدث، وبمر الأمر إلى غير نهاية، وذلك مستحيل.

(١) درة تعارض العقل والنقل ٣٢١/٨

وأما كونه أزلياً فإنه يجب أن يكون فعله المتعلق بالمفعولات أزلياً فتكون المفعولات أزلية،
والحادث يجب أن يكون وجوده متعلقاً بفعل حادث، اللهم إلا لو سلموا أنه يوجد فعل
حادث عن فاعل قديم". (١)

٢٥٦. ١١٨- "والثالثة: أن ما لا ينفك عن الحوادث فهو حادث، أعني ما لا يخلو من
الحوادث فهو حادث.

فأما المقدمة الأولى، وهي القائلة: إن الجوهر لا يعرى من الأعراض، فإن عنوا الأجسام المشار
إليها القائمة بذاتها فهي مقدمة صحيحة، وإن عنوا بالجوهر الجزء الذي لا يتجزأ وهو الذي
يريدونه **بالجوهر الفرد**، ففيها شك ليس باليسير، وذلك أن وجود جوهر غير منقسم ليس
معروفاً بنفسه، وفي وجوده أقاويل متضادة شديدة التعاند، وليس في قوة صناعة الكلام
تلخيص الحق منها، وإنما ذلك صناعة البرهان، وأهل هذه الصناعة قليل جداً، والدلائل التي
يستعملها الأشعرية في إثباته خطا بية في الأكثر.

وذلك أن استدلالهم المشهور في ذلك هو أنهم يقولون: إن من المعلومات الأولى أن الفيل
مثلاً إنما يقولون فيه: إنه أعظم من النملة من قبل زيادة أجزائه على أجزاء النملة وإذا كان
ذلك كذلك". (٢)

٢٥٧. ١١٩- "والعقلاء يفرقون بصريح عقولهم بين الحكم والخبر والوصف لكل واحد
واحد، وبين الحكم والخبر والوصف للمجموع في مواضع كثيرة.

وأنتم تقولون بإثبات **الجوهر الفرد**، فكل واحد من أجزاء الجسم جوهر فرد عندكم، وليس
الجسم جوهر فرداً، بل المجموع من أفراد، وقد ثبت للمجموع من الأحكام ما لا يثبت للفرد.
وبالعكس فمجموع الإنسان إنسان، وليس كل عضو منه إنسان.
وكذلك كل من الشمس والقمر، والشجر والثمر، وغير ذلك من الأجسام المجتمعة، لها حكم
ووصف لا يثبت لأجزائها.

(١) درء تعارض العقل والنقل ٧١/٩

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٧٦/٩

والإنسان حي سميع بصير متكلم، وليس كل واحد من أبعاضه كذلك.
فلم يجب إذا كان النوع والمجموع دائماً باقياً، أن يكون كل من أفراده دائماً؟
والأمور المقدارية والعددية، كالكرات، والدوائر، والخطوط، والمثلثات، والمربعات، والألوف،
والمئات، كلها يثبت لأجزائها من الحكم ما لا يثبت لمجموعها.
وبالعكس فإذا وصف الشيء بأنه دائم، أو طويل، أو ممتد، لم يلزم أن يكون كل واحد من
أجزائه أو أفراده كذلك.

قال تعالى في الجنة: ﴿أَكَلْهَا دَائِمٌ وَظِلُّهَا﴾ الرعد: ٣٥.
ومعلوم أن كل جزء من أجزاء الأكل والظل يفني وينقضي، والجنس دائم لا يفنى ولا ينقضي،
ولا توصف الأجزاء بما وصف به الكل. (١)

٢٥٨. ١٢٠- "إن لم يجعلوه مكذباً لما جاء به الرسول، مرتدّاً عن بعض ما كان عليه من

الإيمان، مع أن تشككه وحيرته تقدح في إيمانه ودينه وعلمه وعقله.
فيقال لهم: أما كون الرب . سبحانه وتعالى . مركباً ركه غيره، فهذا من أظهر الأمور فساداً،
وهذا معلوم فساده بضرورة العقل. ومن قال هذا، فهو من أكفر الناس وأجهلهم وأشدّهم
محاربة لله، وليس في الطوائف المشهورة من يقول بهذا.

وكذلك إذا قيل: هو مؤلف أو مركب . بمعنى أنه كانت أجزاؤه متفرقة فجمع بينها كما يجمع
بين أجزاء المركبات من الأطعمة والأدوية والثياب والأبنية . فهذا التركيب من اعتقده في الله،
فهو من أكفر الناس وأضلّهم، ولم يعتقده أحد من الطوائف المشهورة في الأمة. بل أكثر
العقلاء عندهم أن مخلوقات الرب ليست مركبة هذا التركيب، وإنما يقول بهذا من يثبت
الجواهر المنفردة.

وكذلك من زعم أن الرب مركب مؤلف؛ بمعنى أنه يقبل التفريق والانقسام والتجزئة، فهذا
من أكفر الناس وأجهلهم، وقوله شر من قول الذين يقولون: إن الله ولدًا؛ بمعنى أنه انفصل
منه جزء فصار ولدًا له، وقد بسطنا الكلام على هذا في تفسير: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾
[الإخلاص: ١] ، وفي غير ذلك. وكذلك إذا قيل: هو جسم؛ بمعنى أنه مركب من الجواهر

(١) دره تعارض العقل والنقل ١٥١/٩

المنفردة، أو المادة والصورة، فهذا باطل، بل هو - أيضاً - باطل في المخلوقات، فكيف في الخالق - سبحانه وتعالى؟ ! وهذا مما يمكن أن يكون قد قاله بعض المجسمة الهشامية، والكرامية وغيرهم ممن يحكى عنهم التجسيم؛ إذ من هؤلاء من يقول: إن كل جسم فإنه مركب من الجواهر المنفردة، ويقولون مع ذلك: إن الرب جسم، وأظن هذا قول بعض الكرامية، فإنهم يختلفون في إثبات **الجوهر الفرد**، وهم متفقون على أنه - سبحانه - جسم.

لكن يحكى عنهم نزاع في المراد بالجسم، هل المراد به أنه موجود قائم بنفسه، أو المراد به أنه مركب؟ فالمشهور عن أبي الهيثم وغيره من نظارهم أنه يفسر مراده؛ بأنه موجود قائم بنفسه مشار إليه، لا بمعنى أنه مؤلف". (١)

٢٥٩. ١٢١- "المركب ويطلقه على **الجوهر الفرد** بشرط التركيب أو على الجوهرين أو على أربعة جواهر أو ستة أو ثمانية أو ستة عشر أو اثنين وثلاثين، والمركب من المادة والصورة ومنهم من يقول: هو الموجود أو القائم بنفسه. وعامة هؤلاء وهؤلاء يجعلون المشار إليه مساوياً في العموم والخصوص، فلما كان اللفظ قد صار يفهم منه معان بعضها حق وبعضها باطل - صار مجملاً، وحينئذ فالجواب العلمي أن يقال: أتعني بقولك أنها أعراض أنها قائمة بالذات أو صفة للذات ونحو ذلك من المعاني الصحيحة؟ أم تعني بها آفات ونقائص؟ أم تعني بها أنها تعرض وتزول وتبقى زمانين؟ فإن عنت الأول فهو صحيح، وإن عنت الثاني فهو ممنوع، وإن عنت الثالث فهذا مبنى على قول من يقول: العرض لا يبقى زمانين. فإن قال ذلك وقال هي باقية قال اسميها أعراضاً - لم يكن هذا مانعاً من تسميتها أعراضاً. وقولك: العرض لا يقوم إلا بجسم. فيقال: يقال للحي عليم قدير عندك وهذه الأسماء لا يتسمى بها إلا جسم كما أن هذه الصفات التي جعلتها أعراضاً لا يوصف بها إلا جسم؟ فما كان جوابك عن ثبوت الأسماء كان جواباً لأهل الإثبات عن إثبات الصفات. ويقال له: ما تعني بقولك هذه الصفات أعراض لا تقوم إلا بجسم؟ أتعني بالجسم المركب الذي كان مفترقاً فاجتمع؟ أو ركه مركب فجمع أجزائه؟ أو ما أمكن تفريقه وتبعيضه وانفصال بعضه عن بعض ونحو ذلك؟ أم تعني به ما هو مركب من الجواهر الفردة، أو من المادة والصورة؟

(١) شرح حديث النزول ص/٧٥

أو تعني به ما يمكن الإشارة إليه؟ أو ما كان قائماً بنفسه؟ أو ما هو موجود؟ فإن عنيت الأول لم نسلم أن هذه الصفات التي سميتها أعراضاً لا تقوم إلا بجسم بهذا التفسير، وإن عنيت به الثاني لم نسلم امتناع التلازم فإن الرب تعالى موجود قائم بنفسه مشار إليه عندنا، فلا نسلم التلازم على هذا التقدير. وقول القائل: المركب ممكن، إن أراد بالمركب المعاني المتقدمة مثل كونه كان مفترقاً فاجتمع، أو ركه مركب أو يقبل الانفصال - فلا نسلم المقدمة الأولى". (١)

٢٦٠. ١٢٢- "للفعل المتقدمة عليه فتلك شرط للفعل وسبب من أسبابه، وعلة ناقصة له، وإن أريد بالقدرة القدرة المقارنة للفعل المستلزمة له فتلك علة للفعل وسبب تام، ومعلوم أنه ليس في المخلوقات شيء هو وحده علة تامة وسبب تام للحوادث بمعنى أن وجوده مستلزم لوجود الحوادث، بل ليس هذا إلا مشيئة الله تعالى خاصة فما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن.

وأما الأسباب المخلوقة كالنار في الإحراق، والشمس في الإشراق، والطعام والشراب في الإشباع والإرواء، فجميع هذه الأمور سبب لا يكون الحادث به وحده، بل لا بد أن ينضم إليه سبب آخر، ومع هذا فلهما موانع تمنعهما عن الأثر، فكل سبب فهو موقوف على وجود الشروط وانتفاء الموانع. وليس في المخلوقات واحد يصدر عنه وحده شيء.

وهذا يبين لك خطأ المتفلسفة الذين قالوا: الواحد لا يصدر عنه إلا واحد، واعتبروا ذلك بالآثار الطبيعية كالمسخن والمبرد ونحو ذلك، فإن هذا غلط، فإن التسخين لا يكون إلا بشيئين (أحدهما) فاعل كالنار (والثاني) قابل كالجسم القابل للسخونة والاحتراق، وإلا فالنار إذا وقعت على السمندل والياقوت لم تحرقه، وكذلك الشمس فإن شعاعها مشروط بالجسم القابل للشمس الذي ينعكس عليه الشعاع، وله موانع من السحاب والسقوف وغير ذلك، فهذا الواحد الذي قدره في أنفسهم لا وجود له في الخارج، وقد بسط هذا في موضع آخر. فإن الواحد العقلي الذي يثبتته الفلاسفة كالوجود المجرد عن الصفات وكالعقول المجردة وكالكليات التي يدعون تركيب الأنواع منها وكالمادة والصورة العقليين وأمثال ذلك لا وجود

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ٥٤/٥

لها في الخارج بل إنما توجد في الأذهان لا في الأعيان، وهي أشد بعداً عن الوجود من **الجوهر** **الفرد** الذي يثبت من يثبت من أهل الكلام". (١)

٢٦١. ١٢٣- "وأيضاً، فإنه على هذا التقدير الذي نتكلم عليه، وهو تقدير أن لا يكون الأزلي مستلزماً لتلك الحوادث، بل كانت حادثة بعد أن لم تكن، فيلزم (١) أن العالم كان حالياً عن جميع الحوادث، ثم حدثت (٢) فيه بلا سبب حادث، وهو شبهة بقول الحرايين القائلين (٣) بالقدماء الخمسة الواجب بنفسه، والمادة، والمدة، والنفس، والهيولي، كما يقول ديمقريطس (٤)، وابن زكريا الطيب (٥) ومن. وافقهما، أو يقول يحكي عن بعض القدماء، وهو أن جواهر العالم (٦) أزلية، وهو القول يقدم المادة -

(١) ب (فقط) : يلزم.

(٢) أ، ب: حدث.

(٣) أ، ب: وهم من يقول.

(٤) وهو ديمقريطس DEMOKRITOS الفيلسوف اليوناني المشهور، وقد ولد في أديرا من أعمال تراقيا، ولكننا لا نعلم تاريخ ولادته وفاته بالضبط، وإنما نعلم أنه اشتهر حوالي سنة ٤٢٠ ق. م. (انظر مثلاً بروتراند رسل: تاريخ الفلسفة الغربية ١/١١٤، ترجمة الدكتور زكي نجيب محمود، القاهرة، ١٩٥٤). وهو أهم شخصيات المدرسة الذرية ومذهبها - كما ذكر العرب فيما بعد - هو مذهب القائلين بالجزء الذي لا يتجزأ أو **بالجوهر الفرد**.

وانظر ترجمته ومذهبه في الكتب العربية مثل طبقات الأطباء والحكماء لابن جلد، ص [٩ - ٠] ؛ إخبار العلماء بأخبار الحكماء لابن القفطي، ص [٩ - ٠] ؛ الملل والنحل ١/١٠٧ - ١٠٨، ١٢٠ - ١٢٢.

(٥) وهو أبو بكر محمد بن زكريا الرازي الطبيب والفيلسوف المتوفى سنة ٣١٣، وهو أحد القائلين بمذهب **الجوهر الفرد** من المنتسبين إلى الإسلام. انظر ترجمته في طبقات الأطباء لابن جلد، ص ٧٧، ٧٨ ؛ ابن القفطي، ٢٧١ - ٢٧٧ ؛ ابن ظهير البيهقي، تاريخ

(١) مجموعة الرسائل والمسائل لابن تيمية - رشيد رضا ١٥٤/٥

حُكَمَاءُ الْإِسْلَامِ (دِمَشْقُ ١٩٤٦) ، ص [٠ - ٩] ١ ، ٢٢ . وَقَدْ تَكَلَّمَ الدُّكْتُورُ س. بِنْيَسُ فِي كِتَابِهِ " مَذْهَبُ الذَّرَّةِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ " (تَرْجَمَةُ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدٍ عَبْدِ الْهَادِي أَبِي رَيْدَةَ، الْقَاهِرَةُ، ١٩٤٦) عَلَى مَذْهَبِ الرَّازِيِّ بِالتَّفْصِيلِ، وَذَكَرَ (ص [٠ - ٩] ٠) قَوْلَ الرَّازِيِّ: إِنَّ الْقُدَمَاءَ أَوْ الْجَوَاهِرَ خَمْسَةٌ: الْبَارِيُّ وَالنَّفْسُ وَالْهَيُولَى وَالزَّمَانُ وَالْمَكَانُ. وَانْظُرْ نَفْسَ الْكِتَابِ ص [٠ - ٩] ١ - ٥٦ ؛ انْظُرْ أَيْضًا: الْفَصْلُ لِابْنِ حَزْمٍ ٥ - ١٩٧ .

(٦) ن، م: الْعَوَالِمُ. (١)

٢٦٢. ١٢٤ - "وَمَا ذَكَّرْنَا مِنَ التَّفْسِيمِ يَأْتِي عَلَى كُلِّ قَوْلٍ، وَإِنْ كَانَ كُلُّ قَوْلٍ بَاطِلٍ لَهُ دَلَالٌ خَاصَّةٌ تَدُلُّ عَلَى فَسَادِهِ.

[بطلان قول المعتزلة والأشاعرة بالجواهر الفرد]

وَأَيْضًا فَالْمُتَكَلِّمُونَ الَّذِينَ يُنْتَبِهُونَ الْجَوَاهِرَ الْفَرْدَ (١) ، أَوْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْحَرَكَةَ وَالسُّكُونَ أَمْرَانِ وَجُودِيَّانِ كَجُمْهُورِ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ يَقُولُونَ: إِنَّ الْعَالَمَ لَمْ يَخْلُ مِنْ الْحَرَكَةِ وَالسُّكُونَ، وَمِنْ (٢) الْاجْتِمَاعِ وَالْإِفْتِرَاقِ، وَهِيَ حَادِثَةٌ، فَالْعَالَمُ مُسْتَلَزِمٌ لِلْحَوَادِثِ. وَهَذَا مَبْسُوطٌ فِي مَوْضِعِهِ، وَفِيهِ نِزَاعٌ بَيْنَ النُّظَارِ، وَمُقَدِّمَاتُهُ فِيهَا طَوَّلٌ وَنِزَاعٌ، وَقَدْ لَا يَتَقَرَّرُ بَعْضُهَا، فَلَا نَبْسُطُهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ إِذْ لَا حَاجَةَ بِنَا إِلَيْهِ، وَهُوَ مِنَ الْكَلَامِ الْمَذْمُومِ، فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النُّظَارِ يَقُولُونَ: إِنَّ السُّكُونَ أَمْرٌ عَدَمِيٌّ، وَنَقُولُ (٣) : إِبْتِهَاتُ الْجَوَاهِرِ الْفَرْدِ بَاطِلٌ، وَالْأَجْسَامُ لَيْسَتْ مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ الْفَرْدَةِ (٤) ، وَلَا مِنَ الْهَيُولَى وَالصُّورَةِ، بَلِ الْجِسْمُ وَاحِدٌ فِي نَفْسِهِ، وَأَمَّا كَوْنُ الْأَجْسَامِ كُلِّهَا يَقْبَلُ التَّفْرِيقَ، أَوْ لَا يَقْبَلُهُ إِلَّا بَعْضُهَا، فَلَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَسْطِهِ، وَبِتَقْدِيرِ أَنْ يَقْبَلَ مَا يَقْبَلُ التَّفْرِيقَ (٥) ، فَلَا يَجِبُ أَنْ يَقْبَلَ إِلَى غَيْرِ غَايَةٍ، بَلْ يَقْبَلُهُ إِلَى غَايَةٍ (٦) ، وَبَعْدَهَا يَكُونُ الْجِسْمُ صَغِيرًا لَا يَقْبَلُ التَّفْرِيقَ الْفِعْلِيَّ، بَلْ يَسْتَحِيلُ إِلَى جِسْمٍ آخَرَ، كَمَا يُوجَدُ فِي أَجْزَاءِ الْمَاءِ إِذَا تَصَغَّرَتْ (٧) ، فَإِنَّهَا تَسْتَحِيلُ هَوَاءً مَعَ أَنَّ أَحَدَ جَانِبَيْهَا مُتَمَيِّزٌ عَنْ

(١) ن (فَقَطْ) : الْجَوْهَرُ وَالْفَرْدُ، وَهُوَ خَطَأً.

(٢) ن (فَقَطْ) : أَوْ مِنْ.

(٣) ب: وَيَقُولُونَ ؛ أ: وَيَقُولُ.

(٤) م، ن: **الْجَوْهَرُ الْفَرْدُ**.

(٥) وَبِتَقْدِيرِ أَنْ يَقْبَلَ مَا يَقْبَلُ التَّفْرِيقُ: كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ. وَلَعَلَّ الصَّوَابَ: وَبِتَقْدِيرِ أَنْ يَقْبَلَ جِسْمٌ مَا التَّفْرِيقُ.

(٦) يَقْبَلُهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ. (أ) ، (ب) .

(٧) ب: تَصَعَّدَتْ ؛ أ: تَصَفَّتْ. ". (١)

٢٦٣. ١٢٥- "وَمِنْهُمْ مَنْ نَارَعَهُمْ فِي هَذَا وَهَذَا، وَقَالَ: بَلْ لَا يَكُونُ هَذَا جِسْمًا وَلَا هَذَا جِسْمًا، وَمِنْهُمْ مَنْ سَلَّمَ لَهُمْ أَنَّهُ جِسْمٌ، وَنَارَعَهُمْ فِي كَوْنِ الْقَدِيمِ لَيْسَ بِجِسْمٍ. وَحَقِيقَةُ الْأَمْرِ أَنَّ لَفْظَ "الجِسْمِ" فِيهِ مُنَارَعَاتٌ لَفْظِيَّةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ، وَالْمُنَارَعَاتُ (١) اللَّفْظِيَّةُ غَيْرُ مُعْتَبَرَةٍ فِي الْمَعَانِي الْعَقْلِيَّةِ، وَأَمَّا الْمُنَارَعَاتُ الْمَعْنَوِيَّةُ فَمِثْلُ تَنَازُعِ النَّاسِ فِيمَا يُشَارُ إِلَيْهِ إِشَارَةً حِسِّيَّةً: هَلْ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنَ الْجَوَاهِرِ الْفَرْدَةِ (٢) ، أَوْ مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ، أَوْ لَا يَجِبُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، فَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النُّظَّارِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ (٣) وَمَنْ وَافَقَهُمْ إِلَى أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنَ الْجَوَاهِرِ الْفَرْدَةِ (٤) ، ثُمَّ جُمُهورٌ هَؤُلَاءِ قَالُوا: إِنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنْ جَوَاهِرٍ مُتَنَاهِيَةٍ، وَقَالَ بَعْضُ (٥) النُّظَّارِ: بَلْ مِنْ جَوَاهِرٍ غَيْرِ مُتَنَاهِيَةٍ (٦) . وَذَهَبَ كَثِيرٌ مِنَ النُّظَّارِ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ مُرَكَّبًا مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ، ثُمَّ مِنَ الْفَلَّاسِفَةِ مَنْ طَرَدَ هَذَا فِي جَمِيعِ الْأَجْسَامِ كَابْنِ

(١) أ: وَالنِّزَاعَاتُ.

(٢) أ: الْمُنفَرَدَةِ.

(٣) وَالْأَشْعَرِيَّةُ: زِيَادَةٌ فِي (ب) .

(٤) أ: الْمُنفَرَدَةِ.

(٥) بَعْضُ: زِيَادَةٌ فِي (ب) .

(٦) سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَى قَوْلِ جُمْهُورِ الْمُعْتَزِلَةِ وَالْأَشَاعِرَةِ بِالْجَوْهَرِ الْفَرْدِ (هَذَا الْكِتَابِ ٢١٢/١) . وَقَدْ بَحَثَ الْأُسْتَاذُ س. بَيْنِيسُ مَذْهَبَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ بِشَيْءٍ مِنْ التَّفْصِيلِ فِي كِتَابِهِ " مَذْهَبُ الذَّرَّةِ عِنْدَ الْمُسْلِمِينَ " تَرْجُمَةُ الْأُسْتَاذِ الدُّكْتُورِ مُحَمَّدِ عَبْدِ الْهَادِي أَبِي رِيْدَةَ (الْقَاهِرَةُ، ١٩٤٦) وَانْظُرْ بِوَجْهِ خَاصٍّ ص ١ - ١٦ . وَانْظُرْ تَعْرِيفَ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ فِي كَشَافِ اصْطِلَاحَاتِ الْفُنُونِ، مَادَّةُ " الْجُزْءُ " ؛ الْكُلِّيَّاتِ لِأَبِي الْبَقَاءِ، مَادَّةُ " الْجَوْهَرِ " . وَانْظُرْ أَيْضًا عَنْ مَذْهَبِ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ عِنْدَ الْمُتَكَلِّمِينَ: الْفَصْلُ لِابْنِ حَزْمٍ ٢٢٣/٥ - ٢٣٦، أُصُولُ الدِّينِ لِابْنِ طَاهِرٍ، ص [٠ - ٩] ٣٦ - ٥ ؛ التَّمْهِيدُ لِلْبَاقِلَاتِيِّ، ص [٠ - ٩] ٧ - ١٨ ؛ نَهَايَةُ الْإِقْدَامِ لِلشَّهْرَسْتَانِيِّ، ص ٥٠٥ - ٥١٤ ؛ مَقَالَاتُ الْإِسْلَامِيِّينَ ٤/٢ - ١٨ ؛ الْأَرْبَعِينَ فِي أُصُولِ الدِّينِ لِلرَّازِيِّ ص ٢٥٣ - ٢٦٤، حَيْدَرُ آبَادٍ، ١٣٥٣ ؛ الْمَبَاحِثُ الشَّرْقِيَّةُ لِلرَّازِيِّ ١١/٢ - ٣٨ ؛ مَقَاصِدُ الْفَلَسَفَةِ لِلْعَزَلِيِّ، ص ١٤٧ - ١٥٧، ط . الْمَعَارِفُ، ١٩٦١. (١)

٢٦٤ . ١٢٦- "ثُمَّ هَؤُلَاءِ مِنْهُمْ مَنْ قَالَ: يَنْتَهِي بِالتَّقْسِيمِ إِلَى جُزْءٍ لَا يَتَجَزَّأ، كَقَوْلِ الشَّهْرَسْتَانِيِّ وَغَيْرِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: بَلْ لَا يَزَالُ قَابِلًا لِلانْقِسَامِ إِلَى أَنْ يَصْغُرَ فَيَسْتَحِيلَ مَعَهُ (١) تَمَيُّزُ بَعْضِهِ عَنْ بَعْضٍ، كَمَا قَالَ ذَلِكَ مَنْ قَالَ مِنَ الْكِرَامِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ نُظَّارِ الْمُسْلِمِينَ، وَهُوَ قَوْلُ مَنْ قَالَهُ مِنْ أَصَاطِينِ الْفَلَسَفَةِ، مَعَ قَوْلِ بَعْضِهِمْ: إِنَّهُ مُرَكَّبٌ مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ. وَبَعْضُ الْمُصَنِّفِينَ فِي الْكَلَامِ يَجْعَلُ اثْبَاتَ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ هُوَ قَوْلُ الْمُسْلِمِينَ، وَأَنَّ نَفْيَهُ هُوَ قَوْلُ الْمُلْحِدِينَ.

وَهَذَا لِأَنَّ هَؤُلَاءِ لَمْ يَعْرِفُوا مِنَ الْأَقْوَالِ الْمَنْسُوبَةِ إِلَى الْمُسْلِمِينَ إِلَّا مَا وَجَدُوهُ فِي كُتُبِ شُيُوخِهِمْ أَهْلَ الْكَلَامِ الْمُحَدَّثِ فِي الدِّينِ الَّذِي ذَمَّهُ السَّلَفُ وَالْأَيْمَةُ، كَقَوْلِ أَبِي يُوسُفَ: مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ بِالْكَلامِ تَرَنَّدَقَ (٢) ؛ وَقَوْلِ الشَّافِعِيِّ: حُكْمِي فِي أَهْلِ الْكَلَامِ أَنَّ يُضْرَبُوا بِالْجَرِيدِ وَالتَّعَالِ

(١) أ، ب: مع، والصَّوَابُ مَا أَثْبَتَهُ، وَهُوَ الْمُوَافِقُ لِسِيَاقِ الْكَلَامِ.

(٢) نَقَلَ السُّيُوطِيُّ فِي كِتَابِهِ " صَوْنِ الْمَنْطِقِ وَالْكَلَامِ عَنْ فَنِّ الْمَنْطِقِ وَالْكَلَامِ " عَنْ الْهَرَوِيِّ فِي كِتَابِهِ دَمَّ الْكَلَامِ مَا أوردَهُ فِي بَابِ إِنْكَارِ أَيْمَةِ الْإِسْلَامِ مَا أَحَدَثَهُ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي الدِّينِ مِنْ أَصْحَابِ الْكَلَامِ وَالشُّبْهِ وَالْمُجَادَلَةِ، وَمِمَّا وَرَدَ فِي هَذَا الْبَابِ هَذِهِ الْعِبَارَةُ لِأَبِي يُوسُفَ (صَوْنِ الْمَنْطِقِ، ص [٩ - ٠] ٠) وَلَكِنْ جَاءَ فِيهَا: مَنْ طَلَبَ الدِّينَ بِالْكَلَامِ تَزَنَّدَقَ، وَوَرَدَتْ نَفْسُ الْعِبَارَةِ قَبْلَ ذَلِكَ (ص [٩ - ٠] ٧) مَنْسُوبَةً إِلَى الْإِمَامِ مَالِكٍ. (١)

٢٦٥. ١٢٧- "يَقُولُونَ: إِنَّ الْأَجْسَامَ لَا يَسْتَحِيلُ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ، بَلِ الْجَوَاهِرُ الَّتِي كَانَتْ

مَثَلًا فِي الْأَوَّلِ هِيَ بَعِينُهَا بَاقِيَةٌ فِي الثَّانِي، وَإِنَّمَا تَغَيَّرَتْ أَعْرَاضُهَا.

وَهَذَا خِلَافُ مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الْعُلَمَاءُ - أَيْمَةُ الدِّينِ وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْعُقَلَاءِ - مِنْ اسْتِحَالَةِ بَعْضِ الْأَجْسَامِ إِلَى بَعْضٍ، كَاسْتِحَالَةِ الْإِنْسَانِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْحَيَوَانِ بِالْمَوْتِ تُرَابًا، وَاسْتِحَالَةِ الدَّمِ وَالْمَيْتَةِ وَالْخَزِيرِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْأَجْسَامِ النَّجَسَةِ مِلْحًا أَوْ رَمَادًا، وَاسْتِحَالَةِ الْعَذَرَاتِ تُرَابًا، وَاسْتِحَالَةِ الْعَصِيرِ حَمْرًا، ثُمَّ اسْتِحَالَةِ الْحُمْرِ خَلًّا، وَاسْتِحَالَةِ مَا يَأْكُلُهُ الْإِنْسَانُ وَيَشْرَبُهُ بَوْلًا وَدَمًا وَغَائِطًا وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَقَدْ تَكَلَّمَ عُلَمَاءُ الْمُسْلِمِينَ فِي النَّجَاسَةِ: هَلْ تَطْهَرُ بِالِاسْتِحَالَةِ أَمْ لَا؟ وَلَمْ يُنْكِرْ أَحَدٌ مِنْهُمْ الْاسْتِحَالَةَ.

وَمُثْنِيَةُ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ قَدْ فَرَعُوا عَلَيْهِ مِنَ الْمَقَالَاتِ الَّتِي يَعْلَمُ الْعُقَلَاءُ فَسَادَهَا بِبِدْيَةِ الْعَقْلِ مَا لَيْسَ هَذَا مَوْضِعَ بَسْطِهِ، مِثْلَ تَفْلِيكِ الرَّحَى وَالِدُّوَلَابِ وَالْفُلُكِ وَسَائِرِ الْأَجْسَامِ الْمُسْتَدِيرَةِ الْمُتَحَرِّكِ (١) ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ مِنْهُمْ: إِنَّ الْفَاعِلَ الْمُخْتَارَ يَفْعَلُ كُلَّمَا تَحَرَّكَتْ، وَمِثْلُ قَوْلِ كَثِيرٍ مِنْهُمْ:

(١) يَشْرَحُ الرَّازِيُّ فِكْرَةَ الْمُتَكَلِّمِينَ فِي كِتَابِهِ " الْأَرْبَعِينَ فِي أَصُولِ الدِّينِ " فَيَقُولُ (٢٦٢) : " إِذَا اسْتَدَارَ الْفُلُكُ اسْتِدَارَةً مَنْطِقِيَّةً اسْتَدَارَتْ جَمِيعُ الدَّوَائِرِ الْمُوَازِيَةِ لِتِلْكَ الْمِنْطَقَةِ - إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَتَقُولُ: إِذَا تَحَرَّكَتِ الْمِنْطَقَةُ جُزْءًا فَالدَّائِرَةُ الصَّغِيرَةُ الْقَرِيبَةُ مِنَ الْقُطْبِ الْمُوَازِيَةُ لِلْمِنْطَقَةِ إِنْ تَحَرَّكَتْ أَيْضًا جُزْءًا، لَزِمَ أَنْ يَكُونَ مَدَارُ تِلْكَ الدَّائِرَةِ الصَّغِيرَةِ مُسَاوِيًا لِمَقْدَارِ

الْمِنْطَقَةِ، هَذَا خَلْفٌ. وَإِنْ لَمْ تَتَحَرَّكَ اللَّبَتَةُ، فَحَيِّثُ يَلْزَمُ وَقُوعُ التَّفَكُّكِ فِي أَجْزَاءِ الْفَلَكَ. .
وَهَذَا الْكَلَامُ قَدْ يَفْرِضُونَهُ فِي حَرَكَةِ الرَّحَى وَيُلْزِمُونَ عَلَيْهِ تَفَكُّكَ أَجْزَاءِ الرَّحَى، وَالْمُتَكَلِّمُونَ
يَلْتَزِمُونَهُ وَيَقُولُونَ إِنَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى فَاعِلٌ مُخْتَارٌ فَهُوَ يُفَكِّكُ أَجْزَاءَ الرَّحَى حَالَ اسْتِدَارَتِهَا،
ثُمَّ يُعِيدُ التَّأْلِيفَ وَالتَّرْكِيبَ إِلَيْهَا حَالَ وَقُوفِهَا ". وَانْظُرْ أَيْضًا شَرْحَ ابْنِ تَيْمِيَّةَ لِهَذِهِ الْفِكْرَةِ فِي:
مَجْمُوعَةِ تَفْسِيرِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ (ط. مُبَيَّي ١٣٧٤/١٩٥٤) ص ٢١٤. (١)

٢٦٦. ١٢٨- "فَيُقَالُ: هَبْ أَنْكُمْ سَمَيْتُمْ هَذَا تَرْكِيبًا (١) فَلَا دَلِيلَ لَكُمْ عَلَى نَفْيِهِ. وَمِنْ
هَذَا الْوَجْهِ نَظَرَهُمُ أَبُو حَامِدٍ الْعَزَلِيُّ فِي " التَّهَافُتِ " .

وَكَذَلِكَ لَفْظُ " الْجُزْءِ " يُرَادُ بِهِ بَعْضُ الشَّيْءِ الَّذِي رُكِّبَ مِنْهُ، كَأَجْزَاءِ الْمُرَكَّبَاتِ مِنَ الْأَطْعِمَةِ
وَالنَّبَاتَاتِ وَالْأَنْبِيَةِ (٢) ، وَبَعْضُهُ الَّذِي يُمَكِّنُ [فَصْلُهُ] (٣) عَنْهُ كَأَعْضَاءِ الْإِنْسَانِ، وَيُرَادُ بِهِ
صِفَتُهُ اللَّازِمَةُ لَهُ كَالْحَيَوَانِيَّةِ لِلْحَيَوَانِ وَالْإِنْسَانِيَّةِ لِلْإِنْسَانِ وَالتَّاطِقِيَّةِ لِلتَّاطِقِ، وَيُرَادُ بِهِ بَعْضُهُ
الَّذِي لَا يُمَكِّنُ تَفْرِيقَهُ كَجُزْءِ الْجِسْمِ الَّذِي لَا يُمَكِّنُ مُفَارَقَتَهُ لَهُ: **إِمَّا الْجَوْهَرُ الْفَرْدُ**، وَإِمَّا الْمَادَّةُ
وَالصُّورَةُ عِنْدَ مَنْ يَقُولُ بِثُبُوتِ ذَلِكَ [وَيَقُولُ: إِنَّهُ] (٤) لَا يُوجَدُ إِلَّا بِوُجُودِ الْجِسْمِ، وَإِمَّا غَيْرُ
ذَلِكَ عِنْدَ مَنْ لَا يَقُولُ بِذَلِكَ.

فَإِنَّ النَّاسَ مُتَنَازِعُونَ فِي الْجِسْمِ: هَلْ هُوَ مُرَكَّبٌ مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ، أَوْ مِنَ الْجَوَاهِرِ الْمُنْفَرَدَةِ،
أَوْ لَا مِنْ هَذَا [وَلَا مِنْ هَذَا] (٥) ؟ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ. وَأَكْثَرُ الْعُقَلَاءِ عَلَى الْقَوْلِ الثَّالِثِ
كَالْهَيْشَامِيَّةِ وَالتَّجَارِيَّةِ وَالضَّرَّارِيَّةِ وَالْكَلَّابِيَّةِ [وَالْأَشْعَرِيَّةِ] (٦) وَكَثِيرٍ مِنَ الْكِرَامِيَّةِ، وَكَثِيرٍ مِنَ أَهْلِ
الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ وَالتَّصَوُّفِ وَالتَّمَقُّلِسْفَةِ وَغَيْرِهِمْ.

وَالْمَقْصُودُ هُنَا أَنَّ لَفْظَ " الْجُزْءِ " (٧) لَهُ عِدَّةٌ مَعَانٍ بِحَسَبِ

(١) ن، م: مُرَكَّبًا.

(٢) ن، م: مِنَ الْأَطْعِمَةِ وَالْأَنْبِيَةِ وَالتِّيَابِ.

(٣) فَصْلُهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .

(٤) وَيَقُولُ إِنَّهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) .

(٥) وَلَا مِنْ هَذَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) .

(٦) وَالْأَشْعَرِيَّةُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) .

(٧) ن، م: الْحَرَكَةُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ مِنَ النَّاسِخِ". (١)

٢٦٧. ١٢٩- "فِي ذَلِكَ تَأْلِيْفًا عَقْلِيًّا لَا يُوجَدُ فِي الْأَعْيَانِ، وَيَدَّعُونَ أَنَّ النَّوْعَ مُؤَلَّفٌ مِنَ الْجِنْسِ وَالْفَصْلِ، فَإِذَا قُلْتُ: الْإِنْسَانُ حَيَوَانٌ نَاطِقٌ، قَالُوا: الْإِنْسَانُ مُؤَلَّفٌ مِنْ هَذَيْنِ، وَإِنَّمَا هُوَ مَوْصُوفٌ بِهِمَا.

ثُمَّ تَنَازَعَ (١) هَؤُلَاءِ فِي الْجِسْمِ: هَلْ هُوَ مُرَكَّبٌ مِنْ أَجْزَاءٍ لَا تَقْبَلُ الْقِسْمَةَ، وَهِيَ **الْجَوْهَرُ** **الْفَرْدُ** عِنْدَهُمْ، وَهُوَ شَيْءٌ لَمْ يُدْرِكْهُ أَحَدٌ بِحِسِّهِ، وَمَا مِنْ شَيْءٍ نَفَرَضُهُ إِلَّا وَهُوَ أَصْغَرُ مِنْهُ عِنْدَ الْقَائِلِينَ بِهِ ؛ أَوْ مُرَكَّبٌ مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّوَرَةِ تَرْكِيبًا عَقْلِيًّا؟

وَإِذَا حَقَّقَ الْأَمْرَ عَلَيْهِمْ فِي الْمَادَّةِ لَمْ يُوجَدْ إِلَّا نَفْسُ الْجِسْمِ وَأَعْرَاضِهِ: تَارَةً يُعْنَى بِالْمَادَّةِ الْجِسْمُ الَّذِي هُوَ جَوْهَرٌ، وَالصُّوَرَةُ شَكْلُهُ وَاتِّصَالُهُ الْقَائِمُ بِهِ. وَتَارَةً يُعْنَى بِالصُّوَرَةِ نَفْسُ الْجِسْمِ (٢) الَّذِي هُوَ الْجَوْهَرُ، وَبِالْمَادَّةِ الْقَدْرُ الْمُطْلَقُ الَّذِي يَعُمُّ الْأَجْسَامَ كُلَّهَا، أَوْ يُعْنَى بِهَا مَا مِنْهُ خُلِقَ الْجِسْمُ (٣) .

وَقَدْ يُعْنَى بِالصُّوَرَةِ الْعَرِضِيَّةُ (٤) الَّتِي هِيَ الْإِتِّصَالُ وَالشَّكْلُ الْقَائِمُ بِهِ، فَالْجِسْمُ هُوَ الْمُتَّصِلُ، وَالصُّوَرَةُ هِيَ (٥) الْإِتِّصَالُ، فَالصُّوَرَةُ هُنَا عَرَضٌ، وَالْمَادَّةُ الْجِسْمُ، كَالصُّوَرَةِ (٦) الصَّنَاعِيَّةِ: كَشَكْلِ السَّرِيرِ فَإِنَّهُ صُورَتُهُ (٧) وَالْحَشَبُ مَادَّتُهُ.

(١) ن، م: يُنَازَعُ.

(٢) ن: نَفْيٌ، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٣) ن: الْجِسْمُ وَالصُّوَرَةُ.

(٤) أ: الْعَرِضَةُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٥) ن، م: نَفِي، وَهُوَ خَطَأً.

(٦) ن، م: كَالصُّورِ.

(٧) أ، ب: صُورَةٌ. (١)

٢٦٨. ١٣٠- "وَهُمْ مُتَنَازِعُونَ فِي الْجِسْمِ: هَلْ هُوَ مُؤَلَّفٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ الْمُفْرَدَةِ (١) الَّتِي لَا تَقْبَلُ الانْقِسَامَ، كَمَا يَقُولُهُ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ ؛ أَوْ مُؤَلَّفٌ مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ، كَمَا يَقُولُهُ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ ؛ أَوْ لَا مُؤَلَّفٌ لَا مِنْ هَذَا وَلَا مِنْ هَذَا، كَمَا يَقُولُهُ كَثِيرٌ مِنَ الطَّوَائِفِ، عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ أَصَحُّهَا الثَّلَاثُ.

وَكُلٌّ مِنْ أَصْحَابِ الْأَقْوَالِ الثَّلَاثَةِ مُتَنَازِعُونَ هَلْ يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ إِلَى غَيْرِ نَهَايَةٍ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ الانْقِسَامَ إِلَى غَيْرِ نَهَايَةٍ، لَكِنَّ مُثْبِتَةَ **الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ** يَقُولُونَ: يَنْتَهِي إِلَى حَدٍّ لَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ مَعَ وُجُودِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، بَلْ إِذَا تَصَغَّرَتِ الْأَجْزَاءُ اسْتَحَالَتْ، كَمَا فِي أَجْزَاءِ الْمَاءِ إِذَا تَصَغَّرَتْ (٢) فَإِنَّهَا تَسْتَحِيلُ فَتَصِيرُ (٣) هَوَاءً، فَمَا دَامَتْ مَوْجُودَةً فَإِنَّهُ (٤) يَتَمَيَّزُ مِنْهَا جَانِبٌ عَنْ جَانِبٍ، فَلَا يُوجَدُ شَيْءٌ لَا يَتَمَيَّزُ بَعْضُهُ عَنْ بَعْضٍ، كَمَا يَقُولُهُ مُثْبِتَةُ **الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ**، وَلَا يُمَكِّنُ انْقِسَامَهُ إِلَى مَا لَا يَتَنَاهَى، بَلْ إِذَا صَغُرَ (٥) لَمْ يَقْبَلِ الْقِسْمَةَ الْمَوْجُودَةَ فِي الْحَارِجِ، وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُ غَيْرَ الْبَعْضِ الْآخَرِ (٦) ، بَلْ إِذَا تَصَرَّفَ (٧) فِيهِ بِقِسْمَةٍ أَوْ نَحْوِهَا اسْتَحَالَ، فَلَا أَجْزَاءَ الصَّغِيرَةَ - وَلَوْ عَظُمَ صِغَرُهَا - يَتَمَيَّزُ مِنْهَا شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ فِي نَفْسِهِ وَفِي الْحِسِّ وَالْعَقْلِ، لَكِنْ لَا يُمَكِّنُ فَضْلُ بَعْضِهِ عَنْ بَعْضٍ بِالتَّفْرِيقِ، بَلْ يَفْسُدُ وَيَسْتَحِيلُ لِضَعْفِ قَوَامِهِ عَنْ اخْتِمَالِ ذَلِكَ، وَبَسَطُ هَذَا لَهُ مَوْضِعٌ آخَرُ.

(١) أ، ب: الْمُفْرَدَةِ.

(٢) ن، م: تَصَعَّدَتْ.

(٣) ن، م: وَتَصِيرُ.

(٤) ن، م: فَإِنَّهَا.

(٥) أ، ب: لَا.

(٦) ن، م: غَيْرَ بَعْضِ الْآخِرِ.

(٧) ن: انْصَرَفَ. (١).

٢٦٩. ١٣١- "فَرَأَيْتُهُ اعْتَمَدَ عَلَى أَنَّ الْأَجْسَامَ لَا تَخْلُو مِنَ الْاجْتِمَاعِ وَالْإِفْتِرَاقِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ الْأَجْسَامَ مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ الْمُنْفَرِدَةِ، فَاحْتَجَّ بِاسْتِلْزَامِهَا لِهَذَا النَّوعِ مِنَ الْأَعْرَاضِ، وَهَذَا النَّوعُ حَادِثٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْأَكْوَانِ لَكِنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ، وَجُمْهُورُ الْعُقَلَاءِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ عَلَى نَفْيِهِ.

وَالْمَقْصُودُ هُنَا ذِكْرُ مَا يُبَيِّنُ أَصُولَ الطَّوَائِفِ، وَأَنَّ قَوْلَ هَؤُلَاءِ الرَّافِضَةِ الْمُعْتَزَلَةِ مِنْ أَفْسَدِ أَقْوَالِ طَوَائِفِ الْأُمَّةِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ مَعَهُمْ حُجَّةٌ شَرْعِيَّةٌ وَلَا عَقْلِيَّةٌ يُمْكِنُهُمُ الْإِنْتِصَافُ بِهَا مِنْ إِخْوَانِهِمْ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَإِنْ كَانَ أُولَئِكَ ضَالِّينَ مُبْتَدِعِينَ أَيْضًا (١)، وَهُمْ مُنَاقِضُونَ لَهُمْ غَايَةَ الْمُنَاقِضَةِ، فَكَيْفَ تَكُونُ لَهُمْ حُجَّةٌ عَلَى أَهْلِ السُّنَّةِ الَّذِينَ هُمْ وَسَطٌ فِي الْإِسْلَامِ كَمَا أَنَّ الْإِسْلَامَ وَسَطٌ فِي الْمِلَلِ؟!

فَإِذَا قَالَ النَّاسِي: الدَّلِيلُ عَلَى خُذُوعِهَا اسْتِلْزَامُهَا لِلْأَعْرَاضِ (٢) [(٣)].
قَالُوا لَهُ (٤): لَيْسَ هَذَا قَوْلُكَ وَ [قَوْل] أَتَمَّتِكَ (٥) الْمُعْتَزَلَةُ وَإِنَّمَا هُوَ قَوْلُ

(١) فِي الْأَصْلِ (ع): وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ أَيْضًا ضَالِّينَ مُبْتَدِعِينَ أَيْضًا. . وَهُوَ كَلَامٌ لَا يَسْتَقِيمُ، وَالَّذِي أَثْبَتَهُ أَقْرَبُ إِلَى الْمَعْنَى الْمَقْصُودِ.

(٢) فَإِذَا قَالَ النَّاسِي. . إلخِ إِعَادَةٌ لِلْإِعْرَاضِ الْوَاردِ فِي الصَّفْحَةِ السَّابِقَةِ (ص ٢٥٨): فَإِنْ قَالَ: الدَّلِيلُ. . إلخِ، وَمَا بَيْنَهُمَا اسْتِطْرَافٌ.

(٣) الْكَلَامُ بَيْنَ الْمَعْقُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ب)، (أ)، (ن)، (م) وَكُتِبَ عَلَى هَامِشِ (ع) عِبَارَاتٌ مِنْ هَذَا السَّقْطِ تَبْدَأُ بِجُمْلَةٍ: " وَقَدْ رَأَيْتُ كَلَامَ الْأَشْعَرِيِّ " وَتَنْتَهِي عِنْدَ جُمْلَةٍ: " وَجُمْهُورُ الْعُقَلَاءِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ عَلَى نَفْيِهِ. . ثُمَّ كَتَبَ هَذَا التَّعْلِيلُ: " قُلْتُ: لَيْسَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، إِذْ لَيْسَ جُمْهُورُ الْعُقَلَاءِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى نَفْيِهِ؛ لِأَنَّ جُمْهُورَ الْمُتَكَلِّمِينَ عَلَى إِثْبَاتِهِ. ثُمَّ إِنَّهُ مِنْ قُدَمَاءِ الْحُكَمَاءِ قَبْلَ أَرِسْطُو طَائِفَةٌ إِلَى إِثْبَاتِهِ، وَلَيْسَ هُوَ مِمَّا اخْتَرَعَهُ

الْمُتَكَلِّمُونَ " .

(٤) لَهُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ب) ، (أ) .

(٥) ن، م: قَوْلِكَ وَأَيْمَتِكَ. " (١)

٢٧٠. ١٣٢- "الْكَمَالِ، كَمَا قَدْ بَيَّنَّا ذَلِكَ فِي الْكِتَابِ الْمُصَنَّفِ فِي تَفْسِيرِ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ

(١) .

[عود إلى الكلام على لفظ الجسم]

وَأَمَّا لَفْظُ " الْجِسْمِ " (٢) فَإِنَّ الْجِسْمَ عِنْدَ أَهْلِ اللُّغَةِ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَصْمَعِيُّ وَأَبُو زَيْدٍ وَغَيْرُهُمَا هُوَ الْجَسَدُ وَالْبَدَنُ (٣) ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَهُمْ تُعْجِبُكَ أَجْسَامُهُمْ وَإِنْ يَقُولُوا تَسْمَعُ لِقَوْلِهِمْ﴾ [سُورَةُ الْمُنَافِقُونَ: ٤] ، وَقَالَ تَعَالَى ﴿وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [سُورَةُ الْبَقَرَةِ: ٢٤٧] ، فَهُوَ يَدُلُّ فِي اللُّغَةِ عَلَى مَعْنَى الْكَثَافَةِ وَالْغِلَظِ كَلَفَظَ الْجَسَدَ، ثُمَّ قَدْ يُرَادُ بِهِ نَفْسُ الْعَلِيظِ، وَقَدْ يُرَادُ بِهِ غِلَظُهُ، فَيُقَالُ: لِهَذَا الثَّوبِ جِسْمٌ أَيْ غِلَظٌ وَكَثَافَةٌ، وَيُقَالُ: هَذَا أَجْسَمٌ مِنْ هَذَا أَيْ أَغْلَظُ وَأَكْثَفُ. (٤) ثُمَّ صَارَ لَفْظُ " الْجِسْمِ " فِي اصْطِلَاحِ أَهْلِ الْكَلَامِ أَعَمَّ مِنْ ذَلِكَ، فَيُسَمُّونَ الْهَوَاءَ وَغَيْرَهُ مِنَ الْأُمُورِ اللَّطِيفَةِ (٥) جِسْمًا، وَإِنْ كَانَتْ الْعَرَبُ لَا تُسَمِّي هَذَا جِسْمًا، وَيَبْنِيهِمْ نَزَاعٌ فِيمَا يُسَمَّى جِسْمًا: هَلْ هُوَ مُرَكَّبٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ الْمُنفَرِدَةِ الَّتِي لَا يَتَمَيَّزُ مِنْهَا شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ: إِمَّا جَوَاهِرُ مُتَنَاهِيَةٍ (٦) كَمَا يَقُولُهُ أَكْثَرُ الْقَائِلِينَ **بِالْجَوْهَرِ الْفَرْدِ**، وَإِمَّا غَيْرُ مُتَنَاهِيَةٍ (٦) كَمَا يَقُولُهُ (٧)

(١) ع: فِي تَفْسِيرِ (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ اللَّهُ الصَّمَدُ) وَالْمَقْصُودُ هُنَا كِتَابُ " تَفْسِيرِ سُورَةِ الْإِحْلَاصِ " وَسَبَقَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ ١٤٠/٢ (ت [٠ - ٩]) .

(٢) سَبَقَ كَلَامُ ابْنِ تَيْمِيَّةَ عَنْ مَعَانِي الْجِسْمِ ١٣٤/٢ وَمَا بَعْدَهَا، ١٩٨/٢ وَمَا بَعْدَهَا.

(٣) فِي " الصِّحَاحِ " لِلْجَوْهَرِيِّ: " قَالَ أَبُو زَيْدٍ: الْجِسْمُ: الْجَسَدُ، وَكَذَلِكَ الْجُسْمَانُ وَالْجُسْمَانُ. وَقَالَ الْأَصْمَعِيُّ: الْجِسْمُ وَالْجُسْمَانُ الْجَسَدُ وَالْجُسْمَانُ الشَّخْصُ " .

(٤) فِي اللِّسَانِ: " وَرَجُلٌ جُسَمَانِيٌّ وَجُثْمَانِيٌّ إِذَا كَانَ ضَحْمَ الْجُثَّةِ . وَقَدْ جَسَمَ الشَّيْءُ عَظْمًا . وَالْأَجْسَمُ الْأَضْحَمُ .

(٥) ع: مِنَ الْأُمُورِ اللَّفْظِيَّةِ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ .

(٦) : (٦ - ٦) سَاقِطٌ مِنْ (ب) ، (أ) .

(٧) ت، أ: كَمَا يَقُولُ. " (١)

٢٧١ . ١٣٣- : النَّظَامُ (١) ، وَالنَّزَمَ الطَّفَرَةَ الْمَعْرُوفَةَ بِطَفَرَةِ النَّظَامِ (٢) ، أَوْ هُوَ مُرَكَّبٌ

مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ كَمَا يَقُولُهُ مَنْ يَقُولُهُ مِنَ الْمُتَفَلْسِفَةِ، أَوْ لَيْسَ مُرَكَّبًا لَا مِنْ هَذَا وَلَا مِنْ هَذَا كَمَا يَقُولُهُ أَكْثَرُ النَّاسِ، وَهُوَ قَوْلُ الْهَشَامِيَّةِ وَالْكَلَابِيَّةِ (٣) وَالنَّجَارِيَّةِ وَالضَّرَارِيَّةِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْكِرَامِيَّةِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْوَالٍ، وَكَثِيرٌ مِنَ الْكُتُبِ لَيْسَ فِيهَا إِلَّا الْقَوْلَانِ الْأَوَّلَانِ.

وَالصَّوَابُ أَنَّهُ لَيْسَ مُرَكَّبًا لَا مِنْ هَذَا وَلَا مِنْ هَذَا، كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعِهِ.

وَيَنْبَنِي عَلَى هَذَا أَنَّ مَا يُحْدِثُهُ اللَّهُ مِنَ الْحَيَوَانِ (٤) وَالتَّنَابُتِ وَالْمَعَادِنِ فَإِنَّهَا أَعْيَانٌ يَخْلُقُهَا اللَّهُ تَعَالَى عَلَى قَوْلِ نُفَاةِ **الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ**، وَعَلَى قَوْلِ

(١) سَبَقَ الْكَلَامَ عَنِ النَّظَامِ ٤٠٤/١ . وَتَكَلَّمَ ابْنُ تَيْمِيَّةَ مِنْ قَبْلُ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ عَنِ الْجَوَاهِرِ الْفَرْدَةِ أَوْ الْأَجْزَاءِ الَّتِي لَا تَتَجَزَّأُ وَنَاقَشَ أَقْوَالَ مُبْتَنِيَيْهَا وَنُفَاةَهَا. انْظُرْ مَثَلًا: ٤١٤/١ ، ١٣٤/٢ - ١٣٩ ، ٢٠٨ - ٢٠٩ .

(٢) أَدَّى إِنْكَارُ النَّظَامِ لِلْجَوَاهِرِ الْفَرْدَةِ وَقَوْلُهُ بِأَنَّهَا تَتَجَزَّأُ إِلَى مَا لَا نَهَايَةَ إِلَى قَوْلِهِ بِالطَّفَرَةِ، وَذَلِكَ أَنَّ حُصُومَهُ اعْتَرَضُوا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِمْ: إِذَا مَشَتْ نَمْلَةٌ عَلَى صَخْرَةٍ مِنْ طَرَفٍ إِلَى طَرَفٍ فَإِنَّهَا تَكُونُ قَدْ قَطَعَتْ مَا لَا يَتَنَاهَى، فَكَيْفَ يَقْطَعُ مَا يَتَنَاهَى مَا لَا يَتَنَاهَى؟ فَقَالَ النَّظَامُ إِنَّ النَّمْلَةَ تَقْطَعُ بَعْضَ الصَّخْرَةِ بِالْمَشْيِ وَبَعْضَهَا بِالطَّفَرَةِ، أَيْ إِنَّهَا تَنْتَقِلُ مِنَ الْمَكَانِ الْأَوَّلِ إِلَى الثَّانِي سَيْرًا ثُمَّ تَطْفُرُ مِنَ الْمَكَانِ الثَّانِي إِلَى الرَّابِعِ أَوْ الْخَامِسِ. وَانْظُرْ: الْمَقَالَاتِ لِلْأَشْعَرِيِّ ١٨/٢ - ١٩ ؛ الْمَلَلُ وَالْبَحَلُ ٥٧/١ - ٥٨ ؛ الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَرْقِ، ص [٩ - ٥] ؛ التَّبْصِيرُ فِي الدِّينِ، ص ٤٣ ، الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ عَبْدُ الْهَادِي أَبُو رَيْدَةَ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَيَّارٍ النَّظَامُ ؛

ص ١٢٩ - ١٣١.

(٣) بَعْدَ كَلِمَةِ " وَالْكَلاَئِيَّةِ " فِي (ع) : وَالنَّصْرِيَّةِ، وَرَجَّحْتُ أَنْ تَكُونَ زِيَادَةً مِنَ النَّاسِخِ،
وَانْظُرْ مَا سَبَقَ ١٣٧/٢.

(٤) ب، أ: الْحَيَوَانَاتِ. ". (١)

٢٧٢. ١٣٤- "مُثَبِّتِهِ (١) إِنَّمَا يُحَدِّثُ أَعْرَاضًا وَصِفَاتٍ (٢) ، وَإِلَّا فَالْجَوَاهِرُ بَاقِيَةٌ وَلَكِنْ
اِخْتَلَفَ تَرْكِيبُهَا، وَيَنْبَنِي عَلَى ذَلِكَ الْإِسْتِحَالَةُ.

فَمُثَبِّتُهُ **الْجَوْهَرُ الْفَرْدُ** يَقُولُونَ: لَا تَسْتَحِيلُ حَقِيقَةً إِلَى حَقِيقَةٍ أُخْرَى، وَلَا تَنْقَلِبُ الْأَجْنَاسُ،
بَلِ الْجَوَاهِرُ يُغَيِّرُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ تَرْكِيبَهَا وَهِيَ بَاقِيَةٌ، وَالْأَكْثَرُونَ يَقُولُونَ بِإِسْتِحَالَةِ بَعْضِ الْأَجْسَامِ
إِلَى بَعْضٍ، وَانْقِلَابِ جِنْسٍ إِلَى جِنْسٍ، وَحَقِيقَةٍ إِلَى حَقِيقَةٍ، كَمَا تَنْقَلِبُ النُّطْفَةُ إِلَى عَلَقَةٍ،
وَالْعَلَقَةُ (إِلَى) (٣) مُضْغَةٍ، وَالْمُضْغَةُ عِظَامًا، وَكَمَا يَنْقَلِبُ الطِّينُ الَّذِي خُلِقَ (اللَّهُ) (٤) مِنْهُ
آدَمَ لَحْمًا وَدَمًا وَعِظَامًا، وَكَمَا تَنْقَلِبُ الْمَادَّةُ الَّتِي تُخْلَقُ مِنْهَا الْفَاكِهَةُ ثَمَرًا (٥) وَنَحْوَ ذَلِكَ،
وَهَذَا قَوْلُ الْفُقَهَاءِ وَالْأَطِبَّاءِ وَأَكْثَرِ الْعُقَلَاءِ.

وَكَذَلِكَ يَنْبَنِي عَلَى هَذَا تَمَائُلُ الْأَجْسَامِ، فَأُولَئِكَ يَقُولُونَ: الْأَجْسَامُ مُرَكَّبَةٌ مِنَ الْجَوَاهِرِ، وَهِيَ
مُتَمَائِلَةٌ، فَالْأَجْسَامُ مُتَمَائِلَةٌ. وَالْأَكْثَرُونَ يَقُولُونَ: بَلِ الْأَجْسَامُ مُخْتَلِفَةُ الْحَقَائِقِ، وَلَيْسَتْ حَقِيقَةُ
الْتُّرَابِ حَقِيقَةُ النَّارِ، وَلَا حَقِيقَةُ النَّارِ حَقِيقَةُ الْهَوَاءِ. وَهَذِهِ الْمَسَائِلُ مَسَائِلُ عَقْلِيَّةٍ لِبَسْطِهَا
مَوْضِعَ آخَرٍ، وَالْمَقْصُودُ هُنَا بَيَانُ مَنْشَأِ النِّزَاعِ فِي مُسَمَّى الْجِسْمِ.
وَالنُّظَّارُ كُلُّهُمْ مُتَّفِقُونَ (٦) - فِيمَا أَعْلَمُ - عَلَى أَنَّ الْجِسْمَ يُشَارُ إِلَيْهِ، وَإِنْ اِخْتَلَفُوا فِي كَوْنِهِ
مُرَكَّبًا مِنَ الْأَجْزَاءِ الْمُنْفَرِدَةِ، أَوْ مِنَ الْمَادَّةِ وَالصُّورَةِ، أَوْ لَا مِنْ هَذَا وَلَا مِنْ هَذَا.

(١) ب، أ: مُثَبِّتِهِ.

(٢) ع، أ: وَصِفَاتًا.

(٣) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ فِي (ع) فَقَطْ.

(٤) مَا بَيْنَ الْقَوْسَيْنِ فِي (ع) فَقَطْ.

(٥) ب، أ: تَمَرًا.

(٦) أ: يَحْتَلِفُونَ. (١)

٢٧٣. ١٣٥- "وَأَمَّا هَذَا الثَّانِي فَقَدْ تَنَازَعَ فِيهِ النَّظَّارُ لَمَّا رَأَوْا أَنَّ الْإِنْسَانَ يُوصَفُ بِأَنَّهُ عَالِمٌ قَادِرٌ مُرِيدٌ، وَالْعِلْمُ وَالْإِرَادَةُ لَمْ تَقُمْ بِعَقِبِهِ وَلَا بِظَهْرِهِ، وَإِنَّمَا هُوَ قَائِمٌ بِقَلْبِهِ. فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْأَعْرَاضُ الْمَشْرُوطَةُ بِالْحَيَاةِ يَتَعَدَّى حُكْمُهَا مَحَلَّهَا، فَإِذَا قَامَتْ بِجُزْءٍ مِنَ الْجُمْلَةِ وَصِفَ بِهَا سَائِرُ الْجُمْلَةِ، كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ مَنْ يَقُولُهُ مِنَ الْمُعْتَرِلَةِ وَغَيْرِهِمْ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَلِ الْمَوْصُوفُ بِذَلِكَ جُزْءٌ مُنْفَرِدٌ فِي الْقَلْبِ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَلِ حُكْمُهَا لَا يَتَعَدَّى مَحَلَّهَا، وَإِنَّهُ بِكُلِّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ الْبَدَنِ حَيَاةٌ وَعِلْمٌ وَقُدْرَةٌ.

وَمِنْ هَؤُلَاءِ مَنْ يَقُولُ: لَا يُشْتَرَطُ فِي قِيَامِ هَذِهِ الْأَعْرَاضِ **بِالْجَوْهَرِ الْفَرْدِ** الْبِنْيَةُ الْمَخْصُوصَةُ، كَمَا يَقُولُهُ: الْأَشْعَرِيُّ وَمَنْ اتَّبَعَهُ مِنْ أَصْحَابِ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ وَغَيْرِهِمْ، وَهَؤُلَاءِ بَنَوْا هَذَا عَلَى ثُبُوتِ **الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ**، وَهُوَ أَسَاسٌ ضَعِيفٌ، فَإِنَّ الْقَوْلَ بِهِ بَاطِلٌ، كَمَا قَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعِهِ.

ثُمَّ مِنَ الْمُتَفَلِّسَةِ الْمَشَائِينَ مَنْ ادَّعَى أَنَّ مَحَلَّ الْعِلْمِ مِنَ الْإِنْسَانِ مَا لَا يَنْقَسِمُ، وَمَعْنَى ذَلِكَ عِنْدَهُمْ أَنَّ النَّفْسَ النَّاطِقَةَ لَا يَتَمَيَّزُ مِنْهَا شَيْءٌ عَنْ شَيْءٍ، وَلَا يَتَحَرَّكُ وَلَا يَسْكُنُ، وَلَا يَصْعَدُ وَلَا يَنْزِلُ، وَلَا يَدْخُلُ فِي الْبَدَنِ وَلَا غَيْرِهِ مِنَ الْعَالَمِ وَلَا يَخْرُجُ مِنْهُ، وَلَا يَقْرُبُ مِنْ شَيْءٍ وَلَا يَبْعُدُ مِنْهُ.

ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَدَّعِي أَنَّهَا لَا تَعْلَمُ الْجُزْئِيَّاتِ وَإِنَّمَا تَعْلَمُ الْكُلِّيَّاتِ، كَمَا يُذَكِّرُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ سِينَا وَغَيْرِهِ. وَكَانَ أَعْظَمُ مَا اعْتَمَدُوا عَلَيْهِ مِنَ الْمَعْلُومَاتِ مَا لَا يَنْقَسِمُ، فَالْعِلْمُ بِهِ لَا يَنْقَسِمُ، لِأَنَّ الْعِلْمَ مُطَابِقٌ لِلْمَعْلُومِ، (٢).

(١) منهاج السنة النبوية ٥٣٢/٢

(٢) منهاج السنة النبوية ٥٧٥/٢

٢٧٤. ١٣٦- "وَالسُّنَّةُ: هَلْ أَرَادَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ كَذَا وَكَذَا؟ وَكَتَنَازِعِ النَّاسِ فِي دَقِيقِ الْكَلَامِ:

كَمَسْأَلَةِ الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ، وَمَثَلِ الْأَجْسَامِ، وَبَقَاءِ الْأَعْرَاضِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ فَلَيْسَ فِي هَذَا تَكْفِيرٌ وَلَا تَفْسِيقٌ.

قَالُوا: وَالْمَسَائِلُ الْعَمَلِيَّةُ فِيهَا عِلْمٌ وَعَمَلٌ؛ فَإِذَا كَانَ الْخَطُأُ مَغْفُورًا فِيهَا (١)، فَأَلَّتِي فِيهَا عِلْمٌ بِلَا عَمَلٍ أَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْخَطُأُ فِيهَا مَغْفُورًا.

وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: الْمَسَائِلُ الْأُصُولِيَّةُ هِيَ مَا كَانَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ، وَالْفُرْعَانِيَّةُ (٢) مَا لَيْسَ عَلَيْهَا دَلِيلٌ قَطْعِيٌّ.

قَالَ أَوْلَيْكَ: وَهَذَا الْفَرْقُ خَطَأٌ أَيْضًا؛ فَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْمَسَائِلِ الْعَمَلِيَّةِ عَلَيْهَا أَدَلَّةٌ قَطْعِيَّةٌ عِنْدَ مَنْ عَرَفَهَا، وَغَيْرُهُمْ لَمْ يَعْرِفَهَا، وَفِيهَا مَا هُوَ قَطْعِيٌّ بِالْإِجْمَاعِ، كَتَحْرِيمِ الْمُحَرَّمَاتِ الظَّاهِرَةِ، وَوُجُوبِ الْوَاجِبَاتِ الظَّاهِرَةِ، ثُمَّ لَوْ أَنْكَرَهَا الرَّجُلُ بِجَهْلٍ وَتَأْوِيلٍ لَمْ يَكْفُرْ حَتَّى تُقَامَ عَلَيْهِ الْحُجَّةُ، كَمَا أَنَّ جَمَاعَةً اسْتَحَلُّوا شُرْبَ (٣) الْخَمْرِ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ، مِنْهُمْ قُدَامَةُ، وَرَأَوْا أَنَّهَا حَلَالٌ لَهُمْ، وَلَمْ يَكْفُرْهُمْ الصَّحَابَةُ حَتَّى بَيَّنُّوا لَهُمْ خَطَأَهُمْ فَتَابُوا وَرَجَعُوا.

وَقَدْ كَانَ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - طَائِفَةٌ أَكَلُوا بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ حَتَّى يَتَبَيَّنَ (٤) لَهُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ، وَلَمْ يُؤْتَمَّهُمْ (٥) النَّبِيُّ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فَضْلًا عَنْ تَكْفِيرِهِمْ، وَخَطْوُهُمْ قَطْعِيٌّ.

وَكَذَلِكَ أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ، وَقَدْ قَتَلَ الرَّجُلَ الْمُسْلِمَ، وَكَانَ خَطْوُهُ قَطْعِيًّا.

(١) فِيهَا سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م).

(٢) ن، م، و، ي، أ: وَالْفُرُوعِيَّةُ.

(٣) شُرْبَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن)، (م)، (و).

(٤) أ، ر، ح، ب، ي، و: تَبَيَّنَ.

(٥) ن، م: ثُمَّ لَمْ يُؤْتَمَّهُمْ. (١).

٢٧٥. ١٣٧- "وَرَسُولُهُ مُسْتَحَقًّا لِلْمُؤَالَاةِ وَالْمُعَادَاةِ" (*) (١) وَالْحَلَالُ مَا أَحَلَّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَالْحَرَامُ مَا حَرَّمَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَالِدَيْنِ مَا شَرَعَهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ. فَهَذِهِ الْمَسَائِلُ كُلُّهَا ثَابِتَةٌ بِالْشَّرْعِ.

وَأَمَّا الْأُمُورُ الَّتِي يَسْتَقِلُّ بِهَا الْعَقْلُ فَمِثْلُ الْأُمُورِ الطَّبِيعِيَّةِ، مِثْلُ كَوْنِ هَذَا الْمَرَضِ يَنْفَعُ فِيهِ الدَّوَاءُ الْفُلَانِيُّ، فَإِنَّ مِثْلَ هَذَا يُعْلَمُ (٢) بِالتَّجَرِبَةِ وَالْقِيَاسِ وَتَقْلِيدِ الْأَطِبَّاءِ الَّذِينَ عَلِمُوا ذَلِكَ بِقِيَاسٍ أَوْ تَجَرِبَةٍ. وَكَذَلِكَ مَسَائِلُ الْحِسَابِ وَالْهَنْدَسَةِ وَنَحْوِ ذَلِكَ، هَذَا بِمَا (٣) يُعْلَمُ بِالْعَقْلِ. وَكَذَلِكَ مَسْأَلَةُ **الْجَوْهَرِ الْفَرْدِ**، وَتَمَثُّلِ الْأَجْسَامِ أَوْ اخْتِلَافِهَا، وَجَوَازِ بَقَاءِ الْأَعْرَاضِ وَامْتِنَاعِ بَقَائِهَا ؛ فَهَذِهِ وَنَحْوُهَا تُعْلَمُ بِالْعَقْلِ.

وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَكَوْنُ الرَّجُلِ مُؤْمِنًا وَكَافِرًا وَعَدْلًا وَفَاسِقًا هُوَ مِنَ الْمَسَائِلِ الشَّرْعِيَّةِ لَا مِنَ الْمَسَائِلِ الْعَقْلِيَّةِ، فَكَيْفَ يَكُونُ مَنْ خَالَفَ مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ لَيْسَ كَافِرًا، وَمَنْ خَالَفَ مَا ادَّعَى غَيْرُهُ أَنَّهُ مَعْلُومٌ بِعَقْلِهِ كَافِرًا؟ وَهَلْ يَكْفُرُ أَحَدٌ بِالْخَطَا فِي مَسَائِلِ الْحِسَابِ وَالطَّبِّ وَدَقِيقِ الْكَلَامِ؟ .

فَإِنْ قِيلَ: هَؤُلَاءِ لَا يُكْفِرُونَ كُلٌّ مَنْ خَالَفَ مَسْأَلَةً عَقْلِيَّةً، لَكِنْ يُكْفِرُونَ مَنْ خَالَفَ الْمَسَائِلَ الْعَقْلِيَّةَ الَّتِي يُعْلَمُ بِهَا صِدْقُ الرَّسُولِ ؛ فَإِنَّ الْعِلْمَ بِصِدْقِ الرَّسُولِ مَبْنِيٌّ عَلَيْهَا (٤) : [عَلَى مَسَائِلَ مُعَيَّنَةٍ] (٥) ، فَإِذَا أَخْطَأَ فِيهَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِصِدْقِ الرَّسُولِ فَيَكُونُ كَافِرًا.

(١) مَا بَيْنَ النَّجْمَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ (ح) .

(٢) ن: يُعْرِفُ.

(٣) ن: هُوَ بِمَا.

(٤) عَلَيْهَا: سَاقِطَةٌ مِنْ (م) ، (ي) .

(٥) عَلَى مَسَائِلَ مُعَيَّنَةٍ: فِي (ح) ، (ر) ، (ي) ، (م) فَقَطْ. (١)

٢٧٦. ١٣٨- "الْمُجَرَّدَةُ، وَهِيَ الدَّهْرُ الْعَقْلِيُّ الْمُجَرَّدُ عَنِ الْجِسْمِ وَأَعْرَاضِهِ، وَأَثْبَتُوا الْفَضَاءَ

(١) الْمُجَرَّدَ عَنِ الْجِسْمِ وَأَعْرَاضِهِ.

وَأَرَسْتُو وَأَتْبَاعُهُ خَالَفُوا سَلَفَهُمْ فِي ذَلِكَ، وَلَمْ يُثْبِتُوا مِنْ هَذِهِ شَيْئًا مُجَرَّدًا، وَلَكِنْ أَثْبَتُوا الْمَادَّةَ الْمُقَارِنَةَ لِلصُّورَةِ، وَأَثْبَتُوا الْكُلِّيَّاتِ الْمُقَارِنَةَ لِلْأَعْيَانِ، وَأَثْبَتُوا الْعُقُولَ الْعَشْرَةَ. وَأَمَّا النَّفْسُ الْفَلَكِيَّةُ فَأَكْثَرُهُمْ يَجْعَلُهَا قُوَّةً جُسمَانِيَّةً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هِيَ جَوْهَرٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ كَنَفْسِ الْإِنْسَانِ.

وَأَفْظُ " الصُّورَةِ " يُرِيدُونَ بِهِ تَارَةً مَا هُوَ عَرَضٌ، كَالصُّورَةِ الصَّنَاعِيَّةِ، مِثْلَ شَكْلِ السَّرِيرِ وَالْحَاتَمِ وَالسَّيْفِ، وَهَذِهِ عَرَضٌ قَائِمٌ بِمَحَلِّهِ (٢) ، وَالْمَادَّةُ هُنَا جَوْهَرٌ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ. وَيُرِيدُونَ بِالصُّورَةِ تَارَةً الصُّورَةِ الطَّبِيعِيَّةِ، وَبِالْمَادَّةِ الْمَادَّةَ (٣) الطَّبِيعِيَّةِ.

وَلَا رَيْبَ أَنَّ الْحَيَوَانَ وَالْمَعَادِنَ وَالنَّبَاتَ (٤) لَهَا صُورَةٌ هِيَ خُلِقَتْ مِنْ مَوَادٍّ، لَكِنْ [يَعْنُونَ] (٥) بِالصُّورَةِ جَوْهَرًا قَائِمًا بِنَفْسِهِ، وَبِالْمَادَّةِ جَوْهَرًا آخَرَ مُقَارِنًا لَهُذِهِ.

وَأَخْرَجُوا فِي مُقَابَلَتِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ، الْقَائِلِينَ **بِالْجَوْهَرِ الْفَرْدِ** وَيَزْعُمُونَ أَنَّهُ مَا تَمَّ مِنْ حَدَثٍ يُعْلَمُ حَدُوثُهُ بِالْمُشَاهَدَةِ إِلَّا الْأَعْرَاضَ، وَأَنَّهُمْ لَا يَشْهَدُونَ حَدُوثَ جَوْهَرٍ مِنَ الْجَوَاهِرِ.

(١) ن، م، س: الْفَضَاءُ، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وَالْمَقْصُودُ هُنَا إِثْبَاتُ الْخَلَاءِ أَوْ الْمَكَانِ الْمُجَرَّدِ عَنِ الْجِسْمِ.

(٢) م: بِنَفْسِهِ.

(٣) الْمَادَّةُ: سَاقِطَةٌ مِنْ (س) ، (ب) .

(٤) ب: وَالنَّبَاتَاتِ.

(٥) يَعْنُونَ: سَاقِطَةٌ مِنْ (ن) ، (م) ، (س) . (١)

٢٧٨. ١- "وإنما المختلف تعلقاتها فقط وكذلك قالوا في القدرة وأما إذا حضروا على مطلب **الجوهر الفرد** ومطلب العرض هل يبقى زمانين أم لا ومطلب الأجسام هل هي متماثلة أو متباينة ومطلب الأحوال هل هي ثابتة أم لا وهل هي وجودية أو عدمية أو لا ذا ولا ذا ومطلب الزمان والمكان ما حقيقتهما وهل هما وجوديان أو عدميان ومطلب الكسب هل له حقيقة أم لا وما حقيقته". (١)

٢٧٩. ٢- "الدليل العقلي إلا بمقدمة ظنية كان استدلاله به ظنيا وأيضا فإنه إذا كان هذا مرادك فكيف تحكم حكما عاما كليا أن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين فبطل حكم هذه القضية الكاذبة أن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين على كل تقدير والله الحمد يوضحه. الوجه الخامس والعشرون: إن الذين لم يحصل لهم اليقين بالأدلة العقلية أضعاف أضعاف الذين حصل لهم اليقين بالأدلة السمعية والشكوك القادحة في العقلية أكثر بكثير من الشكوك القادحة في السمعية فأهل العلم والكتاب والسنة متيقنون لمراد الله ورسوله جازمون به معتقدون لموجه اعتقادا لا يتطرق إليه شك ولا شبهة أما المتكلمون الذين عدلوا عن الاستدلال بالأدلة السمعية إلى الأدلة العقلية في المسائل الكبار كمسألة حدوث العالم ومسألة ما هي الحوادث ومسألة تماثل الأجسام وبقاء الأعراض ومسألة وجود الشيء هل هو زائد على ماهيته أو هو نفس ماهيته ومسألة المعدوم هل هو شيء أم لا ومسألة المصحح للتأثير هل هو الحدوث أو الإمكان وهل يمكن أن يكون الممكن قديما أم لا ومسألة **الجوهر الفرد** وهل الأجسام مركبة منه أم لا ومسألة الكلام وحقيقته واضعاف ذلك من المسائل التي عولوا فيها على مجرد عقل أفضلهم وأشدهم حيرة وتناقضا واضطرابا فيها". (٢)

٢٨٠. ٣- "الزائدة على وجوده وإنكار صفات كماله وأنه لا سمع له ولا بصر ولا قدرة ولا حياة ولا إرادة ولا كلام ولا وجه ولا يدين وليس فيه معنيان متميز أحدهما عن الآخر البتة قالوا لأنه لو كان كذلك لكان مركبا وكان جسما مؤلفا ولم يكن واحدا من كل وجه فجعلوه

(١) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة ٣٣٩/١

(٢) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة ٦٦٣/٢

من جنس **الجوهر الفرد** الذي لا يحس ولا يرى ولا يتميز منه جانب عن جانب بل **الجوهر الفرد** يمكن وجوده.

وهذا الواحد الذي جعلوه حقيقة رب العالمين يستحيل وجوده فلما اصطلحوا على هذا المعنى في التوحيد وسمعوا قوله ﴿وإلهكم إله واحد﴾ [البقرة ١٦٣] وقوله ﴿وما من إله إلا إله واحد﴾ [المائدة ٧٣]

نزلوا لفظ القرآن على هذا المعنى الاصطلاحي وقالوا لو كان له صفة أو كلام أو مشيئة أو علم أو حياة أو قدرة أو سمع أو بصر لم يكن واحدا وكان مركبا مؤلفا فسموا أعظم التعطيل بأحسن الأسماء وهو التوحيد وكسوه ثوبه وسموا أصح الأشياء وأحقها بالثبوت وهو صفات الرب ونعوت كماله بأقبح الأسماء وهو التركيب والتأليف فتولد من بين هذه التسمية". (١)

٢٨١. ٤- "والافتراق وتمائل الأجسام وتركيبها من الجواهر المفردة وأنها قابلة للحوادث وما يقبل الحوادث فهو حادث فالأجسام كلها حادثة فإذا يجب أن يكون لها محدث ليس بجسم فنفوا العلم بإثبات الصانع على حدوث الأجسام واستدلوا على حدوثها بأنها مستلزمة للحركة والسكون والاجتماع والافتراق ثم قالوا إن تلك أعراض والأعراض حادثة ومالا يخلو عن الحوادث فهو حادث فاحتاجوا في هذه الطريق إلى إثبات الأعراض أولا ثم إثبات لزومها للجسم ثانيا ثم إبطال حوادث لا أول لها ثالثا ثم التزام بطلان حوادث لا نهاية لها رابعا عند فريق منكم وإلزام الفرق عند فريق آخر ثم إثبات **الجوهر الفرد** خامسا ثم إلزام كون العرض لا يبقى زمانين سادسا فيلزم حدوثه والجسم لا يخلو منه ومالا يخلو عن الحوادث فهو حادث ثم إثبات تمائل الأجسام سابعا فيصح على بعضها ما يصح على جميعها فعلمهم بإثبات الخالق سبحانه مبني على هذه الأمور الشنيعة فلزمهم من سلوك هذه الطريق إنكار كون الرب تعالى فاعلا في الحقيقة وإن سموه فاعلا بالسنتهم فإنه لا يقوم به عندهم فعل وفاعل بلا فعل كقائم بلا قيام وضارب بلا ضرب وعالم بلا علم وضم الجهمية إلى ذلك أنه لو قام

(١) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة ٣/٩٣٠

به صفة لكان جسما ولو كان جسما لكان حادثا". (١)

٢٨٢. ٥- "وكذلك الطريق التي سلكوها في إثبات النبوة لم يثبتوا بها نبوة في الحقيقة فإنهم بنوها على مجرد خرق العادة وهو مشترك بين النبي وغيره وحاروا في الفرق فلم يأتوا فيه بما يثلج له الصدر ولا يحصل به برد اليقين مع أن النبوة التي أثبتوها لا ترجع إلى وصف وجودي بل هي تعلق الخطاب الأزلي بالنبي والتعلق عندهم أمر عديمي فعادت النبوة عندهم إلى أمر عديمي وقد صرحوا بأنها لا ترجع إلى صفة ثبوتية قائمة بالنبي وأيضا فحقيقة النبوة والرسالة إنباء الله سبحانه وتعالى لرسوله وأمره بتبليغ كلامه إلى عباده وعندهم أن الله لا يتكلم ولا يقوم به كلام.

وأما اليوم الآخر فإن جمهورهم بنوه على إثبات **الجوهر الفرد** وقالوا لا يتأتى التصديق بالمعاد إلا بإثباته وهو في الحقيقة باطل لا أصل له والمثبتون له يعترفون بأن القول به في غاية الإشكال وأدلتهم متعارضة وكثير منهم له قولان في إثباته ونفيه وسلكوا في تقرير المعاد ما خالفوا فيه جمهور العقلاء ولم يوافقوا ما جاءت به الأنبياء فقالوا إن الله سبحانه يعدم أجزاء العالم كلها حتى تصير عدما محضا ثم يعيد المعدم ويقلبه وجودا حتى إن يعيد زمنه". (٢)

٢٨٣. ٦- "الوجود الواجب وجود محض لا يقارن شيئا من الماهيات أم وجود مقارن لماهية غير معلومة للبشر وشاكا في الرب سبحانه هل كان معطلا في الأزل والفعل ممتنع عليه ثم انقلب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي بلا تجدد أمر حصل في الفاعل كما يقوله المتكلمون أو لم يزل فعله مقارنا له كما يقوله الفلاسفة وهو حائر بين هذين القولين معارض أدلة كل منهما بأدلة الآخر وتارة يرجح أدلة المتكلمين في كتبه الكلامية وتارة يرجح أدلة الفلاسفة في كتبه الفلسفية وتارة يصف الجيشين ويلقي الحرب بينهما ولا يتحيز إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء كما في كتبه الجامعة بين الطريقتين.

وشاكا في **الجوهر الفرد** فمرة يثبت ويوقف الإيمان بالمبدأ والمعاد عليه وتارة ينفيه ويبطله.

(١) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتلة ٩٨٥/٣

(٢) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتلة ٩٨٧/٣

وشاكا في تماثل الأجسام فتارة يثبتته ويحتج عليه وتارة ينفيه.
وشاكا في مسألة حلول الحوادث فتارة ينفيها وتارة يقول بها ويقوي أمرها ويلزمها جميع
الطوائف." (١).

٢٨٤. ٧- "قل ان فصلوا أولا عن قول معطلة الصفات لكم لو كان له سمع أو بصر أو حياة
أو علم أو قدرة أو كلام لزم التجسيم فإذا انفصلتم عنهم وتخلصتم من أسرهم لكم عاد
عليكم أهل السنة بالرافة والرحمة وجبروكم وخلصوكم من هذا الوثاق الذي شدكم به الملاحدة
المعطلة فإن أبيتم إلا الجواب قيل لكم ما تعنون بالتجسيم أتعنون به العلو على العالم والاستواء
على العرش وهذا حاصل قولكم وحينئذ فما زدتم على إبطال ذلك بمجرد الدعوى التي اتحد
فيها اللازم والملزوم بتغيير العبارة وكأنكم قلتم لو كان فوق العالم مستويا على عرشه لكان
فوق العالم ولكنكم لبستم وأوهتم وإن عنيتم بالجسم المركب من الجواهر الفردة فجمهور
العقلاء ينازعونكم في إثبات **الجوهر الفرد** فضلا عن تركب الأجسام الحادثة منه فالملازمة
باطلة كاذبة وإن عنيتم به المركب من الهيولى والصورة فأنتم قد قررتم بطلان تركب الأجسام
من ذلك فأنتم أبطلتم هذا التركيب الذي يدعيه الفلاسفة وهم أبطلوا التركيب الذي تدعونه
من الجواهر الفردة وجمهور العقلاء أبطلوا هذا وهذا فإذا كان هذا غير لازم في الأجسام
المحسوسة المشاهدة بل هو باطل فكيف يدعى لزومه فيمن ليس كمثله شيء وإن عنيتم
بالتجسيم تميز منه شيء قيل لكم انفصلوا أولا عن قول نفاة الصفات لو كان له
سمع وبصر وحياة وقدرة لزم أن يتميز منه شيء عن شيء وذلك عين." (٢)

٢٨٥. ٨- "ولا الرضى به ولا الابتهاج بقربه ولا الفرح به ولا اللذة العظمى برؤية وجهه ولا
لذة الآذان والأرواح بسماع كلامه بل ولا الشوق إليه ولا الأمان ولا الطمأنينة به وإليه ولا
الأمن من عذابه لهم بغير جرم أصلا ومن إبطاله أعمالهم الصالحة بغير سبب بل أعظم من
ذلك أنهم سدوا على أنفسهم طريق العلم بإثباته وإثبات ربوبيته إلا بما ينافي صفاته وأفعاله

(١) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة ١٢٦٠/٤

(٢) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة ١٣١٥/٤

فليس لهم طريق إلى إثبات ذاته إلا بما يستلزم نفي ذاته وصفاته وأفعاله وسدوا علل أنفسهم طريق العلم بصدق رسله بتجويزهم عليه كل شيء حتى إنه يجوز عليه تأييد الكاذب المفترى عليه بأعظم المعجزات وليس في العقل ما يحيل ذلك عندهم وسدوا على أنفسهم طريق العلم بالمعاد لأنهم بنوه على إثبات **الجوهر الفرد** ولا حقيقة له وهذه جملة إنما يظهر تفصيلها عند الكلام على مسائلهم ودلائلهم.

أما محبة الرب سبحانه فإنهم صرحوا بأنه لا يجب ولا يجب واستدلوا على ذلك بما هو مناقض للفطرة والعقل والشرائع كما سنذكره إن شاء الله وأصل الدين هو كونه سبحانه يجب ولا يجب فإن الشرائع مبناها على شهادة أن لا إله إلا الله والإله هو المستحق لكمال الحب بكمال التعظيم والإجلال والذل له والخضوع له فإنكار المحبة". (١)

٢٨٦. ٩- "والعلل فنقوها وبين الطائفتين بعد المشرقين ولا تستهن بأمر هذه المسألة فإن شأنها أعظم وخطرها أجل وفروعها كثيرة ومن فروعها أنهم لما تكلموا فيما يحدثه الله تعالى من المطر والنبات والحيوان والحر والبرد والليل والنهار والإلهال والإبدار والكسوف والاستسار وحوادث الجو وحوادث الأرض انقسموا قسمين وصاروا طائفتين فطائفة جعلت الموجب لذلك مجرد ما رأوه علة وسببا من الحركات الفلكية والقوى الطبيعية والنفوس والعقول فليس عندهم لذلك فاعل مختار مريد وقابلهم طائفة من المتكلمين فلم يسببوا لذلك سببا إلا مجرد المشيئة والقدرة وأن الفاعل المختار يرجح مثلا على مثل بلا مرجح ولا سبب ولا حكمة ولا غاية يفعل لأجلها ونفوا الأسباب والقوى والطبائع والقرائن والحكم والغايات حتى يقول من أثبت **الجوهر الفرد** منهم أن الفلك والرحا ونحوهما مما يدور متفكك دائما عند الدوران والقادر المختار يعيده كل وقت كما كان وأن الألوان والمقادير والأشكال والصفات تعدم على تعاقب الآنات والقادر المختار يعيدها كل وقت وأن ملوحة ماء البحر كل لحظة تعدم وتذهب ويعيدها القادر المختار كل ذلك بلا سبب ولا حكمة ولا علة غائية ورأوا أنهم لا يمكنهم التخلص من قول الفلاسفة أعداء الرسل إلا بذلك ورأى أعداء الرسل أنهم لا يمكنهم الدخول في الشريعة إلا بالتزام أصول هؤلاء ولم يهتد الطائفتان للحق

(١) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة ٤/١٤٣٥

الذي لا يجوز غيره وهو انه سبحانه يفعل بمشيئته وقدرته وإرادته ويفعل ما يفعله بأسباب وحكم وغايات محمودة وقد أودع العالم من القوى والطبائع والغرائز والأسباب والمسببات ما به قام الخلق والأمر وهذا قول جمهور أهل الإسلام وأكثر طوائف النظار وهو قول الفقهاء قاطبة إلا من خلى الفقه ناحية وتكلم بأصول النفاة فعادى فقهه أصول دينه". (١)

٢٨٧. ١٠- "تشير فأدرى ما تقول بطرفها ... وأطرق طرفي عند ذاك فتعلم

تكلم منا في الوجوه عيوننا ... فنحن سكوت والهوى يتكلم

قلت: كل معنى فله صيغة تعبر به عنه، ولا سيما إذا كانت من المعاني المعروفة للخاص والعام. ولكن العبارة قد تكون كاشفة للمعنى مطابقة له، كلفظ الدراهم والخبز والماء واللبن ونحوها، وهي أكبر الألفاظ.

وقد يكون المعنى فوق ما يشير إليه اللفظ ويعبر عنه، وهو أجل من أن يدل لفظه على كمال ماهيته وهذا كأسماء الرب سبحانه وأسماء كتابه.

وكذلك اسم الحب فإنه لا يكشف اسمه مسماه، بل مسماه فوق لفظه، وكذلك اسم الشوق والعشق والموت والبلاء ونحوها. وقد يكون المعنى دون اللفظ بكثير، واللفظ أجل منه وأعظم. وهذا كلفظ **الجوهر الفرد** الذي هو عبارة عن أقل شيء وأصغره وأدقه وأحقره، فليس معناه على قدر لفظه، وإذا عرف هذا فقولهم: "ليس للمحبة صيغة يعبر بها عن حقيقتها" المراد به أن لفظها لا يفهم حقيقة معناها ومعناها فوق ما يفهم من لفظها.

وقوله: "الغيرة من أوصاف المحبة، وهي تأتي إلا التستر والاختفاء" هذا كلام في حكم المحبة ومقتضاها، لا في حقيقتها ومعناها، والمحبون متباينون في هذا الحكم، فمنهم من يجعل الغيرة من لوازم المحبة وعلامة ثبوتها وتمكنها ويجعل نداء المرء عليها وبسط لسانه بالإخبار بها دليلاً على أنه دعى فيها، وأن ما معه منها رائقها لا حقيقتها، وحقيقتها تأتي إلا التستر والكتمان. وهذه طريقة الملاميين، كما قيل:

لا تنكرى جحدى هواك، فإنما ... ذاك الجحود عليه ستر مسبل

ولهذا قيل: المحبة كتمان الإرادة، وإظهار الموافقة. وهذه الطائفة رأت أن كمال المحبة بكتمانها

(١) شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ص/٢٠٦

لأسباب عديدة:

أحدها: أن الحب كلما كان مكتوماً كان أشد وأعظم سريانا وسكونا في أجزاء القلب كلها، كما قيل: الحب أقتله أكتمه فإذا أفشاه المحب وأظهره وباح به ونادى عليه ضعف أثره وصار عرضة للزوال.

الثاني: أن الحب كنز من الكنوز، بل هو أعظم الكنوز المودعة في سر العبد". (١)

٢٨٨. ١١- "وهذه الخطبة تلقاها الإمام أحمد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد ذكرها محمد بن وضاح في أول كتابه في الحوادث والبدع، فقال: حدثنا أسد حدثنا رجل يقال له: يوسف، ثقة، عن أبي عبد الله الواسطي، رفعه إلى عمر بن الخطاب أنه قال: الحمد لله الذي امتن على العباد بأن جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويصبرون بكتاب الله أهل العمى، وكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وتائه ضال قد هدوه، بذلوا دماءهم وأموالهم دون هلكة العباد، فما أحسن أثرهم على الناس عليهم، وما نسيهم ربك، ولا كان ربك نسياً، جعل قصصهم هدى، وأخبر عن حسن مقالاتهم، فلا تقتصر عنهم، فإنهم في منزلة رفيعة وإن أصابتهم الوضعية.

فالمتشابه ما كان له وجهان يخدعون به جهال الناس، فيا لله كم قد ضل بذلك طوائف من بني آدم، واعتبر ذلك بأظهر الألفاظ والمعاني في القرآن والسنة، وهو التوحيد الذي حقيقته إثبات صفات الكمال لله وتنزيهه عن أضدادها، فاصطلح أهل الباطل على وضعه، ثم دعوا الناس إلى التوحيد فخدعوا به من لم يعرف معناه في اصطلاحهم، وظن أن ذلك التوحيد هو الذي دعت إليه الرسل.

[أنواع التوحيد الصحيحة والباطلة]

والتوحيد اسم لستة معان: توحيد الفلاسفة، وتوحيد الجهمية، وتوحيد القدرية الجبرية، وتوحيد الاتحادية، فهذه الأربعة أنواع من التوحيد جاءت الرسل بإبطالها، ودل على بطلانها

(١) طريق المهجرتين وباب السعادتین ص/ ٣١١

العقل والنقل، فأما توحيد الفلاسفة فهو إنكار ماهية الرب الزائدة على وجوده، وإنكار صفات كماله، وأنه لا سمع له ولا بصر، ولا قدرة ولا حياة ولا إرادة ولا كلام ولا وجه ولا يدين، وليس فيه معينان يتميز أحدهما عن الآخر البتة، قالوا: لأنه لو كان كذلك لكان مركبا وكان جسيما مؤلفا، ولم يكن واحدا من كل وجه، فجعلوه من جنس **الجوهر الفرد** الذي لا يحس ولا يرى ولا يتميز منه جانب عن جانب، بل **الجوهر الفرد** يمكن وجوده، وهذا الواحد الذي جعلوه حقيقة رب العالمين يستحيل وجوده.

فلما اصطالحوا على هذا المعنى في التوحيد وسمعوا قوله: ﴿وإلهم إله واحد﴾ [البقرة: ١٦٣] ، وقوله: ﴿وما من إله إلا الله﴾ [آل عمران: ٦٢] نزلوا لفظ القرآن على هذا المعنى الاصطلاحي، وقالوا: لو كان له صفة أو كلام أو مشيئة، أو علم، أو حياة". (١)

٢٨٩. ١٢- "للحوادث، وما يقبل الحوادث فهو حادث، فالأجسام كلها حادثة، فإذا ن يجب أن يكون لها محدث ليس بجسم، فبنوا العلم بإثبات الصانع على حدوث الأجسام، واستدلوا على حدوثها بأنها مستلزمة للحركة والسكون والاجتماع والافتراق، ثم قالوا: إن تلك أعراض، والأعراض حادثة، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، واحتاجوا في هذه الطريق إلى إثبات الأعراض أولا، ثم إثبات لزومها للجسم ثانيا، ثم إبطال حوادث لا أول لها ثالثا، ثم إلزام بطلان حوادث لا نهاية لها رابعا عند فريق منهم، وإلزام الفرق عند فريق آخر، ثم إثبات **الجوهر الفرد** خامسا، ثم إلزام كون العرض لا يبقى زمانين سادسا، فيلزم حدوثه والجسم لا يخلو منه وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، ثم إثبات الخالق سبحانه مبني على هذه الأمور السبعة فلزمهم من سلوك هذه الطريق إنكار كون الرب فاعلا في الحقيقة، وإن سموه فاعلا بألستهم، فإنه لا يقوم به عندهم فعل، وفاعل بلا فعل كقائم بلا قيام، وضارب بلا ضرب، وعالم بلا علم.

وضم الجهمية إلى ذلك أنه لو قام به صفة لكان جسما، ولو كان جسما لكان حادثا، فيلزم من إثبات صفاته إنكار ذاته، فعطلوا صفاته وأفعاله بالطريق التي أثبتوا بها وجوده، فكانت أبلغ الطرق في تعطيل صفاته وأفعاله، وعن هذا الطريق أنكروا علوه على عرشه وتكلمه

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة ص/١٣٥

بالقرآن وتكليمه لموسى، ورؤيته بالأبصار في الآخرة، ونزوله إلى سماء الدنيا كل ليلة، ومجيئه لفصل القضاء بين الخلائق، وغضبه ذلك اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب مثله بعده، وجميع ما وصف به نفسه من وصف ذاتي أو معنوي أو فعلي، فأنكروا وجهه الأعلى، وأنكروا أن له يدين، وأن له سمعا وبصرا وحياة، وأنه يفعل ما يشاء حقيقة، وإن سمي فاعلا فلم يستحق ذلك لفعل قام به، بل فعله هو عين مفعوله.

وكذلك الطريق التي سلكوها في إثبات النبوة لم يثبتوا أنها نبوة في الحقيقة، فإنهم بنوها على مجرد طريق العادة وهو مشترك بين النبي وغيره، وحاروا في الفرق فلم يأتوا فيه بما تثليج له الصدور، مع أن النبوة التي أثبتوها لا ترجع إلى وصف وجودي بل هي تعلق الخطاب الأزلي بالنبي، والتعلق عندهم أمر عديمي، فعادت النبوة عندهم إلى أمر عديمي، وقد صرحوا بأنها لا ترجع إلى صفة ثبوتية قائمة بالنبي صلى الله عليه وسلم. وأيضا فحقيقة النبوة والرسالة إنباء الله لرسوله وأمره تبليغ كلامه إلى عباده، وعندهم أن الله يتكلم ولا يقوم به كلام. (١)

٢٩٠. ١٣- "وأما اليوم الآخر فإن جمهورهم بنوه على إثبات **الجوهر الفرد**، قالوا: لا ينافي التصديق بالمعاد إلا بإثباته، وهو في الحقيقة باطل لا أصل له، والمثبتون له يعترفون أن القول به في غاية الإشكال وأدلته متعارضة، وكثير منهم له قولان في إثباته ونفيه، وسلكوا في تقرير المعاد ما خالفوا فيه جمهور العقلاء، ولم يوافقوا ما جاءت به الأنبياء، فقالوا: لو أن الله تعالى يعدم أجزاء العالم كلها حتى تصير عدما محضا، ثم يعيد المعدوم ويقلبه موجودا حتى إنه يعيد زمنه بعينه وينشئه، لا من مادة، كما قالوا في المبدأ، فجنوا على العقل والشرع وأغروا أعداء الشرع به، وحالوا بينهم وبين تصديق الرسل.

وأما المبدأ فإنهم قالوا: إن الله تعالى كان معطلا في الأول، والفعل غير ممكن، مع قولهم: كان قادرا عليه، ثم صار فاعلا بعد أن لم يكن فاعلا، من غير تجدد أمر أصلا، وانقلب الفعل من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي، وذات الفاعل قبل الفعل ومع الفعل وبعد الفعل واحدة.

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة ص/ ١٥٥

فهذا غاية عقولهم التي عارضوا بها الوحي، وهذه طرقهم العقلية التي لم يثبتوا بها ربا ولا رسالة، ولا مبدأ ولا معادا.

[معارضة الوحي بالعقل]

الوجه الحادي والثلاثون: أن معارضة الوحي بالعقل ميراث عن الشيخ أبي مرة، فهو أمل من عارض السمع بالعقل وقدمه عليه، فإنه سبحانه لما أمره بالسجود لآدم عارض أمره بقياس عقلي مركب من مقدمتين جملتين: إحداهما: قوله: ﴿أنا خير منه﴾ [الأعراف: ١٢] فهذه هي الصغرى، والكبرى محذوفة تقديرها: والفاضل لا يسجد للمفضول، وذلك سند المقدمة الأولى، وهو أيضا قياس حملي حذف إحدى مقدمتيه فقال: ﴿خلقتني من نار وخلقته من طين﴾ [الأعراف: ١٢] المقدمة الثانية كلها معلومة، أي: ومن خلق من نار خير ممن خلق من طين، فهما قياسان متداخلان، وهذه يسميها المنطقيون الأقيسة المتداخلة، فالقياس الأول هكذا: أنا خير منه، وخير المخلوقين لا يسجد لمن هو دونه، وهذا من الشكل الأول، والقياس الثاني هكذا: خلقتني من نار وخلقته من طين، والمخلوق من النار خير من المخلوق من الطين، فنتيجة هذا القياس العقلي: أنا خير منه، ونتيجة الأول: فلا ينبغي أن أسجد له، وأنت إذا تأملت مادة هذا القياس وصورته رأيته أقوى من كثير من قياساتهم التي عارضوا بها الوحي، والكل باطل. (١)

٢٩١. ١٤- "والجهمية ومن سلك سبيلهم في باب العلم والخبر عن الله وأسمائه وصفاته، فالطائفتان - بل وكثير من المصنفين في الفقه - من المتكلفين أشد التكلف، وقد قال الله تعالى لرسوله - صلى الله عليه وسلم -: ﴿قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين﴾ [ص: ٨٦] وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: من كان منكم مستنًا فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا يؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد: أبر هذه الأمة قلوبا، وأعمقها علما، وأقلها تكلفا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم.

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة ص/١٥٦

فلا تجد هذا التكليف الشديد، والتعقيد في الألفاظ والمعاني عند الصحابة أصلاً. وإنما يوجد عند من عدل عن طريقهم، وإذا تأمله العارف وجده كالحم جمل غث، على رأس جبل وعمر، لا سهل فيرتقي، ولا سمين فينتقل، فيطول عليك الطريق، ويوسع لك العبارة، ويأتي بكل لفظ غريب ومعنى أغرب من اللفظ، فإذا وصلت لم تجد معك حاصلًا طائلاً، ولكن تسمع جعجعة ولا ترى طحناً، فالمتكلمون في جعاجع الجواهر والأعراض والألوان والألوان، والجوهر الفرد، والأحوال والحركة والسكون، والوجود والماهية والانحياز، والجهات والنسب والإضافات، والغيرين والخلافين، والضدين والنقيضين، والتماثل والاختلاف، والعرض هل يبقى زمانين؟ وما هو الزمان والمكان؟ ويموت أحدهم ولم يعرف الزمان والمكان، ويعترف بأنه لم يعرف الوجود: هل هو ماهية الشيء، أو زائد عليها؟ ويعترف: أنه شك في وجود الرب: هل هو وجود محض، أو وجود مقارن للماهية؟ ويقول: الحق عندي الوقف في هذه المسألة.

ويقول أفضلهم - عند نفسه - عند الموت: أخرج من الدنيا وما عرفت إلا مسألة واحدة، وهي أن الممكن يفتقر إلى واجب، ثم قال: الافتقار أمر عديمي، فأموت ولم أعرف شيئاً، وهذا أكثر من أن يذكر، كما قال بعض السلف: أكثر الناس شكاً عند الموت: أرباب الكلام.

وآخرون أعظم تكلفاً من هؤلاء، وأبعد شيء عن العلم النافع، وهم: أرباب". (١)

٢٩٢. ١٥- "البقة فكيف يسمح لعاقل عقله أن يسوي بينهما ويجعل الدلالة من هذا كالدلالة من الآخر والله سبحانه إنما يذكر من مخلوقاته للدلالة عليه أشرفها وأظهرها للحس والعقل وأبينها دلالة وأعجبها صنعة كالسما والارض والشمس والقمر والليل والنهار والنجوم والجبال والسحاب والمطر وغير ذلك من آياته ولا يدعو عباده إلى التفكير في القمل والبراغيث والبعوض والبق والكلاب والحشرات ونحوها إنما يذكر ما يذكر من ذلك في سياق ضرب الأمثال مبالغة في الاحتقار والضعف كقوله تعالى أن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له وإن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه فهنا لم يذكر الذباب

(١) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ٤٠٥/٣

في سياق الدلالة على إثبات الصانع تعالى وكذلك قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ وكذلك قوله ﴿مِثْلَ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمِثْلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنْ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبِيتَ الْعَنْكَبُوتُ﴾ فتأمل ذكر هذه المخلوقات الحقيرة في أى سياق وذكر المخلوقات العظيمة في أى سياق

وأما قول من قال من المتكلمين المتكلفين أن دلالة حصول الحياة في الأبدان الحيوانية أقوى من دلالة السموات والأرض على وجود الصانع تعالى فبناء هذا القائل على الأصل الفاسد وهو إثبات **الجوهر الفرد** وإن تأثير الصانع تعالى في خلق العالم العلوي والسفلي هو تركيب تلك الجواهر وتأليفها هذا التأليف الخاص والتركيب جنسه مقدور للبشر وغيرهم وأما الأحداث والاختراع فلا يقدر عليه إلا الله والقول **بالجواهر الفرد** وبناء المبدأ والمعاد عليه مما هو من اصول المتكلمين الفاسدة التي نازعهم فيها جمهور العقلاء قالوا وخلق الله تعالى وإحداثه لما يحدثه من أجسام العالم هو إحداث لأجزائها وذواتها لا مجرد تركيب الجواهر منفردة ثم قد فرغ من خلقها وصنعه وإبداعه الآن إنما هو في تأليفها وتركيبها وهذا من اقوال اهل البدع التي ابتدعوها في الإسلام وبنوا عليها المعاد وحدوث العالم فسلطوا عليهم أعداء الإسلام ولم يمكنهم كسرهم لما بنوا المبدأ والمعاد على أمر وهمي خيالي وظنوا انه لا يتم لهم القول بحدوث العالم وإعادة الأجسام إلا به وأقام منازعوهم حججا كثيرة جدا على بطلان القول بالجواهر واعترافهم بقوة كثير منها وصحته فأوقع ذلك شكاً لكثير منهم في أمر المبدأ والمعاد لبنائه على شفا جرف هار وأما ائمة الإسلام وفحول النظار فلم يعتمدوا على هذه الطريقة وهي عندهم أضعف وأوهي من أن يبنوا عليها شيئاً من الدين فضلاً عن حدوث العالم وإعادة الأجسام وإنما اعتمدوا على الطرق التي أرشد الله سبحانه إليها في كتابه وهي حدوث ذات الحيوان والنبات وخلق نفس العالم العلوي والسفلي وحدوث السحاب والمطر والرياح وغيرها من الأجسام التي يشاهد حدوثها بذواتها لا مجرد حدوث تأليفها وتركيبها فعند القائلين بالجواهر لا يشهد ان الله أحدث في هذا العالم شيئاً من". (١)

(١) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة ١٩٩/٢

٢٩٣. ١٦- "الجواهر وإنما أحدث تأليفها وتركيبها فقط وإن كان أحداثه بجواهره سابقا متقدما قبل ذلك وأما الآن فإنما تحدث الأعراض من الاجتماع والافتراق والحركة والسكون فقط وهي الأكوان عندهم وكذلك المعاد فإنه سبحانه يفرق أجزاء العالم وهو اعدامه ثم يؤلفها ويجمعها وهو المعاد وهؤلاء احتاجوا إلى أن يستدلوا على كون عين الإنسان وجواهره مخلوقة إذ المشاهد عندهم بالحس دائما هو حدوث أعراض في تلك الجواهر من التأليف الخالص وزعموا أن كل ما يحدثه الله من السحاب والمطر والزرع والثمار والحيوان فإنما يحدث فيه أعراضا وهي جمع الجواهر التي كانت موجودة وتفريقها وزعموا أن أحدا لا يعلم حدوث عين من الأعيان بالمشاهدة ولا بضرورة العقل وإنما يعلم ذلك بالاستدلال وجمهور العقلاء من الطوائف يخالفون هؤلاء ويقولون الرب لا يزال يحدث الأعيان كما دل على ذلك الحس والعقل والقرآن فإن الأجسام الحادثة بالمشاهدة ذواتها وأجزاؤها حادثة بعد إن لم تكن جواهر مفرقة فاجتمعت ومن قال غير ذلك فقد كابر الحس والعقل فإن كون الإنسان والحيوان مخلوقا محدثا كائنا بعد إن لم يكن أمر معلوم بالضرورة لجميع الناس وكل أحد يعلم أنه حدث في بطن أمه بعد إن لم يكن وإن عينه حدثت كما قال الله تعالى ﴿وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا﴾ وليس هذا عندهم مما يستدل عليه بل يستدل به كما هي طريقة القرآن فإنه جعل حدوث الإنسان وخلقته دليلا لا مدلولا عليه

وقولهم إن الحادث أعراض فقط وأنه مركب من الجواهر المفردة قولان باطلان بل يعلم حدوث عين الإنسان وذاته وبطلان **الجواهر الفرد** ولو كان القول بالجواهر صحيحا لم يكن معلوما إلا بأدلة خفية دقيقة فلا يكون من أصول الدين بل ولا مقدمة فيها فطريقتهم تتضمن جحد المعلوم وهو حدوث الأعيان الحادثة وذواتها وإثبات ما ليس بمعلوم بل هو باطل وهو إثبات **الجواهر الفرد** وليس هذا موضع استقصاء هذه المسئلة والمقصود الكلام على قوله إن الاستدلال بحصول الحياة في بنية الحيوان على وجود الصانع أقوى من دلالة تركيب الاجرام الفلكية وهو مبنى على هذا الأصل الفاسد

فصل وأما استدلاله بقوله تعالى ﴿وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا﴾ فعجب من العجب فإن هذا من اقوى الأدلة وأبينها على بطلان قول المنجمين والدهرية الذين يسندون جميع ما في العالم من الخير والشر إلى النجوم وحركاتها واتصالاتها ويزعمون أن ما

تأتي به من الخير والشر فعن تعريف الرسل والأنبياء وكذلك ما تعطيه من السعود والنحوس وهذا هو السبب الذي سقنا الكلام لأجله معهم لما حكينا قولهم أنه لما كانت الموجودات في العالم". (١)

٢٩٤. ١٧- "فاسألهم ماذا الذي يعنون ... بالتركيب فالتركيب ست معان

إحدى معانيه هو التركيب من ... متباين كتركب الحيوان
من هذه الأعضاء كذا أعضاؤه ... قد ركبت من أربع الأركان
أفلازم ذا للصفات لرنا ... وعلوه من فوق كل مكان
ولعل جاهلكم يقول مباهاة ... ذا لازم الإثبات بالبرهان
فالبهت عندكم رخيص سعره ... حثوا بلا كيل ولا ميزان
هذا وثانيها فتركيب الجوا ... ر وذاك بين اثنين يفترقان
كالجسر والباب الذي تركيبه ... بجواره لمحلة من بان
والأول المدعو تركيب امتزا ... ج واختلاط وهو ذو تبيان
أفلازم ذا من ثبوت صفاته ... أيضا تعالى الله ذو السلطان
والثالث التركيب من متماثل ... يدعى الجواهر فردة الأكوان
والرابع الجسم المركب من هيو ... لاه وصورته لذي اليونان
والجسم فهو مركب من ذين عند ... د الفيلسوف وذاك ذو بطلان
ومن الجواهر عند أرباب الكلا ... م وذاك أيضا واضح البطلان
فالمثبتون **الجواهر الفرد** الذي ... زعموه أصل الدين والإيمان
قالوا بأن الجسم منه مركب ... ولهم خلاف وهو ذو ألوان
هل يمكن التركيب من جزئين أو ... من أربع أو ستة وثمان
أو ست عشرة قد حكاه الأش ... عري لذي مقالات على التبيان". (٢)

(١) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة ٢٠٠/٢

(٢) نونية ابن القيم = الكافية الشافية ص/١٨٧

٢٩٥. ١٨- "أفلازم ذا من ثبوت صفاته ... وعلوه سبحان ذي السبحان

والحق أن الجسم ليس مركبا ... من ذا ولا هذا هما عدمان

الجوهر الفرد الذي قد أثبتو ... ه في الحقيقة ليس ذا إمكان

لو كان ذلك ثابتا لزم المحا ... ل لواضح البطلان والبهتان

من أوجه شتى ويعسر نظمها ... جدا لأجل صعوبة الأوزان

أتكون خردلة تساوي الطود في الأ ... جزاء في شيء من الأذهان

إذ كان كل منهما أجزؤه ... لا تنتهي بالعد والحسبان

وإذا وضعت كل الجوهرين وثالثا ... في الوسط وهو الحاجز الوسطاني

فلأجله افترقا فلا يتلاقيا ... حتى يزول إذا فيلتقيان

ما مسه إحداها منه هو المم ... سوس للثاني بلا فرقان

هذا محال أو تقول بغيره ... فهو انقسام واضح التبيان

والخامس التركيب من ذات من ال ... أوصاف هذا باصطلاح ثان

سموه تركيبا وذلك وضعهم ... ما ذاك في عرف ولا قرآن

لسنا نقر بلفظة موضوعة ... في الاصطلاح لشبهة اليونان

أو من تلقى عنهم من فرقة ... جهمية ليست بذى عرفان

من وصفه سبحانه بصفاته العلي ... لا ويترك مقتضى القرآن

والعقل والفطرة أيضا كلها ... قبل الفساد ومقتضى البرهان

سموه ما شئتم فليس الشأن في ال ... أسماء بالألقاب ذات الشأن". (١)

٢٩٦. ١- "وإنما المختلف تعلقاتها فقط وكذلك قالوا في القدرة وأما إذا حضروا على مطلب

الجوهر الفرد ومطلب العرض هل يبقى زمانين أم لا ومطلب الأجسام هل هي متماثلة أو

متباينة ومطلب الأحوال هل هي ثابتة أم لا وهل هي وجودية أو عدمية أو لا ذا ولا ذا

ومطلب الزمان والمكان ما حقيقتهما وهل هما وجوديان أو عدميان ومطلب الكسب هل

(١) نونية ابن القيم = الكافية الشافية ص/١٨٨

له حقيقة أم لا وما حقيقته". (١)

٢٩٧. ٢- "الدليل العقلي إلا بمقدمة ظنية كان استدلاله به ظنيا وأيضا فإنه إذا كان هذا مرادك فكيف تحكم حكما عاما كليا أن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين فبطل حكم هذه القضية الكاذبة أن الأدلة اللفظية لا تفيد اليقين على كل تقدير والله الحمد يوضحه.

الوجه الخامس والعشرون: إن الذين لم يحصل لهم اليقين بالأدلة العقلية أضعاف أضعاف الذين حصل لهم اليقين بالأدلة السمعية والشكوك القادحة في العقلية أكثر بكثير من الشكوك القادحة في السمعية فأهل العلم والكتاب والسنة متيقنون لمراد الله ورسوله جازمون به معتقدون لموجبه اعتقادا لا يتطرق إليه شك ولا شبهة أما المتكلمون الذين عدلوا عن الاستدلال بالأدلة السمعية إلى الأدلة العقلية في المسائل الكبار كمسألة حدوث العالم ومسألة ما هي الحوادث ومسألة تماثل الأجسام وبقاء الأعراض ومسألة وجود الشيء هل هو زائد على ماهيته أو هو نفس ماهيته ومسألة المعدوم هل هو شيء أم لا ومسألة المصحح للتأثير هل هو الحدوث أو الإمكان وهل يمكن أن يكون الممكن قديما أم لا ومسألة **الجوهر الفرد** وهل الأجسام مركبة منه أم لا ومسألة الكلام وحقيقته واضعاف ذلك من المسائل التي عولوا فيها على مجرد عقل أفضلهم وأشدهم حيرة وتناقضا واضطرابا فيها". (٢)

٢٩٨. ٣- "الزائدة على وجوده وإنكار صفات كماله وأنه لا سمع له ولا بصر ولا قدرة ولا حياة ولا إرادة ولا كلام ولا وجه ولا يدين وليس فيه معنيان متميز أحدهما عن الآخر البتة قالوا لأنه لو كان كذلك لكان مركبا وكان جسما مؤلفا ولم يكن واحدا من كل وجه فجعلوه من جنس **الجوهر الفرد** الذي لا يحس ولا يرى ولا يتميز منه جانب عن جانب بل **الجوهر الفرد** يمكن وجوده.

وهذا الواحد الذي جعلوه حقيقة رب العالمين يستحيل وجوده فلما اصطلحوا على هذا المعنى في التوحيد وسمعوا قوله ﴿وإلهمكم إله واحد﴾ [البقرة ١٦٣] وقوله ﴿وما من إله إلا إله

(١) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة ٣٣٩/١

(٢) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة ٦٦٣/٢

واحد ﴿ [المائدة ٧٣] ﴾

نزلوا لفظ القرآن على هذا المعنى الاصطلاحي وقالوا لو كان له صفة أو كلام أو مشيئة أو علم أو حياة أو قدرة أو سمع أو بصر لم يكن واحدا وكان مركبا مؤلفا فسموا أعظم التعطيل بأحسن الأسماء وهو التوحيد وكسوه ثوبه وسموا أصح الأشياء وأحقها بالثبوت وهو صفات الرب ونعوت كماله بأقبح الأسماء وهو التركيب والتأليف فتولد من بين هذه التسمية". (١)

٢٩٩. ٤- "والافتراق وتمائل الأجسام وتركبها من الجواهر المفردة وأنها قابلة للحوادث وما يقبل الحوادث فهو حادث فالأجسام كلها حادثة فإذا يجب أن يكون لها محدث ليس بجسم فنفوا العلم بإثبات الصانع على حدوث الأجسام واستدلوا على حدوثها بأنها مستلزمة للحركة والسكون والاجتماع والافتراق ثم قالوا إن تلك أعراض والأعراض حادثة ومالا يخلو عن الحوادث فهو حادث فاحتاجوا في هذه الطريق إلى إثبات الأعراض أولا ثم إثبات لزومها للجسم ثانيا ثم إبطال حوادث لا أول لها ثالثا ثم التزام بطلان حوادث لا نهاية لها رابعا عند فريق منكم وإلزام الفرق عند فريق آخر ثم إثبات **الجوهر الفرد** خامسا ثم إلزام كون العرض لا يبقى زمانين سادسا فيلزم حدوثه والجسم لا يخلو منه ومالا يخلو عن الحوادث فهو حادث ثم إثبات تمائل الأجسام سابعا فيصح على بعضها ما يصح على جميعها فعلمهم بإثبات الخالق سبحانه مبني على هذه الأمور الشنيعة فلزمهم من سلوك هذه الطريق إنكار كون الرب تعالى فاعلا في الحقيقة وإن سموه فاعلا بآلسنتهم فإنه لا يقوم به عندهم فعل وفاعل بلا فعل كقائم بلا قيام وضارب بلا ضرب وعالم بلا علم وضم الجهمية إلى ذلك أنه لو قام به صفة لكان جسما ولو كان جسما لكان حادثا". (٢)

٣٠٠. ٥- "وكذلك الطريق التي سلكوها في إثبات النبوة لم يثبتوا بها نبوة في الحقيقة فإنهم بنوها على مجرد خرق العادة وهو مشترك بين النبي وغيره وحاروا في الفرق فلم يأتوا فيه بما يثلج له الصدر ولا يحصل به برد اليقين مع أن النبوة التي أثبتوها لا ترجع إلى وصف وجودي

(١) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة ٣/٩٣٠

(٢) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة ٣/٩٨٥

بل هي تعلق الخطاب الأزلي بالنبي والتعلق عندهم أمر عديمي فعادت النبوة عندهم إلى أمر عديمي وقد صرحوا بأنها لا ترجع إلى صفة ثبوتية قائمة بالنبي وأيضا فحقيقة النبوة والرسالة إنباء الله سبحانه وتعالى لرسوله وأمره بتبليغ كلامه إلى عباده وعندهم أن الله لا يتكلم ولا يقوم به كلام.

وأما اليوم الآخر فإن جمهورهم بنوه على إثبات **الجوهر الفرد** وقالوا لا يتأتى التصديق بالمعاد إلا بإثباته وهو في الحقيقة باطل لا أصل له والمثبتون له يعترفون بأن القول به في غاية الإشكال وأدلتة متعارضة وكثير منهم له قولان في إثباته ونفيه وسلخوا في تقرير المعاد ما خالفوا فيه جمهور العقلاء ولم يوافقوا ما جاءت به الأنبياء فقالوا إن الله سبحانه يعدم أجزاء العالم كلها حتى تصير عدما محضا ثم يعيد المعدوم ويقلبه وجودا حتى إن يعيد زمنه". (١)

٣٠١. ٦- "الوجود الواجب وجود محض لا يقارن شيئا من الماهيات أم وجود مقارن لماهية غير معلومة للبشر وشاكا في الرب سبحانه هل كان معطلا في الأزل والفعل ممتنع عليه ثم انقلب من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي بلا تجدد أمر حصل في الفاعل كما يقوله المتكلمون أو لم يزل فعله مقارنا له كما يقوله الفلاسفة وهو حائر بين هذين القولين معارض أدلة كل منهما بأدلة الآخر وتارة يرجح أدلة المتكلمين في كتبه الكلامية وتارة يرجح أدلة الفلاسفة في كتبه الفلسفية وتارة يصف الجيشين ويلقي الحرب بينهما ولا يتحيز إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء كما في كتبه الجامعة بين الطريقتين.

وشاكا في **الجوهر الفرد** فمرة يثبتته ويوقف الإيمان بالمبدأ والمعاد عليه وتارة ينفيه ويبطله. وشاكا في تماثل الأجسام فتارة يثبتته ويحتج عليه وتارة ينفيه. وشاكا في مسألة حلول الحوادث فتارة ينفيها وتارة يقول بها ويقوي أمرها ويلزمها جميع الطوائف". (٢)

(١) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتلة ٣/٩٨٧

(٢) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعتلة ٤/١٢٦٠

٣٠٢. ٧- "قل انفصلوا أولا عن قول معطلة الصفات لكم لو كان له سمع أو بصر أو حياة أو علم أو قدرة أو كلام لزم التجسيم فإذا انفصلتم عنهم وتخلصتم من أسرهم لكم عاد عليكم أهل السنة بالرفقة والرحمة وجبروكم وخلصوكم من هذا الوثاق الذي شدكم به الملاحدة المعطلة فإن أبيتم إلا الجواب قيل لكم ما تعنون بالتجسيم أتعون به العلو على العالم والاستواء على العرش وهذا حاصل قولكم وحينئذ فما زدتكم على إبطال ذلك بمجرد الدعوى التي اتحد فيها اللازم والملزوم بتغيير العبارة وكأنكم قلت لو كان فوق العالم مستويا على عرشه لكان فوق العالم ولكنكم لبستم وأوهمت وإن عنيتم بالجسم المركب من الجواهر الفردة فجمهور العقلاء ينازعونكم في إثبات **الجوهر الفرد** فضلا عن تركيب الأجسام الحادثة منه فالملازمة باطلة كاذبة وإن عنيتم به المركب من الهيولى والصورة فأنتم قد قررت بطلان تركيب الأجسام من ذلك فأنتم أبطلتم هذا التركيب الذي يدعيه الفلاسفة وهم أبطلوا التركيب الذي تدعونه من الجواهر الفردة وجمهور العقلاء أبطلوا هذا وهذا فإذا كان هذا غير لازم في الأجسام المحسوسة المشاهدة بل هو باطل فكيف يدعى لزومه فيمن ليس كمثله شيء وإن عنيتم بالتجسيم تميز شيء منه عن شيء قيل لكم انفصلوا أولا عن قول نفاة الصفات لو كان له سمع وبصر وحياة وقدرة لزم أن يتميز منه شيء عن شيء وذلك عين". (١)

٣٠٣. ٨- "ولا الرضى به ولا الابتهاج بقربه ولا الفرح به ولا اللذة العظمى برؤية وجهه ولا لذة الآذان والأرواح بسماع كلامه بل ولا الشوق إليه ولا الأمان ولا الطمأنينة به وإليه ولا الأمن من عذابه لهم بغير جرم أصلا ومن إبطاله أعمالهم الصالحة بغير سبب بل أعظم من ذلك أنهم سدوا على أنفسهم طريق العلم بإثباته وإثبات ربوبيته إلا بما ينافي صفاته وأفعاله فليس لهم طريق إلى إثبات ذاته إلا بما يستلزم نفي ذاته وصفاته وأفعاله وسدوا علما أنفسهم طريق العلم بصدق رسله بتجويزهم عليه كل شيء حتى إنه يجوز عليه تأييد الكاذب المفترى عليه بأعظم المعجزات وليس في العقل ما يحيل ذلك عندهم وسدوا على أنفسهم طريق العلم بالمعاد لأنهم بنوه على إثبات **الجوهر الفرد** ولا حقيقة له وهذه جملة إنما يظهر تفصيلها عند الكلام على مسائلهم ودلائلهم.

(١) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة ١٣١٥/٤

أما محبة الرب سبحانه فإنهم صرحوا بأنه لا يجب ولا يجب واستدلوا على ذلك بما هو مناقض للضرورة والعقل والشرائع كما سنذكره إن شاء الله وأصل الدين هو كونه سبحانه يجب ولا يجب فإن الشرائع مبناها على شهادة أن لا إله إلا الله والإله هو المستحق لكمال الحب بكمال التعظيم والإجلال والذل له والخضوع له فإنكار المحبة". (١)

٣٠٤. ٩- "والعلل فنفوها وبين الطائفتين بعد المشرقين ولا تستهن بأمر هذه المسألة فإن شأنها أعظم وخطرها أجل وفروعها كثيرة ومن فروعها أنهم لما تكلموا فيما يحدثه الله تعالى من المطر والنبات والحيوان والحر والبرد والليل والنهار والإلهال والإبدال والكسوف والاستسار وحوادث الجو وحوادث الأرض انقسموا قسمين وصاروا طائفتين فطائفة جعلت الموجب لذلك مجرد ما رأوه علة وسببا من الحركات الفلكية والقوى الطبيعية والنفوس والعقول فليس عندهم لذلك فاعل مختار مريد وقابلهم طائفة من المتكلمين فلم يسيبوا لذلك سببا إلا مجرد المشيئة والقدرة وأن الفاعل المختار يرجح مثلا على مثل بلا مرجح ولا سبب ولا حكمة ولا غاية يفعل لأجلها ونفوا الأسباب والقوى والطبائع والقرائن والحكم والغايات حتى يقول من أثبت **الجوهر الفرد** منهم أن الفلك والرحا ونحوهما مما يدور متفكك دائما عند الدوران والقادر المختار يعيده كل وقت كما كان وأن الألوان والمقادير والأشكال والصفات تعدم على تعاقب الآنات والقادر المختار يعيدها كل وقت وأن ملوحة ماء البحر كل لحظة تعدم وتذهب ويعيدها القادر المختار كل ذلك بلا سبب ولا حكمة ولا علة غائية ورأوا أنهم لا يمكنهم التخلص من قول الفلاسفة أعداء الرسل إلا بذلك ورأى أعداء الرسل أنهم لا يمكنهم الدخول في الشريعة إلا بالتزام أصول هؤلاء ولم يهتد الطائفتان للحق الذي لا يجوز غيره وهو انه سبحانه يفعل بمشيئته وقدرته وإرادته ويفعل ما يفعله بأسباب وحكم وغايات محمودة وقد أودع العالم من القوى والطبائع والغرائز والأسباب والمسببات ما به قام الخلق والأمر وهذا قول جمهور أهل الإسلام وأكثر طوائف النظار وهو قول الفقهاء

(١) الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة ١٤٣٥/٤

قاطبة إلا من خلى الفقه ناحية وتكلم بأصول النفاة فعادى فقهه أصول دينه". (١)

٣٠٥. ١٠- "تشير فأدرى ما تقول بطرفها ... وأطرق طرفى عند ذاك فتعلم

تكلم منا فى الوجوه عيوننا ... فنحن سكوت والهوى يتكلم
قلت: كل معنى فله صيغة تعبر به عنه، ولا سيما إذا كانت من المعانى المعروفة للخاص
والعام. ولكن العبارة قد تكون كاشفة للمعنى مطابقة له، كلفظ الدراهم والخبز والماء واللبن
ونحوها، وهى أكبر الألفاظ.

وقد يكون المعنى فوق ما يشير إليه اللفظ ويعبر عنه، وهو أجل من أن يدل لفظه على كمال
ماهيته وهذا كأسماء الرب سبحانه وأسماء كتابه.

وكذلك اسم الحب فإنه لا يكشف اسمه مسماه، بل مسماه فوق لفظه، وكذلك اسم الشوق
والعشق والموت والبلاء ونحوها. وقد يكون المعنى دون اللفظ بكثير، واللفظ أجل منه وأعظم.
وهذا كلفظ **الجوهر الفرد** الذى هو عبارة عن أقل شيء وأصغره وأدقه وأحقره، فليس معناه
على قدر لفظه، وإذا عرف هذا فقولهم: "ليس للمحبة صيغة يعبر بها عن حقيقتها" المراد به
أن لفظها لا يفهم حقيقة معناها ومعناها فوق ما يفهم من لفظها.

وقوله: "الغيرة من أوصاف المحبة، وهى تأبى إلا التستر والاختفاء" هذا كلام فى حكم المحبة
ومقتضاها، لا فى حقيقتها ومعناها، والمحبون متباينون فى هذا الحكم، فمنهم من يجعل الغيرة
من لوازم المحبة وعلامة ثبوتها وتمكنها ويجعل نداء المرء عليها وبسط لسانه بالإخبار بها دليلا
على أنه دعى فيها، وأن ما معه منها رائحتها لا حقيقتها، وحقيقتها تأبى إلا التستر
والكتمان. وهذه طريقة الملاميين، كما قيل:

لا تنكرى جحدى هواك، فإنما ... ذاك الجحود عليه ستر مسبل
ولهذا قيل: المحبة كتمان الإرادة، وإظهار الموافقة. وهذه الطائفة رأت أن كمال المحبة بكتمانها
لأسباب عديدة:

أحدها: أن الحب كلما كان مكتوما كان أشد وأعظم سريانا وسكونا فى أجزاء القلب كلها،
كما قيل: الحب أقتله أكتمه فإذا أفشاه الحب وأظهره وباح به ونادى عليه ضعف أثره

(١) شفاء العليل فى مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل ص/٢٠٦

وصار عرضة للزوال.

الثاني: أن الحب كنز من الكنوز، بل هو أعظم الكنوز المودعة في سر العبد". (١)

٣٠٦. ١١- "وهذه الخطبة تلقاها الإمام أحمد عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقد ذكرها محمد بن وضاح في أول كتابه في الحوادث والبدع، فقال: حدثنا أسد حدثنا رجل يقال له: يوسف، ثقة، عن أبي عبد الله الواسطي، رفعه إلى عمر بن الخطاب أنه قال: الحمد لله الذي امتن على العباد بأن جعل في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، وييصرون بكتاب الله أهل العمى، وكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وتائه ضال قد هدوه، بذلوا دمائهم وأموالهم دون هلكة العباد، فما أحسن أثرهم على الناس عليهم، وما نسيهم ربك، ولا كان ربك نسيا، جعل قصصهم هدى، وأخبر عن حسن مقالاتهم، فلا تقتصر عنهم، فإنهم في منزلة رفيعة وإن أصابتهم الوضعية.

فالمتشابه ما كان له وجهان يخدعون به جهال الناس، فيا لله كم قد ضل بذلك طوائف من بني آدم، واعتبر ذلك بأظهر الألفاظ والمعاني في القرآن والسنة، وهو التوحيد الذي حقيقته إثبات صفات الكمال لله وتنزيهه عن أضدادها، فاصطلح أهل الباطل على وضعه، ثم دعوا الناس إلى التوحيد فخدعوا به من لم يعرف معناه في اصطلاحهم، وظن أن ذلك التوحيد هو الذي دعت إليه الرسل.

[أنواع التوحيد الصحيحة والباطلة]

والتوحيد اسم لستة معان: توحيد الفلاسفة، وتوحيد الجهمية، وتوحيد القدرية الجبرية، وتوحيد الاتحادية، فهذه الأربعة أنواع من التوحيد جاءت الرسل بإبطالها، ودل على بطلانها العقل والنقل، فأما توحيد الفلاسفة فهو إنكار ماهية الرب الزائدة على وجوده، وإنكار صفات كماله، وأنه لا سمع له ولا بصر، ولا قدرة ولا حياة ولا إرادة ولا كلام ولا وجه ولا يدين، وليس فيه معينان يتميز أحدهما عن الآخر البتة، قالوا: لأنه لو كان كذلك لكان مركبا

(١) طريق المهجرتين وباب السعادتين ص/ ٣١١

وكان جسيما مؤلفا، ولم يكن واحدا من كل وجه، فجعلوه من جنس **الجوهر الفرد** الذي لا يحس ولا يرى ولا يتميز منه جانب عن جانب، بل **الجوهر الفرد** يمكن وجوده، وهذا الواحد الذي جعلوه حقيقة رب العالمين يستحيل وجوده.

فلما اصطالحوا على هذا المعنى في التوحيد وسمعوا قوله: ﴿وإلهكم إله واحد﴾ [البقرة: ١٦٣] ، وقوله: ﴿وما من إله إلا الله﴾ [آل عمران: ٦٢] نزلوا لفظ القرآن على هذا المعنى الاصطلاحي، وقالوا: لو كان له صفة أو كلام أو مشيئة، أو علم، أو حياة". (١)

٣٠٧. ١٢- "للحوادث، وما يقبل الحوادث فهو حادث، فالأجسام كلها حادثة، فإذاً يجب أن يكون لها محدث ليس بجسم، فبنوا العلم بإثبات الصانع على حدوث الأجسام، واستدلوا على حدوثها بأنها مستلزمة للحركة والسكون والاجتماع والافتراق، ثم قالوا: إن تلك أعراض، والأعراض حادثة، وما لا يخلو عن الحوادث فهو حادث، واحتاجوا في هذه الطريق إلى إثبات الأعراض أولا، ثم إثبات لزومها للجسم ثانيا، ثم إبطال حوادث لا أول لها ثالثا، ثم إلزام بطلان حوادث لا نهاية لها رابعا عند فريق منهم، وإلزام الفرق عند فريق آخر، ثم إثبات **الجوهر الفرد** خامسا، ثم إلزام كون العرض لا يبقى زمانين سادسا، فيلزم حدوثه والجسم لا يخلو منه وما لا يخلو من الحوادث فهو حادث، ثم إثبات الخالق سبحانه مبني على هذه الأمور السبعة فلزمهم من سلوك هذه الطريق إنكار كون الرب فاعلا في الحقيقة، وإن سموه فاعلا بالسنتهم، فإنه لا يقوم به عندهم فعل، وفاعل بلا فعل كقائم بلا قيام، وضارب بلا ضرب، وعالم بلا علم.

وضم الجهمية إلى ذلك أنه لو قام به صفة لكان جسما، ولو كان جسما لكان حادثا، فيلزم من إثبات صفاته إنكار ذاته، فعطلوا صفاته وأفعاله بالطريق التي أثبتوا بها وجوده، فكانت أبلغ الطرق في تعطيل صفاته وأفعاله، وعن هذا الطريق أنكروا علوه على عرشه وتكلمه بالقرآن وتكليمه لموسى، ورؤيته بالأبصار في الآخرة، ونزوله إلى سماء الدنيا كل ليلة، ومجيئه لفصل القضاء بين الخلائق، وغضبه ذلك اليوم غضبا لم يغضب قبله مثله ولن يغضب مثله بعده، وجميع ما وصف به نفسه من وصف ذاتي أو معنوي أو فعلي، فأنكروا وجهه الأعلى،

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة ص/١٣٥

وأنكروا أن له يدين، وأن له سمعا وبصرا وحياة، وأنه يفعل ما يشاء حقيقة، وإن سمي فاعلا فلم يستحق ذلك لفعل قام به، بل فعله هو عين مفعوله.

وكذلك الطريق التي سلكوها في إثبات النبوة لم يثبتوا أنها نبوة في الحقيقة، فإنهم بنوها على مجرد طريق العادة وهو مشترك بين النبي وغيره، وحاروا في الفرق فلم يأتوا فيه بما تثلج له الصدور، مع أن النبوة التي أثبتوها لا ترجع إلى وصف وجودي بل هي تعلق الخطاب الأزلي بالنبي، والتعلق عندهم أمر عديمي، فعادت النبوة عندهم إلى أمر عديمي، وقد صرحوا بأنها لا ترجع إلى صفة ثبوتية قائمة بالنبي صلى الله عليه وسلم.

وأیضا فحقيقة النبوة والرسالة إنباء الله لرسوله وأمره تبليغ كلامه إلى عباده، وعندهم أن الله يتكلم ولا يقوم به كلام. (١)

٣٠٨. ١٣- "وأما اليوم الآخر فإن جمهورهم بنوه على إثبات **الجوهر الفرد**، قالوا: لا ينافي التصديق بالمعاد إلا بإثباته، وهو في الحقيقة باطل لا أصل له، والمثبتون له يعترفون أن القول به في غاية الإشكال وأدلتة متعارضة، وكثير منهم له قولان في إثباته ونفيه، وسلكوا في تقرير المعاد ما خالفوا فيه جمهور العقلاء، ولم يوافقوا ما جاءت به الأنبياء، فقالوا: لو أن الله تعالى يعدم أجزاء العالم كلها حتى تصير عدما محضاً، ثم يعيد المعدوم ويقلبه موجوداً حتى إنه يعيد زمنه بعينه وينشئه، لا من مادة، كما قالوا في المبدأ، فجنوا على العقل والشرع وأغروا أعداء الشرع به، وحالوا بينهم وبين تصديق الرسل.

وأما المبدأ فإنهم قالوا: إن الله تعالى كان معطلا في الأول، والفعل غير ممكن، مع قولهم: كان قادراً عليه، ثم صار فاعلاً بعد أن لم يكن فاعلاً، من غير تجدد أمر أصلاً، وانقلب الفعل من الامتناع الذاتي إلى الإمكان الذاتي، وذات الفاعل قبل الفعل ومع الفعل وبعد الفعل واحدة.

فهذا غاية عقولهم التي عارضوا بها الوحي، وهذه طرقهم العقلية التي لم يثبتوا بها ربا ولا رسالة، ولا مبدأ ولا معادا.

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة ص/١٥٥

[معارضة الوحي بالعقل]

الوجه الحادي والثلاثون: أن معارضة الوحي بالعقل ميراث عن الشيخ أبي مرة، فهو أمل من عارض السمع بالعقل وقدمه عليه، فإنه سبحانه لما أمره بالسجود لآدم عارض أمره بقياس عقلي مركب من مقدمتين جملتين: إحداهما: قوله: ﴿أنا خير منه﴾ [الأعراف: ١٢] فهذه هي الصغرى، والكبرى محذوفة تقديرها: والفاضل لا يسجد للمفضول، وذلك سند المقدمة الأولى، وهو أيضا قياس حملي حذف إحدى مقدمتيه فقال: ﴿خلقتني من نار وخلقته من طين﴾ [الأعراف: ١٢] المقدمة الثانية كلها معلومة، أي: ومن خلق من نار خير ممن خلق من طين، فهما قياسان متداخلان، وهذه يسميها المنطقيون الأقيسة المتداخلة، فالقياس الأول هكذا: أنا خير منه، وخير المخلوقين لا يسجد لمن هو دونه، وهذا من الشكل الأول، والقياس الثاني هكذا: خلقتني من نار وخلقته من طين، والمخلوق من النار خير من المخلوق من الطين، فنتيجة هذا القياس العقلي: أنا خير منه، ونتيجة الأول: فلا ينبغي أن أسجد له، وأنت إذا تأملت مادة هذا القياس وصورته رأيت أنه أقوى من كثير من قياساتهم التي عارضوا بها الوحي، والكل باطل. (١)

٣٠٩. ١٤- "والجهمية ومن سلك سبيلهم في باب العلم والخبر عن الله وأسمائه وصفاته، فالتوائفتان - بل وكثير من المصنفين في الفقه - من المتكلفين أشد التكلف، وقد قال الله تعالى لرسوله - صلى الله عليه وسلم -: ﴿قل ما أسألكم عليه من أجر وما أنا من المتكلفين﴾ [ص: ٨٦] وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: من كان منكم مستنًا فليستن بمن قد مات، فإن الحي لا يؤمن عليه الفتنة، أولئك أصحاب محمد: أبر هذه الأمة قلوبا، وأعمقها علما، وأقلها تكلفا، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه، فاعرفوا لهم حقهم، وتمسكوا بهديهم، فإنهم كانوا على الهدى المستقيم.

فلا تجد هذا التكليف الشديد، والتعقيد في الألفاظ والمعاني عند الصحابة أصلا. وإنما يوجد عند من عدل عن طريقهم، وإذا تأمله العارف وجده كلحم جمل غث، على رأس جبل وعر، لا سهل فيرتقي، ولا سمين فينتقل، فيطول عليك الطريق، ويوسع لك العبارة،

(١) مختصر الصواعق المرسلة على الجهمية والمعتلة ص/١٥٦

ويأتي بكل لفظ غريب ومعنى أغرب من اللفظ، فإذا وصلت لم تجد معك حاصلًا طائلاً، ولكن تسمع جعجعة ولا ترى طحناً، فالمتكلمون في جعاجع الجواهر والأعراض والأكوان والألوان، والجوهر الفرد، والأحوال والحركة والسكون، والوجود والماهية والانحياز، والجهات والنسب والإضافات، والغيرين والخلافين، والضدين والنقيضين، والتماثل والاختلاف، والعرض هل يبقى زمانين؟ وما هو الزمان والمكان؟ ويموت أحدهم ولم يعرف الزمان والمكان، ويعترف بأنه لم يعرف الوجود: هل هو ماهية الشيء، أو زائد عليها؟ ويعترف: أنه شاك في وجود الرب: هل هو وجود محض، أو وجود مقارن للماهية؟ ويقول: الحق عندي الوقف في هذه المسألة.

ويقول أفضلهم - عند نفسه - عند الموت: أخرج من الدنيا وما عرفت إلا مسألة واحدة، وهي أن الممكن يفتقر إلى واجب، ثم قال: الافتقار أمر عديمي، فأموت ولم أعرف شيئاً، وهذا أكثر من أن يذكر، كما قال بعض السلف: أكثر الناس شكا عند الموت: أرباب الكلام.

وآخرون أعظم تكلفاً من هؤلاء، وأبعد شيء عن العلم النافع، وهم: أرباب". (١)

٣١٠. ١٥- "والبقة فكيف يسمح لعاقل عقله أن يسوي بينهما ويجعل الدلالة من هذا كالدلالة من الآخر والله سبحانه إنما يذكر من مخلوقاته للدلالة عليه أشرفها وأظهرها للحس والعقل وأبينها دلالة وأعجبها صنعة كالسماء والأرض والشمس والقمر والليل والنهار والنجوم والجبال والسحاب والمطر وغير ذلك من آياته ولا يدعو عباده إلى التفكير في القمل والبراغيث والبعوض والبق والكلاب والحشرات ونحوها إنما يذكر ما يذكر من ذلك في سياق ضرب الأمثال مبالغة في الاحتقار والضعف كقوله تعالى أن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له وإن يسلبهم الذباب شيئاً لا يستنقذوه منه فهنا لم يذكر الذباب في سياق الدلالة على إثبات الصانع تعالى وكذلك قوله ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ وكذلك قوله ﴿مَثَلُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ أَوْلِيَاءَ كَمَثَلِ الْعَنْكَبُوتِ اتَّخَذَتْ بَيْتًا وَإِنَّ أَوْهَنَ الْبُيُوتِ لَبَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ﴾ فتأمل ذكر هذه المخلوقات

(١) مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين ٤٠٥/٣

الحقيرة في أى سياق وذكر المخلوقات العظيمة في أى سياق وأما قول من قال من المتكلمين المتكلفين أن دلالة حصول الحياة في الأبدان الحيوانية أقوى من دلالة السموات والأرض على وجود الصانع تعالى فبناء هذا القائل على الأصل الفاسد وهو إثبات **الجواهر الفرد** وإن تأثير الصانع تعالى في خلق العالم العلوي والسفلي هو تركيب تلك الجواهر وتأليفها هذا التأليف الخاص والتركيب جنسه مقدور للبشر وغيرهم وأما الأحداث والاختراع فلا يقدر عليه إلا الله والقول **بالجواهر الفرد** وبناء المبدأ والمعاد عليه مما هو من اصول المتكلمين الفاسدة التي نازعهم فيها جمهور العقلاء قالوا وخلق الله تعالى وإحداثه لما يحدثه من أجسام العالم هو إحداث لأجزائها وذواتها لا مجرد تركيب الجواهر منفردة ثم قد فرغ من خلقها وصنعه وإبداعه الآن إنما هو في تأليفها وتركيبها وهذا من اقوال اهل البدع التي ابتدعوها في الإسلام وبنوا عليها المعاد وحدوث العالم فسلطوا عليهم أعداء الإسلام ولم يمكنهم كسرهم لما بنوا المبدأ والمعاد على أمر وهمي خيالي وظنوا انه لا يتم لهم القول بحدوث العالم وإعادة الأجسام إلا به وأقام منازعوهم حججا كثيرة جدا على بطلان القول بالجواهر واعترافهم بقوة كثير منها وصحته فأوقع ذلك شكا لكثير منهم في أمر المبدأ والمعاد لبنائه على شفا جرف هار وأما ائمة الإسلام وفحول النظر فلم يعتمدوا على هذه الطريقة وهي عندهم أضعف وأوهي من أن يبنوا عليها شيئا من الدين فضلا عن حدوث العالم وإعادة الأجسام وإنما اعتمدوا على الطرق التي أرشد الله سبحانه إليها في كتابه وهي حدوث ذات الحيوان والنبات وخلق نفس العالم العلوي والسفلي وحدوث السحاب والمطر والرياح وغيرها من الأجسام التي يشاهد حدوثها بذواتها لا مجرد حدوث تأليفها وتركيبها فعند القائلين بالجواهر لا يشهد ان الله أحدث في هذا العالم شيئا من". (١)

٣١١. ١٦- "الجواهر وإنما أحدث تأليفها وتركيبها فقط وإن كان أحداثه بجواهره سابقا متقدما قبل ذلك وأما الآن فإنما تحدث الأعراض من الاجتماع والافتراق والحركة والسكون فقط وهي الأكوان عندهم وكذلك المعاد فإنه سبحانه يفرق أجزاء العالم وهو اعدامه ثم يؤلفها ويجمعها وهو المعاد وهؤلاء احتاجوا إلى أن يستدلوا على كون عين الإنسان وجواهره

(١) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة ١٩٩/٢

مخلوقة إذ المشاهد عندهم بالحس دائما هو حدوث أعراض في تلك الجواهر من التأليف الخالص وزعموا أن كل ما يحدثه الله من السحاب والمطر والزرع والثمار والحيوان فإنما يحدث فيه أعراضا وهي جمع الجواهر التي كانت موجودة وتفريقها وزعموا أن أحدا لا يعلم حدوث عين من الأعيان بالمشاهدة ولا بضرورة العقل وإنما يعلم ذلك بالاستدلال وجمهور العقلاء من الطوائف يخالفون هؤلاء ويقولون الرب لا يزال يحدث الأعيان كما دل على ذلك الحس والعقل والقرآن فإن الأجسام الحادثة بالمشاهدة ذواتها وأجزائها حادثة بعد إن لم تكن جواهر مفرقة فاجتمعت ومن قال غير ذلك فقد كابر الحس والعقل فإن كون الإنسان والحيوان مخلوقا محدثا كائنا بعد إن لم يكن أمر معلوم بالضرورة لجميع الناس وكل أحد يعلم أنه حدث في بطن أمه بعد إن لم يكن وإن عينه حدثت كما قال الله تعالى ﴿وقد خلقتك من قبل ولم تك شيئا﴾ وليس هذا عندهم مما يستدل عليه بل يستدل به كما هي طريقة القرآن فإنه جعل حدوث الإنسان وخلقته دليلا لا مدلولا عليه

وقولهم إن الحادث أعراض فقط وأنه مركب من الجواهر المفردة قولان باطلان بل يعلم حدوث عين الإنسان وذاته وبطلان **الجواهر الفرد** ولو كان القول بالجواهر صحيحا لم يكن معلوما إلا بأدلة خفية دقيقة فلا يكون من أصول الدين بل ولا مقدمة فيها فطريقتهم تتضمن جحد المعلوم وهو حدوث الأعيان الحادثة وذواتها وإثبات ما ليس بمعلوم بل هو باطل وهو إثبات **الجواهر الفرد** وليس هذا موضع استقصاء هذه المسئلة والمقصود الكلام على قوله إن الاستدلال بحصول الحياة في بنية الحيوان على وجود الصانع أقوى من دلالة تركيب الاجرام الفلكية وهو مبني على هذا الأصل الفاسد

فصل وأما استدلاله بقوله تعالى ﴿وما خلقنا السماء والأرض وما بينهما باطلا﴾ فعجب من العجب فإن هذا من اقوى الأدلة وأبينها على بطلان قول المنجمين والدهرية الذين يسندون جميع ما في العالم من الخير والشر إلى النجوم وحركاتها واتصالاتها ويزعمون أن ما تأتي به من الخير والشر فعن تعريف الرسل والأنبياء وكذلك ما تعطيه من السعود والنحوس وهذا هو السبب الذي سقنا الكلام لأجله معهم لما حكينا قولهم أنه لما كانت الموجودات

في العالم". (١)

٣١٢. ١٧- "فاسألهم ماذا الذي يعنون ... بالتركيب فالتركيب ست معان

إحدى معانيه هو التركيب من ... متباين كتركب الحيوان
من هذه الأعضاء كذا أعضاؤه ... قد ركبت من أربع الأركان
أفلازم ذا للصفات لرنا ... وعلوه من فوق كل مكان
ولعل جاهلكم يقول مباهاة ... ذا لازم الإثبات بالبرهان
فالبهت عندكم رخيص سعره ... حثوا بلا كيل ولا ميزان
هذا وثانيها فتركيب الجوا ... ر وذاك بين اثنين يفترقان
كالجسر والباب الذي تركيبه ... بجواره لمحلة من بان
والأول المدعو تركيب امتزا ... ج واختلاط وهو ذو تبيان
أفلازم ذا من ثبوت صفاته ... أيضا تعالى الله ذو السلطان
والثالث التركيب من متماثل ... يدعى الجواهر فردة الأكوان
والرابع الجسم المركب من هيو ... لاه وصورته لذي اليونان
والجسم فهو مركب من ذين عند ... د الفيلسوف وذاك ذو بطلان
ومن الجواهر عند أرباب الكلا ... م وذاك أيضا واضح البطلان
فالمتبتون **الجواهر الفرد** الذي ... زعموه أصل الدين والإيمان
قالوا بأن الجسم منه مركب ... ولهم خلاف وهو ذو ألوان
هل يمكن التركيب من جزئين أو ... من أربع أو ستة وثمان
أو ست عشرة قد حكاه الأش ... عري لذي مقالات على التبيان". (٢)

٣١٣. ١٨- "أفلازم ذا من ثبوت صفاته ... وعلوه سبحان ذي السبحان

والحق أن الجسم ليس مركبا ... من ذا ولا هذا هما عدمان

(١) مفتاح دار السعادة ومنشور ولاية العلم والإرادة ٢٠٠/٢

(٢) نونية ابن القيم = الكافية الشافية ص/١٨٧

والجواهر الفرد الذي قد أثبتو ... هـ في الحقيقة ليس ذا إمكان
لو كان ذلك ثابتاً لزم المحا ... ل لواضح البطلان والبهتان
من أوجه شتى ويعسر نظمها ... جداً لأجل صعوبة الأوزان
أ تكون خردلة تساوي الطود في الأ ... جزاء في شيء من الأذهان
إذ كان كل منهما أجزاؤه ... لا تنتهي بالعد والحسبان
وإذا وضعت كل الجوهريين وثالثاً ... في الوسط وهو الحاجز الوسطاني
فلأجله افترقا فلا يتلاقيا ... حتى يزول إذا فيلتقيان
ما مسه إحداهما منه هو المم ... سوس للثاني بلا فرقان
هذا محال أو تقول بغيره ... فهو انقسام واضح التبيان
والخامس التركيب من ذات من ال ... أوصاف هذا باصطلاح ثان
سموه تركيباً وذلك وضعهم ... ما ذاك في عرف ولا قرآن
لسنا نقر بلفظة موضوعة ... في الاصطلاح لشيعة اليونان
أو من تلقى عنهم من فرقة ... جهمية ليست بذي عرفان
من وصفه سبحانه بصفاته العلي ... لا ويترك مقتضى القرآن
والعقل والفترة أيضاً كلها ... قبل الفساد ومقتضى البرهان
سموه ما شئتم فليس الشأن في ال ... أسماء بالألقاب ذات الشأن". (١)

(١) نونية ابن القيم = الكافية الشافية ص/ ١٨٨